

الجالية الفرنسية في مصر ١٨٨٢ - ١٩٥٦



الأسرار



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

الجالية الفرنسية فى مصر

١٨٨٢ - ١٩٥٦



مركز تاريخ مصر المعاصر
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
دار الكتب والأناضول القومسيه

الجالية الفرنسية فى مصر

١٨٨٢ - ١٩٥٦

تأليف

د. نوريس محمد سيف الدين

مطبعة دار الكتب والأناضول القومسيه بالقاهرة

(١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. عبدالناصر حسن

سيف الدين، نوريس محمد.
الجالية الفرنسية في مصر: ١٨٨٢ - ١٩٥٦ / تأليف
نوريس محمد سيف الدين . القاهرة: دار الكتب والوثائق
القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر
المعاصر، ٢٠١٢.
٣٦٤ ص؛ 24 سم.
تدمك 9 - 0887 - 18 - 977 - 978
١ - الجاليات الأجنبية
٢ - مصر - تاريخ . العصر الحديث

٣٠١،٤٥

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٢/٤٢٠٦

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0887 - 9



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

العدد ٨٦

سلسلة دراسات علمية في تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. عبد الناصر حسن

رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية

أ.د. محمد صبرى الدالى

رئيس التحرير

أ.د. أحمد زكريا الشلق

سكرتير التحرير

عبد المنعم محمد سعيد

الآراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة
التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة

أ.د. يوفان ثبيب رزق

عام ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر / دار
الكتب والوثائق القومية / كورنيش النيل .
رملة بولاق .

الإشراف الفنى

محمد على الشريف

مدير عام المطبعة

أ/ علاء عيسوي

تصميم الغلاف

محمد عماد

إهداء

إلى أمي الحبيبة .. شمس حياتي
إلى أبي الحبيب .. الغائب الحاضر

تقديم

سبق "لمصر النهضة" أن أصدرت في يناير عام ٢٠١١ دراسة عن "الجالية البريطانية في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢" للباحثة ناهد السيد زيان، وها نحن اليوم ننشر عملاً جديداً يتناول تاريخ الجالية الفرنسية ونشاطها الاجتماعي في مصر منذ الاحتلال البريطاني وحتى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الذي شاركت فيه فرنسا على نحو خطير، وقد سبق أن أشرنا إلى أننا اعتدنا في دراساتنا أن نولى اهتماماً خاصاً لتاريخ الحركة الوطنية والسياسية الممثلة في مقاومة الغزاة والمحتلين، ولم نولى اهتماماً لوضع الجاليات الأجنبية في بلادنا، رغم خطورته وأهميته، خاصة في مجالات النشاط الاجتماعي ذي الصلة الوثيقة بتعامل مصر والمصريين مع حضارة الغرب وثقافته.

ومن واقع هذه الأهمية تُصدر السلسلة هذا العدد، وهو دراسة علمية أكاديمية حصلت بها الدكتورة نوري محمد سيف الدين على درجة الدكتوراه من كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر، تحت إشراف أ. د. إلهام ذهني، و أ. د. تحية أبو شعيشع، وموضوعها يكتسب أهمية خاصة من أكثر من زاوية: أولها جدة الموضوع وأصالته، باعتباره يورخ لدور ونشاط الجالية الفرنسية بمصر. وثانيها أن الدراسة تنتمي لمجال التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة والمعاصرة، وهو مجال لا يزال يحتاج مزيداً من جهود الباحثين والمؤرخين. وثالثهما أنه يهتم بدراسة التأثير الحضاري الغربي على مصر من خلال دور الجالية الفرنسية في مصر؛ فتدرس المؤلفة نشاطاتها الاجتماعية والثقافية ومدى تأثير المصريين بها باعتبارها ثقافة وافدة، ومن ثم فهي تمثل - بشكل أو آخر - رؤية لعلاقة مصر بالغرب من زاوية معينة.

والواقع أن فرنسا بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ كفت عن منافستها في المسألة المصرية، ثم جاء الوفاق الودي معها عام ١٩٠٤ ليُصدق على إطلاق يد بريطانيا وحدها في مصر، دون تدخل فرنسي، ومن ثم بدأت مرحلة

جديدة في علاقة فرنسا، أو على الأدق علاقة الفرنسيين بمصر - وليس فرنسا الدولة كسلطة سياسية واستعمارية - تلك العلاقة التي اتخذت المجالات الاجتماعية، والتعليمية، والثقافية ميداناً لها، والتي أصبحت تؤثر في قطاعات مهمة تنتمي للطبقات العليا من المجتمع المصري بالدرجة الأولى.

وسوف يرى القارئ الكريم أن الدكتور نوريس على وعي كامل بموضوع دراستها وإشكالياتها، حيث مهدت لفترته التاريخية بدراسة عن أوضاع الفرنسيين في مصر أعقاب رحيل حملتهم الاستعمارية عليها وتولية محمد علي حكم مصر، ورصدت كيف ولماذا تزايدت أعدادهم في عهدى محمد سعيد باشا والخديوى إسماعيل، حيث كان الأول يميل إلى الثقافة الفرنسية بحكم تعليمه وتربيته، ومن ثم منح جاليتهم امتيازات عديدة، كما شجع إنشاء مدارس الإرساليات الفرنسية بمصر، وأعاد إحياء المجمع العلمى المصرى الذى كان أسلافهم قد أقاموه بمصر، ومنحهم امتياز قناة السويس، واستمر إسماعيل على هذه السياسة وأضاف إليها الاستعانة بخبرات فرنسية في تنظيم مباني القاهرة وتجميلها على الطراز الفرنسى، كما فرض اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى للتعليم بالمدارس، وأسس مدرسة الحقوق التي كان التدريس بها بالفرنسية. . .

وقد درست كذلك التوزيع الجغرافى للجالية، وحللت ظروف وأسباب توافد الفرنسيين إلى مصر، ثم عاجلت أهم أوجه النشاط الذى مارسوه، سواء كان في وظائف الحكومة أو في ممارسة المهن الحرة. وفي فصلين مهمين تناولت المؤلفة الدور التعليمى والثقافى للجالية في دراسة مستفيضة على جانب كبير من الأهمية؛ فدرست على نحو خاص مؤسسات التعليم الفرنسى، ودور الفرنسيين في التعليم العالى وتأسيس الجامعة الأهلية وتأسيس جامعة الاسكندرية. . . كما تناولت نشاط الجالية الثقافى والفنى في فصل ممتع، درست فيه دورهم في تأسيس الصحف والاكتشافات الأثرية وتأسيس دورها، وجهودهم في تأسيس المجمع العلمى والجمعيات والمكتبات، فضلاً عن نشاط الجالية في مجال الفنون المسرحية والأوبرا، وتخصير هذه الفنون، وكذلك نشر الثقافة السينمائية وفنونها.

وجعلت الدكتور نوريس تغوص داخل مجتمع الجالية الفرنسية في مصر حيث درست أحواله الشخصية وسلوكياته الاجتماعية وأنشطته الخيرية والصحية

والرياضية. . . الخ وقد قادها ذلك لأن تدرس مدى تأثير هذا النشاط أو تلك الثقافة على المجتمع المصري، إيجابيا وسلبيا في شتى المجالات، لمعرفة مدى تأثير "الثقافة الفرنكفونية" وتفوقها، وهو ما كان يميز الإمبريالية الفرنسية عن غيرها. . . تحية إلى الدكتور نوريس سيف الدين على هذا الجهد الطيب، ونأمل أن تضيف الجديد دائما إلى رصيدها العلمي في مستقبل الأيام، خدمة لوطننا الجدير بكل جهد يسعى إلى رفعته بالعلم والمعرفة والإخلاص. . .

والله ولي التوفيق،،،

رئيس التحرير
أ. د. أحمد زكريا الشلق
أكتوبر ٢٠١١

المقدمة

شهدت مصر تحولات كبيرة في أعقاب الاحتلال العسكري البريطاني للبلاد في عام ١٨٨٢م، وهي مرحلة هامة في التاريخ الحديث والتي شهدت أحداثاً سياسية وعسكرية أثرت على الوضع الداخلي في مصر في مختلف النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

كانت مصر قبل عام ١٨٨٢م موطناً لجذب الجاليات الأجنبية وذلك في أعقاب النهضة الشاملة التي عمت البلاد على يد الأسرة العلوية خلال القرن التاسع عشر والذي شهد دوراً ملموساً للجالية الفرنسية في مصر على مختلف الأصعدة سواء العسكرية أم الاقتصادية أم العمرانية والتي ظهرت ثمارها جلية في عهد الخديو إسماعيل فحظيت الجالية الفرنسية وضعا مميّزاً داخل المجتمع المصري إلى أن احتلت بريطانيا - عدو فرنسا التقليدي - مصر.

وانطلاقاً من تلك المعطيات جاء اختيار موضوع هذه الدراسة (الجالية الفرنسية في مصر ١٨٨٢م - ١٩٥٦م)، مع التركيز على الجانب الاجتماعي، حيث تناولت بعض الدراسات العلاقات المصرية الفرنسية، خاصة الاقتصادية والسياسية، دون التطرق إلى الأوضاع الاجتماعية التي عاشتها الجالية الفرنسية في ظل الاحتلال البريطاني لمصر، ومن أجل ذلك كان اختيار فترة الدراسة فكان عام ١٨٨٢م نقطة تحول في تاريخ مصر الاجتماعي وليس فقط السياسي. وكان من الضروري البحث في التأثيرات الاجتماعية التي حدثت للجالية الفرنسية إبان فترة الاحتلال البريطاني خاصة وأن الجالية البريطانية بدأت تظهر على الساحة المصرية وتزداد عددا وقوة استنادا إلى قوة ونفوذ الاحتلال فكان من الطبيعي أن يصيب أفراد الجالية الفرنسية في مصر الخوف والقلق على أوضاعهم الاجتماعية خاصة بعد اتخاذ سلطات الاحتلال إجراءات تعسفية حيال كل نفوذ فرنسي في مصر، وقد أصابني الفضول لمعرفة ردود أفعال الأوساط الفرنسية في مصر إزاء الحرب التي شنتها سلطات الاحتلال حيث أنه من المؤكد أن الفرنسيين لن يقفوا مكتوفي الأيدي خاصة وأنه لم يتبق أمامهم سوى الحفاظ على نشر ثقافتهم داخل المجتمع المصري طوال ما يقرب من خمسة وسبعين عاما شهدت مصر خلالها تغيرات سياسية واجتماعية

محلية وعالمية انعكست ظلالتها على الجالية الفرنسية.

كان اختيار عام ١٩٥٦ لإنهاء فترة الدراسة لتطور الأحداث السياسية في مصر بصورة سريعة وخطيرة قلبت الموازين العالمية والتي بدأت بتأميم شركة قناة السويس والتي كان للفرنسيين فيها النصيب الأكبر من الأسهم مما سبب خسارة اقتصادية كبيرة، مما حدا بالدولة الفرنسية إلى مشاركة كلا من بريطانيا وإسرائيل في شن عدوان ثلاثي على مصر مما أدى إلى قيام الدولة المصرية باتخاذ اجراءات قوية تجاه الجالية الفرنسية أدت في النهاية إلى القضاء على الوجود الفعلي للفرنسيين على الأراضي المصرية للدرجة التي وصل بها الأمر إلى محو الجالية الفرنسية من قائمة الاحصاءات السنوية للجاليات الأجنبية في مصر وذلك في السنوات الأولى اللاحقة للعدوان الثلاثي.

وقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع المتنوعة والتي جاءت على رأسها مجموعة الوثائق غير المنشورة الموجودة بدار الوثائق القومية والتي مثلت ركيزة أساسية في إمداد الدراسة بصورة دقيقة للأحوال الاجتماعية للجالية الفرنسية خلال فترة الدراسة وتأتي في المقدمة وثائق أرشيف وزارة الخارجية والتي أمدتني بكثير من المعلومات الدقيقة غطت جميع فصول الدراسة.

وكان لوثائق عابدين أهمية كبيرة في الحصول على معلومات حول النشاط الثقافي الفرنسي في مصر ولاسيما في مجال الصحافة والجمعيات العلمية والخيرية بالإضافة إلى فن المسرح والفنون الجميلة خاصة المتاحف.

أما وثائق مجلس الوزراء فقد أسهمت إسهاماً كاملاً في إبراز الدور الفرنسي الفاعل في مصلحة الآثار المصرية ولاسيما الملفات الخاصة بنظارة المعارف والأشغال بالإضافة إلى الملفات الخاصة بالطوائف والجاليات الأجنبية وكذلك ملفات الجمعيات والشركات التي أبرزت دور الفرنسيين في مجال التعليم.

ساهمت سجلات ديوان الداخلية في إبراز أهم الجرائم التي ارتكبتها بعض أفراد الجالية الفرنسية في القاهرة، خاصة في فترة العشرينيات. كما أفدت من وثائق الدائرة البلدية بالإسكندرية، محافظ الأبحاث، وديوان الحديوى.

زخرت وثائق دار المحفوظات العمومية بالقلعة وخاصة "ملفات خدمة الموظفين" بالكثير من المادة العلمية التي توضح صورة الموظف الفرنسي في مصر وأحواله خاصة بعد صدور قانون تمصير الوظائف عام ١٩٢٣ وما ترتب عليه من

استحقاقات وذلك من خلال أوراق ربط المعاشات، بالإضافة إلى "دفتر مواليد ووفيات قنصلية مرسيليا" التي أبرزت مسألة زواج المصريين بالفرنسيات. أما بالنسبة للوثائق المنشورة الزاخرة بها مكتبة دار الوثائق القومية فكسان لها أهميتها خاصة مجموعة القرارات والمنشورات التي كانت تصدر عن مجلس النظار، بالإضافة إلى مجموعة الوثائق الرسمية التي أصدرتها وزارة العدل.

وأمدتني المصادر الأجنبية، والتي تمثلت في وثائق الخارجية البريطانية Foreign Office، ببعض النقاط التي كانت تحتاج إليها الدراسة.

وقد أفادت الدراسة من بعض المصادر العربية المنشورة لأشهر المعاصرين أمثال كلوت بك، علي مبارك، وأمين سامي، هذا إلى جانب التقارير الإدارية التي صدرت لأبرز الشخصيات البريطانية أمثال كرومر، والسن غورست، وكذا الدوريات العربية والمذكرات الشخصية بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية التي أصدرتها الحكومة المصرية طوال فترة الدراسة، إلى جانب الرسائل العلمية والمراجع العربية والأجنبية مع الاستعانة ببعض مواقع الشبكة المعلوماتية، بالإضافة إلى بعض المواد التسجيلية من أرشيف الاذاعة المصرية.

وفي النهاية لا يسعني أن أعبر عن شكر وامتنان وعرفان بالجميل لأمي الحنون والتي تعجز الكلمات عن وصف مدى حبي وتقديري وامتناني؛ فالكلمات وإن كانت ملء السموات والأرض لا تفي ما أدين به لها.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة/ إلهام محمد علي ذهني لما بذلته معي من جهد وما قدمته لي من نصيح وتوجيه كان نبراساً لي في طريق البحث والدراسة، وأشكر أستاذتي الأستاذة الدكتورة/ تحية محمد أبو شعيشع على ما بذلته من جهد معي طوال فترة الدراسة.

كما أشكر الأستاذ الدكتور/ محمد عفيفي على ترشيحه هذه الدراسة للنشر، وأتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور/ أحمد زكريا الشُّلق على قبوله لنشرها.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر إلى السادة أمناء دار الوثائق القومية، وأمناء مكتبة دار الكتب المصرية، وكذا موظفي دار المحفوظات العمومية بالقلعة، وجميع المكتبات التي استمدت الدراسة منها المادة العلمية.

د.نوريس محمد سيف الدين

تمهيد

الفرنسيون في مصر في عهد الأسرة العلوية

بداية توافد الفرنسيين على مصر:

توجد رابطة تاريخية بين مصر وفرنسا تعود إلى القرن السادس عشر وكان مصدر هذه الرابطة هي الجمالية الفرنسية التي توطنت مصر في ذلك الوقت، وعلى الرغم من القلة العددية للجمالية، إلا أنها استطاعت أن تعيش في مصر بمقتضى نظام الامتيازات الأجنبية^(١)، تلك الامتيازات التي شجعت التجار الفرنسيين على القدوم إلى مصر وممارسة تجارة الترانزيت وذلك عن طريق نقل بضائع الشرق والهند إلى أوروبا عبر الأراضي والموانئ المصرية.

بلغ تعداد الجمالية الفرنسية في ذلك الوقت بضع عشرات، حيث تركز الفرنسيون في القاهرة، الإسكندرية، ورشيد، ففي القاهرة عاشوا في بيوت متواضعة بسيطة في حي كان يسمى "حي الإفرنج" على أطراف الأزبكية، في حين كانت سكناتهم في الإسكندرية، ورشيد فيما كان يسمى "بالوكالات" حيث السكن والتجارة في مكان واحد^(٢).

أما عن الحياة الاجتماعية للجمالية الفرنسية في القرن السابع عشر فلم تكن تتصف بكثير من الود مع أهالي البلاد حيث أنه لم تكن للفرنسيين اتصالات وثيقة بالمصريين وذلك فيما يخص المشاركات الحياتية والإنسانية، وإنما اقتصر الأمر فقط على المعاملات التجارية، وكان التنظيم الداخلي للجمالية الفرنسية مقننا حيث كانت توجد مدة محددة لإقامة الفرنسيين في مصر لا تتعدى العشر سنوات، كما كان محظورا على الفرنسيين اصطحاب زوجاتهم معهم أو الزواج من مصريات، وذلك باستثناء القنصل الفرنسي الذي كان من حقه اصطحاب زوجته إلى مصر على أن تكون هذه الزوجة "كبيرة السن وجميدة الأخلاق"، لكن كثير من الفرنسيين لم يلتزموا بتطبيق هذه الشروط حيث قام بعض التجار باستقبال النساء في منازلهم كما قاموا بلجلب الجوارى اللاتي أقمن معهم في بيوتهم مما تسبب في إغضب المصريين وظهور مشكلات بين الحكومة المصرية والقنصل الفرنسي من جهة، وبين الفرنسيين والمصريين من جهة أخرى فلم يتقبل الشعب المصري هذا الأمر والذي اعتبر خرقا لتقاليد المجتمع^(٣).

كذلك نجد أنه كان محظورا على الفرنسيين ركوب الخيل وإنما سمح لهم فقط بركوب الحمير هذا باستثناء القنصل الذي سمح له بركوب الخيل وارتداء الملابس الفرنسية حيث أجبرت الجمالية الفرنسية في مصر على ارتداء الملابس الشرقية^(٤).

وإذا ما وصلنا إلى القرن الثامن عشر نجد أن عدد البيوت التجارية للجالية الفرنسية في مصر قد بلغت إحدى عشر بيتا تجاريا في حين بلغ عدد التجار الفرنسيين خمسون تاجرا بينما لم يوجد في مصر في ذلك الوقت سوى اثنين من التجار الإنجليز^(٥).

وبعيدا عن مجال التجارة فقد توافد على مصر العديد من رجال الدين الفرنسيين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر^(٦)، وقد استمر هذا التوافد في القرن الثامن عشر وكان من أبرز هؤلاء الأب كلود سيكار الذي كان يهدف إلى تحويل أقباط مصر إلى المذهب الكاثوليكي وظل يعمل على ذلك مدة عشرين عاما منذ عام ١٧٠٧م^(٧).

مع نهايات القرن الثامن عشر ودخول الحملة الفرنسية مصر في عام ١٧٩٨م دخلت مصر عصرا جديدا وأجواء جديدة عاشها المصريون لم يعتادوها من قبل، فكانت الحملة الفرنسية النواة الأولى للتعرف على الشخصية الفرنسية وذلك من خلال ما خلفته من آثار نجملها فيما يلي:

أولا: ادعى الفرنسيون أنهم يحاولون تعريف الشعب المصري بالحقوق السياسية وذلك من خلال الدعاية لمبادئ الثورة الفرنسية (الحرية، الإخاء، المساواة) وذلك من أجل إثارة المصريين ضد المماليك، وادعاء إشراك المصريين في الحكم من خلال مشاركتهم في الدواوين^(٨).

ثانيا: الطباعة: فقد ظهرت في مصر أول مطبعة عربية جاءت بها اللجنة العلمية التي تضمنت مائه عالم في مختلف العلوم منها الهندسة المعمارية، الآثار، تحليل المياه، التأليف، الترجمة، ومن أجل هؤلاء العلماء أحضر بونايرت المطبعة التي كانت ثورة حقيقية في الشرق^(٩)، ومن خلال تلك المطبعة وصلت المنشورات التي تحتوي على أوامر بونايرت الصادرة للأهالي باللغة العربية^(١٠).

ثالثا: ظهور الصحف والمجلات: مع وجود المطبعة في مصر أصبحت الأجواء مناسبة لظهور الصحف والمجلات والتي حرص عليها بونايرت الذي أصدر أوامره إلى مارك أوريل باصدار جريدتين احدهما جريدة "لو كورييه دي يجيب" Le Courier d'Egypte وكانت جريدة اخبارية، ثقافية، فنية، وأدبية، هذا بالإضافة إلى جريدة سياسية كانت تصدر باللغة الفرنسية^(١١). وتوالى ظهور الصحف المتخصصة مثل صحيفة "لاديكاد ايجبسيان" والتي

تخصصت في الشؤون الأدبية والفنية، وكذلك صحيفة "لا فريتسماه" والتي خصص قسم منها للأخبار العلمية^(١٢). هذا وقد ظهرت مجلة أدبية علمية أطلق عليها "العشرية المصرية" La Decade Egyptienne حيث نشرت بها التقارير العلمية للحملة مثل تقرير عالم الكيمياء "بيرتوليه" عن تكون كربونات الصوديوم بشكل طبيعي في منطقة وادي النطرون^(١٣).

رابعاً: الفنون: تم تكوين وإنشاء "فرقة التمثيل الفرنسية" في مصر، كما كون فرنسيان في القاهرة وهما أوديفر وهانج فرقة موسيقية وتم الاعلان عن تلك الفرق في صحف الحملة الفرنسية^(١٤).

خامساً: ظهرت على يد الحملة الفرنسية في مصر ما يعرف بالمحلات العامة مثل صالات الموسيقى والمطاعم والقهوى^(١٥).

يتضح مما سبق أن الحملة الفرنسية على مصر أدخلت على المصريين أفكاراً وأموراً لم يعتادوها من قبل وإن لم تتم الاستفادة ولم تنعكس هذه الأفكار على الشعب المصري بشكل جدى وفعلى إلا على يد محمد على باشا.

أحوال الجالية الفرنسية منذ عام ١٨٠٥م - ١٨٥٤م:

كانت الجالية الفرنسية تعد من أهم الجاليات الأوروبية التي استقرت على أرض مصر في عصرها الحديث وذلك مع تولى محمد على باشا حكم مصر عام ١٨٠٥م.

تعلق عقل محمد على بفرنسا و نابليون وانتصاراته التي وصلت إلى عنان السماء وقد ساعدت الدسائس التي كانت تحيكها انجلترا مع المماليك للتخلص من هذا الوالى الجديد إلى ميل محمد على إلى فرنسا والفرنسيين فنهج الباشا النهج الفرنسي في تنظيم وتحديث مصر^(١٦).

أدرك محمد على حاجة مصر الشديدة إلى التحديث وعمل تغييرات جذرية في البلاد ولم يكن ليتحقق ذلك إلا بالعلم لذلك اعتمد الباشا على وسيلتين لتحقيق ذلك الهدف:

الأولى: إنشاء المدارس الحديثة.

الثانية: البعثات التعليمية.

عنى محمد على بالتعليم الأولى طوال سنوات حكمه واستعان بالفرنسيين من

ذوى الخبرة للإشراف على العملية التعليمية والإدارية في المدارس المستحدثة في ذلك الوقت ففي عام ١٨٣٦م أنشأ باشا مجلسا للمعارف وبذلك انفصلت إدارة التعليم عن نظارة الحربية وأصبحت إدارة مستقلة أطلق عليها "إدارة المدارس" تلك الإدارة التي قامت بإنشاء العديد من المدارس الابتدائية^(١٧). وفي عام ١٨٣٧م قرر محمد علي إنشاء خمسين مدرسة تغطي أنحاء القطر المصري منها أربعة في القاهرة وواحدة في الإسكندرية والباقي في الأقاليم^(١٨). هذا بالإضافة إلى مدرسة تجهيزية وكان التعليم في هذه المدارس جميعها قائم على نمط المدارس الفرنسية ونظامها حيث النظام الداخلي، بدون مصاريف وتخصص للتلاميذ مرتبات شهرية بالإضافة إلى الملابس^(١٩).

كذلك حرص محمد علي باشا على إنشاء المدارس المتخصصة مثل: مدرسة الطب، مدرسة الصيدلة، مدرسة الولادة، ومدرسة الألسن.

لم تكن المنظومة الصحية في مصر مؤسسة على نهج علمي، لذا قام محمد علي باستدعاء الفرنسي كلوت بك للحضور إلى مصر طبيبا ورئيسا للجراحين في الجيش المصري، كما تولى إدارة مصلحة الصحة المصرية حيث سن جملة من القوانين واللوائح لتحديد واجبات كل موظف وتعيين حدود عمله واختصاصاته في المصلحة، كذلك قام بتشكيل المجلس الصحي والذي رأى تطبيق الأنظمة واللوائح الفرنسية في المنظومة الصحية المصرية وأنها تتوافق مع نظام الجيش المصري الذي تم تربيته على الطريقة الفرنسية، بالإضافة إلى ذلك فقد أدخل كلوت بك نظام المستشفيات العسكرية إلى مصر. أما من الناحية التعليمية فقد كان لهذا الفرنسي الفضل في الإشراف على إنشاء مدرسة الطب^(٢٠). كذلك كان له دور كبير في إنشاء مدرسة للولادة عام ١٨٣٢م حينما اقترح تأسيس مدرسة للقبالات واستعان في بادئ الأمر بعشر جواري حبشيات من سراى الخاصة^(٢١). وأشرفت على هذه المدرسة قابلة من دار الولادة بباريس هي مدام فيري Mme. Fery مع طبيب عربي درس في فرنسا^(٢٢).

أما مدرسة الصيدلة بالقلعة فقد اقترح الدكتور باريزت Pariset ضمها إلى مدرسة الطب بأبي زعبل وأشرف بنفسه على دمج المدرستين عام ١٨٣٠م^(٢٣). كانت مدرسة الألسن من أهم إنجازات محمد علي والتي كان معظم مدرسيها من الفرنسيين إلى أن أدارها المصريون الذين عادوا من بعثاتهم في أوروبا وخاصة

فرنسا التي كانت قبله البعثات، وعلى الرغم من أن أول بعثة تم إرسالها في عام ١٨١٣م كانت إلى إيطاليا، إلا أن على مبارك يعتبر أن أول بعثة حقيقية تلك التي أرسلت إلى فرنسا عام ١٨٢٦م والتي تنوعت ما بين دراسة الطب والهندسة والتاريخ الطبيعي والعلوم البيطرية والعسكرية والصناعات^(٢٤).

إن تلك البعثات الأولى إلى فرنسا ساعدت على توجيه مصر وجهة فرنسية ونشوء جيل جديد من المفكرين المصريين الذين عملوا على تطوير أفكار المجتمع المصري بما يتلائم مع المجتمع والدين ومن أبرز هؤلاء الشيخ رفاعه رافع الطهطاوى باعث النهضة الفكرية الحديثة في مصر والذي قضى عدة سنوات في باريس كان لها تأثيرها القوي في تطوير أفكاره ونرى ذلك واضحا من خلال كتابه "تخليص الابرز في تلخيص باريز"^(٢٥). والذي عكس إعجابه بالمرأة الفرنسية التي تعشق المعرفة والعلم و تتمتع بالحرية دون غيرها من نساء الشرق، لذلك جاء دفاعه عن حق المرأة في التعليم^(٢٦). وقد ثبت للطهطاوى مشاركته الفاعلة في مدرسة الألسن الذي عين بها أمينا على المكتبة الملحقة بالمدرسة وكان يساعده في ذلك مسيو ديزون مدرس اللغة الفرنسية بالمدرسة التي كان بها عدد كبير من المدرسين الفرنسيين^(٢٧).

مع انسجام العلاقة بين محمد علي والفرنسيين على مختلف الأصعدة^(٢٨) ازدادت أعداد الفرنسيين في مصر ودخلوا سلك الوظيفة في الحكومة المصرية فعلى عاتقهم تم بناء الجيش والبحرية المصرية وذلك على أيدي سليمان باشا الفرنساوى والمسيو سيريزي^(٢٩). هذا بالإضافة إلى العمال الفرنسيين الذين كانوا يعملون في المدايع التي تزود "دار الصناعة" أو "الترسانة" بما يلزمها في صناعة المهمات من أنواع الجلود^(٣٠).

بدأ الفرنسيون يفرضون لغتهم على المجتمع المصري لتحل شيئا فشيئا محل اللغة الإيطالية وبتشجيع من حاكم البلاد فهاهو أمر يصدره محمد علي عام ١٨٢٠م إلى نجيب أفندى قبوكتخدا^(٣١) بالأساتذة يكلفه فيه باختيار أساتذة يجيدون اللغتين التركية والفرنسية للتدريس في المدارس المصرية الحديثة^(٣٢).

رحب محمد علي بجميع الارشاليات الكاثوليكية الفرنسية إلى مصر والتي كانت تهدف إلى نشر المذهب الكاثوليكي وإدخال أكبر عدد من الأقباط فيه فأينما حلت إرسالية كانت مهمتها الأولى هو بناء كنيسة وإلى جانبها مدرسة وكانت

أهم هذه الإرساليات وأبرزها الفرنسييسكان، الفرير، الجزويت، الراعى الصالح، القلب المقدس^(٣٣). وكانت القنصلية الفرنسية لها نفوذها مع السلطات المحلية من أجل تدليل أية عقبات قد تواجه الإرساليات الفرنسية مثال ذلك أنه في عام ١٨٤٥م قام قنصل فرنسا بإرسال مكاتبة إلى مفتش الفيوم بخصوص تعيين أحد الفرنسيين وكيلا لدير القدس بالفيوم وأنه "يريد المخاطبة للفيوم بعدم معارضته واعتماده لوكالة الدير وحمائته وإذا لزم له شيء للمساعدة فيجى كالجارى من قبل"^(٣٤).

بالإضافة إلى ما سبق فإن مصر في عهد محمد على كانت معشوقة كثير من الفنانين الفرنسيين الذين جاءوا إلى مصر وتوطنوها ومارسوا فنونهم في أحيائها وبين شعبها وأشهر هؤلاء الرسام "دوليه" الذى امتلك مرسما خاصا في حى الأزبكية^(٣٥). ولا ننسى أن أهم الاكتشافات الأثرية التى حدثت في مصر في بدايات عصرها الحديث كانت على يد العالم الأثرى الفرنسى جان فرنسوا شامبليون^(٣٦)، وذلك ضمن الحركة الثقافية التى شهدتها البلاد في عهد محمد على.

نستطيع أن نلمس مدى تزايد أعداد الجالية الفرنسية في مصر في عهد محمد على ويعود ذلك إلى عاملين:

الأول: بقاء كثير من الجنود الفرنسيين في مصر بعد جلاء الحملة الفرنسية وهؤلاء عرفوا ولقبوا "بالماليك الفرنسيين".

الثاني: توافد أعداد من الفرنسيين المعارضين لنظام الحكم في فرنسا في الفترة التالية لانهاء حكم نابليون لفرنسا حيث غادر كثير من المعارضين لنظام الحكم الجديد فرنسا^(٣٧). واتخذوا مصر قبلة لهم ودخل كثير منهم في خدمة الباشا والحكومة المصرية فاستقروا في البلاد وكونوا الثروات وامتلكوا العبيد والجوارى الحبشيات^(٣٨).

ما أن تولى عباس باشا الأول حكم البلاد^(٣٩). حتى حدثت انتكاسة للجالية الفرنسية في مصر بل وامتدت هذه الانتكاسة على مستوى المجتمع المصرى فكل الإنجازات والمشروعات التنموية التى قام بها الجد محمد على ومحاولاته الإصلاحية قام الحفيد بدمها، حيث أمر عباس باشا بإلغاء المدارس وقصرها على مدرسة واحدة، كما ألغيت مدرسة الألسن التى تولى نظارتها الشيخ رفاعة الطهطاوى خمسة عشر عاما وضع فيها أسس النهضة العلمية في مصر - التى تعلمها في

باريس - كما نفى الباشا الشيخ الطهطاوى إلى السودان بسبب إشادته بمبادئ الثورة الفرنسية والحكم الدستوري^(٤٠).

وفي إجراء تعسفى ضد الفرنسيين قام عباس باشا بعزل عدد كبير من الموظفين الفرنسيين من خدمة الحكومة المصرية^(٤١). بالإضافة إلى عدد لا بأس به من عمال المصانع والمعامل^(٤٢). كذلك قام بإقصاء الخبراء الفرنسيين الذين استعان بهم جده محمد على باشا في تنظيم شئون البلاد مما أدى إلى تراجع النفوذ الفرنسى في مصر مما ترك أثره على أعداد الجمالية الفرنسية التي تراجعت بصورة ملحوظة. أما من بقى من الفرنسيين فقد تمت معاملته بصورة سيئة تنصف بقلة الاحترام^(٤٣).

على الرغم من الانكماش الذى حدث للجمالية الفرنسية، إلا أن المحاولات الفرنسية في التواجد بشكل واضح وملحوس في المجتمع المصري لم تنقطع أو تتوقف وخير مثال على ذلك ما حدث قبيل مقتل عباس باشا بخمسة أشهر ففى فبراير من عام ١٨٥٤ م وصل أربعة أخوة من الرهبان الفرنسيين "الفرير" - "من مريدى القديس جان بابتيست دى لاسال" - إلى القاهرة وأخذوا في تأسيس أول مدرسة ثانوية لهم في القاهرة في منطقة درب الجنية ومن هنا أخذ التعليم بعدا جديدا لا سيما وأن المدرسة بدأت تستقبل التلاميذ من جميع الجنسيات ومختلف الأديان وليست حكرا على طائفة بعينها كما كان متبعاً في ذلك الوقت^(٤٤).

كذلك أنشأت جمعية الفرير الفرنسية مدرستين للبنين الأولى مدرسة "سانت فام" بشارع الرملى، والثانية بشارع الموسيقى، وهى مدرسة "سان جوزيف"^(٤٥).

على الرغم من إغلاق عباس باشا غالبية المدارس إلا أن ما بقى منها أمر الباشا بإدخال تعليم مبادئ اللغة الفرنسية إلى جانب اللغة التركية، وأصبحت هذه المدرسة نواة للتعليم الابتدائي الأجنبي في مصر وخاصة لأبناء الطبقة الأرستقراطية وأبناء الطبقة المتوسطة^(٤٦).

يتضح مما سبق أنه رغم انحسار الدور الفرنسى في عهد عباس الأول، إلا أن المحاولات الفرنسية لم تتوقف عن التوغل في المجتمع المصرى ولا سيما في مجال التعليم.

تزايد أعداد الفرنسيين ١٨٥٤ - ١٨٧٩م:

ما لبثت أن تغيرت أحوال الفرنسيين. معجى محمد سعيد باشا للحكم^(٤٧). فقد عرف عنه حبه للفرنسيين ولكل ماهو فرنسي فقد تربى في الإسكندرية منذ الصغر

وهناك تعرف على صديقه الفرنسي فرديناند دى لسبس - ابن القنصل الفرنسي في الإسكندرية - توطدت أواصر الصداقة بينهما في مصر وفي فرنسا عندما سافر سعيد باشا للدراسة. وعندما تولى الأخير الحكم جاء الصديق الفرنسي مهتبا. وما لبث أن عرض عليه مشروع قناة السويس فما كان من الباشا إلا أن وافق وأصدر في ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤م مرسوم الامتياز بتأسيس شركة تتولى حفر قناة السويس^(٤٨).

أخذت المنح والامتيازات تتوالى على الفرنسيين في مصر مما شجع كثير منهم على التوافد على مصر لاستثمار أموالهم في تأسيس الشركات ومن هؤلاء المهندس الفرنسي "كورديه" الذي منحه سعيد باشا في عام ١٨٥٧م حق امتياز توصيل المياه للإسكندرية وتوزيعها، وبمقتضى هذا الامتياز أسس "كورديه" شركة لاستغلال هذا الامتياز مدة خمسة وعشرين عاما، كما تأسست في نفس العام شركة المطاحن المصرية" برأس مال فرنسي قدر بأكثر من ثلاثة ملايين فرنك^(٤٩).

شجع سعيد باشا التعليم الفرنسي وبخاصة مدارس الإرساليات حيث قام بمنح "الفرير" قطعة أرض كبيرة في منطقة "الخرنفش" لبناء مدرسة وذلك في يوليو ١٨٥٨م وسميت بمدرسة "القديس يوسف"^(٥٠).

واصل سعيد باشا اظهار حبه وميله للثقافة الفرنسية فكانت فرنسا لها نصيب كبير في البعثات التي أرسلها الباشا للنهل من فيض العلم والمعرفة والثقافة الفرنسية، حيث أرسل أربعة عشر طالبا وذلك طوال فترة حكمه^(٥١).

من الأعمال التي تحسب لسعيد باشا انشاؤه للمجمع العلمي المصري والذي انقطعت أعماله منذ الحملة الفرنسية على مصر وكان جل أعضائه من الفرنسيين وقد أصدر المجمع العلمي مجلة هي Bulletin de L'institut Egyptien وقد تم نشر العديد من الموضوعات والتقارير والمذكرات في هذه المجلة^(٥٢).

نعلم جيدا أن مصر عرفت الصحافة على يد الحملة الفرنسية^(٥٣). ولكن هذه الصحافة لم تؤثر في المجتمع المصري ولم تعبر عن شئونه ولكن مع تولى محمد علي باشا حكم البلاد وصولا إلى سعيد باشا ظهرت العديد من الصحف الأجنبية لخدمة الجاليات الأجنبية المتوطنة في البلاد.

وقد بلغ عدد الصحف الأجنبية على عهد سعيد باشا اثني عشر، تسع منها فرنسية وثلاث ايطالية صدرت جميعها في الاسكندرية لخدمة الأنشطة التجارية

والصناعية حيث أنها كانت في مجملها صحف اعلانية^(٥٤).

تطلبت الصحف وجود مطابع وعلى عهد سعيد باشا أنشئت مطبعتان فرنسيتان الأولى أنشئت في عام ١٨٥٨م وكان صاحبها يدعى فانسون بيناسون Vincent Penasson، أما المطبعة الثانية فكانت مطبعة أنطوان موريس أنشأها هذا الفرنسي في عام ١٨٦٠م في مدينة الإسكندرية وقامت هذه المطبعة بنشر العديد من المطبوعات المهمة منها مؤلفات مارييت باشا وجريدة Le Moniteur Egyptien Egypte بالإضافة إلى فهرس معهد الآثار المصرية وغيرها من المطبوعات ووثائق الوزارات فيما بعد^(٥٥).

كانت تربية وثقافة سعيد باشا الفرنسية وميله الشديد للفرنسيين كان له تأثيرا كبيرا على توافد أعداد من الفرنسيين إلى مصر حيث استعان بعدد منهم في تسيير أمور الدولة هذا بالإضافة إلى استعانتهم بهم في مشروع قناة السويس الذى فتح الباب أمام الجالية الفرنسية في مصر للتركز في أماكن جديدة غير القاهرة والإسكندرية وبصفة خاصة بورسعيد والسويس^(٥٦). فبدأت الجالية الفرنسية من جديد تستعيد مكانتها مرة أخرى بعد أن فقدتها في عهد عباس باشا.

نعم لقد تغيرت أحوال الأجانب بشكل ملحوظ في عهد سعيد باشا وبخاصة الفرنسيين الذين تمتعوا بحرية في مصر لم ينالوها من قبل في أى عهد سابق ولاسيما وأن حاكم البلاد ولأول مرة يتحدث لغتهم الفرنسية بطلاقة^(٥٧).

حدثت تطورات مهمة للجالية الفرنسية في مصر منذ تولي إسماعيل باشا أريكة البلاد^(٥٨). هذه التطورات كانت نتاجها ملموسة على مصر والمصريين بالإضافة إلى الجالية الفرنسية، فعلى المستوى العام أراد إسماعيل باشا إقامة نخضة شاملة في البلاد سواء على المستوى العمراني أم الثقافي إلى غير ذلك مستعينا بالكوادر الفرنسية خاصة وأنه كان منبها وشغوقا بفرنسا التي كانت من أولى البلاد الأوروبية التي زارها في صغره^(٥٩)، والحياة الفرنسية التي اتخذها مثالا له في حياته ونجح إلى حد بعيد في تطبيق النموذج الفرنسي على أرض الواقع في مصر على جميع الأصعدة.

لقد أعجب الخديو إسماعيل بالعمارة الباريسية فأراد أن تضاهي القاهرة باريس في كل شيء فأمر بتنظيم المدينة وتخطيطها وفتح الشوارع الجديدة وتجميلها بغرس الأشجار على جانبيها وكانت أهم هذه الشوارع شارع محمد علي، عبد العزيز، عابدين، كما اهتم بتشيد المباني الفاخرة ومن أبرزها الأوبرا وخلال عدة سنوات

قليلة في عهد إسماعيل اختفت معالم القاهرة والإسكندرية المألوفة بحيث إنك إذا نظرت إلى هاتين المدينتين فإن عينيك ستأخذك إلى البنايات المرتفعة والحدائق والتماثيل والشوارع الواسعة التي تمت بخبرات فرنسية وعلى الطراز الفرنسي^(٦٠).

حرص إسماعيل باشا على إقامة الحدائق والمتزهات على غرار النظام الباريسي، فقام المهندس الفرنسي ديشان بتصميم حديقة الأزبكية وأشرف على تنفيذها وإدخال الخدمات إليها بإنارتها بالغاز فكانت مكافأته أن أصدر الخديو أمراً بتعيينه نظاراً للأزبكية براتب سنوي قدره ثلاثين ألف فرنك فرنسي^(٦١).

ومع تواجد المعماريين الفرنسيين في مصر في عهد الخديو إسماعيل بدأت تنتشر الطرز المعمارية الفرنسية في القصور والبنايات المصرية ولم تكن تلك المرة الأولى التي تنفذ بها القصور على الطراز الفرنسي حيث استقدم محمد علي باشا الفرنسيين لبناء قصوره في القاهرة والإسكندرية فقد شيد محمد علي قصره في شبرا على طراز الروكوكو الفرنسي^(٦٢). في حين استعان بالمهندس الفرنسي سيرزي بك لبناء قصر رأس التين بالإسكندرية^(٦٣). وقد مشى إسماعيل باشا على خطي جده، فاستعان بالمهندسين الفرنسيين دي كوريل، دل روسو اللذين قاما بتشييد قصر عابدين والذي يشبه إلى حد بعيد قصر "الثولري" بساحته الأمامية المعروفة بساحة "الكونكوردي"، وقد تم بناء قصر عابدين في ست سنوات (١٨٦٣-١٨٦٩م) وذلك على طراز النهضة الفرنسية المستحدثة وكذلك نجد هذا الطراز في قصر فايقه هانم ابنة الخديو إسماعيل "حاليا مقر وزارة التربية والتعليم"^(٦٤).

توالى بناء القصور على الطراز الفرنسي ومنها قصر الزعفران (مقر جامعة عين شمس بالعباسية) الذي أنشأه الخديو إسماعيل بتأثير طراز المرحلة الأخيرة من عصر النهضة الفرنسية، وقد قام كبار رجال الدولة ببناء قصورهم بتصميمات فرنسية وكان على رأس هؤلاء إسماعيل صديق المفتش ناظر مالية مصر في ذلك الوقت والذي شيد قصره مستخدماً طراز "الباروك الجديد"^(٦٥).

زينت القصور بالزخارف الفرنسية فقد استقدم الخديو إسماعيل العديد من الفنانين المزخرفين وأخصائي الرسم الحائطي الفرنسيين لزخرفة القصور والمنشآت التي شيدت مستخدمين فن الباروك الفرنسي، هذا وقد استعان هؤلاء الفرنسيون بمساعدين لهم من عمال ونقاشين ومزخرفين مصريين ما لبثوا أن تعلموا هذا الفن وبدأوا في تقليد الفرنسيين^(٦٦). مما ساعد على انتشار هذا الفن في منازل المصريين

خاصة الأغنياء منهم.

مع ازدياد أعداد الجمالية الفرنسية في عهد الخديو إسماعيل ازدادت وتنوعت الأنشطة التي مارسها الفرنسيون في مصر ونجد ذلك ظاهرا في الاسكندرية وها هو على مبارك يصف لنا في خططه لمدينة الاسكندرية مظاهر التواجد الفرنسي في الشارع السكندري وكانت أبرزها انتشار القهاوى وأشهرها "القهوة الفرنسية" وقهوة "الدومند" وكلتاها بميدان محمد علي، هذا بالإضافة إلى إنشاء بيوت الضيافة: أو "اللوكاندات" (٦٧).

مع نهاية الستينات من القرن التاسع عشر وصل عدد الجمالية الفرنسية في مصر إلى خمسة عشر ألف فرنسي مقيم في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية منتشرين في جميع القطاعات خاصة القطاع الوظيفي بالحكومة المصرية حيث تولوا العديد من المناصب الإدارية في جميع المجالات سواء الهندسية، الطبية، العسكرية، التعليمية (٦٨). وتجدد الإشارة إلى أنه لم تنقطع زيارات الرحالة الفرنسيين إلى مصر في القرن التاسع عشر (٦٩).

لا ريب أن جميع المجالات التي شاركت فيها الجمالية الفرنسية في مصر في عهد الخديو إسماعيل، تحقق فيها النجاح بصورة لا نستطيع إغفالها، لكن ثمرة نجاح الجمالية الفرنسية في مصر لم تظهر إلا في مجال التعليم.

اتسمت سياسة إسماعيل باشا بالانحياز إلى التعليم الفرنسي ففرض اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى يتم تدريسها في جميع المدارس الحكومية الأولية منها والإعدادية (٧٠).

كان الخديو إسماعيل صاحب فكرة إنشاء مدرسة الحقوق (٧١) في عام ١٨٦٨م وعهد بتأسيسها وتنظيمها إلى المحامي الفرنسي الأستاذ "فيدال" Vidal وكانت الدراسة باللغة الفرنسية (٧٢).

بالإضافة إلى ما سبق فقد ازدادت إبان حكم الخديو إسماعيل أنشطة مدارس الإرساليات الدينية الفرنسية في مصر حيث أعاد العزاريون الكاثوليك فتح مدرستهم في الإسكندرية في عام ١٨٦٧م (٧٣). هذا وقد حرص الخديو على إعطاء الهبات والإحسانات للراهبات والرهبان ففي عام ١٨٦٧م صدر أمر هذا نصه: "أمر كريم منطوقه قد أحسنا على الراهبات المسلمات بون باستور بالخروسة بمبلغ تسعين أردب قمح يصرف لهم بمعرفة المالية ويخصم ثمنه بالابعدية على طرف

الديوان فأصدرنا أمرنا هذا لكم بذلك لتعلموه وتجروا مقتضاه، من الجيزة»^(٧٤).
هذا ويعد عهد الخديو إسماعيل من أكثر العهود بعد عهد محمد علي الذي كثر فيه عدد البعثات التعليمية إلى فرنسا حيث بلغ عدد المبعوثين في عهده ١٦٢ مبعوثا ذهب منهم إلى فرنسا ١٢٢ في حين كان عدد المبعوثين إلى إنجلترا ١٤، و ١٥ مبعوثا إلى إيطاليا، و ٦ إلى سويسرا، و ٥ إلى ألمانيا^(٧٥).
أصبحت اللغة الفرنسية في عهد الخيو إسماعيل لغة الطبقة الحاكمة جنبا إلى جنب مع اللغة التركية^(٧٦).

ربما لم تصل اللغة الفرنسية في عهد الخديو إسماعيل إلى أن تصبح لغة رجل الشارع المصرى ولكنها كانت بالفعل لغة الصحافة، فالصحافة الفرنسية كانت من أوائل الصحف الأجنبية التي عرفت في مصر في عصرها الحديث، وازداد النشاط الصحفى الفرنسى في عهد الخديو إسماعيل بصورة ملحوظة، حيث ظهرت في عهده ولأول مرة صحف المعارضة الخاصة وكان ذلك نوعا جديدا من الصحافة لم تعتاده مصر من قبل.

كانت صحيفة L. Egypte أول صحيفة معارضة تنشأ في البلاد في أعقاب تولى الخديو إسماعيل مقاليد الحكم والتي أنشأها المسيو أنطون موريس بالإسكندرية وكانت البداية من خلال توجيه نقدا لاذعا للحاكم الجديد وحكومته^(٧٧).
أما جريدة Le progress Egyptien فقد كانت لسان حال الجالية الفرنسية والتي كانت من أشد وأعنف الجاليات الأجنبية التي عارضت تقرير نوبار باشا الخاص بإصلاح النظام القضائي في مصر^(٧٨).

شهدت الجالية الفرنسية منذ عهد محمد علي وصولا إلى عهد الخديو إسماعيل ازدهارا وتطورا وذلك على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى مما أدى إلى ازدياد تواجد أعدادا كبيرة من أفراد هذه الجالية والذي استمر حتى يبعى الاحتلال.

هوامش التمهيد

- (١) عقد اتفاق عام ١٥٣٥م بين السلطان العثماني سليمان القانوني وبين ملك فرنسا فرنسوا الأول والذي بموجبه حصل الفرنسيون المقيمون في الولايات العثمانية ومنها مصر على امتيازات اقتصادية كبيرة من حيث حرية البيع والشراء، كذلك الإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى حرية الإقامة وممارسة الشعائر الدينية. روبر سوليه: مصر ولع فرنسي، ترجمة: لطيف فرج، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م، ص ١٥، ١٦.
- (٢) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ١٧، ١٨.
- (٣) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
- (٤) المرجع نفسه.
- (٥) كوثر عبد السلام البحري: أثر الأدب الفرنسي على القصة القصيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥م، ص ٩.
- (٦) كان أبرز هؤلاء جريفيان أفاجار، أندريه تيفيه، جان بالرن، ودي فيلامون، في حين عد الأب كوبان من أبرز رجال الدين الفرنسيين الذين جاءوا إلى مصر في القرن السابع عشر فقد قام بزيارتين الأولى عام ١٦٣٨م مكث خلالها عاما، أما الزيارة الثانية فكانت عام ١٦٤٣م ولم تكن بصفته الدينية بل قنصلا لفرنسا في دمياط، وقد حاول هؤلاء نشر المذهب الكاثوليكي بين الأقباط في كل بقعة تطأها أقدامهم: الهام محمد ذهني: رؤية الرحالة الأوروبيين لمصر الزعة الإنسانية والاستعمارية، الطبعة الأولى، دار الشروق ٢٠٠٥، ص ٣٦، ٣٧.
- (٧) المرجع نفسه، ص ٣٨.
- (٨) محمد فهمي لهبطه: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة ١٩٣٨م، ص ٥٧.
- (٩) Desmond Stewart: Young Egypt, London, 1958, pp. 25, 26.
- (١٠) إبراهيم زكي: الحالة المالية والتطور الحكومي والاجتماعي في عهدي الحملة الفرنسية ومحمد علي، الجزء الثاني، (د.ت)، ص ١٩٢.
- (١١) أحمد المغازي: الصحافة الفنية في مصر نشأتها وتطورها من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى مصر الدستورية ١٩٢٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الأول، ١٩٨٧، ص ٣٣.
- (١٢) المرجع نفسه، ص ٣٤، كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ١٤.
- (١٣) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.
- (١٤) أحمد المغازي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٦.
- (١٥) أحمد المغازي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٦.
- (١٦) محمود نجيب أبو الليل: الصحافة الفرنسية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية الثورة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٣م، ص ١٢٧، ١٢٨.
- (١٧) مصلحة عموم الاحصاء الأميرية بالقاهرة ١٩٣٠ - ١٩٣١م، ص ١٤٢.
- (١٨) إبراهيم زكي: مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

- (١٩) مصلحة عموم الإحصاء مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.
- (٢٠) أ.ب كلوت بك: لحة عامة إلى مصر، تعريب محمد مسعود، الجزء الثاني، (د.ت)، ص ٥٩٣-٥٩٦، ٦١٥.
- (٢١) نوريس محمد سيف الدين: أحباش مصر بين الرق والعق في القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٢٠.
- (٢٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٨، ص ٦٧٣؛ كذلك:
- Nancy Gallagber: Writing Women medical Practitioners into the History of Modern, "Egypt RE-Envisioning 1919-1952", The American University in Cairo, 2005, P.355.
- (٢٣) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد على، مكتبة النهضة للمصرية، القاهرة ١٩٣٨، ص ٢٩٢.
- (٢٤) كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١، ٢٨.
- (٢٥) مجلة الطليعة، مقال "وثائق تاريخية عن التعليم في مصر"، عدد (١١)، ١ نوفمبر ١٩٦٥، ص ١٤٨.
- (٢٦) سعيد إسماعيل علي: تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص ص ١١٥، ١١٤.
- (٢٧) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٥.
- (٢٨) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٣، ص ١٣٦.
- (٢٩) حلمى أحمد شلبي: الموظفون في عصر محمد على، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م، ص ٩٤.
- (٣٠) عافظ الأبحاث، عطفة (١٥٢) نسخة خطية من كتاب محمد على تأليف فيحان، ص ١٧٦.
- (٣١) قيوكتخلا: اصطلاح تركي مكون من كلمة (قبر)، التركية بمعنى (باب) وكلمة (كتخلا) التركية بمعنى (وكيل) وهو معتمد مصر في الأستانة أو مندوب محمد علي لدى الباب العالي: زين العابدين شمس الدين: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٤١٩.
- (٣٢) أمين سامي: التعليم في مصر في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥، مطبعة المعارف، القاهرة ١٩١٧، ص ٧.
- (٣٣) جرجس سلامة: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.
- (٣٤) ديوان خديوى صادر الأقاليم، فيلم (٢٥٧)، سجل (٥٢٩) ج ٢، وثيقة (٨٤) ص ٣، ٢٦ محرم ١٢٦٢هـ - ٢٤ يناير ١٨٤٦م.
- (٣٥) إمام محمد ذهني: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.
- (٣٦) كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
- (٣٧) إمام محمد ذهني: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٥، ١٦٦.
- (٣٨) نوريس محمد سيف الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١١١.
- (٣٩) دعى لتولى الحكم في نوفمبر عام ١٨٤٨م وعمره ٣٦ عاما وظل في الحكم ست سنوات حتى مقتله في ١٤ يوليو ١٨٥٤م. أحمد حسين: موسوعة تاريخ مصر، الجزء الثالث، القاهرة ١٩٧٨، ص ص ٩٧٨، ٩٨٨.
- (٤٠) أحمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٨٦، ٩٨٥.

- (٤١) أحمد الشربيني تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص ٣٥.
- (٤٢) دافيد لانلز: بنوك وباشوات، ترجمة: عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨م، ص ١٨.
- (٤٣) محمود نجيب أبو الليل: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.
- (٤٤) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.
- (٤٥) أمين سامي: مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- (٤٦) إبراهيم زكي: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.
- (٤٧) تولى الحكم في ١٦ يوليو ١٨٥٤ م أى بعد يومين من مقتل عباس باشا - وكان عمره ٣٢ عاماً، ظل في الحكم تسع سنوات حتى عام ١٨٦٣م، أحمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص ٩٨٩.
- (٤٨) المرجع نفسه، ص ٩٩١، ٩٩٢.
- (٤٩) محمد فهمي لميطه: مرجع سبق ذكره، طبعة عام ١٩٤٤، ص ص ٢٣١، ٢٣٢.
- (50) www.ecole-st-Joseph-khoronfish.com
- (٥١) كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.
- (٥٢) إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية، الطبعة الثانية مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٤٥م ص ٢١٨.
- (٥٣) محمد متولى : صفحات من تاريخ مصر الحديث، دار البيان، القاهرة ١٩٩٥، ص ٣٠.
- (٥٤) إبراهيم عبده: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.
- (٥٥) أنور عبد الملك: لحظة مصر وتكون الفكر والأيدولوجية في لحظة مصر الوطنية، ترجمة وإعداد: حمادة إبراهيم، وجيه عبد المسيح، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١، ص ١٨٢.
- (٥٦) محمود نجيب أبو الليل: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.
- (٥٧) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥.
- (٥٨) تولى الحكم في ١٨ يناير ١٨٦٣م وكان يبلغ من العمر ٣٢ عاماً وظل يحكم البلاد ستة عشر عاماً حتى تم عزله في ٢٦ يونيو ١٨٧٩م أحمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٠٩، ١٠٤٩.
- (٥٩) بعد أن أتم دراسته بالقاهرة أرسله جده محمد على باشا ضمن البعثة التعليمية التي سافرت عام ١٨٤٤م إلى فرنسا وفيينا وكان عمره في ذلك الوقت أربعة عشر عاماً:
- M..Rifaat, (Pasha): The Awakening of modern Egypt (New Edition), Cairo 2000, p. 8.
- (٦٠) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١، ص ٢٥، إبراهيم زكي: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩؛ كذلك:
- M..Rifaat, (Pasha): op.cit,p.86.
- (٦١) سيد على إسماعيل: تاريخ المسرح في مصر في القرن التاسع عشر، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ١٩٩٧م، ص ٢٧، عباس الطرابيلي: شوارع لها تاريخ (سياحة في عقل الأمة)، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ص ١٤٦.
- (٦٢) عبد المنصف سالم: قصور الأمراء والباشوات في مدينة القاهرة في القرن التاسع عشر، الجزء الثاني، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٢٢.

- (٦٣) الموقع الرسمي لمحافظة الاسكندرية: www.alex4all.com
- (٦٤) عبد المنصف سالم: مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٧-٦١.
- (٦٥) المرجع نفسه، ص ١٢٣، ص ٥٨.
- (٦٦) مجلة الطلبة، فريد كامل: "الفن المصري بين الرأسمالية والاشتراكية"، عدد (١١)، ١ نوفمبر ١٩٦٥م، ص ٩٩.
- (٦٧) على مبارك: الخطط التوفيقية لمدينة الاسكندرية، عن طبعة بولاق، مكتبة الآداب، ص ص ٧١، ٧٢.
- (٦٨) روبرت سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨.
- (٦٩) كان كلا من سافاري Claud Etienne Savary ، وفولني Constantin Volney من أشهر الرحالة الذين زاروا مصر في القرن التاسع عشر:
- Jason Thompson: A History of Egypt from Earliest time to the Present, The American University in Cairo, 2008, p.217.
- (٧٠) أنور عبد الملك: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥.
- (٧١) عرفت في أول عهدها بمدرسة "الإدارة والألسن" حيث كانت جزءا من مدرسة الألسن إلى أن استقلت عنها مع بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر، لطيفة محمد سالم: النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥ - ١٩١٤، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٣١٩.
- (72) M. Rifaat, (Pasha): op.cit., p 99.
- (٧٣) حسن الفقى: التاريخ النقائى للتعليم في مصر، الطبعة الثانية، دار المعارف ١٩٧١، ص ٦٣
- (٧٤) محافظ أبحاث، محفظة (١٣٩)، ملف (٤) الطائفة الكاثوليكية، ١٠ رجب ١٢٨٤هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٦٦م.
- (٧٥) حسن الفقى : مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.
- (٧٦) أرميس كوبر: القاهرة في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م، ترجمة: محمد الخولى، (د.ن)، ١٩٩٦، ص ٧٠.
- (٧٧) زينب سيد أحمد: الهجرة اللبنانية إلى مصر ١٨٦٠-١٩٢٢م، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ٢٠٠٠، ص ١٣٠.
- (٧٨) محمود نجيب أبو الليل: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

الفصل الأول

التوزيع الجغرافى للجمالية الفرنسية
ونشاطها الوظيفى والمهنى

أولاً- أسباب توافد الفرنسيين على مصر ١٨٨٢ - ١٩٥٦:

كانت مصر موطن جذب للأوروبيين بصفة عامة والفرنسيين بصفة خاصة منذ عصرها الحديث، ساعد على ذلك عدة عوامل داخلية وخارجية:

- قدم العلاقات المصرية الفرنسية:

كانت أهم وأبرز العوامل التي ساعدت على توافد الفرنسيين على مصر التاريخ القديم بين الدولتين حيث كانت فرنسا أسبق دول أوروبا التي حاولت غزو مصر على يد بوناپرت كما أسلفنا وعلى الرغم من فشل هذا الغزو إلا أنه ترك أثراً في نفوس الفرنسيين وبخاصة العلماء منهم الذين رافقوا الحملة فشغفوا حباً بأرض مصر المليئة بالكنوز والآثار، هذا الشغف الذي امتد حتى خمسينيات القرن العشرين فقد جاءت إلى مصر أكثر من بعثة فرنسية للتنقيب عن الآثار منها في الثلاثينيات بعثة المسيو مونتيه Pierre Montet أستاذ علم الآثار المصرية بجامعة ستراسبورج والذي جاء إلى مصر للقيام بأعمال الحفر للبحث عن الآثار المصرية بجهة تانيس القديمة^(١) وقد استمر توافد علماء الآثار الفرنسيين على مصر حتى نهاية فترة الدراسة ففي فبراير من عام ١٩٥٦م قام المسيو جورج دى مير De Mire George العالم الأثرى الفرنسى بزيارة مصر زيارة علمية لجمع مادة كتاب عن معالم الأقصر والكرنك وأبو سمبل واصططحب ابنته وعدد من آلات التصوير وظلوا بمصر أربعة أشهر^(٢). هذا بالإضافة إلى الدور الهام الذى لعبه الفرنسيون فى مصلحة الآثار المصرية والذي سوف يتم تناوله بشيء من التفصيل فى صفحات الدراسة.

- الاستعانة بالخبرات الفرنسية:

كانت الخبرة الفرنسية من أهم العوامل الداخلية التى ساعدت على إقبال الفرنسيين على مصر ولا سيما اهتمام حكام مصر من الأسرة العلوية منذ عهد محمد على باشا باستقدام الخبراء الفرنسيين فى مختلف المجالات والاستعانة بهم للقيام بنهضة شاملة لتحديث البلاد امتدت حتى فترة الدراسة والتي شهدت استعانة الحكومات المصرية المتعاقبة بالخبرات الفرنسية المتباينة التى لم تخل وزارة أو إدارة أو مؤسسة منها^(٣).

- الاستثمارات فى عصر الاحتلال:

كان لمشروع قناة السويس الذى تبناه سعيد باشا وأتمه الخديو إسماعيل أكبر

الأثر في ازدياد أعداد الفرنسيين في مصر في فترة الدراسة حيث أن العامل الاقتصادي كان عاملا أساسيا في توافد الفرنسيين على مصر وهذا بفضل الامتيازات الأجنبية التي استغلتها الجالية الفرنسية بصفة خاصة أكبر استغلال خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية، تلك الامتيازات التي أعفتهم من دفع الرسوم والضرائب بالإضافة إلى التجبر الفرنسي الذي سرى صورته واضحة متمثلا في القنصلية الفرنسية ومدى ضررها عرض الحائط بالقوانين والتقاليد والأعراف في المجتمع المصري^(٤).

— الحرية الدينية:

استمر حكام مصر في منح الحرية الكاملة للإرساليات الدينية الفرنسية في مصر بل وإغداقها بالعطايا والإعانات والإعفاءات للمؤسسات التابعة لهذه والإرساليات، مما ساعد تلك الأخيرة على ترسيخ أقدامها طوال فترة الدراسة^(٥).

— نشر الثقافة الفرنسية:

ظلت فرنسا غير مرحبة بالاحتلال الإنجليزي لمصر ولم تغير سياستها حتى أبرمت اتفاقا مع إنجلترا عام ١٩٠٤م^(٦). وهو ما يعرف "بالاتفاق الودي" والذي أتاح للعنصر الفرنسي التواجد في مصر ليحقق جزءا من الحلم الفرنسي الذي فشل في احتلال مصر عسكريا فلم يبق له سوى نشر الثقافة الفرنسية بين المصريين وذلك عن طريق العلوم والفنون والآداب وهذا ما سوف توضحه صفحات الدراسة.

— تنشيط السياحة الفرنسية في مصر:

شهدت مصر إقبالا كبيرا للسياحة الفرنسية خاصة في فترة العشرينيات والثلاثينيات فقد حرصت فرنسا على قيام طلاب المدارس بتنظيم رحلات إلى مصر كما حدث في عام ١٩٢٩م عندما قام فريق من طلاب المدرسة الأهلية العالية للمناجم بفرنسا برحلة إلى مصر لزيارة خزان أسوان وقناة السويس، كما منحتهم مصلحة الآثار المصرية ترخيصين مجانيين أحدهما لزيارة المتحف المصري والآخر لزيارة الأماكن الأثرية بالوجه القبلي^(٧).

وفي عام ١٩٣٢م تم منح خمسين عضو من أعضاء جمعية علمية فرنسية تدعى

Societe d'Enseignement populaire Technique et Professionnel d'Paris,

تخفيض قدره ٣٠٪ من أجور السفر على خطوط السكك الحديدية المصرية لأعضاء الجمعية المذكورة أثناء وجودهم في القطر المصري للقيام برحلتهم العلمية^(٨).

كذلك قامت وزارة المعارف في عام ١٩٣٣ م بمنح تصاريح بزيارة الأماكن الأثرية (المتحف القبطي، المساجد الأثرية، آثار الوجه القبلي، بالإضافة إلى دخول المتحف المصري) باسم السيدة هنريت سلاريه Mme Henriette Celarie الكاتبة الصحفية الفرنسية في مجلة Reuve des Deux monds والتي كتبت العديد من المقالات عن مصر ومن اللافت أن المفوضية المصرية بباريس قد تحملت نفقات السيدة المذكورة وزوجها فصرفت لها ثلاثة آلاف فرنك وذلك بدعوى ما تستفيده البلاد من حسن الدعاية على صفحات المجلة الفرنسية "ذات المكانة الممتازة في عالمي الأدب والسياسة" بل وحاولت القنصلية طلب منح تذاكر السفر مجاناً إلا أن الداخلية المصرية رفضت فما كان من القنصلية إلا أن طلبت تصاريح مجانية لزيارة المتاحف والآثار وهو ما تم بالفعل^(٩).

لعبت وزارة الخارجية المصرية دوراً فاعلاً في تيسير الرحلات السياحية الفرنسية إلى مصر حيث كانت تتدخل للوساطة من أجل عمل تخفيضات في أجور السكك الحديدية من أجل بعض الرحلات الفرنسية مثلما حدث عام ١٩٣٣ م حيث استطاعت الوزارة المذكورة أن تحصل من الإدارة العامة "لسكك حديد وتلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية" على تصاريح بتخفيض ٣٠٪ في أجور السفر باسم ستين طالب كشاف من مدارس الآباء اليسوعيين بفرنسا من الإسكندرية إلى مصر فالقنطرة وبالعكس وكانت هذه التخفيضات بناء على الطلب المقدم من رئيس كليات الآباء اليسوعيين بفرنسا وعلى الرغم من أن المادة "٦٣" من التعليمات القنصلية لا تنص على الإعفاء من رسوم التأشيرات إلا أن واجب المجاملة من جهة والرغبة في تشجيع حركة الكشف في مصر والسياحة إلى القطر من جهة أخرى كانا مبررين لمنح التأشيرات المجانية المطلوبة^(١٠).

بالإضافة إلى ما سبق فقد شهدت البلاد إقبال كثير من الصحفيين الفرنسيين على زيارة مصر لكتابة المقالات عنها ومن هؤلاء المسيو Jules chance الصحفي الباريسي الذي جاء إلى مصر عام ١٩٣٠ م مندوباً عن جريدة Candide - وهي

جريدة أسبوعية أدبية كانت تصدر في باريس في الثلاثينيات - وكانت مهمة هذا الصحفي موافاة جريدته بمقالات عن المشاتي المصرية^(١١). كانت تلك إذا أسباب توافد الفرنسيين على مصر في فترة الدراسة والتي تباينت ما بين أسباب اقتصادية وثقافية بالإضافة إلى الصلات القديمة بين البلدين وهذه أسباب سعى إلى تحقيقها الجانب الفرنسي، كذلك كانت هناك أسباب سعت الحكومة المصرية إلى تحقيقها من أجل المصالح الداخلية وعلى رأسها الاستعانة بالخبرات الفرنسية وكذلك العمل على زيادة السياحة الفرنسية كل هذه العوامل أدت إلى إقبال الفرنسيين على التواجد في مصر بل والتوطن بها لفترة طويلة.

ثانيا- الإحصاء السكاني:

جاء عام ١٨٨٢ مليئا بالأحداث السياسية والعسكرية والتي أدت إلى وجود حالة من عدم الاستقرار في القطر المصري إبان الثورة العرابية وما حدث من مذبحه في الإسكندرية في ١١ يونيو وقع فيها عدد من الأجانب ما بين قتل وجريح هذا بالإضافة إلى ضرب المدينة في ١١ يوليو من قبل الأسطول الانجليزى مما سبب هلعا لسكان المدينة من مصريين وأجانب^(١٢) وما تعرضوا له من عمليات سرقة ونهب لبيوتهم من أموال وحلى إلى غير ذلك^(١٣) أما الحالة في القاهرة فلم تكن مستقرة حيث عم القلق المدينة، وارتفعت الاستعدادات الأمنية حتى أن حكمدار المدينة في ذلك الوقت نزل إلى الشوارع لتفقد الوضع الأمنى تحسبا لهجمات قد تقمع على المحلات التجارية والأحياء الأوروبية^(١٤).

لاشك أن تلك الأحداث أثرت على أوضاع الأجانب في مصر وخاصة الفرنسيين مما أدى إلى اضطراب الكثير منهم إلى ترك البلاد، فخلال السنوات الأولى للاحتلال الانجليزى لمصر تناقصت أعداد الجالية الفرنسية بصورة ملحوظة وذلك بفضل وقوف الاحتلال في وجه النفوذ الفرنسى في مصر خاصة في الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ و ١٨٩٧ فقد بلغ عدد الفرنسيين في مصر عام ١٨٨٢م نحو ١٥٧١٦ نسمة أى ١٧,٤٪ من نسبة الأجانب في مصر، في حين بلغ عددهم في عام ١٨٩٧م حوالى ١٤١٥٥ نسمة أى ١٢,٦٪ من نسبة الأجانب وذلك بنقص

قدره ٩,٩٪^(١٥).

كانت هناك زيادة في عدد الأوروبيين في مصر في الفترة ما بين ١٨٩٧ و١٩٠٧م والتي بلغت ٤٥٪ ويعود سبب تلك الهجرات الأجنبية إلى مصر في تلك الفترة إلى الاستقرار الأمني الملحوظ في أعقاب انتهاء الثورة العربية^(١٦).

وعلى الرغم من تلك الزيادة العددية للأجانب في مصر، إلا أن الجمالية الفرنسية احتلت المرتبة الأخيرة حيث وصلت النسبة المئوية لعدد أفراد هذه الجمالية خلال عشر سنوات ٣٪ وهي أقل نسبة زيادة بين الجماليات الأجنبية في مصر في حين ارتفعت نسبة البريطانيين إلى ٦٪ هذا بالإضافة إلى زيادة أعداد اليونانيين بنسبة ٦٥٪ والitalيين ٤٣٪ والألمان ٤٤٪ والسويسريين ٣٥٪ والبلجيكيين ٣٣٪^(١٧).

وهكذا نجد أن عدد الفرنسيين في مصر عام ١٩٠٧ وصل إلى ١٤٥٩١ نسمة أى بنسبة ٧٪ من جملة الأجانب في مصر، في حين وصل عدد الرعايا البريطانيين في نفس العام إلى ٢٠٦٥٣ أى بنسبة ٩٪ من جملة الأجانب^(١٨).

في عام ١٩١٧ جاءت الجمالية الفرنسية في المرتبة الرابعة بين أهم أكبر الجماليات الأجنبية في مصر من حيث العدد وهي اليونانية، الإيطالية، البريطانية على الترتيب، تلك الجماليات التي مثلت ٧٨٪ من عدد الأجانب في مصر، بينما لم تتجاوز بقية الدول الأجنبية الأخرى مجتمعة نسبة ٢٢٪ والتي شملت الأرمن، النمساويين، الأسبان، الروس، البلجيكي، الألمان، الهولنديين، السويسريين، والأمريكيين^(١٩). وغيرهم من الأوروبيين وغير الأوروبيين الذين توطنوا مصر في تلك الفترة.

لا يجب أن نغفل أن مصر في عام ١٩١٧م قد شهدت نقصا ملحوظا في عدد الأجانب وذلك بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى وانضمام الكثيرين من الأجانب إلى جيوش بلدانهم في ميادين القتال^(٢٠). وبالرغم من ذلك نجد أن تعداد عام ١٩١٧م قد أوضح ازديادا ملحوظا في أعداد الجمالية الفرنسية والتي بلغ عددها ٢١٢٧٠ نسمة^(٢١). وذلك على الرغم من اشتراك كل الفرنسيين في مصر - والتي تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشر والخمسين عاما - في الحرب العالمية الأولى والذين عادوا إلى مصر ما أن وضعت الحرب أوزارها لمواصلة مزاولة أعمالهم ووظائفهم في مصر وذلك كما أثبتت ملفات خدمة الموظفين الموجودة بدار المحفوظات المصرية؛ وبذلك ارتفعت نسبة الفرنسيين في مصر في عام ١٩١٧م

لتصل إلى ١٠٪ من جملة الأجانب^(٢٢).

أثبتت الإحصاءات أن أكبر فترة ازدياد لأعداد الفرنسيين في مصر كانت في فترة العشرينيات وطبقا لإحصاء عام ١٩٢٧م فقد بلغ عدد الفرنسيين نحو ٢٤٣٣٢ نسمة أى بنسبة ١١٪ من جملة سكان مصر في ذلك الوقت^(٢٣). ويرعا يرجع السبب في ذلك الارتفاع - الذى لم يحدث من قبل ولا من بعد - إلى انتعاش الحياة الاقتصادية من جديد في مصر في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى وإقبال الكثير من الفرنسيين على استثمار أموالهم في مجالات البنوك والتأمينات والمشروعات العقارية والبورصة إلى غير ذلك من المجالات التى شاركت فيها الجالية الفرنسية في مصر في ذلك الوقت.

ما أن حلت فترة الثلاثينيات على مصر إلا وتغيرت أوضاع الفرنسيين المقيمين في البلاد حيث يتضح من إحصاء عام ١٩٣٧م وجود نقص واضح في أعداد الجالية الفرنسية والتي بلغت في ذلك العام ١٨٨٢١ نفسا ما يعنى أن النسبة قد نقصت إلى ١٠٪ من جملة السكان عما كانت عليه في العشرينيات^(٢٤).

استمرت أعداد الجالية الفرنسية في تناقص حتى الأربعينيات وهذا التناقص في الحقيقة لم تنفرد به الجالية الفرنسية فحسب بل شمل معظم الجاليات الأجنبية الأخرى وأهمها الجالية الإيطالية التى كانت تمثل ٢٥٪ من جملة الرعايا الأجانب في مصر عام ١٩٣٧م والتي تراجعت أعدادها في عام ١٩٤٧م لتصل نسبتها إلى ١٩٪ من مجموع الأجانب، في حين زادت أعداد البريطانيين إلى ١٩٪ بعد أن كانت ١٧٪، والجالية اليونانية أصبحت ٣٩٪ بعد أن كانت ٣٧٪، في حين تراجعت أعداد الجالية الفرنسية لتصل إلى ٩٧١٧ نفسا^(٢٥).

تعد معاهدة مونترو ٨ مايو ١٩٣٧م من أكبر وأقوى الأسباب التى أثرت في تناقص أعداد الجالية الفرنسية حيث تضمنت المعاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية وقد كانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية التى لديها أكبر المصالح في مصر من حيث الاستثمارات حيث بلغت قيمة استثمارات الجالية الفرنسية في مصر نحو ٢٧٠ مليون جنيه مابين شركات احتكارية كبرى في مجالات الغاز والكهرباء والمياه إلى شركات التأمين والبريد والائتمان العقارى، هذا بالإضافة إلى الاستثمارات الفرنسية الضخمة في شركة قناة السويس^(٢٦).

ورغم التعنت الشديد من الجانب الفرنسي في المفاوضات إلا أنه في النهاية تم توقيع الاتفاقية والتي أعطت مهلة زمنية انتقالية قدرت باثنتي عشر عاما^(٢٧). بعدها يتم تمصير الشركات وتلاشى المحاكم المختلطة، كل هذا بالتأكيد أثر على الجالية الفرنسية وأدى إلى تضائل أعدادها في مصر.

تعد القوانين المصرية الصادرة في العشرينيات ومطلع الأربعينيات من القرن العشرين والخاصة بتنظيم دخول الأجانب إلى مصر من أهم العوامل التي ساعدت على ازدياد أو تضائل أعداد الأجانب في مصر بصفة عامة والجالية الفرنسية بصفة خاصة ولا سيما وأن أبواب مصر قبل الحرب العالمية الأولى كانت مفتوحة على مصراعها حيث تدافع مئات المهاجرين من مختلف بلدان الشرق والغرب لدخول مصر وكان ذلك يحدث بصفة يومية بلا ضابط ولا رقيب إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م فوضعت الأجهزة الأمنية رقابة شديدة على الحدود المصرية لمنع دخول رعايا الأعداء وغير المرغوب فيهم سياسيا، وتم إنشاء قسم خاص بوزارة الداخلية لمراقبة المهاجرين الأجانب بصفة عامة ومن لهم توجهات سياسية ثورية أو شيوعية بصفة خاصة، ولم يكن يتم السماح بالدخول إلى الأراضي المصرية إلا إذا كانت هناك مصلحة تدعو إلى ذلك كعلاقات مالية أو عائلية أو للعلاج. وفي يوليو سنة ١٩٢٣م صدر قرار وزاري للقيام بإجراءات مشددة لتنظيم حركة الهجرة إلى مصر - فكانت أساسا لقسم الجوازات حاليا- هذا ولم يوجد بمصر تشريعا يعاقب كل من يدخل الأراضي المصرية بدون تصريح إلى أن صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠م الذي نظم دخول الأجانب إلى مصر ومعاقبة كل مخالف^(٢٨). إلا أن الفرنسيين في كثير من الأحيان كانوا يضربون عرض الحائط بالقوانين المصرية ومن أمثلة ذلك أنه في الأول من يناير عام ١٩٢٩م تم بدء العمل بالقرار الوزاري الصادر من الداخلية بشأن جواز منح رخص مؤقتة للإقامة في مصر لمدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة لكل سائح يرغب في زيارة مصر وليس بيده تأشيرة دخول شرط أن يلحق بالباخرة التي أقلته في نفس الميناء أو في أى ميناء آخر من الموانئ المصرية، كذلك يتم تقديم تلك الرخص المؤقتة بمعرفة حاملها لإدارة البوليس عندما يطلب ذلك^(٢٩).

وعلى الرغم من صدور هذا القرار الوزاري إلا أنه في ١٦ سبتمبر ١٩٢٩

قامت القنصلية الفرنسية بالإسكندرية ممثلة في مندوبها بإنزال امرأة فرنسية جاءت إلى الإسكندرية على ظهر الباخرة الفرنسية *Pierre Loti* بدون جواز سفر أو تأشيرة دخول وكان بوليس الميناء قد احتجزها إلا أن مندوب القنصلية الفرنسية صعد إلى الباخرة وحاول إنزال المرأة إلا أن مفتش البوليس تصدى له فما كان إلا أن حضر قنصل فرنسا بالإسكندرية بنفسه بعد ظهر ذلك اليوم وأنزل المرأة وعندما حاول الكونستابل المصرى تأديبه واجبه بمنع المرأة دفعه كاتب القنصلية بعنف كما أهانه القنصل بقوله "Imbecile" وبذلك تمكنت المرأة من التزول. وقد حوكت هذه المرأة في المحكمة القنصلية بتهمة حضورها خلصة على ظهر السفينة وحكم عليها بالغرامة والسجن مدة شهر واحد^(٣٠) وفي ذلك ما يثبت دخولها مصر بطريق غير شرعى.

هذا بالإضافة إلى التجاوزات التى كانت تتم من قبل المفوضية المصرية بباريس التى كانت تعطى تأشيرات دخول لفرنسيين دون موافقة وزارة الداخلية ففى ٢٦ نوفمبر ١٩٣٢م منحت القنصلية المصرية بباريس تأشيرة إلى امرأة فرنسية تدعى *Wilhelmine Reimer* لمدة شهر واحد إلا أن الشهر أصبح عاما إلى أن اكتشفت الداخلية الأمر^(٣١).

كذلك فى عام ١٩٣٣ منحت القنصلية المصرية بباريس تأشيرة لفرنسى يدعى *Dupon Pierre* لمدة ثلاثة شهور بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٣٣م وقد اعترضت إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية على منحه هذه التأشيرة فأوضحت القنصلية أنها منحت التأشيرة بناء على خطاب موجه إليها من محل صيدناوى وشركاه بباريس^(٣٢).

وامتد الأمر إلى رأس المفوضية حيث تلقت وزارة الداخلية برقية من محمود فخري باشا وزير مصر المفوض بباريس تتضمن أن *Maitre Debons* العضو السابق فى مجلس النواب الفرنسى والمحامى أمام محكمة استئناف باريس وزوجته سيصلان اليوم الإسكندرية على ظهر الباخرة ابيريا" وقد فاقهما أخذ تأشيرة دخول القطر المصرى وأن وزارة الخارجية الفرنسية أوصت بدخولهما القطر^(٣٣).. سياسة الأمر الواقع!

وجدير بالذكر أن كثيرين من الفرنسيين كانوا يدخلون مصر بتأشيرة سياحة ولكن الهدف الحقيقى هو الإقامة فى مصر بل والعمل بها ففى عام ١٩٣٩م أرسل وزير فرنسا المفوض بمصر خطابا لوزارة الخارجية يطلب فيها منح المسير فولتيرا

تأشيرة عودة إلى مصر والترخيص لزوجته بالإقامة الدائمة في مصر، لكن وزارة الداخلية لم توافق على منح تأشيرة بالعودة وأن على صاحب الشأن أن يغادر مصر في الموعد المحدد له وإلا طالبت الوزارة بإبعاده، والسبب في ذلك أن هذا الفرنسي دخل مصر بتأشيرة سياحة وأنه عند انتهاء مدتها حاول بكل الوسائل مدها وأنه كان يبدى كل يوم أسبابا مختلفة لتبرير هذا المد، بل أنه عندما قابل السكرتير العام في مسأله لم يذكر موضوع التحاقه بمدرسة الحقوق الفرنسية وإنما كان يشكو من أن البوليس لا يريد تسليمه جواز سفره إلا على ظهر الباخرة عند إبحاره من مصر، وقد أبدت وزارة الخارجية المصرية أسفها لعدم إمكانها اقناع وزارة الداخلية بمنح تأشيرة العودة وأنها ستحاول فيما بعد أن تقنعها بإعادة النظر في الموضوع^(٣٤) وذلك رغبة من هذه الوزارة في مجاملة سعادة وزير فرنسا المفوض وهكذا يتضح دور وزارة الداخلية في تلك الفترة والتي كانت تعمل جاهدة على محاربة الهجرات الفرنسية غير الشرعية إلى مصر فأحيانا تصيب وأخرى..!

جدير بالذكر أن أعداد الجمالية الفرنسية التي ذكرت في الدراسة لم تكن جميعها فرنسية خالصة، بل دخلت معها مختلف الجنسيات التي كانت تحت رعايتها وحمايتها مثل التونسيون، الجزائريون، والمراكشيون — وذلك بالطبع بسبب الاحتلال الفرنسي لمنطقة شمال أفريقيا — بالإضافة إلى عدد لا بأس به من المصريين، وكذلك اليونانيين الذين ثبت أنهم الجمالية الأوروبية الوحيدة في مصر التي انضم بعض أفرادها إلى الرعوية الفرنسية^(٣٥).

ولا يجب أن ننسى يهود مصر الذين اختاروا الرعوية الفرنسية في فترة الاحتلال في مصر وبأعداد كبيرة غير مسبقة ففي عام ١٨٩٧ كان عدد اليهود "الإسرائيليين" المحتمين بمظلة الرعوية الفرنسية قد بلغ ٣٣٥٢، بينما كان عدد اليهود الذين ينتسبون للرعوية البريطانية لم يتعد ٩٢٩ شخص^(٣٦). وهذا يعني أن اليهود في مصر كانوا يميلون إلى الاحتماء بالرعوية الفرنسية أكثر من الرعوية البريطانية رغم مرور خمسة عشر عاما على الاحتلال، وهذا دليل على مدى النفوذ الفرنسي وقوته داخل المجتمع المصري. ومع مرور السنوات ازداد عدد اليهود في مصر التابعين للرعوية البريطانية حتى وصل

عددهم في عام ١٩٤٧م إلى ٢١٩٢ نسمة، ولكن رغم ذلك تفوق عدد اليهود التابعين للرعية الفرنسية والذي وصل عددهم في نفس العام إلى ٣٣٦٨ نسمة^(٣٧).

ثالثا: التوزيع الجغرافي:

إذا ما نظرنا إلى أماكن تركيز الجالية الفرنسية في مصر نجد أنه كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بمناطق استثماراتهم والتي تركزت في القاهرة، الإسكندرية ومدن القناة.

— أعداد الفرنسيين في القاهرة:

القاهرة هي عاصمة البلاد وبها توجد السلطة المركزية حيث الوزارات والإدارات والمؤسسات الكبرى والمرافق والخدمات ووسائل التسلية التي جذبت إليها الأجانب بصفة عامة والفرنسيين بصفة خاصة.

أما عن أحياء القاهرة التي سكنها الفرنسيون فنجد أن هناك أحياء أقبل الفرنسيون على سكنها بشكل لافت في حين شهدت بعض الأحياء ندرة في تواجد الفرنسيين بها وسكنهاها، ففي عام ١٩١٧م كان عدد الفرنسيين في القاهرة ٨٢٥٢ في حين كان عدد البريطانيين لايزيد عن ٧٥٢٤ نسمة^(٣٨)، والجدول الآتي يوضح أعداد الفرنسيين في أحياء القاهرة الاثني عشر:

القسم	عدد الفرنسيين	القسم	عدد الفرنسيين
عابدين	٨٦٧	باب الشعرة	١٣٢
الأزبكية	٦٩٢	بولاق	١١٢
الوايلي	٥٣٩	الدرب الأحمر	٦٨
شبرا	٣٧٧	السيدة زينب	٦٠
الجمالية	١٩١	مصر القديمة	٢٦
الموسكى	١٨٧	الخليفة	٤
الاجمالى	ذكور	إناث	٣٢٧٥
	١٢٧٦	١٩٩٩	

اعداد الفرنسيين في أحياء القاهرة عام ١٩١٧م

وهذا هو عدد الفرنسيين الخلق ذوات الأصول الفرنسية أما باقي عدد الفرنسيين طبقا للإحصاء فإنهم فرنسيون بالرغوية والحماية حيث وجد في أحياء القاهرة في نفس العام (١٩١٧) ١٤٨٨ مصرى ذو رعية فرنسية^(٣٩) ولذلك عدوا من الفرنسيين في الإحصاء إلى غير ذلك من الجنسيات المختلفة الحاصلة على التبعية الفرنسية والتي بها أصبح عدد الفرنسيين في القاهرة في ذلك العام ٨٢٥٢.

يتضح من الإحصائية السابقة أن حى عابدين كان أكثر الأحياء التي سكنها الفرنسيون في القاهرة ويأتى بعده على الترتيب الأزبكية، الوايلي، شبرا، الجمالية، الموسيقى، باب الشعرية، بولاق، الدرب الأحمر، السيدة زينب، وقد جاء كلا من حى مصر القديمة وحى الخليفة من أضعف الأحياء التي لم يقبل الفرنسيون على سكنها.

وبالإضافة إلى أحياء القاهرة المعروفة فقد أقبل الفرنسيون على سكنى منطقة المعادى والتي كانت تتبع قسم حلوان في ذلك الوقت^(٤٠).

وقد ازدادت أعداد الفرنسيين بالقاهرة في عام ١٩٢٧ طبقا لازدياد عدد أفراد الجمالية الفرنسية في مصر في ذلك العام حيث وصل عددها في القاهرة نحو ٩٥٤٩ منهم ٤٤٨٩ ذكور و ٥٠٦٠ إناث^(٤١).

إلا أن الأعداد بدأت تتراجع من جديد في السنوات اللاحقة ففي عام ١٩٣٧ م بلغ عدد الفرنسيين في القاهرة ٧٥٠٩ منهم ٣٤٦٩ ذكور و ٤٠٤٠ إناث، في حين نقصت أعدادهم في تعداد عام ١٩٤٧ م لتصل إلى ٤٥١٥ منهم ٢١٣٢ ذكور و ٢٣٨٣ إناث^(٤٢). وطبقا لإحصاء عام ١٩٤٧ م يتبين حدوث تغيرات في التوزيع الجغرافي للفرنسيين في أحياء القاهرة والجدول التالى يوضح ذلك:

القسم	عدد الفرنسيين	القسم	عدد الفرنسيين
عابدين	١٦٢٢	شبرا	٩٣
مصر الجديدة	٦٧٦	بولاق	٧١
الوايلي	٥٧٣	الدرب الأحمر	٦٨
الجمالية	٢٨٩	باب الشعرية	٥٧
السيدة زينب	١٧٩	الخليفة	١٧

		١٤٤	الموسكى
		١٢٦	روض الفرج
(٤٣)		٩٨	مصر القديمة
	٤٥١٥		الاجمالى

اعداد الفرنسيين في أحياء القاهرة عام ١٩٤٧

اختلف التوزيع الجغرافى للجالية الفرنسية المقيمة في القاهرة في الفترة ما بين ١٩١٧ و ١٩٤٧ فقد ظل حتى عابدين في الصدارة وأتى في المرتبة الثانية حتى مصر الجديدة ذلك الحى الذى أنشئ على الطراز الأوروبى عامة والفرنسى خاصة واحتفظ حتى الواصل بالمرتبة الثالثة كما كان منذ الحرب العالمية الأولى في حين تقدمت الجمالية إلى المرتبة الرابعة لتحل محل حى شبرا الذى تراجع إلى المرتبة التاسعة وسط أحياء القاهرة التى يقطنها الفرنسيون في حين تقدمت عليه كلا من السيدة زينب، الموسكى، روض الفرج، ومصر القديمة في حين تراجعت كلا من بولاق، الدرب الأحمر، وباب الشعرية إلى المراتب الأخيرة في حين ظل حى الخليفة أضعف الأحياء التى لم يقبل على سكنها الفرنسيون طوال ثلاثون عاما.

وإذا ما تمت مقارنة بين الفرنسيين وغيرهم من الأجانب من حيث تركيزهم في أحياء القاهرة نجد على سبيل المثال أن الإيطاليين كانوا على عكس الفرنسيين حيث كان تواجد العنصر الإيطالى في حى باب الشعرية تواجدا ملحوظا بالمقارنة بالفرنسيين وذلك في عشرينيات القرن العشرين وهذا ما أثبتته سجلات الداخلية الخاصة بحى باب الشعرية^(٤٤).

ومن أبرز الشوارع التى سكنها الفرنسيون في الأحياء القاهرية شارع التهمة بشبرا^(٤٥)، شارع جامع عابدين بحى عابدين^(٤٦)، شارع الغورية^(٤٧)، وشارع مختار باشا بالدرب الأحمر^(٤٨)، شارع ادريس راغب بالأزبكية^(٤٩)، شارع السكة الجديدة بالجمالية^(٥٠)، شارع المناصرة^(٥١). وحارة الطواشى بالموسكى^(٥٢).

وكما ذكرنا من قبل فإن عدد الرعايا الفرنسيين في القاهرة في عام ١٩٤٧ وصل إلى ٤٥١٥ منهم ٣٤٤٦ فرنسى والباقي جنسيات مختلفة تحت الرعوية أو الحماية الفرنسية ما بين جزائرى، تونسى، مراکشى، سورى، فلسطينى ويونانى

بالإضافة إلى المصريين الذين بلغ عددهم ٢٩١ في القاهرة^(٥٣).

- أعداد الفرنسيين في الاسكندرية:

وإذا ما تركنا عاصمة القطر المصري لنبحث عن الفرنسيين في بقية المدن المصرية، فلا نجد أمامنا إلا أن نتجه إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث المدينة التي احتضنت رعايا أوروبا في ذلك الوقت مدينة الاسكندرية.

كانت الإسكندرية منذ نشأتها تتميز بالطابع الأورومتوسطي وذلك لتواجدها وقربها من الدول الأوروبية الواقعة على البحر المتوسط وأهما: إيطاليا واليونان وفرنسا.

ازداد الطابع الأوروبي للإسكندرية في عهد الاحتلال البريطاني بصورة كبيرة لا تخطئها عين مما جعلها مدينة مميزة وفريدة عن بقية المدن المصرية، حيث عاد كثير من الأجانب الذين هاجروا من المدينة في أعقاب أحداث الثورة العربية وأخذت أعدادهم تتزايد لتصل في عام ١٨٩٧ إلى أكثر من ٤٦ ألف نسمة أي ما يعادل ١٤,٥٪ من جملة سكان الاسكندرية وكان اليونانيون أكثر الأجانب عددا في الاسكندرية ويأتى في المرتبة الثانية الايطاليون ثم البريطانيون وأخيرا الفرنسيون^(٥٤).

خلال فترة الدراسة تبينت أعداد الرعايا الفرنسيين في مدينة الإسكندرية فقد وصل عددهم في عام ١٩١٧ إلى ٨٥٥٦^(٥٥). منهم ٣٥٥٥ فرنسي ١٥٣٨ ذكور و ٢٠١٧ إناث، بالإضافة إلى ١٣١٤ مصري ومصرية كانوا تحت الرعوية الفرنسية حيث بلغ عدد الذكور ٦٠٠، بينما وصل عدد الإناث إلى ٧١٤^(٥٦).

أظهرت الإحصاءات السكانية أهم الأحياء التي سكنها الفرنسيون في مدينة الإسكندرية وقد اخترت عام ١٩١٧ مثالا لتوضيح هذه الأحياء والتي اشتملت على تسعة أحياء هي العطارين، الجمرك، كرموز، اللبان، المنشية، مينا البصل، محرم بك، الرمل، وأخيرا معسكرات المهاجرين ومراكب، وفيما يلي جدول بأعداد الفرنسيين والمصريين ذوى الرعوية الفرنسية والأحياء التي سكنوها في الاسكندرية على الترتيب في عام ١٩١٧م:

الحى	فرنسيين	المصريين ذوى الرعوية الفرنسية
العطارين	٨٢١	١٣٠
معسكرات المهاجرين ومراكب	٧٨٨	—
محرم بك	٥٣٣	١٩٩
الجمرك	٣٦١	٥٥٣
الرمل	٣٢٥	٣١
المنشية	٣١٤	٢٤٥
اللبان	٢٢٨	٣٩
كرموز	١٤٥	١٠١
ميناء البصل	٤٠	١٦
الإجمالي	ذكور ١٥٣٨ إناث ٢٠١٧ إجمالي ٣٥٥٥	ذكور ٦٠٠ إناث ٧١٤ إجمالي ١٣١٤ ^(٥٧)

أعداد الفرنسيين في أحياء الإسكندرية عام ١٩١٧

يتضح من الجدول السابق أن حى العطارين من الأحياء التى أقبل على سكناها فرنسيو الإسكندرية كذلك منطقة معسكرات المهاجرين ومحرم بك والجمرك والرمل والمنشية واللبان كانت فى مراتب متوسطة من حيث السكنى فى حين كان كلا من حى كرموز وميناء البصل من أضعف الأحياء التى سكنها الفرنسيون فى مدينة الإسكندرية.

ازدادت أعداد الجالية الفرنسية فى الإسكندرية فى عام ١٩٢٧ حتى وصلت إلى ٩٤٢٩ نسمة منهم ٤٦٥١ ذكور و ٤٧٧٨ إناث^(٥٨). وهذه الإحصائية هى شاملة لكل من هو ذا أصول فرنسية بالإضافة إلى مختلف الجنسيات التى حازت على الرعوية الفرنسية والتى يظهرها الجدول الآتى:

العدد	التبعية	العدد	التبعية
٦٢٤	تونسيون	٢٤٩٤	فرنسيون
٣٧٥	جزائريون	٢٦٦١	اسرائيليون
١٢٩	يونانيون	١١٤٢	مصريون
١٨	عرب	٨٩٦	مراكشيون
٤٠٠	جنسيات أخرى	٦٩٠	سوريون
(٥٩)		٩٤٢٩	الاجمالى

رعايا فرنسا في الاسكندرية عام ١٩٢٧

يتضح من الجدول السابق عدة نقاط:

أولاً: انخفاض عدد الفرنسيين في عام ١٩٢٧م بالمقارنة مع تعداد عام ١٩١٧م بفارق بلغ ١٠٦١ نسمة.

ثانياً: تهاافت كلا من الطائفة الاسرائيلية والمصريين على الدخول في الرعوية الفرنسية بزيادة عديدة ملحوظة، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد الجنسيات التي اكتسبت الرعوية والحماية الفرنسية مما يعكس الزيادة المذكورة في عدد الجمالية الفرنسية وكذلك يعكس مدى قوة النفوذ الفرنسي في مصر.

شهد عام ١٩٣٧ انخفاضاً ملحوظاً في عدد رعايا الجمالية الفرنسية المقيمة في الإسكندرية والتي بلغت ٧٣١٨ نسمة^(٦٠). وهذا بصفة عامة ولكن الأمر في حقيقته ليس كما هو ظاهر لنا وهذا ما سوف توضحه الإحصائية التالية:

العدد	التبعية	العدد	التبعية
١٣٠٨	مصريون	٣٠٤٢	فرنسيون
٨٥٣	سوريون وفلسطينيون	٧٤٩	تونسيون
٦٨	يونانيون	٣٩٢	جزائريون
٣٧٧	جنسيات أخرى	٥٢٩	مراكشيون
(٦١)		٧٣١٨	الاجمالى

رعايا فرنسا في الإسكندرية عام ١٩٣٧

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

أولاً: ازدياد عدد الفرنسيين في عام ١٩٣٧ مقارنة مع تعداد عام ١٩٢٧ بزيادة قدرها ٥٤٨ نسمة.

ثانياً: ازدياد عدد المصريين المنتمين للرعية الفرنسية في الإسكندرية بزيادة بلغت ١٦٦ نسمة.

ثالثاً: أن الانخفاض العام في عدد الجالية الفرنسية في الإسكندرية يرجع إلى انخفاض عدد الجنسيات الداخلة في الرعية والحماية الفرنسية هذا بالإضافة إلى عدم وجود رعايا فرنسا من الإسرائيليين في هذا الإحصاء.

شهدت مدينة الإسكندرية انخفاضاً ملحوظاً في عدد الجاليات الأجنبية القاطنة بها بصفة عامة والجالية الفرنسية بصفة خاصة وذلك فيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ويرجع ذلك على الأرجح لقيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وانضمام كثير من أفراد الجاليات الأجنبية إلى جيوش بلادها للمشاركة في الحرب. يوضح الإحصاء السكاني لمدينة الإسكندرية عام ١٩٤٧ انخفاضاً في أعداد الفرنسيين والذين بلغ عددهم ٣٢٥٩ نسمة منهم ١٤٩٥ ذكور، و ١٧٦٤ إناث^(٦٢).

التبعية	العدد	التبعية	العدد
فرنسيون	٢٥٢٤	سوريون وفلسطينيون	٨٧
مصريون	١٦٢	عرب	٤٦
تونسيون	١٩٨	يونانيون	٢٣
جزائريون	٣٩	جنسيات أخرى	١١٢
مراكشيون	٤٦	غير مبين	٢٢
الاجمالي	٣٢٥٩		(٦٣)

رعايا فرنسا في الإسكندرية عام ١٩٤٧

يتضح مما سبق عدة نقاط:

أولاً: انخفاض عدد الفرنسيين في الإسكندرية خلال عشر سنوات بنقص قدره ٥١٨ نفساً.

ثانياً: انخفاض عدد الرعايا التابعين للرعية والحماية الفرنسية ونجد ذلك واضحاً في السوريين والفلسطينيين الذين نقص عددهم فيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٧ من ٨٥٣ إلى ٨٧ وربما يعود ذلك إلى حصول سوريا على استقلالها في عام ١٩٤٥.

كذلك انخفاض عدد الجاليات التي تنتمي لبلاد المغرب العربي الكبير (تونس، الجزائر، المغرب). ولا ننسى المصريين الذين انخفضت أعدادهم في تلك الفترة بنسبة كبيرة حيث كان عددهم في عام ١٩٣٧ قد وصل إلى ١٣٠٨، أما عام ١٩٤٧ فقد نقص عددهم نقصاً حاداً حتى بلغ ١٦٢ مصري من ذوى الرعية الفرنسية، ولعل ذلك مرجعه إلى قوانين الجنسية المصرية والتي كانت بداية صدورها في عام ١٩٢٩ وبمرور الوقت تم تفعيلها ومن ثم أتت ثمارها حيث تمسك كثير من المصريين بجنسيتهم الأصلية خاصة مع تطور الحركة الوطنية في البلاد.

حدثت تغيرات مع مرور السنوات فيما يخص الأحياء التي سكنها فرنسيو الإسكندرية خلال أربعينيات القرن العشرين حيث قفزت منطقة محرم بك إلى المرتبة الأولى التي فضل الفرنسيون سكنها مزحزحة بذلك منطقة العطارين التي كانت تحتل هذه المرتبة في عام ١٩١٧ إلى المرتبة الثانية وحلت محل معسكرات المهاجرين التي لم تعد موجودة على خريطة الإسكندرية واليكم الجدول التالي يوضح أعداد الجالية الفرنسية وأماكن تركزها:

الأحياء	عدد الفرنسيين	الأحياء	عدد الفرنسيين
محرم بك	١٣٩٤	الليان	٥٩
العطارين	٧٠٨	كرموز	٤٦
الرمل	٣٩٧	المينا	٩
المنشية	٣٨٧	مينا البصل	٥
الجمرك	٢٥٤		
الإجمالي	٣٢٥٩		(٦٤)

الفرنسيون في أحياء الإسكندرية عام ١٩٤٧ م
هذا بالإضافة إلى منطقة سيدى بشر التي سكنها أغنياء الفرنسيين^(٦٥).

جدير بالذكر أنه وعلى عكس ما قد يتوقعه البعض فإن الجالية الفرنسية في القاهرة كانت أكبر من الإسكندرية حيث أن الأخيرة كانت مركز إقامة كثير من الجاليات الأجنبية وبخاصة الجاليات الكبرى اليونانية، والإيطالية، والبريطانية حيث كانت أعداد هؤلاء في الإسكندرية تفوق أعدادهم في القاهرة وهذا ما أثبتته الإحصاءات الرسمية.

٣- أعداد الفرنسيين في مدن القناة:

إذا كانت كلا من القاهرة والإسكندرية قد شهدتا طوال فترة الدراسة تركيزا لعدد كبير من أفراد الجالية الفرنسية الذين توطنوا وأقاموا في هاتين المدينتين، فإن مدن القناة (بورسعيد، الإسماعيلية) والسويس جاءت في المرتبة الثالثة بين المدن المصرية التي سكنها الفرنسيون لما لتلك المدن من أهمية كبرى لدى الأجانب بصفة عامة والفرنسيين بخاصة ولا سيما أن معظم الاستثمارات الخاصة بشركة قناة السويس كانت أسهما يملكها الفرنسيون بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الموظفين الفرنسيين يعملون بشركة القناة.

كانت محافظة القناة في ذلك الوقت وحسب الإحصاءات الرسمية المنشورة تشمل مدينة بورسعيد والتي ضمت حي العرب وحي الإفرنج، كما ضمت محافظة القناة كلا من الساحل الشرقي والساحل الجنوبي، بالإضافة إلى مدينة الإسماعيلية، أما السويس فكان لها إحصائها الخاص بها، وفيما يلي جدولاً إحصائياً بأعداد الفرنسيين في محافظة القناة عام ١٩١٧:

المدينة	الفرنسيين	المصريين ذوي التبعية الفرنسية
بورسعيد:		
حي العرب	١٩	٣٨
حي الإفرنج	٦٤١	٥
الساحل الشرقي	٣٥	-
الساحل الجنوبي	١	-
مدينة الإسماعيلية	٢٨٤	٣
الإجمالي	٤٣٣ ذكور	٢٣ ذكور

إناث ٥٤٧	إناث ٢٣
٩٨٠	٤٦ (٦٦)

وفي إحصاء آخر لأعداد الفرنسيين المقيمين في بورسعيد والإسماعيلية في عام ١٩١٧ وجدت أرقاما مغايرة للأرقام التي جاءت في الجدول السابق ففي حين أوضح الإحصاء السابق أن عدد الفرنسيين في بورسعيد بلغ ٦٩٦ وفي الإسماعيلية ٢٨٤، إلا أن الإحصاء الجديد أوضح أن عدد الفرنسيين في مدينة بورسعيد وصل إلى ٩٠٦ وفي مدينة الإسماعيلية بلغ ٣٤٣^(٦٧) وسواء أكان الإحصاء الأول صحيح أم الإحصاء الثاني فإنه يتضح بصورة جلية مدى انخفاض أعداد الفرنسيين في مدن القناة وذلك بالمقارنة مع أعداد الجالية البريطانية المقيمة بها في نفس العام والتي بلغت في كلتا المدينتين ٢٥٣٩ أقام أكثر من ثلثهم في بورسعيد^(٦٨).

ما أن جاء عام ١٩٢٧م إلا وشهدت مدن القناة ازديادا في أعداد الفرنسيين القاطنين فيها ويرجع ذلك إلى الزيادة العامة التي شهدتها مصر في أعداد الجالية الفرنسية، وإليك الجدول التالي لبيان أعداد الفرنسيين في مدن القناة عام ١٩٢٧م:

المدينة	عدد الفرنسيين		الإجمالي
	ذكور	إناث	
محافظة القناة	٨٩٧	٩٧٤	١٨٧١
بورسعيد	٥٨٩	٦٠٥	١١٩٤
الإسماعيلية	٣٠٠	٣٦٠	٦٦٠
إجمالي مدن القناة	١٧٨٦	١٩٣٩	٣٧٢٥ ^(٦٩)

الفرنسيون في مدن القناة عام ١٩٢٧

من الجدول السابق يتضح عدة نقاط:

أولا: ظهور ما سمي بمنطقة (محافظة القناة) والتي لم تكن موجودة في تعداد عام ١٩١٧ مما أدى إلى إقامة ما يقرب من ألفي فرنسي في هذه المنطقة وبالتالي ازدياد عدد الفرنسيين.

ثانيا: ازدياد ملحوظ في أعداد الفرنسيين في مدينتي بورسعيد والإسماعيلية شهد عام ١٩٣٧م تراجعا ملحوظا في أعداد الجالية الفرنسية المتواجدة في مدينتي

الإسماعيلية وبورسعيد مقارنة بتعداد عام ١٩٢٧م وإليك الجدول الآتي:

مدن القناة	عدد الفرنسيين
الإسماعيلية	٧٤٨
أول بورسعيد	٨١٧
ثان بورسعيد	٣٣
ثالث بورسعيد	٤٦
الميناء ويشمل بور فؤاد	٣٢٣
الاجمالي	١٩٦٧ (٧٠)

أعداد الفرنسيين في مدن القناة عام ١٩٣٧م

نستنتج مما سبق مدى الانخفاض الذي حدث لأعداد الجالية الفرنسية في مدن القناة في ثلاثينيات القرن العشرين.

وفيما يلي بيان تفصيلي لرعايا فرنسا في مدن القناة عام ١٩٣٧:

التبعية	العدد	التبعية	العدد
فرنسيون	١٥٦٦	مصريون	٣٩
تونسيون	٣٤	يونانيون	١٦
جزائريون	٥٤	جنسيات أخرى	٤٩
مراكشيون	١٠		
سوريون وفلسطينيون	١٩٩		
الجملة	١٩٦٧		(٧١)

رعايا فرنسا في مدن القناة عام ١٩٣٧م

يتضح من الإحصائية السابقة انخفاض عدد الفرنسيين وتبعائهم ما يقرب من الثلث خلال عشر سنوات في مدينتي بورسعيد والإسماعيلية.

أما مدينة السويس فقد بلغ عدد الفرنسيين بها عام ١٩١٧، ١١٥ نفساً^(٧٢)، وإن ارتفع هذا العدد ارتفاعاً طفيفاً في عام ١٩٢٧ والذي بلغ ٢٨٤ نفساً، وفي

الجدول الآتى توضيح لرعايا فرنسا في السويس عام ١٩٢٧م من الفرنسيين ومن دخل في رعايتهم وحمايتهم من مختلف الجنسيات:

العدد	التبعية	العدد	التبعية
١١	مصريون	٢٠٨	فرنسيون
٥	اسرائيليون	٩	جزائريون
٥	يونانيون	٥	تونسيون
—	عرب	١٥	مراكشيون
(٧٣)		٢٥٨	الاجمالي

رعايا فرنسا في السويس عام ١٩٢٧م

تواصل مستوى الانخفاض في أعداد الجمالية الفرنسية في مدينة السويس حتى بلغ عددها في عام ١٩٣٧م ٢٧٦ نفسا، وفيما يلي إحصاء بأعداد الفرنسيين ورعاياهم في السويس:

العدد	التبعية	العدد	التبعية
١٨	مصريون	١٩٨	فرنسيون
—	يونانيون	٦	تونسيون
١٣	جنسيات أخرى	١٠	جزائريون
		—	مراكشيون
		٣١	سوريون وفلسطينيون
(٧٤)		٢٧٦	الجملة

رعايا فرنسا في السويس عام ١٩٣٧م

٤- الفرنسيون في الأقاليم المصرية:

كان الفرنسيون مثلهم مثل جميع الجاليات الأجنبية في مصر من حيث تركيزهم في المدن فهم كانوا سكان مدن، حيث كان تركيزهم في محافظات بعينها هي: القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس، وإن وجدوا في الأقاليم فإنما تركيزهم

كان في عواصم تلك الأقاليم^(٧٥).

سكن أغلب الفرنسيين مدن المديريات لا الريف ويرجع ذلك إلى ملائمة تلك المدن لمعيشتهم بالإضافة إلى ارتباطهم بالأعمال التجارية والصناعية التي تصلح لها المدن أكثر من الريف^(٧٦).

واليك نماذج لأعداد الفرنسيين في المديريات المصرية سواء في الوجه القبلى أم البحرى عبر سنوات متباعدة:

الوجه القبلى	العدد	الوجه البحرى	العدد
مديرية أسوان	١٩	مديرية البحيرة	٦٣
مديرية أسيوط	٣٣	مديرية الدقهلية	١٤٢ منهم ١١٢ في بندر المنصورة
مديرية بنى سويف	٣٣	مديرية الغربية	١٧٧
مديرية الفيوم	٥	مديرية المنوفية	٤٠
مديرية جرجا	١٦	مديرية القليوبية	٤٢
مديرية المنيا	٧٢	مديرية الشرقية	٤٣
مديرية قنا	٨٢		
مديرية الجيزة	١١٧		
الاجمالى	٣٧٧	الاجمالى	٥٠٧ ^(٧٧)

تعداد الفرنسيين في الوجه البحرى والقبلى عام ١٩١٧م

هذا بالإضافة إلى مديرية الصحراء الغربية التي لم يوجد بها سوى فرنسيين اثنين، أما مديرية سيناء فلم يقطنها أى فرنسى^(٧٨).

ما أن جاء عام ١٩٢٧م حتى شهدت مديريات الوجه البحرى والوجه القبلى تغيرات في مستوى توطن الفرنسيين بها سواء على المستوى العددي أم على مستوى التوزيع الجغرافى وفى الجدول التالى توضيح لذلك:

الوجه القبلي	العدد	الوجه البحري	العدد
الجزيرة	٢٧٦	البحيرة	٦٢١
بني سويف	٩٧	الغربية	٥٩٦
الفيوم	١٥٥	الدقهلية	٣٠٤
المنيا	١٩٣	الشرقية	٣٢٩
أسيوط	١٠٤	المنوفية	٦٨
جرجا	٣٠	القليوبية	٨٨
قنا	١٦٤		
أسوان	٨١		
الاجمالي	١١٠٠	الاجمالي	٢٠٠٦

أعداد الفرنسيين في الوجه القبلي والبحري عام ١٩٢٧

أما مديرية الصحراء الغربية فوصل عدد قاطنيها من الفرنسيين ٧١ فرنسي ولأول مرة نجد وجودا للفرنسيين في سيناء حيث بلغ عددهم ١٤ منهم ٨ إناث و ٦ ذكور^(٧٩).

جدير بالذكر أن عدد الإناث في الوجه القبلي قد بلغ ٥٦٣ فرنسية في حين وصل عددهن في الوجه البحري ٩٥٨^(٨٠).

وإذا ما حاولنا عمل مقارنة بين إحصاء عامي ١٩١٧ و ١٩٢٧ نجد أن عدد الفرنسيين قد زاد في كل من الوجهين القبلي والبحري ولكنها زيادة لا تتناسب وحجم الزيادة العددية للفرنسيين التي شهدتها مصر في عشرينيات القرن الماضي والتي اعتبرت أكبر زيادة شهدتها البلاد وهذا على المستوى العددي.

أما التوزيع الجغرافي للفرنسيين في المديرية فقد حدثت تغييرات في مديريات الوجه القبلي حيث ارتفعت أعداد الفرنسيين في عام ١٩٢٧ في مديريات الجزيرة، بني سويف، المنيا، جرجا، قنا، وأسوان، في حين تراجعت أعدادهم في مديريتي الفيوم، أسيوط.

وعلى مستوى الوجه البحري فقد شهدت مديرية البحيرة زيادة ملموسة في أعداد الفرنسيين وهي زيادة لم تشهدها بقية مديريات الوجه البحري بل على

العكس تماما حيث أصاب تلك المديريات انخفاضاً حاداً في أعداد الفرنسيين بها، ولكن بالرغم من هذا الانخفاض إلا أن مديريات الوجه البحرى ظلت متفوقة على مديريات الوجه القبلي في أعداد الفرنسيين.

مع حلول ثلاثينيات القرن العشرين شهدت مديريات الوجه القبلي والبحرى انخفاضاً ملحوظاً في أعداد الجالية الفرنسية المتوطنة بها وذلك تماشياً مع حالة الانخفاض العددي العام التي شهدتها الجالية على مستوى البلاد، وفي الجدول التالي بيان إحصائي لأعداد الفرنسيين في مديريات الوجه القبلي والوجه البحرى في عام ١٩٣٧م:

الوجه القبلي	العدد	الوجه البحرى	العدد
الجيزة	٢٣٥	البحيرة	١٩٦
بنى سويف	١٢	الغربية	٣٧٩
الفيوم	٢٩	الدقهلية	١٥٨
المنيا	١٠٥	الشرقية	٢٧٢
أسيوط	٤٥	المنوفية	٢٤
جرجا	٢٣	القليوبية	٢٤
قنا	٨٧		
أسوان	٤٨		
الإجمالي	٥٨٤	الإجمالي	١٠٥٣ ^(٨١)

تعداد الفرنسيين في مديريات الوجه القبلي والوجه البحرى عام ١٩٣٧

يتضح من الإحصاء السابق:

أولاً: النقص الشديد الذى حل بأعداد الجالية الفرنسية في مديريات وجهى السبلاد القبلي والبحرى والذى وصل إلى النصف تقريباً بالمقارنة مع إحصاء عام ١٩٢٧م.

ثانياً: تميزت بعض المديريات عن الأخرى بانخفاض أعداد الجالية الفرنسية بها عما كانت عليه سابقاً وهى بنى سويف، الفيوم، أسيوط، المنيا، قنا، أسوان، هذا بالنسبة للوجه القبلي، أما مديريات الوجه البحرى فكانت البحيرة على رأس

القائمة التي شهدت انخفاضا في أعداد قاطنيها من الفرنسيين تلتها الغربية فالدقهلية فالشرقية فالقليوبية فالمنوفية وإن ظلت مديريات الوجه البحري متقدمة على مديريات الوجه القبلي.

أما أقسام الحدود والتي تمثلت في البحر الأحمر (منطقة خليج السويس) وسيناء والصحراء الغربية فقد شهدت تفاوتاً في أعداد الفرنسيين المقيمين بما ففى حين انخفضت تلك الأعداد في سيناء حتى بلغت ثلاث فرنسيين، فقد ارتفع عدد الفرنسيين في منطقة الصحراء الغربية حتى وصل عددهم إلى ٩٣ في عام ١٩٣٧ وقد تركز هؤلاء الفرنسيون في عدة مناطق بالصحراء الغربية مبينة في الجدول الآتي:

المنطقة	العدد	المنطقة	العدد
الحمام	٦١	مريوط القسم الشرقي	٨
مطروح	١٣	السلوم	٥
الاجمالى	٨٧		(٨٢)

مناطق تركز الجمالية الفرنسية في الصحراء الغربية عام ١٩٣٧

أما باقى العدد فربما يكونوا قد انتشروا في أماكن أخرى لم تذكرها الإحصاءات.

يتضح من الإحصاءات السابقة استئثار كلا من القاهرة والإسكندرية بأكبر عدد من أفراد الجمالية الفرنسية ثم تأتي مدن القناة بعد ذلك وكذلك يتضح إقبال الفرنسيين على سكنى المحافظات ولم يكن ذلك خاصاً بالجمالية الفرنسية وحدها بل كان بغية مختلف الجاليات الأوروبية خاصة الكبرى منها وفيما يلي بيان لنسبة الفرنسيين في الألف من حيث توزيعهم على أقسام مصر المختلفة مع مقارنة بالجمالية البريطانية:

التوزيع الجغرافى	الفرنسيين	البريطانيين
	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف
المحافظات	٨٦٩	٩١٠
البنادر الأخرى	٧٢	٥٣
الوجه البحرى	٣١	١٨
الوجه القبلى	٢٥	١٣
أقسام الحدود	٣	٦ (٨٣)

نسبة التوزيع الجغرافى للجالية الفرنسية والجالية البريطانية على مستوى البلاد يتضح من الإحصاء السابق مدى التقارب بين نسبة الفرنسيين والبريطانيين من حيث الاهتمام بسكنى المحافظات، فى حين ظهر تفوق الفرنسيين على البريطانيين من حيث توطنهم فى البنادر، وكلا من الوجهين البحرى والقبلى ومن هنا يظهر مدى حرص الفرنسيين على الانتشار فى أرجاء البلاد.

جدير بالذكر أن الإحصاءات السكانية التى تمت خلال أربعون عاما من فترة الدراسة أثبتت التفوق العددي للإناث على الذكور من الفرنسيين، وإليك الجدول الآتى للتوضيح:

الأعوام	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع الكلى
١٩١٧	٣٧٣٠	٥٠٨٦	٨٨١٦ (٨٤)
١٩٢٧	١١٨١٧	١٢٥١٥	٢٤٣٣٢
١٩٣٧	٨٨٤١	٩٩٨٠	١٨٨٢١ (٨٥)

أعداد الفرنسيين إنالا وذكورا فى مصر

وهذا فيما يتعلق بالجالية الفرنسية سواء الفرنسيين ام الجنسيات المختلفة التى اكتسبت الرعوية والحماية الفرنسية فى مصر.

أما أعداد الذكور والإناث ذوى الأصول الفرنسية الخالصة فقد أوضحته إحصاءات عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ فى كل من محافظتى القاهرة والإسكندرية:

السنوات	المحافظة	عدد الذكور	عدد الإناث	الاجمالي
١٩٣٧	القاهرة	٣٤٦٩	٤٠٤٠	٧٥٠٩
١٩٤٧	القاهرة	٢١٣٢	٢٣٨٣	٤٥١٥ ^(٨٦)
١٩٣٧	الاسكندرية	٣٤٤٤	٣٨٧٤	٧٣١٨
١٩٤٧	الاسكندرية	١٤٩٥	١٧٦٤	٣٢٥٩ ^(٨٧)

أعداد الفرنسيين في القاهرة والإسكندرية

يتضح من الإحصاءات السابقة كثرة تواجد العنصر النسائي الفرنسي في المجتمع المصري وذلك بالمقارنة مع العنصر الذكوري وربما كان ذلك بسبب زيادة العنصر النسائي في العائلة الفرنسية في مصر^(٨٨).

كما هو معروف فإن الإحصاءات السكانية في مصر تتم كل عشرة أعوام وآخر إحصاء سكاني في فترة الدراسة للجمالية الفرنسية كان إحصاء عام ١٩٤٧ ولا سيما أنه بعد تسع سنوات أي في عام ١٩٥٦ وقعت أحداث العدوان الثلاثي (الفرنسي - البريطاني - الاسرائيلي) على مصر وفي أعقاب انتهاء هذه الأحداث تم إلغاء الجمالية الفرنسية من قائمة الإحصاء السكاني الرسمي للدولة^(٨٩) وذلك بسبب قيام الدولة بترحيل أعداد كبيرة من الفرنسيين من مصر في أعقاب العدوان^(٩٠). على الرغم من أننا لا نستطيع أن نحدد بالأرقام أعداد الفرنسيين في مصر بعد عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٦، إلا أن الظروف الداخلية للبلاد ساعدت على تراجع أعداد الجاليات الأوروبية بصفة عامة والفرنسية منها بصفة خاصة وذلك لعدة أسباب:

أولاً: منذ عام ١٩٤٧ بدأ تنفيذ قوانين اقتصادية لصالح المصريين وأهمها كان قانون تمصير الشركات^(٩١).

ثانياً: بحلول عام ١٩٤٩ انتهت بشكل فعلي الفترة المحددة لوجود المحاكم المختلطة على الأراضي المصرية بالإضافة إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية طبقاً لاتفاقية مونترو والتي كانت تضيف حصانة دبلوماسية كبيرة على الأجانب في مصر.

ثالثاً: في عام ١٩٥٢ صدر قانون رقم ٤٧ الخاص بتنظيم عملية الرقابة على جوازات سفر الأجانب القادمين إلى مصر عن طريق البر والبحر في جميع

المنافذ المصرية الرسمية، هذا بالإضافة إلى تنظيم إقامة هؤلاء الأجانب^(٩٢). وبذلك تسببت هذه الإجراءات والتغيرات في انخفاض أعداد الجالية الفرنسية. وفي تحليل للدكتور جمال حمدان فقد رأى أن الجالية الفرنسية قد أصابها الجمود بين مجموع الجاليات الأوروبية التي توطنت البلاد وذلك من الناحية العددية وبسبب ذلك كان معدل ارتفاع أعدادهم منخفضا للغاية، نعم كان يوجد ارتفاع عددي ولكنه ارتفاع شديد البطء^(٩٣) وهذا خلافا للجاليات الأجنبية الكبرى سواء اليونانية أم الإيطالية أم البريطانية وبخاصة الأخيرة التي زادت أعدادها بشكل ملحوظ بعد احتلال حكومتها لمصر وإن كانت تلك الزيادة قد ظهرت بصورة واضحة في الحقبة العشرينية وحتى الحقبة الأربعينية من القرن العشرين، كما أثبتت ذلك الإحصاءات الرسمية.

رابعا: النشاط الوظيفي والمهني:

تكون مجتمع الجالية الفرنسية في مصر نتيجة الهجرات التي وفدت من فرنسا والتي تباينت أعدادها طوال فترة الدراسة إلا أن هذه الهجرات قد تنوعت، حيث كانت في بداية الأمر عبارة عن مجموعة أفراد تقوم الحكومة المصرية باستدعائها من فرنسا للإستخدام في عدة جهات حكومية، ومن ثم يقوم هؤلاء باستدعاء أسرهم وعائلاتهم للإقامة معهم في مصر، ولكن من ناحية أخرى تواجدت أعداد كبيرة من الجالية الفرنسية التي جاءت إلى مصر وأقامت بها ومارست العديد من المهن الحرة بعيدا عن الوظائف الحكومية ويمكن أن نؤكد أن هذه الطائفة من الفرنسيين قد توطنت مصر بكامل رغبتها فكانت مصر هي خيارها الأول وهؤلاء هم أغلبية الجالية الفرنسية.

أ- مساهمة الجالية الفرنسية في الوظائف الحكومية:

استطاع الفرنسيون في مصر أن يفرضوا وجودهم في بعض الوظائف الحكومية حيث تم تعيين كثير من الفرنسيين في بعض الوزارات ولا سيما الأشغال، الحفانية، المعارف، الصحة، الخارجية بالإضافة إلى بعض الدوائر الحكومية.

١- الأشغال والمواصلات:

اعتمدت نظارة الأشغال على كثير من المهندسين والرسميين الفرنسيين خاصة في قطاع مصلحة السكة الحديد، ومن أوائل هؤلاء كان المسيو بيير جافينييه المهندس الميكانيكي المستخدم بنظارة الأشغال العمومية بوظيفة مفتش هاويسات وكباري الإسكندرية^(٩٤).

تعددت مهام المهندسين الفرنسيين في مصر فقد تخصص البعض في الاشراف على هندسة المصانع مثل المسيو ريشان "باشمهندس فابريقات أرمنت" والمسيو بريشون "باشمهندس فابريقة الروضة"^(٩٥).

وقد استطاع الفرنسيون أن يشغلوا مناصب هامة في نظارة الأشغال مثل المسيو بوانيه بك الذي كان سكرتيرا لنظارة الأشغال في عام ١٩٠٢م^(٩٦). والمسيو ف. هارتمان "باشمهندس قومية الغاز"^(٩٧).

تشهد ملفات أدونات ربط المعاش بدار المحفوظات على أعداد المهندسين الفرنسيين الذين التحقوا بالوظائف الحكومية خاصة بمصلحة السكة الحديد والذين استمروا في وظائفهم بالرغم من صدور قانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ م والذي نص على إحالة جميع الموظفين الأجانب إلى المعاش في محاولة لتمصير الوظائف الحكومية خاصة بعد أن نالت مصر استقلالها عام ١٩٢٢م، ولكننا نجد أن كثيرا من الفرنسيين الذين أحيلوا إلى المعاش طبقا للقانون، تم التعاقد معهم مرة أخرى للاستمرار في تأدية أعمالهم الموكلة إليهم ومن هؤلاء المسيو ليون ليوتو الذي كان مهندس كباري بالسكة الحديد وأبرم معه عقد امتد حتى عام ١٩٢٧م^(٩٨).

وقد امتدت هذه العقود حتى الثلاثينيات، ففي عام ١٩٣٠م كان المسيو شارل شفالیه رئيسا لقسم الإدارة بإدارة الهندسة بقسم عموم المخازن بالإسكندرية، كذلك كان المسيو برنيه رئيسا لقسم "الكهرباء والميكانيكا والماء والغاز والرش" بالإسكندرية^(٩٩). في حين كان فرنسوا روستان أفندي مديرا لقسم الميزانية بوزارة الأشغال العمومية، كما احتفظ المسيو ا. تبييه بوظيفة مهندس بقسم العمارة والتصميمات بمصلحة المباني الأميرية^(١٠٠).

جدير بالذكر أن وزارة المواصلات لم تقم بإبرام عقود إلا مع ذوى الخبرة فقط من الفرنسيين الذين رأت الوزارة أن الوظيفة بحاجة إليهم مثل المسيو فريه فرنسوا ادريان مفتش اشارات بالسكة الحديد الذي وصل إلى منصب "باشمهندس الدريسة

بهندسة قسم مصر" والذي أحضر من فرنسا ضمن ستة مفتشين وعين بالمصلحة منذ عام ١٨٩٢م^(١٠١).

٢- الحقانية:

تمثل الوجود الفرنسي في نظارة الحقانية في وظيفة القضاء وهو تواجد يعود إلى عهد الخديو إسماعيل حيث أن قوانين المحاكم المختلطة في مصر هي صناعة فرنسية حيث قام المحامي الفرنسي مونروى - الذى اتخذ نوبار باشا سكرتيرا له - بصياغة قوانين المحاكم المختلطة^(١٠٢)، بل أن المحاكم المختلطة في مصر قد استوحت نظامها القضائى من النظام الفرنسى ويظهر ذلك في وظيفة "النائب العام" Procureur General فهي وظيفة قضائية فرنسية الأصل^(١٠٣).

عندما تشكلت المحاكم الأهلية في مصر قامت الحكومة المصرية بتعيين المسيو شارل لوجريل الفرنسى الجنسية قاضيا في محكمة مصر الابتدائية الأهلية عام ١٨٨٤ ولم يلبث طويلا حتى عين قاضيا في محكمة الاستئناف عام ١٨٨٦م وفي أكتوبر من عام ١٨٨٧م عين بوظيفة النائب العام في المحاكم الأهلية^(١٠٤) وهو ما يعنى أن الفرنسيين كان لهم دورا قضائيا بارزا في المحاكم المصرية.

شهدت فترة الدراسة العديد من القضاة الفرنسيين الذين تم تعيينهم في المحاكم المختلطة الموجودة بمصر وقد تنوعت اختيارات الحكومة المصرية لهؤلاء القضاة فقد استعانت الحكومة بقضاة فرنسيين قدموا من تونس مثل: المسيو بول رانديه Poul Randet الذى عين قاضيا بمحكمة الإسكندرية المختلطة نحو ست سنوات إلى أن توفي في عام ١٩٢٩م^(١٠٥).

ولكن المصدر الرئيسى لتعيين الفرنسيين كقضاة في المحاكم المختلطة كان هو الاستعانة بمدرسين الحقوق الفرنسيين الذين يدرسون في مدرسة الحقوق كما حدث في عام ١٩١٧م حينما عين المسيو بيير ارمنجتون قاضيا بمحكمة اسكندرية المختلطة وكان قبل هذا التاريخ مدرسا للقوانين بمدرسة الحقوق السلطانية وذلك منذ عام ١٨٩٥م^(١٠٦) أى أنه أمضى في تدريس القوانين حوالى اثنتين وعشرين عاما أهله لتولى منصب القضاء.

لم يقتصر دور الموظفين الفرنسيين في المحاكم المختلطة المصرية على رجال القضاء فحسب بل نال الفرنسيون حظا وافرا في شغل وظيفة "كاتب محكمة"

والأمثلة على ذلك كثيرة منها المسيو جان باتيست دلفيني الذي عمل كاتباً بمحكمة مصر المختلطة حتى بلغ الستين من العمر عام ١٩٣٢م إلا أنه مد له سنتين وذلك بمقتضى قرار من مجلس الوزراء^(١٠٧).

وهذا يعني أن موظفي الحقانية حظوا باستثناءات من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ وذلك لحاجة المحكمة المختلطة للكتابة الفرنسيين حيث أن معظم حالات تسجيل القضايا كانت تتم باللغة الفرنسية.

هذا بالنسبة لوظائف المحاكم المختلطة، لكن وزارة الحقانية حظيت ببعض المستشارين الفرنسيين من أشهرهم المسيو فرنسوا دى موراتي الذي شغل منصب مساعد مستشار ملكي بقسم قضايا اسكندرية بالحقانية. حتى وفاته عام ١٩٢٤م^(١٠٨) وفي عام ١٩١٢ تم تعيين مسيو فرانسوا بيتري مستشاراً خديويًا لأقلام قضايا المالية والمعارف^(١٠٩).

وهكذا نرى أن الحقانية في مصر اعتمدت اعتماداً كبيراً على الموظفين الفرنسيين سواء في السلك القضائي داخل المحاكم المختلطة أم في الشئون الإدارية.

٣- المعارف:

لعب الفرنسيون في مصر دوراً فاعلاً في المسألة التعليمية التي شهدتها البلاد خلال فترة التحديث منذ عهد محمد علي باشا ولكن سرعان ما تراجع هذا الدور إبان الاحتلال الإنجليزي والذي كانت له محاولات كثيرة في القضاء على الوجود الفرنسي لا سيما في المدارس التابعة للحكومة المصرية، وهو ما نجح فيه الإنجليز إلى حد بعيد ماعدا بعض المدارس التي استطاع الفرنسيون السيطرة عليها خاصة مدرسة الحقوق ومدرسة الفنون الجميلة^(١١٠).

سرعان ما استرد الفرنسيون مكانتهم في المدارس الحكومية المصرية بعد اعلان استقلال مصر عام ١٩٢٢م واليكم أسماء بعض هؤلاء:

- المسيو بونيه مارسيل مدرسة التجارة العليا.
- المسيو مالاروش مدرسة المعلمين العليا علوم.
- المسيو ادران مدرسة الجيزة الثانوية.
- المسيو أودبير المدرسة الثانوية الجديدة.
- المسيو انترمون مدرسة أسيوط الثانوية.

- المسيو تاييه مدرسة رأس التين الثانوية.
- المسيو جونت مدرسة العباسية الثانوية.
- المسيو فور المدرسة الإبراهيمية الثانوية.
- المسيو لامبور المدرسة الخديوية.

وهؤلاء تم منحهم علاوة في أكتوبر عام ١٩٢٧م^(١١١).

هذا وقد حرصت وزارة المعارف على الاحتفاظ بالخبرة الفرنسية التي كانت تحتاجها مصر في ذلك الوقت ففي عام ١٩٣٢ م نشرت جريدة المقطم خبرا يشير إلى موافقة مجلس الوزراء على تجديد عقود طائفة من كبار موظفي وزارة المعارف الفرنسيين نظرا لأن الحاجة لاتزال ماسة لخدماتهم ولعدم وجود من يحل محلهم من المصريين^(١١٢) وقد استمرت الوزارة في تعيين المدرسين الفرنسيين بالمدارس الحكومية في فترة الثلاثينيات حيث لم تقتصر على مدارس القاهرة والإسكندرية بل امتدت هذه التعيينات إلى مدارس الوجه القبلي والوجه البحري مثال ذلك أنه في عام ١٩٣٦ قررت الوزارة تعيين عدد من المدرسين الفرنسيين ومنهم:

- مسيو ارشان مدرسة المنيا الثانوية.
- مسيو أوبرى مدرسة المنصورة الثانوية.
- مسيو بوانتيه مدرسة طنطا الثانوية.
- مسيو جاك جيون مدرسة الزقازيق الثانوية.^(١١٣)

لقد حافظت وزارة المعارف على الخبرة الفرنسية في مجال التعليم المدرسي وهو أمر حرصت عليه الحكومة المصرية في أعقاب انتهاء الحماية الإنجليزية واستقلال البلاد.

٤- الصحة:

استعانت "مصلحة الصحة العمومية" في مصر بالكثير من الأطباء والموظفين الفرنسيين في مختلف التخصصات وكانت قرارات تعيين الأطباء في وقت من الأوقات في يد "ناظر الداخلية" ففي عام ١٨٩٤م أصدر رياض باشا ناظر الداخلية قرارا في ٢٢ مارس ١٨٩٤م بتعيين الدكتور لويس ليون دولاري طبيبا بمحجر السويس وعيون موسى^(١١٤).

وقد شهدت مصر في أوائل القرن العشرين وفود كثير من الأطباء الفرنسيين مثل الدكتور فرنسوا بومبياني "Francois Pompeani" الذي حصل على دبلوم طبيب

من كلية الطب بباريس عام ١٨٩٨م وجاء إلى مصر في عام ١٩٠٥ وعمل بمستشفيات الحكومة المصرية وفي عام ١٩٢٣م عمل بمصلحة الصحة بالإسكندرية^(١١٥).

تعددت التخصصات الطبية الفرنسية في مصر ومنها مجال طب الأسنان ومن المتخصصين فيه الدكتور "البرت التسيه" الذي جاء إلى مصر عام ١٩٠٥م بعد أن حاز على دبلوم طب الأسنان من باريس^(١١٦).

حظي الفرنسيون في مصر بشهرة طبية في مجال الطب البيطري وعلى رأس هؤلاء المسيو جارى تورى الذى شغل منصب رئيس البيطرية بترسانة الحوض المرصود^(١١٧). وقد ترقى الكثير منهم مثل بيورتك الذى كان (باشحكيم) أطباء مصلحة الطب البيطري^(١١٨).

أشرف الأطباء الفرنسيون على بعض المعامل في مصر ففي عام ١٩٢٦ تمت الموافقة على تعيين الدكتور ا. كومبتون Dr. A. Compton مديرا للمعمل البكتريولوجى التابع لبلدية الإسكندرية وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية هذا الأمر لوزير مصر المفوض في فرنسا^(١١٩).

جدير بالذكر أنه كان لفرنسا مندوبا دائما لها بمجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية بشارع البورصة القديمة بالإسكندرية^(١٢٠).

وخلافا للأطباء فقد استعانت مصلحة الصحة بالفرنسيين في الوظائف الادارية فقد قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٣٠ مايو ١٨٨٧م تعيين المسيو جورج جوتييه بوظيفة كاتب تحريرات (أفرنكى) من الدرجة الثانية بقلم إدارة الصحة "بأقل من مرتب هذه الوظيفة"^(١٢١).

وفي ١٨ فبراير ١٨٩٤م أصدر ناظر الداخلية رياض باشا قرارا بتعيين "خفراء صحين" عهد إليهم ملاحظة وتنفيذ الوسائل الصحية الجارى تطبيقها في ذلك الوقت في مناطق القناة وعبون موسى وذلك في اطار تنظيم مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية وقد شمل التعيين كلا من فنسنت بير، وروكاجو فردا^(١٢٢). وفي نفس الشهر قامت لجنة انتقاء المستخدمين بمصلحة الصحة العمومية بطلب تعيين المسيو جاستون بول بوظيفة رئيس قلم بمهامية قدرها ٢٨ جنيها وقد وافق ناظر الداخلية على الطلب في ٢٦ فبراير^(١٢٣).

هكذا شارك الفرنسيون في الوظائف الحكومية الخاصة بمصلحة الصحة المصرية.

٥ - المالية:

على الرغم من الخبرة الكبيرة في مجال التجارة والاقتصاد إلا انه لم يثبت مايفيد بوجود موظفين إداريين فرنسيين في وزارة المالية وإن استعانت المالية بالفرنسيين بصفة مستشارين أو أعضاء لجان وأبرز الأسماء في هذا المجال المسيو واتليه المستشار الملكي لوزارة المالية في فترة العشرينيات والذي كان عضوا في اللجنة المنوط لها دراسة القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالموظفين الأجانب وبخاصة المادة العاشرة منه الخاصة بشروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب وشروط إحالتهم إلى المعاش أو فصلهم من الخدمة تلك اللجنة التي كانت برئاسة عبد الخالق ثروت رئيس وزراء مصر^(١٢٤).

كذلك كانت توجد مشاركات فرنسية فاعلة في المجلس الاقتصادي - الذي أصدر مجلس الوزراء قرارا بإنشائه في ٢ سبتمبر ١٩٢٢م وكانت له مساهماته الكبيرة عند بحث مشروع إنشاء البنك الزراعي - وقد ترأس هذا المجلس وزير المالية وكان من بين أعضاء هذا المجلس مسيو فنسينو، والمسيو ميريل الذي اشترك في لجنة تألفت خصيصا للنظر في النظام الجمركي الجديد لعام ١٩٢٦م، بالاضافة إلى المسيو واتليه الذي كان من غير أعضاء المجلس^(١٢٥).

نعم لم يوجد في وزارة المالية موظفين فرنسيين في الإدارات المختلفة كما رأينا في الوزارات السابقة ولكننا وجدناهم في مناصب استشارية هامة حيث كانت لهم مشاركاتهم الواضحة في العديد من القوانين والمشروعات المؤثرة في المجتمع المصري.

٦ - الخارجية:

كان للفرنسيين دور في الدبلوماسية المصرية ولكنه ليس بالكثرة التي شهدتها بعض الوزارات المصرية وباطلاعي على الوثائق التاريخية لم أجد سوى نموذجين فقط الأول هو المسيو Charles Adrien Bulabois وقد شغل مسيو بولابوا وظيفة مدير في "نظارة الخارجية" في الفترة من ١٨٧٧م إلى ١٩٠٠م أي أنه أمضى أكثر من عشرين عاما في خدمة هذه النظارة حتى إحالته إلى المعاش^(١٢٦).

أما الموظف الفرنسي الثاني الذي خدم بوزارة الخارجية هو مسيو بيير سوربييه

بك Pierre Sorbier^(١٢٧) الذى عمل بوزارة الخارجية وتدرج فى المناصب إلى أن أصبح مراقبا بالوزارة وأحيل إلى المعاش بعد بلوغه الستين عاما فى عام ١٩٢٤م بعد أن قضى إحدى وأربعين عاما فى خدمة هذه الوزارة^(١٢٨).

رأت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٢٢م أنه من الضرورى تثبيت أقدام المصريين فى عالم السياسة والدبلوماسية المصرية، حيث تقدمت وزارة المعارف بطلب إلى مجلس الوزراء لارسال خمسة من الشباب المصرى مدة ثلاث سنوات متتالية إلى باريس لتلقى العلوم فى الجامعات والمعاهد العالية التى تدرس فيها العلوم السياسية والاجتماعية تمهيدا لمشاركتهم فى الأعمال الدبلوماسية والوظائف السياسية فى الخارج^(١٢٩).

جدير بالذكر أن المصريين من ذوى الأصول الفرنسية حاولوا الالتحاق بوزارة الخارجية المصرية ومن هؤلاء عباس حفيد سليمان باشا الفرنساوى^(١٣٠). وبصفة عامة فإن التواجد الفرنسى فى الخارجية المصرية فى فترة الدراسة كان تواجدا ضعيفا على المستوى الوظيفى.

وإذا ما ابتعدنا عن الوزارات فإننا نجد أن الفرنسيين قد انتشروا فى الدوائر الحكومية مثل الدائرة السنية التى كان يعمل بها مسيو بير بيانكى Pierre Bianchi الذى شغل منصب مدير قلم التواصل بالدائرة السنية حيث ظل بالخدمة قرابة ثلاثين عاما منذ عام ١٩٠٣ إلى أن أحيل إلى التقاعد^(١٣١)، كذلك عمل مسيو اميل سوستنا بالدائرة السنية حيث شغل منصب أمين دفتر خاتمة قلم الاستشارة^(١٣٢). وهى فى مجملها أعمال كتابية.

كذلك نجد أن الفرنسيين كان لهم تواجدا ملحوظا بالمطابع الأميرية والأهلية من مصححين ومراقبي تصحيح حيث كان التواجد الكبير فى الأقسام الفنية بهذه المطابع وقد أثبت الفرنسيون الجدية والمهارة ما أهلهم للوصول إلى قمة السلم الوظيفى ومن هؤلاء مسيو فرانسوا بوانسوه Mr. Peinset الذى عمل بالمطبعة الأهلية فى عام ١٩٠٥م وسرعان ما أثبت جدارته ما مكنه فى عام ١٩٠٨م أن يصبح "رئيس ورشة أوربي" ومن ثم رئيسا لورشة الطباعة بالمطبعة الأميرية إلى أن ترك خدمة الحكومة المصرية فى عام ١٩٢٤م^(١٣٣).

كان للفرنسيين نصيب فى مصلحة الأراضي الأميرية ولم أجد أفضل من عام ١٨٩١م خير مثال على ذلك ففى ذلك العام تولى رئاسة المصلحة المسيو بوترون،

مسيو ليون رئيس ثان قلم الادارة، مسيو جايار رئيس قلم الحسابات، أما مسيو فورنيه فكان "أفوكاتو المصلحة"، هذا في وجود عضو واحد انجليزي هو مستر جيسون^(١٣٤).

كذلك لم يسلم الديوان الملكي من وجود بعض الموظفين الفرنسيين وكان أشهرهم المسيو لويس لومويور حيث كان موظفا مدنيا بالخاصة العسكرية الملكية فكان مدربا رياضيا بالحرس الملكي بسراى عابدين منذ عهد الملك فؤاد^(١٣٥)، وكان تخصصه تعليم الجمباز^(١٣٦) حيث قام بتدريب فاروق وهو صغير على مختلف التدريبات الرياضية مع المسيو بروكر معلم الشيش والسيف بالسراى^(١٣٧) وقد ظل المسيو لومويور في وظيفته بالديوان الملكي طوال عهد الملك فاروق حتى أن الأخير أنعم عليه بنشان النيل الخامس بمناسبة عيد ميلاد الملك وبمناسبة التتويج^(١٣٨).

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية كانت في كثير من الأحيان لا تستطيع الاستغناء عن بعض موظفيها الفرنسيين رغم طلب حكوماتهم واستدعائهم لهم كما حدث عام ١٩٣٩م حينما نشبت الحرب العالمية الثانية حيث أصدرت الحكومة الفرنسية أمر التجنيد العام والذي شمل الرعايا الفرنسيين في مصر عندئذ أبدت بعض الوزارات والمصالح الحكومية والدواوين الرغبة في التوسط لدى السلطات الفرنسية لاستبقاء عدد من هؤلاء المجندين في مصر نظرا لما يباشرونه من الأعمال الهامة سواء كان ذلك في المصالح الحكومية أم في المصانع والشركات الخاصة ذات المنتجات الأساسية لتموين البلاد مدنيا وعسكريا أثناء الحرب مثل المسيو ساقون الذي كان مديرا لعدة شركات منها شركة الفحم التي تورد الفحم إلى الأسطول الانجليزي كذلك الخبراء الفرنسيين الموظفين بالشركة المصرية لغزل ونسج الصوف، وكان من هؤلاء من يترتب على غيابه إغلاق مصانع ومن ثم انتشار البطالة بين العمال المصريين فضلا عن أن البلاد في ذلك الوقت كانت في حاجة إلى إبقاء كامل قدرتها على انتاج المنسوجات التي صدر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ بمنع تصديرها ومن بين هؤلاء الخبراء المسيو هنري بيلارد.

كذلك رفضت الحكومة المصرية الاستغناء عن المسيو ماريوس وكييل Ebenrecht وشركاه - وكلاء شركة براند الفرنسية التي تسود مدافع المورتري وذخائرها اللازمة للجيش المصري. وقد طالبت الحكومة المصرية بإبقاء طائفة من

الخبراء والحراس الفرنسيين العاملين بالنيابة المختلطة. وقد كان من الطريف أن يبدى الديوان الملكي رغبته في إبقاء المسيو لويس لومويور حيث أنه "الممرن الرياضي للحرس". وقد خاطبت الخارجية المصرية المفوضية الفرنسية في حالة كل من هؤلاء الأشخاص فأبدت الأخيرة ما يفيد استحالة تلبية الطلب نظرا لما لديها من أوامر مشددة لا تملك نقضها^(١٣٩).

جدير بالذكر أنني وجدت غودجا قدمه المسيو ليون منديس أسون Leon Mendes osson - الذي كان مستخدما بالبوستة بوزارة المواصلات - وهي استمارة عرفت بما سمي "كشف أملاك" وكانت صورته كالآتي:

"أنا الموقع أدناه أقر وأعترف أنني لا أمتلك أطيانا ولا عقارات ولا مستغلا أو مستأجرا شيئا من ذلك لا بجهة بلدى ولا بأية جهة كانت واشترط على نفسى بأني إذا اشتريت أو استغليت أو استأجرت شيئا من ذلك سواء كان في دائرة توظيفى أو في غيرها من جهات القطر المصرى أخبر الحكومة عنه".^(١٤٠)

ذكر الكاتب الانجليزى وايت آرثر أن الفرنسيين في مصر قد احتلوا المرتبة الثالثة من حيث عدد الموظفين الأجانب في الهيئات والمؤسسات الحكومية المصرية عام ١٨٩٧م، حيث جاء الانجليز في المرتبة الأولى والذين بلغ عدد موظفيهم ٤٥٥، في حين بلغ عدد الموظفين الإيطاليين ٢٨٥، بينما وصل عدد الفرنسيين إلى ٢٦٣ موظفا، وهذا ما أكدته المعتمد البريطاني "كرومر" في تقريره^(١٤١).

مع مرور السنوات وازدياد أعداد الفرنسيين في مصر نجد أنهم أخذوا يتنافسون على شغل الوظائف في جميع المؤسسات الحكومية الهامة وعلى رأسها الجيش، البوليس، الهيئات القضائية، الادارات العامة، التربية والتعليم، وإذا ما حاولنا مقارنة أعداد الفرنسيين بأعداد الانجليز الموظفين "الذكور" نجد الآتى:

الانجليز	الفرنسيون	جهة العمل
٨٣	١٠٧	الجيش
	٢٨	البوليس ورجال خفر السواحل
٣	-	البحرية

٣٠	١٨٥	الإدارة العامة
-	١٧٢	الهيئات القضائية
١٥٨ (١٤٢)	٣٣١	التربية والتعليم

أعداد الموظفين الفرنسيين والانجليز في مصر عام ١٩١٧م

يتضح من الجدول السابق أن الفرنسيين في مصر تفوقوا على الانجليز في بعض الوظائف داخل الحكومة المصرية وذلك أثناء فرض الحماية الانجليزية على مصر - والتي بدأت منذ عام ١٩١٤ - خاصة في قطاعات الجيش، البوليس، القضاء، والتعليم، في حين لم يكن للفرنسيين نصيب في قطاع البحرية.

وقد تفاوتت أعداد الموظفين الفرنسيين بالحكومة المصرية طوال النصف الأول من القرن العشرين إلى أن وصلت إلى ثلاثة وستين موظفا سواء بالحكومة المصرية أو الهيئات العامة وذلك طبقا لإحصاء عام ١٩٥٤م^(١٤٣).

جدير بالذكر أن مصلحة الآثار المصرية قد ضمت عددا كبيرا من الموظفين الفرنسيين المتخصصين في المجال الأثرى فكان استشارهم وتوليهم إدارة هذه المصلحة طوال فترة الدراسة^(١٤٤).

ب- النشاط المهني للجالية:

اعتمد معظم الفرنسيين في مصر في كسب أرزاقهم على بعض المهن والحرف ولا سيما أن الأعداد التي التحقت بالوظائف الحكومية لا تمثل نسبة كبيرة بالمقارنة بعدد أفراد الجالية الفرنسية التي وصلت عدة آلاف، ولعل أهم المهن التي عمل بها فرنسيو مصر كانت التجارة فحيثما وجد المال وجد الفرنسيون فقد كانوا رجال اقتصاد وبنوك وتجارة في مصر خاصة في النصف الأول من القرن العشرين.

لقد انتشر التجار الفرنسيون في مصر خاصة في القاهرة والإسكندرية والتي تركزت بهما كل الأنشطة الاقتصادية من البنوك والبورصة والمتاجر المختلفة التي تنوعت وتعددت فتجد الفرنسي يتاجر في الورق^(١٤٥)، والأدوات الكهربائية^(١٤٦)، والسيارات^(١٤٧)، والحدايد^(١٤٨). كذلك نجد أن الفرنسيين احتكروا تجارة ماكينات السينما ولعل أشهر هؤلاء المسيو جوزيف. ف. دى بوتون الذي كان يملك متجرا

للماكينات السينمائية في فترة الخمسينيات^(١٤٩). كذلك انفرد كثير من الفرنسيين بتجارة العطور^(١٥٠).

شارك كثير من الفرنسيين في تجارة الخمر خاصة في فترة الثلاثينيات ومن هؤلاء مسيو أوبليه. ر والذي اشتهر بتجارته في الخمر بشارع منشأة الكتبة^(١٥١). كذلك تولى الفرنسيون عمليات توريد الخمر في الإسكندرية. ومن هؤلاء المتعهد هنرى تيرار^(١٥٢).

حرص كثير من التجار على توريد بضائع متنوعة إلى مصلحة السجون المصرية ومن هؤلاء ليون ودافيس سابان اللذين رسا عليهما توريد أصناف متنوعة لمصلحة السجون لعام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ م^(١٥٣).

تصدر التجار الفرنسيون قائمة مصدري البصل بمدينة الاسكندرية ومن هؤلاء المسيو هـ. بيكو، المسيو لويجي جانفريه، والمسيو كونت ايفنس^(١٥٤).

جدير بالذكر أن غرفة التجارة الفرنسية كانت من أوائل المؤسسات الأجنبية التجارية التي أنشئت في مصر حيث تم إنشاء فرعها في القاهرة عام ١٩١٢^(١٥٥).

حاول الفرنسيون توزيع متاجرهم في أنحاء القطر المصري لتشمل جميع المحافظات والمديريات وبالفعل نجحوا إلى حد بعيد في تغطية جميع المحافظات والمديريات المصرية بوجهيها البحرى والقبلى وهاهو إحصاء عام ١٩٣٧ م يبين هذا التواجد الفرنسى:

الحافظة	عدد المتاجر	الحافظة	عدد المتاجر
القاهرة	٣٢٧	الوجه القبلى	
الإسكندرية	٢٨٨	أسوان	-
القناة	٣٤	قنا	٢
السويس	٦	جرجا	٣
دمياط	-	أسيوط	٣
الحدود	٤	المنيا	١٤
الوجه البحرى		بنى سويف	-
البحيرة	١٧	الفيوم	١

٢	الجيزة	١٠	الدقهلية
		٥	الشرقية
		٢٠	الغربية
		٦	القليوبية
(١٥٦)		١	المنوفية
٧٤٣ متجرا فرنسيا			المجموع

عدد المتاجر الفرنسية في مصر عام ١٩٣٧م

يتضح من الإحصاء السابق أن القسم الأكبر من التجار الفرنسيين حرصوا على تركيز أنشطتهم التجارية في القاهرة والإسكندرية وهذا بسبب تواجد العدد الأكبر من الفرنسيين في هاتين المدينتين، وتأتي محافظات ومديريات الوجه البحري في المرتبة الثانية والتي اقتصر النشاط التجاري الفرنسي بها على ٥٩ متجرا ويحتل الوجه القبلي المرتبة الأخيرة تجارهم بها والذي حظي بأقل عدد من المتاجر الفرنسية والتي وصلت إلى ٢٥ متجرا كان النصيب الأكبر منها محافظة المنيا.

جدير بالذكر أن أعداد المتاجر الفرنسية لم تستطع أن تقف في مواجهة المتاجر الإنجليزية وان تفوقت في بعض الأحيان على أعداد المتاجر الإيطالية خاصة في محافظات الوجه البحري ما عدا المنوفية، أما الوجه القبلي فقد تفوقت أعداد المتاجر الفرنسية على المتاجر الإيطالية في كل من جرجا، أسيوط، وأخيرا المنيا التي بلغ بها عدد المتاجر الفرنسية ١٤ متجرا في حين وصل عدد المتاجر الإيطالية إلى ٧ متاجر، في حين تفوقت المتاجر اليونانية عدديا على جميع أعداد متاجر أكبر الجاليات الأوروبية الموجودة في مصر في ذلك الوقت سواء الإنجليزية أم الإيطالية بالإضافة إلى الجالية الفرنسية^(١٥٧).

كان للجالية الفرنسية نصيب في النشاط الصناعي في مصر والذي امتد ليشمل جميع أنحاء القطر المصري وإن لم يكن بنفس نصيبها في التجارة والسيكس عدد المصانع الفرنسية في مصر عام ١٩٣٧م:

محافظة	عدد المصانع	المحافظة	عدد المصانع
القاهرة	١٣٨	الوجه القبلي	
الإسكندرية	١٤٥	أسوان	-
القناة	١١	قنا	-
السويس	١٠	جرجا	-
دمياط	-	أسيوط	٢
الحدود	١	المنيا	٢
الوجه البحري		بني سويف	٤
البحيرة	٨	الفيوم	-
الدقهلية	٧	الجيزة	١
الشرقية	٦		
الغربية	٩		
القليوبية	٣		
المنوفية	٤		
المجموع	٣٥١ مصنعا فرنسيا (١٥٨)		

عدد المصانع الفرنسية في مصر عام ١٩٣٧

وإذا اطلعنا على إحصاء عام ١٩٣٧م نجد أن الفرنسيين قد أخذوا المرتبة الرابعة بين الجاليات الأوروبية الكبرى التي تمتلك مصانع في مصر وذلك حيث تأتي الجمالية اليونانية في المرتبة الأولى برصيد ١٣٣٥ مصنعا، في حين وصل عدد المصانع التي يمتلكها الإيطاليون إلى ٦٢٤ مصنعا، ومن ثم يأتي الانجليز في المرتبة الثالثة برصيد ٣٨١ مصنعا ولكن الفرنسيون تفوقوا على الانجليز في عدد المصانع في بعض المحافظات خاصة القاهرة ومحافظات الوجه البحري^(١٥٩).

يتضح من الإحصاءات السابقة أن أغنياء الفرنسيين فضلوا استثمار أموالهم في مصر في الأنشطة التجارية بنسبة تفوق عدد الفرنسيين الذين استثمروا أموالهم في الأنشطة الصناعية.

وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن كثيرا من الفرنسيين قد استثمروا أموالهم في مشروعات خدمية وترفيهية مثل الفنادق ومن أشهرها فندق البوستة ببور سعيد الذى اكتسب شهرة واسعة في الثلاثينيات^(١٦٠)، وكذلك الملاهى الليلية مثل المسيو جرويه صاحب إحدى الملاهى الليلية في العشرينيات والمسمى Funclup^(١٦١).

ومن المشروعات الخدمية والثقافية في نفس الوقت المطابع التى حرص الفرنسيون على استثمار أموالهم في طباعة الكتب والمجلات أمثال المسيو بول بازلى الذى كان يمتلك مطبعة في القاهرة في العشرينيات^(١٦٢)، ومن أشهر المطابع التى استمرت بالقاهرة حتى خمسينيات القرن العشرين مطبعة "لاباترى"^(١٦٣).

كذلك اهتم الفرنسيون بإقامة أماكن انتظار للسيارات أو ما يسمى "جراج" وهو مشروع خدمي أقبل الكبار والصغار من الفرنسيين عليه فهاهو فست فابر صاحب جراج في الخمسين من عمره^(١٦٤). وكذلك إيمانويل داوفوه البالغ ستة عشر من عمره كان يملك جراجا في بولاق وذلك في فترة العشرينيات^(١٦٥).

ومن المشروعات الخدمية التى نجح فيها الفرنسيون في مصر محلات المأكولات والحلويات وأشهرهم اشيل جروبي^(١٦٦). وجاك جروبي^(١٦٧).

وبعيدا عن المستثمرين الفرنسيين فإنه وجدت طبقة من أفراد الجالية الفرنسية امتهنت مهنا متنوعة مثل مهنة الحارس "البواب" ففي عام ١٩٢١م كان ارنست ريامونت "بواب كنيسة الافرنج" في منطقة درب الجنينة^(١٦٨).

بالإضافة إلى ذلك امتهن عدد لا بأس به من الفرنسيين مهنة "قيادة السيارات" خاصة في العشرينيات مثل موريس فلورى^(١٦٩)، فرنسوا كلير^(١٧٠)، بول موريس^(١٧١)، وكان يطلق عليهم "سواق ملاكى" أو "سواق اتومبيل"^(١٧٢).

استعان أمراء البيت الحاكم بالفرنسيين في قيادة سياراتهم الخاصة فقد كنان لدى الأمير كمال الدين حسين سائق فرنسي يدعى "روكو" وذلك في عام ١٩٢٣م^(١٧٣).

استطاع الفرنسيون في مصر أن يتميزوا في بعض المهن مثل مهنة "الحلاقة" وكانت لهم محلاتهم الخاصة من هؤلاء لويس براسيه الذى كان لديه محلا بشارع عماد الدين عام ١٩٢٤م^(١٧٤).

وبعيدا عن الوظائف الحكومية والمهن التجارية والحرف المهارة نتساءل ما هي

الأعمال التي اشتغل بها الفرنسيون المتعلمون في مصر والذين لم يكن لهم نصيب في الالتحاق بالوظائف الحكومية، كما أنه لم يكن لديهم الأموال للعمل التجاري أو المهارة التي تعينهم على كسب الرزق من خلالها، وإذا نظرنا إلى هذه الفئة، نجد أنها فئة ليست قليلة لا سيما وأنها تضم كل الحاصلين على الشهادات سواء من المدارس العليا أم الجامعات.

شهدت مصر عدد كبير من المحامين الفرنسيين الذين استقروا في البلاد مع تواجد المحاكم المختلطة، وكذلك حنكة المحامي الفرنسي التي أكسبته شهرة واسعة جعلت الكثيرين في مصر يثقون بالفرنسيين في مجال المحاماة وعلى رأس هؤلاء أمراء البيت المالك الذين أسندوا قضاياهم إلى الفرنسيين ففي عام ١٩٣٢م كان موريس ارفش محامي الأمير يوسف كمال في قضية نظرت ودعوى مرفوعة ضده في محكمة مصر الكلية^(١٧٥).

وقد اتخذ كثير من الفرنسيين من المحاماة مهنة حيث فتح كثير منهم مكاتب محاماة في أشهر أحياء القاهرة مثل: عابدين^(١٧٦)، وشارع قصر النيل^(١٧٧).

كذلك استطاع كثير من الفرنسيين أن يمارسوا مهنة الطب في مصر ولكن بشرط الحصول على تصاريح من الداخلية^(١٧٨). وعلى أثر ذلك يستطيع الطبيب أن يفتح عيادته الخاصة ومن هؤلاء الدكتور بيرار Docteur Berard الذى كسان في الثلاثينيات "اختصاصى في أمراض العيون والأذن والأنف والحنجرة وحكيم المستشفى الفرنسي للعيون Oculiste De L'Hopital Européen بشارع محمود باشا الفلكى نمرة ٤ بإسكندرية" هكذا عرف الطبيب الفرنسي نفسه^(١٧٩).

احتل الفرنسيون المرتبة الرابعة بين الجاليات الأجنبية في مصر من حيث ممارسة مهنة الطب فقد وصل عددهم في عام ١٩١٧م إلى ٨٩ طبيب في حين جاء في المرتبة الأولى الأطباء اليونانيين ٤٦٦ طبيب، وفي المرتبة الثانية الإيطاليين ١٤٩ طبيب، أما المرتبة الثالثة فقد احتلها الإنجليز ١١٩ طبيب^(١٨٠).

وقد نال الطبيب الفرنسي سمعة طيبة في مصر الأمر الذى أدى إلى تكريمه من قبل أولى الأمر ففي عام ١٩٠٧م صدر الأمر العالى "بالإحسان بالنيشان المجيدى الثالث على جناب الدكتور ادمون فريديه الحكيم من تبعة فرنسا"^(١٨١).

نشط الفرنسيون في مصر في مجال الصيدلة حيث قاموا بفتح كثير من

الصيدليات وذلك بعد الحصول على تصاريح ففى عام ١٩١٧م رخصت مصلحة الصحة العمومية (قسم تفتيش الصيدليات) للمسيو جاستون وزير بفتح صيدلية فى القاهرة^(١٨٢).

وقد اكتسب الفرنسيون سمعة طيبة فى مجال الصيدلة استطاع بها أحدهم أن يحوز رئاسة نقابة الصيادلة فى مصر وذلك فى ثلاثينيات القرن العشرين وهو المسيو ليون هير^(١٨٣).

وبالإضافة إلى مجال الطب والحمامة استطاع كثير من المتعلمين الفرنسيين أن يعملوا فى المؤسسات والشركات غير الحكومية مثل شركات التأمين على الحياة^(١٨٤).

كذلك عمل الفرنسيون بأعمال تجارية مثل: محل عمر أفندى فقد كان "باشكاتب" المحل عام ١٩٢٤م فرنسى يدعى هنرى^(١٨٥).

تولى عدد من الفرنسيين إدارة أملاك عدد من الأجانب فى مصر ومن هؤلاء نابليون انطونيت الذى كان يعيش فى المنيا وكان يدير أملاك الأسباني انطونيو فيفر ترباى وذلك حتى عام ١٩٥٦م^(١٨٦).

عد الفرنسيين من أقل نسب الذكور المتعطلين بين الجاليات الأجنبية الكبرى فى مصر حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل بينهم فى عام ١٩٤٧م ستة عشر فرنسى^(١٨٧) ثلاثة عشر منهم فى مدينة الإسكندرية^(١٨٨).

استطاعت الجالية الفرنسية فى مصر أن تحترق كثير من مجالات العمل سواء داخل الحكومة أم خارجها وخاصة مجالات التعليم، الفنون، الآداب، والخدمات الشخصية والتي تشمل الفنادق والبنسيونات وخدمة الأفراح والتزيين والتجميل والرياضة والتسليه إلى غير ذلك من المجالات التى برع وتميز بها الفرنسيون فى مصر^(١٨٩).

يجب ألا ننسى أن الفرنسيين قد استولوا على معظم المناصب الادارية والتقنية والأعمال الفنية الخاصة بشركة قناة السويس التى كان للفرنسيين بها النصيب الأكبر من الأسهم^(١٩٠).

وهكذا يتضح أن فرنسيو مصر لم يتركوا بابا من أبواب العمل إلا وطرقوه وكانت لهم بصماتهم الواضحة.

المرأة الفرنسية:

أثبتت المرأة الفرنسية وجودها داخل المجتمع المصري حيث عملت في مختلف المجالات والتي كان على رأسها التعليم، وفي إحصاء لعام ١٩١٧م يتضح التفوق العددي للفرنسيات في مجال التربية والتعليم واللاتي وصلت أعدادهن إلى ٣٤٢ في حين كان عدد الإنجليزيات ٢٢٨، بل انهن تفوقن عدديا على الرجال الذين عملوا في هذا المجال سواء من الفرنسيين ٣٣١ أم من الإنجليز ١٥٨^(١٩١). وكان ذلك في ظل الحماية الإنجليزية على مصر.

حافظت المرأة الفرنسية على تواجدتها في مجال التعليم خاصة في ظل استقلال مصر منذ عام ١٩٢٢م حيث استعانت الحكومة المصرية بهؤلاء الفرنسيات للتدريس في مدارس البنات وفي أحد ملفات معاشات عام ١٩٤٨م وجدت أسماء عدد من هؤلاء المدرسات الفرنسيات:

- الأنسة جراسيه Mlle. grasset كانت مدرسة بمدرسة الأميرة فوزية وكلية البنات بالجيزة.

- الأنسة فيفيان بريني كانت تدرس الموسيقى بمدرسة السويس الابتدائية ونقلت عام ١٩٣٧م إلى مدرسة محمد علي الملكية.

هذا بالإضافة إلى اعتماد المدارس الحكومية على الفرنسيات في تدريس اللغة الفرنسية، ومن هؤلاء:

- الأنسة كوست Melle. Coste مدرسة بمدرسة الأميرة فوزية.

- الأنسة شابر Chabert كانت مدرسة بمدرسة المنيا الابتدائية ونقلت منذ عام ١٩٣٧م إلى مدرسة شبين الكوم الابتدائية.

- شارلوت بوس Mlle. Boss كانت بمدرسة شبين الكوم الابتدائية ونقلت عام ١٩٣٧م إلى مدرسة المنيا الابتدائية.

- الأنسة بيجو Mlle. Bigis نقلت إلى مدرسة مصر الجديدة الابتدائية.

كذلك تميزت الفرنسيات بالتدريس في مدارس الفنون الطرزية ومدرسة الثقافة النسوية ومن هؤلاء السيدة شارلوت برنيه التي كانت مدرسة بمدرسة الفنون الطرزية بشبرا ونقلت عام ١٩٣٧م إلى قسم الفنون الراقية بشبرا وكذلك نقلت معها السيدة جيرمين اندريه^(١٩٢). وقد قامت وزارة المعارف بتجديد عقود هاتين.

السيدتين في عام ١٩٣٩ وقد نشرت جريدة المصري الخبر كالاتي "في وزارة المعارف تقرر تجديد عقود السيدتين شارلوت برينيه مدرسة الخياطة والتفصيل بالفنون الطرزية بشيرا والسيدة جرمين اندريه مساعدة مدرسة الخياطة بالمدرسة المذكورة لمدة سنتين حيث أن الوزارة تنتفع بخبرتيهما الفنية ومواهبهما الفذة وأن وجودهما ضروري في المدرسة إلى أن يتيسر إعداد الفتيات المصريات" (١٩٣).

ولعل الفرنسيات كن من أمهر النساء اللاتي اشتغلن بمهنة التفصيل حيث أن أحدث الأزياء كانت تأتي من باريس، لذلك نرى استعانة أميرات البيت الحاكم بهن ومن هؤلاء ماري روسو "وظفتها صاحبة السمو البرنسية فتحية هانم بصفة خياطة بسراياها" (١٩٤).

اشتهرت الفرنسيات في مصر بالاشتغال في الأعمال المنزلية والتي شملت الإشراف على تربية الأطفال ففي عام ١٩١٧م قدر عددهن بنحو ٥٧٣٨ فرنسية حيث جئن في المرتبة الثانية بعد الانجليزيات اللاتي وصل عددهن إلى ٦٧٥٩ (١٩٥)، حيث وجد التنافس بين الفرنسيات والانجليزيات في هذا المجال حيث انقسم المجتمع في مصر مابين من يفضل التربية الفرنسية ومن يفضل التربية الإنجليزية، وكانت الكثيرات من الفرنسيات يأتين إلى مصر للعمل مريبات لدى عائلات أجنبية ففي عام ١٩٣٢م عملت Wilhelmine Reimer كمرية لدى مدام Isaal Palacci (١٩٦). وقد اشتمل عمل الفرنسيات في الأعمال المنزلية على الخدمة أيضا (١٩٧). كذلك عملت الفرنسيات كخادمات في الأماكن العامة مثل مدام جان سيمون التي كانت تعمل "خادمة بمراحض الأزياء" وتسكن بحارة النصارى بالأزبكية (١٩٨) أي أن محل سكنها في منطقة عملهما.

وتعد مهنة "الطبخ" من الأعمال المنزلية التي شاركت بها الفرنسيات في مصر ومن هؤلاء مدام لويز ايتشارو التي كانت "طباخة براتيه" في عام ١٩٢٤م (١٩٩). أما مهنة الطب فنجد أن الفرنسيات كانت لهن مشاركة ضعيفة إلى حد ما حيث اشغلت ٧٦ امرأة فرنسية في هذه المهنة عام ١٩١٧م (٢٠٠) خاصة فيما يتعلق بالطب النسائي والولادة وكان لابد للقابلة أن تمنح ترخيص لمزاولة مهنتها من قبل وزارة الداخلية كما حدث مع السيدة ماتيلد موردو ساردا عام ١٩٢٩م (٢٠١). وكذلك كثر تواجد الممرضات الفرنسيات في المستوصفات الصحية خاصة في

الإسكندرية^(٢٠٢).

جدير بالذكر أن المرأة الفرنسية في مصر كانت لها مشاركة في الهيئات القضائية وإن لم تعرف ماهية الوظائف أو الأعمال التي كلفت بها الفرنسيات في هذا المجال حيث قدر احصاء عام ١٩١٧م اشتراكهن في ذلك بأربعة فرنسيات فقط^(٢٠٣).

كان للفرنسيات تواجدا ملموسا في الهيئات الدينية والتي تمثلت في الراهبات المتواجدات بالكنائس وما بها من أديرة تابعة للإرساليات الدينية الفرنسية التي تواجدت في مصر في ذلك الوقت واللائي وصل عددهن عام ١٩١٧ إلى ٣١٢ راهبة وهو عدد يفوق الفرنسيين الرجال التابعين لهذه الهيئات الدينية الذين كان عددهم ٢٠١، كذلك كان عدد الفرنسيات في هذا الميدان يفوق عدد نظرائهن الانجليز إنانا وذكورا مجتمعين^(٢٠٤). وربما كان ذلك منطقيا لأن هؤلاء الراهبات كن يقمن بالإشراف والتدريس في مدارس الإرساليات الفرنسية الدينية التي انتشرت في كل أرجاء القطر المصري^(٢٠٥).

وفي صورة نادرة وجدت امرأة فرنسية قد شاركت في الأعمال الأمنية حيث كانت موظفة تابعة للبوليس وفي المقابل نجد عدد من الفرنسيات قد امتحن مهنا وضيفة مثل التسول والبغاء بالإضافة إلى وجود المتشردات منهن في الشوارع المصرية وقد بلغ مجموع هؤلاء في عام ١٩١٧م خمسة وخمسين^(٢٠٦). وقد كشفت سجلات الداخلية أن البغايا الفرنسيات كن يتركزن في عدة أحياء في القاهرة أهمها الأزبكية^(٢٠٧)، وعابدين^(٢٠٨)، وذلك في فترة العشرينيات.

استطاعت بعض الفرنسيات أن يخترقن الأسواق المصرية حيث عالم التجارة والمال فقمن باستثمار أموالهن في أنشطة تجارية تدر عليهن الأرباح ففي فترة الحرب العالمية الأولى لم يوجد سوى أربعة من النساء الفرنسيات اللاتي اقتحمن مجال التجارة في مصر والتي تركزت في النفائس والفنون^(٢٠٩).

وقد شهدت القاهرة في فترة العشرينيات تواجدا ملموسا للمرأة الفرنسية في مجال التجارة حيث أسست كثير من المحال التجارية وخاصة فيما يتعلق بكل ما يهم المرأة في المجتمع المصري حيث وجدت محلات لبيع القماش في شارع عماد الدين بالقاهرة تمتلكها نساء فرنسيات^(٢١٠).

كذلك تميزت المرأة الفرنسية بتجارة الاكسسوارات النسائية والمرتبطة بالموضة والأزياء مثل ريتا ديلاها الفرنسية "تاجرة البرانيط" (٢١١).

تفوقت المرأة الفرنسية في مصر في العمل في مجال العلوم والفنون والآداب ففي حين بلغ عدد الفرنسيات المشتغلات في المجالات الأدبية والفنية والعلمية نحو ١٤٤ فرنسية، لم يتعد عدد الانجليزيات المتخصصات في هذه المجالات سوى ٣٥ انجليزية في عام ١٩١٧م (٢١٢).

تعد هنرييت ديفونشير (١٨٦٤-١٩٤٩) من كبار الخيرة في العمارة الإسلامية وكانت مؤرخة للآثار الإسلامية درست تاريخ مصر الاسلامي وتعلمت العربية وألفت العديد من الكتب من أهمها "القاهرة الإسلامية"، و "جولات في القاهرة"، و "ثمانون مسجدا" (٢١٣). وقد ذكرت الكاتبة الانجليزية أرتيميس كوبر أن مدام ديفونشير اعتادت ابان الحرين العالميتين الأولى والثانية أن تصطحب عشاق العمارة الإسلامية بجانا في جولة حول الصروح الإسلامية الشهيرة الموجودة في مدينة القاهرة وذلك عصر ثلاثة أيام من كل أسبوع (٢١٤)، كذلك كانت تعقد في منزلها بالمعادي في كل أسبوع ندوة تضم محبي الآثار والمشتغلين بها وقد أنعم عليها بنيشان الكمال في أخريات حياتها تقديرا لجهودها العلمية في الآثار الإسلامية (٢١٥).

كثير من الفرنسيات جئن إلى مصر في مهام للعمل ومن ثم أحبين الإقامة في مصر ومن هؤلاء الصحفية الفرنسية ايف كورى التي وصلت إلى مصر كمراسلة صحفية تغطى أحداث الحرب العالمية الثانية في منطقة الصحراء، كذلك كانت عارضات الأزياء الفرنسيات يصلن إلى مصر لتقديم عروض للأزياء ومن ثم يقمن في القاهرة مثل مادو فوني لوسينج التي أقامت في مصر ابان الحرب العالمية الثانية (٢١٦).

تلك إذا هي الصورة التي رسمها التاريخ للمرأة الفرنسية العاملة داخل المجتمع المصري.

يتضح مما سبق أن مصر كانت موطنا جاذبا للفرنسيين فتح أمامهم أبواب العمل والاستقرار مما جعلهم منافسون حقيقيون لأكبر الجاليات الأوروبية عددا وقوة.

هوامش الفصل الأول

- (١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٤١٩)، ملف (٥/١٢٣/١٠١)، ٢١ مارس ١٩٣٦م.
- (٢) المصدر نفسه، محفظة (٤١٧)، ملف (٣/٨/١٠١)، ١٦ فبراير ١٩٥٦م.
- (٣) لمزيد من التفاصيل أنظر "التوزيع الوظيفي للفرنسيين" في الجزء الثاني من هذا الفصل.
- (٤) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخامس.
- (٥) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثاني.
- (6) Raymond Flower: Napoleon to Nasser, The Story of Modern Egypt, London 1972, P.122
- (٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٢٥٥)، ملف (٥/٨/٨٠)، ٢٤ فبراير ١٩٢٩م.
- (٨) المصدر نفسه، ٦ سبتمبر ١٩٣٢م.
- (٩) المصدر نفسه، ١٤ فبراير ١٩٣٣م.
- (١٠) وزارة الخارجية أرشيف سرى جديد، محفظة (٢٥٥)، ملف (٥/٨/٨٠)، ٢ أغسطس ١٩٣٣م.
- (١١) المصدر نفسه، ١٠ مارس ١٩٣٠م.
- (١٢) أحمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩٠.
- (١٣) داود بركات: الثورة العربية بعد خمسين عاما، رؤية صحيفة الأهرام، دراسة وتعليق: لطيفة محمد سالم، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠١، ص ٣١٩.
- (١٤) أحمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩١.
- (١٥) أحمد الشريبي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.
- (١٦) مصلحة عموم الاحصاء: تحليل نتائج التعداد في مصر - بحث سيد صبرى، القاهرة ١٩٣٥م، ص ١٦٨.
- (١٧) أحمد الشريبي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.
- (١٨) مصلحة عموم الاحصاء، الاحصاء السنوى للحجيب ١٩٤٢م، ص ٦٠٧.
- (١٩) محمود محمد سليمان: الأجانب في مصر، دراسة في تاريخ مصر الحديث، الطبعة الأولى ١٩٩٦، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، ص ٦٠.
- (٢٠) مصلحة عموم الاحصاء، تحليل نتائج التعداد، القاهرة ١٩٣٥م، ص ١٦٨.
- (٢١) المصدر نفسه، الاحصاء السنوى للعام للقطر المصرى ١٩٢٥/١٩٢٦م، ص ٣٢، ٣٣.
- (٢٢) مصلحة الاحصاء والتعداد، الاحصاء السنوى لاقليم مصر ١٩٥٧م، ص ١.
- (٢٣) المصدر نفسه، عام ١٩٥٣، جدول (١٠)، ص ١٦.
- (٢٤) المصدر نفسه.
- (٢٥) المصدر نفسه، الاحصاء السنوى للحجيب ١٩٥٣م، جدول (١٠)، ص ١٦.
- (٢٦) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧/٢٨٨.
- (٢٧) نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره في المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ص ٣٨.
- (٢٨) الثقافة، عدد (٨٥)، مجلد (٢)، ١٣ أغسطس ١٩٤٠م، ص ٢٣.

- (٢٩) (الوقائع المصرية، عدد (١)، ٣ يناير ١٩٢٩م، ص ٣.
- (٣٠) (وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٢٥٧)، ملف (٦٥/٨/١٥)، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٩.
- (٣١) (المصدر نفسه، محفظة (٣٧٤)، ملف (١٥٢/١٢/٦٤)، ٢٧ نوفمبر ١٩٣٣.
- (٣٢) (وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٧٤)، ملف (١٥٢/١٢/٦٦)، ١٢ ديسمبر ١٩٣٣م.
- (٣٣) (المصدر نفسه، ملف (١٥٢/١٢/٦٧)، ١٩ ديسمبر ١٩٣٣.
- (٣٤) (المصدر نفسه، ملف (١١٤/١٢٢/٨٣)، ٧ مارس ١٩٣٩م.
- (٣٥) (راجع مصلحة عموم الإحصاء أعوام ١٩١٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧م، ١٩٤٧.
- (٣٦) (مصلحة الإحصاء العام للقطر المصري سنة ١٨٩٧م، المجلد الأول، ص ٦٨.
- (٣٧) (المصدر نفسه، تعداد سكان القطر المصري، سنة ١٩٤٧م، المجلد الثاني، ص ٣٩.
- (٣٨) (مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوي العام ١٩٢٠، جدول (٧)، ص ١٦.
- (٣٩) (المصدر نفسه، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧ - الجزء الثاني، جدول (٧)، ص ٤٨٤.
- (٤٠) (ديوان الداخلية، قسم السيدة زينب، سجل (٧٧٠)، ثمرة (٥٥٣)، ص ٤١، ١٦ أبريل ١٩٣٢.
- (٤١) (مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٢٧، الجزء الأول، ص ١٩٣.
- (٤٢) (المصدر نفسه، لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، ص ٣.
- (٤٣) (المصدر نفسه.
- (٤٤) (ديوان الداخلية، محافظة مصر، قسم باب الشعريّة، سجلات ٧١٩-٧٢٢، عام ١٩٢٢.
- (٤٥) (المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٩٠)، ثمرة (٧٤٤)، ص ٨٧ ٤ مايو ١٩٢٢.
- (٤٦) (المصدر نفسه، ثمرة (٦٧٣)، ص ٧٠، ١٦ أبريل ١٩٢٢.
- (٤٧) (المصدر نفسه، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤٠)، ثمرة (٨٤٠)، ص ١٣، ١ يوليو ١٩١٧.
- (٤٨) (المصدر نفسه، ثمرة (٨٤٥)، ص ١٤، ٢ يوليو ١٩١٧.
- (٤٩) (المصدر نفسه، قسم الأربكية، سجل (٧١٥)، ثمرة (١٩٥)، ص ٤٩، ٥ يناير ١٩٢٣.
- (٥٠) (المصدر نفسه، قسم الموسيقى، سجل (٧١٥)، ثمرة (٧٨)، ص ٢٠، ٢٥ نوفمبر ١٩٢٢.
- (٥١) (المصدر نفسه، سجل (٧١٠)، ثمرة (٤٤٤)، ص ٢٤، ١٢ أبريل ١٩٢١.
- (٥٢) (المصدر نفسه، سجل (٧١٥)، ثمرة (٧٧)، ص ٢٠، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢.
- (٥٣) (مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان المملكة المصرية، ج ١ لسنة ١٩٤٧، جدول (٢)، ص ١٩٣.
- (٥٤) (عبد العظيم ومضان: تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ١١٩، ١٢٠.
- (٥٥) (المصدر نفسه، الإحصاء السنوي العام ١٩٢٠، جدول (٧)، ص ١٦.
- (٥٦) (المصدر نفسه، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، الجزء الثاني، جدول (٧)، ص ٤٨٥.
- (٥٧) (مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القصر المصري لسنة ١٩١٧ - الجزء الثاني - جدول (٧)، ص ٤٨٥.
- (٥٨) (مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٢٧، محافظة الإسكندرية الجزء الأول، ص ١٩٣.
- (٥٩) (المصدر نفسه، ص ٨٩.
- (٦٠) (المصدر نفسه، لسنة ١٩٤٧، محافظة الاسكندرية، الجزء الأول، جدول (٢)، ص ٢.
- (٦١) (مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري، الجزء الأول لسنة ١٩٣٧، ص ٢.

- (٦٢) المصدر نفسه، لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، محافظة الإسكندرية، كراسة رقم (١٦)، ص ٢.
- (٦٣) مصلحة الإحصاء والتعداد، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، محافظة الإسكندرية، جدول (٢٢)، ص ١٥٠.
- (٦٤) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، محافظة الاسكندرية، الجزء الأول، جدول (٦)، ص ٣٦.
- (٦٥) عابدين، حفظة (٢٠٤)، ملف (٥) من ١٦ أكتوبر ١٩٣٨.
- (٦٦) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، ج٢ من جدول (٧)، ص ٤٨٥.
- (٦٧) المصدر نفسه، الاحصاء السنوى العام ١٩٢٠، جدول ١٧، ص ١٦.
- (٦٨) المصدر نفسه.
- (٦٩) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٢٧، الجزء الأول، ص ص ١٩٣-٢٠٥.
- (٧٠) مصلحة عموم الإحصاء تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ ج٢، جدول (٢٨)، ص ص ٢١٩-٢٢١.
- (٧١) المصدر نفسه، الجزء الاول، كراسة رقم (١١)، ص ٣٣.
- (٧٢) مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصري، لسنة ١٩١٧، مج٢، ص ص ٤٨٤ - ٥١٥.
- (٧٣) المصدر نفسه، سنة ١٩٢٧، الجزء الاول، ص ص ١٩٣-٢٠٥.
- (٧٤) المصدر نفسه، سنة ١٩٣٧، الجزء الاول، كراسة رقم (١١)، ص ٧٣.
- (٧٥) جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، دار الهلال ١٩٩٤، ص ٦٧٤.
- (٧٦) مصلحة عموم الاحصاء، تحليل نتائج التعداد، القاهرة ١٩٣٥، ص ١٧٣.
- (٧٧) المصدر نفسه، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، الجزء الثاني، جدول (٧) ص ص ٤٩٦-٤٩٧.
- (٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٩٧.
- (٧٩) المملكة المصرية، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٢٧، الجزء الأول، ص ص ١٩٣-٢٠٥.
- (٨٠) المصدر نفسه.
- (٨١) مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧، الجزء الثاني، جدول (٢٨)، ص ص ٢٢١-٢٢٨.
- (٨٢) مصلحة عموم الاحصاء - تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧، الجزء الثاني، جدول (٢٨)، ص ص ٢٢٨، ٢٢٩.
- (٨٣) مصلحة عموم الاحصاء، تحليل نتائج التعداد، القاهرة، ١٩٣٥، ص ١٧٣.
- (٨٤) المصدر نفسه، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، مجلد ٢، ص ٥١٥.
- (٨٥) المصدر نفسه، عام ١٩٣٧، الجزء الثاني، جدول (١)، ص ٢.
- (٨٦) مصلحة عموم الاحصاء - تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧، محافظة القاهرة، الجزء الأول، ص ٣.
- (٨٧) المصدر نفسه، عام ١٩٤٧، محافظة الاسكندرية، الجزء الأول، كراسة رقم (١٦)، ص ٢.
- (٨٨) أنظر أذون ربط معاشات الموظفين الاجانب في مصر بدار المحفوظات المصرية.
- (٨٩) مصلحة الاحصاء والتعداد، الاحصاء السنوى العام ١٩٥٦.
- (٩٠) لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع.

- (٩١) نبيل عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٧.
- (٩٢) المرجع نفسه.
- (٩٣) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨٧.
- (٩٤) دار المحفوظات: ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٣٨٦)، ملف (١١٣٠٨)، رف (٢) دولاب (١٨).
- (٩٥) عابدين، محفظة (٣٣٦)، ملف (٣) الدائرة السنوية، ٥ شعبان ١٣١٤هـ / ٩ يناير ١٨٩٧ م.
- (٩٦) مجلس الوزراء، محفظة (١) مواصلات، ملف (١٧)، ١٠ أبريل ١٩٠٢ م.
- (٩٧) ديوان الداعلية، دفتر قيد مخالفات الأجانب، قسم الوائلي، ثمرة (٧٧)، ص ٩٨، ١٠ مايو ١٩٢٣ م.
- (٩٨) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٢٨٨٦)، ملف (٣٩٠٣٥)، رف (٣)، دولاب (٣٣٦).
- (٩٩) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٠، ص ٣٢٦.
- (١٠٠) المصدر نفسه، ص ص ١٠١، ١١٧.
- (١٠١) دار المحفوظات: ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٧٥٠)، ملف (٣٠٣١٨) رف (٢) دولاب (٧٤).
- (١٠٢) عزيز خاتكي: المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ماضيها. حاضرها. مستقبلها، المطبعة العصرية ١٩٣٩، ص ١٢٤.
- (١٠٣) علاء الدين عرفات: العلاقات المصرية الفرنسية من التعاون إلى التواطؤ ١٩٢٣ - ١٩٥٦، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠١، ص ٤٢٤.
- (١٠٤) يوسف آصاف: دليل مصر - تاريخ أشهر رجال العصر بمصر، المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٠ م، ص ص ٢٨١، ٢٨٢.
- (١٠٥) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٢١٥١٣)، ملف (٣٦٣٤٠)، رف (٤) دولاب (٣٢١).
- (١٠٦) المصدر نفسه، محفظة (١٩٣٦)، ملف (٣١٥٢٤)، رف (٣)، دولاب (٨٠).
- (١٠٧) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، ملف (٣١٥٢٥)، رف (٢)، دولاب (٨٠).
- (١٠٨) المصدر نفسه، محفظة (١٩٣٦)، ملف (٣١٥٢٥)، رف (٢)، دولاب (٨٠).
- (١٠٩) مجلس الوزراء، محفظة (٤/ج) نظارة المعارف، ٣٠ ديسمبر ١٩١٢.
- (١١٠) لمزيد من التفاصيل انظر الفصلين الثاني والرابع.
- (١١١) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٢٧٤)، ملف (١٠٤٢)، عين (١٥٤)، مخزن (٤٢).
- (١١٢) المقطم، عدد (١٣١٢١)، ١٥ أبريل ١٩٣٢، ص ٤.
- (١١٣) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٢٧٤)، ملف (١٠٤٢)، عين (١٥٤)، مخزن (٤٢).
- (١١٤) مجلس النظار، مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٤، ص ١٩٦.
- (١١٥) وزارة الخارجية، أرشيف سري قدم، محفظة (٦٥٥) ملف (١/٨/١٠٦)، ٢٨ نوفمبر ١٩٢٣ م.
- (١١٦) المقطم، عدد (٤٩٦٤)، ٢٦ يوليو ١٩٠٥، ص ٤.
- (١١٧) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٣٨٧)، ملف (١١٣٤٦)، رف (٣)، دولاب (١٨).
- (١١٨) ديوان الداخلية، قسم الموسيقى، سجل (٧١٦)، ثمره (٦٧٦)، ص ٧١، ٤ يوليو ١٩٢٣ م.
- (١١٩) وزارة الخارجية، أرشيف سري قدم، محفظة (٤٥٣)، ملف (٦/١/٦٢)، ٣١ أغسطس ١٩٢٦ م.
- (١٢٠) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٠ م، ص ٣٢٨.
- (١٢١) القاهرة، عدد (٤٥١)، ٧ يونيو ١٨٨٧ م، ص ٢.

- (١٢٢) مجلس النظار، مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٤م، ص ٦٩
- (١٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
- (١٢٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٨٩٩)، ملف (٩)، ١ يوليو ١٩٢٦م.
- (١٢٥) المصدر نفسه، ملف (١)، ١ مايو ١٩٣١م.
- (١٢٦) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٤٥١)، ملف (٥/٨/٦١)، ٢٧ سبتمبر ١٩٣١م.
- (١٢٧) عابدين، محفظة (٣٣٦)، ملف (١٣)، ٤ ديسمبر ١٩٢١م.
- (١٢٨) دار المحفوظات: ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١١٥٢)، ملف (٦٢٤)، عين (١٣٦)، عتزن (٤٢).
- (١٢٩) مجلس الوزراء، نظارة المعارف، محفظة (١/٧)، ٨ مايو ١٩٢٢م.
- (١٣٠) عابدين، محفظة (٢٤٥)، ملف (٩)، ٣ مارس ١٩٢٥م.
- (١٣١) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٢١٦٩)، ملف (٣٢٦٦٣) رف (٣)، دولا ب (٩٦).
- (١٣٢) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٤٢٣)، ملف (١٢٤٩٥)، رف (٢) دولا ب (٢٠).
- (١٣٣) يوسف آصاف: مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.
- (١٣٤) دار المحفوظات: ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٧٥٦)، ملف (٣٠٣٥٥) رف (٣)، دولا ب (٧٤).
- (١٣٥) عابدين، محفظة (٦٠٢)، ملف (٢٧٥٨) ج ١، ٢٧ يناير ١٩٣٠م.
- (١٣٦) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٥م، ص ٢٩.
- (١٣٧) المرجع نفسه، عام ١٩٣٠، ص ٢٩؛ كذلك:
- F.O. 14652, J2891 - 2897-16, Loraine Henderson, 1930.
- (١٣٨) عابدين، مذكرات وزارة الداخلية، محفظة (٢٩)، ملف (٨)، أبريل ١٩٥١م.
- (١٣٩) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٢٩٨)، ملف (٥/٨/٥٥)، ٩ نوفمبر ١٩٣٩م.
- (١٤٠) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٧٧٧)، ملف (٣٠٤٨٨)، رف (٢)، دولا ب (٧٥).
- (١٤١) تقرير كرومر عام ١٨٩٨؛ كذلك:
- Whit, Arthur: The Expansion of Egypt, London 1899, p 19.
- (١٤٢) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، ج ٢، جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (١٤٣) مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء الموظفين والمستخدمين بالحكومة المصرية والهيئات العامة في أول يناير ١٩٥٤م، جدول (١٠)، ص ٣٦، ٣٧.
- (١٤٤) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثالث.
- (١٤٥) ديوان الداخلية، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤٣)، ثمره (١١١١)، ص ٤٧، ٥ أكتوبر ١٩٢٠م.
- (١٤٦) المصدر نفسه، قسم الوايلي، سجل (٦٩٩)، ثمره (٣٨)، ص ١٥١، ٢٤ مايو ١٩٢١م.
- (١٤٧) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٩٧)، ثمره (١٣٧٧)، ص ٩٥، ٩ سبتمبر ١٩٢٤م.
- (١٤٨) المصدر نفسه، قسم الموسيقى، سجل (٧١٥)، ثمره (١٥٦)، ص ٤٠، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢م.
- (١٤٩) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٢٠)، ملف (٥/١٠/٥٥) ج ٢، ١٢ مايو ١٩٥٨م.
- (١٥٠) ديوان الداخلية، قسم عابدين، سجل (٦٩٦)، ثمره (١٠٤٧)، ص ١٢٧، ٢ يوليو ١٩٢٤م.
- (١٥١) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٥م، ص ٥٦٤.
- (١٥٢) البلاغ، عدد (٤٢٨١)، ٢٧ أغسطس ١٩٣٦م، ص ٢.

- (١٥٣) الوقائع المصرية، عدد (٧)، ١٨ يناير ١٩٤٠م، ص ٢٩.
- (١٥٤) المصدر نفسه، عدد (٥)، ١٥ يناير ١٩٤٠م، ص ١٦.
- (١٥٥) مجلس الوزراء، محفظة (٤/ب) شركات وجمعيات، مجموعة (٥٤٢)، ١٣ أغسطس ١٩١٢م.
- (١٥٦) مصلحة عموم الاحصاء، الاحصاء السنوى للحجيب ١٩٤٢م، جدول (٥)، عدد التاجر في المحافظات والمديريات في تعداد ١٩٣٧ حسب تبعيات أصحابها، ص ٧٨، ٧٠.
- (١٥٧) مصلحة عموم الاحصاء، الاحصاء السنوى ١٩٤٢، جدول (٥) عدد التاجر في المحافظات والمديريات في تعداد ١٩٣٧م حسب تبعيات أصحابها، ص ٧٠، ص ٧١، ٧٨.
- (١٥٨) المصدر نفسه، عدد المصانع في المحافظات والمديريات في تعداد ١٩٣٧، ص ٤٠، ٤١.
- (١٥٩) مصلحة عموم الاحصاء، الاحصاء السنوى ١٩٤٢، عدد المصانع في المحافظات والمديريات في تعداد ١٩٣٧، ص ٤٠، ٤١.
- (١٦٠) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٤٣٠)، ملف (١٧/١٧/٥٤)، ١٧ مارس ١٩٣٥م.
- (١٦١) ديوان الداخلية، قسم الولاية، سجل (٦٩٩)، ثمره (٢٨)، ص ١١١، ص ٣ فبراير ١٩٢٣م.
- (١٦٢) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٨٩)، ثمره (٧٤)، ص ١٨، ١٥ نوفمبر ١٩٢١.
- (١٦٣) سيني فيلم، عدد (٤٣)، ١ ديسمبر ١٩٥١م، ص ٥.
- (١٦٤) ديوان الداخلية، قسم عابدين، سجل (٦٩٥)، ثمره (٥٤٦)، ص ٧٥، ٢٥ مارس ١٩٢٤م.
- (١٦٥) ديوان الداخلية، قسم السيدة زينب، سجل (٧٣٨)، ثمره (١٣٥٦)، ص ٤٥، ٢٠ أكتوبر ١٩٢٣.
- (١٦٦) المصدر نفسه، قسم الولاية، سجل (٦٩٩)، ثمره (١١)، ص ٥٨، ١٠ يناير ١٩٢١م.
- (١٦٧) جاك جروبي ثبت في وثائق عام ١٩٢٢ أنه رعية سويسرا وكان عمره ٥٨ سنة في حين أن الوثائق عرفت في عام ١٩٢٤ على أنه "صاحب محل جروبي الحلوان... رعية فرنسا" وسواء كان فرنسي الأصل أم سويسري ثم دخل تحت الرعية الفرنسية فإنه معروف لنا أنه فرنسي: ديوان الداخلية، قسم عابدين، سجل (٦٩٠)، ثمره (٥٢٩)، ص ٣٤، ٩ مارس ١٩٢٢م. سجل (٦٩٧)، ثمره (١٢٥٣)، ص ١٤، ٣٣ أغسطس ١٩٢٤م.
- (١٦٨) المصدر نفسه، قسم الموسيقى، سجل (٧١١)، ثمره (٩٦٣)، ص ٤٣، ٢٢ أكتوبر ١٩٢١م.
- (١٦٩) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٨٩)، ثمره (٢٩)، ص ٨، ١٦ أغسطس ١٩٢١م.
- (١٧٠) المصدر نفسه، قسم الولاية، سجل (٦٩٩)، ثمره (٢٥)، ص ١١٢، ٢٥ يناير ١٩٢٣م.
- (١٧١) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٩٥)، ثمره (٦٩٦)، ص ١٤٩، ٢٤ أبريل ١٩٢٤.
- (١٧٢) المصدر نفسه.
- (١٧٣) المصدر نفسه، قسم الولاية، سجل (٧٠١)، ثمره (٣٦٣)، ص ١٨٥، ٢٣ يناير ١٩٢٣م.
- (١٧٤) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٩٥)، ثمره (٧١٢)، ص ١٥٧، ٢٦ أبريل ١٩٢٤م.
- (١٧٥) المقطم، عدد (١٣١٢٩)، ١٤ أبريل ١٩٣٢م، ص ٤.
- (١٧٦) ديوان الداخلية، قسم عابدين، سجل (٦٩٢)، ثمره (١٣٩٠)، ص ٥١، ١٥ أكتوبر ١٩٢٢م.
- (١٧٧) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٥م، ص ٥٤٤.
- (١٧٨) مجلس النظار، مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٤م، ص ٤٢٣.
- (١٧٩) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة ٣٩٣٤، ملف (٤٥٧٢٠)، رف (١)، دولا ب (٣٨٠).

- (١٨٠) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري ١٩١٧، ج ٢ جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (١٨١) عابدين، محفظة (٣٢٣)، ملف (رتب ونياشين أجانب)، ١١ نوفمبر ١٩٠٧ م.
- (١٨٢) الوقائع المصرية، مجلد (١٠١/أ) من عدد (٢)، ٧ يناير ١٩١٨ م، ص ٩.
- (١٨٣) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٠ م، ص ٥٧٣.
- (١٨٤) المقطم، عدد (١١٠٤٧)، ٥ يوليو ١٩٢٥ م، ص ٦.
- (١٨٥) ديوان الداخلية، قسم عابدين، سجل (٦٩٦)، غمرة (١٠٦١)، ص ١٣٥، ٧ يوليو ١٩٢٤ م.
- (١٨٦) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٢٠)، ملف (٦/١٠/٥٥)، ٦ نوفمبر ١٩٦٠ م.
- (١٨٧) مصلحة الإحصاء والتعداد، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، ج ١، جدول (٢٠)، ص ١٧٨.
- (١٨٨) المصدر نفسه، محافظة الاسكندرية، ص ١٣٨.
- (١٨٩) المصدر نفسه، ص ص ١٣٨-١٤٣.
- (١٩٠) لمزيد من التفاصيل مجموعة ملفات قناة السويس بدار الوثائق القومية.
- (١٩١) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧ م، ج ٢، جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (١٩٢) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٥٧٨٠)، ملف (٥٨٣٤١)، مخزن (٣٧).
- (١٩٣) المصري، عدد (٩٤٢)، ١٩ يونيو ١٩٣٩ م، ص ٧.
- (١٩٤) عابدين، محفظة (٥٦٠) التماسات أجانب، ملف (٧)، ٧ فبراير ١٩١٥ م.
- (١٩٥) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧ م، ج ٢، جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (١٩٦) وزارة الخارجية، أرشيف سري قديم، محفظة (٨١٧)، ملف (١٥٢/١٢/٦١)، ٢٧ نوفمبر ١٩٣٣ م.
- (١٩٧) ديوان الداخلية، قسم الوالي، سجل (٧٠٧)، غمرة (١٤٠٦)، ص ٥٧، ٢ سبتمبر ١٩٢٤ م.
- (١٩٨) المصدر نفسه، قسم الموسكي، سجل (٧١٥)، غمرة (٣٩٥)، ص ٩٩، ١٩ مارس ١٩٢٣ م.
- (١٩٩) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٩٧)، غمرة (١٤٢٣)، ص ١١٧، ١٧ سبتمبر ١٩٢٤ م.
- (٢٠٠) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، ج ٢، جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (٢٠١) الوقائع المصرية، عدد (١)، ٣ يناير ١٩٢٩ م، ص ٥.
- (٢٠٢) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، ج ٢، جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (٢٠٣) الدليل العام للقطر المصري عام ١٩٣٠، ص ٣٢٧.
- (٢٠٤) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، ج ٢، جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (٢٠٥) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثاني.
- (٢٠٦) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧ م، ج ٢، جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (٢٠٧) ديوان الداخلية، قسم عابدين، سجل (٦٨٩)، غمرة (٢٢٨)، ص ٥٦، ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ م.
- (٢٠٨) المصدر نفسه، جنح وجنابات، دفتر (١٧)، ص ١٥٩، ٣ فبراير ١٩٢٤ م.
- (٢٠٩) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، ج ٢، جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (٢١٠) ديوان الداخلية، قسم عابدين، سجل (٦٨٧)، غمرة (١٨٠٦)، ص ٦٣، ١٣ أكتوبر ١٩٢٠ م.
- (٢١١) المصدر نفسه، قسم الموسكي، سجل (٧١٥)، غمرة (٢٣٣)، ص ٥٩، ١٩ يناير ١٩٢٣ م.
- (٢١٢) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، ج ٢، جدول (٦)، ص ٤٧٧.
- (٢١٣) عبد الرحمن زكي: موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة م، ص ١١١.

- (٢١٤) اريتميس كوبر: مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.
(٢١٥) عبد الرحمن زكي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠.
(٢١٦) اريتميس كوبر: مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٠، ٢٨٦.

الفصل الثانى

النشاط التعليمى للجالية الفرنسية فى مصر

لا شك في أن فرنسا قد فقدت كل أمل لها في أن يكون لها أى وجود لنفوذ عسكري أو سياسى على مصر بعد احتلال بريطانيا للبلاد، وإزاء ذلك، لم تجد فرنسا أمامها أى خيار للبقاء على الساحة المصرية سوى تكثيف أنشطتها الثقافية بكل صورها بمساعدة أفراد الجالية الفرنسية وذلك من خلال تواجد العنصر الفرنسى في مختلف المجالات داخل المجتمع المصرى ونشر الثقافة الفرنسية، ورأت فرنسا أن هذا لن يتم إلا بنشر التعليم الفرنسى في محافظات وبنادر ومراكز البلاد، ومن أجل ذلك شجعت حكومات فرنسا فكرة بناء المدارس الفرنسية ونشر التعليم الفرنسى في مصر سواء أكان تعليمًا مدنيًا أم تعليمًا دينيًا حيث أوفدت فرنسا العديد من الإرساليات الدينية الفرنسية إلى مصر والتي كانت تهدف أولاً إلى نشر المذهب الكاثوليكي وبصفة خاصة بين أقباط مصر بالإضافة إلى نشر اللغة الفرنسية وهو ذاته نفس الهدف الذى كانت تسعى إلى تحقيقه المدارس الفرنسية المدنية (العلمانية) إلى جانب نشر الفكر الأدبي الفرنسى وكان ذلك الهدف يراعى جذب جميع المصريين إليه سواء مسلمين أم مسيحيين، وهذا ما سوف تكشفه الصفحات القادمة.

أولاً- المدارس:

كانت توجد ثلاثة أهداف للإرساليات المسيحية الأجنبية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة وهى أهداف دينية، طائفية، سياسية:

- الهدف الدينى ويتمثل فى التنصير ونشر المذاهب المختلفة.
- الهدف الطائفى والذى يعمل على إمداد الجالية التابعة لدولة الإرسالية بكل ما يتصل بثقافة هذه الدولة.
- أما الهدف السياسى الذى تسعى الإرسالية إلى تحقيقه فيتمثل فى الدعاية لسياسة الدولة الوافدة منها تلك الإرسالية.

لقد كانت الإرسالية الكاثوليكية في مصر من أكبر وأكثر الإرساليات الأجنبية عدداً ونشاطاً وكانت تلك الإرساليات في معظمها فرنسية والأقلية منها إيطالية وقد انقسمت الإرساليات الفرنسية إلى ثلاثة وهى: الفرير، الراهبات، الجزويت، اعتمدت الإرساليات الفرنسية بصفة عامة على تقديم المنح التعليمية المجانية وكذلك

عملت على خفض المصروفات المدرسية لأعداد كبيرة من تلاميذ مدارسها في محاولة منها لاستقطاب أكبر عدد من الدارسين^(١)، ذلك في الوقت الذي عملت فيه سلطة الاحتلال الإنجليزي على تعزيز وترسيخ الجهل لدى الشعب المصري^(٢).

١- مدارس الفرير:

لم يتجاوز عدد مدارس الفرير في مصر قبل الاحتلال الإنجليزي الخمس مدارس وذلك في كل من القاهرة والإسكندرية، ومع وجود الاحتلال واستقراره، ما لبثت إرسالية الفرير في إنشاء فروع جديدة من مدارسها في جميع أنحاء البلاد وكانت البداية في عام ١٨٨٧م حيث تم افتتاح فرع لمدرسة الفرير بطهطا، وفي نفس العام أنشأت الفرير كلية سانت ماري Saint-Marie بيورسعيد، وفي عام ١٨٨٨م أسست الإرسالية كلية Sacre-Coeur بحى محرم بك بالإسكندرية، وكذلك مدرسة شركة فنال السويس بيور توفيق وكلية St. Jean Baptiste de la Salle بالإسماعلية، أما عام ١٨٨٩م فقد شهد تأسيس ثلاث مدارس اثنتان بالمنصورة وواحدة بالإسكندرية وذلك تحت مسمى كلية Saint Joseph، وكذلك مدرسة Saint Louis في عام ١٨٩٣م، والمدرسة المهنية المجانية بالإسكندرية عام ١٨٩٨م، وكلية Saint Gabriel بالإبراهيمية عام ١٩٠٠م، وفي عام ١٩٠٢م افتتحت الفرير فرع لها بالمنيا، كما افتتحت مدرستين أحدهما بالزقازيق والثانية في ملوى عام ١٩٠٣م، كما شهدت السويس في عام ١٩٠٤م افتتاح مدرسة للفرير وهو نفس العام الذي شهد افتتاح كلية سان ميشيل بالإسكندرية، والمدرسة المجانية بمنطقة باب سدرة التي افتتحت عام ١٩٠٧م، ومن ثم تعود الفرير للقاهرة لتفتتح فروع لها في كل من مصر الجديدة عام ١٩١٠م، الزيتون عام ١٩١٢م لتعود مرة أخرى في عام ١٩٢٨م إلى الاسكندرية لتأسيس كلية سان مارك بالشاطبي^(٣) وبالإضافة إلى القاهرة والإسكندرية، فقد واصلت مدارس الفرير تقديم خدماتها التعليمية في مختلف محافظات وبنادر مصر خلال فترة الأربعينيات ومن ذلك فروع الفرير في المنيا وطهطا وكذلك مدرسة القديس يوسف بالزقازيق بالإضافة إلى وجود مدرسة تحت المسمى الأخير بالقاهرة وهى مدرسة القديس يوسف للبنات بالعباسية^(٤).

بلغ عدد المدارس التي أنشأتها مؤسسة الفرير في مصر بعد الاحتلال ثلاثين

مدرسة^(٥). وكانت أهمها تتركز في القاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة.

ففي القاهرة كانت مدرسة القديس يوسف (كلية سان جوزيف) بالخرنفش - أنشئت في فترة ما قبل الاحتلال في عام ١٨٥٤ - والتي تعد من أهم مدارس الفرير في القاهرة وظل الأمر كذلك، إلى أن قام الفرير ببناء مدرسة جديدة في عام ١٩٠٤م هي مدرسة دى لاسال College de La Salle هذه المدرسة حلت محل مدرسة سان جوزيف من حيث الأهمية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت مدرسة سان جوزيف هي المركز الرئيسي لمدارس الفرير بالقاهرة، إلى أن انضمت فصول المدرسة الأخيرة إلى كلية دى لاسال وذلك بعد عام ١٩٥٥، ذلك التغيير أدى إلى أن أصبحت الأخيرة هي المقر والمركز الرئيسي للفرير بالقاهرة^(٦).

كانت مدرسة سانت كاترين في الإسكندرية التي أنشأها الفرير عام ١٨٤٧م أولى مدارس الفرير في مصر ولذا فقد اكتسبت أهمية كبرى وكثرت مبانيها مابين هبات من حكام مصر وشراء رهبانية الفرير لبنانيات كما حدث في عهد الخديو اسماعيل من شرائهم مبان في منطقة الرمل^(٧)، وقد استمرت التوسعات والإنجازات إلى أن حدثت أعمال الشغب التي وقعت في الإسكندرية عام ١٨٨٢م في أعقاب الثورة العربية والتي على أثرها هاجر كثير من الأجانب من مصر^(٨)، فهاجر الفرير إلى فلسطين واستانبول، لكنهم سرعان ما عادوا إلى الإسكندرية، واستأنفت مدرسة سانت كاترين أنشطتها التعليمية، بل وقامت بإنشاء فروع لها في الإسكندرية منها مدرسة سان جوزيف Saint Joseph في عام ١٨٩٠م، ومدرسة سان لويس Saint Louis في عام ١٨٩١م، وظلت سانت كاترين تحتل المكانة الأولى بين مدارس الفرير في الإسكندرية حتى عام ١٩٢٨م وهو العام الذي افتتح فيه الملك فؤاد كلية سان مارك Saint Marc بالشاطبي، وقد تم بناء تلك المدرسة على مساحة خمسة وثلاثين ألف متر مربع، ومنذ افتتاحها بدأت تتقدم على المدرسة الأم وكان التراجع المحتوم لمدرسة سانت كاترين، وكانت سان مارك آخر مدرسة ينشئها الفرير في مصر وعدت من أكبر مدارسها^(٩).

كان أولاد الإسكندرية يفضلون الدراسة في مدارس يشرف عليها الرهبان لذلك كان أكثرهم يلتحق بمدارس الفرير سواء أكانت سان مارك أم مدارس سانت كاترين^(١٠).

كذلك أقبل الأجانب في مصر على الدراسة في مدارس الفرير وبخاصة جاليات أوروبا الشرقية فقد التحق اليوغوسلافيون بمدرسة سان مارك بالإسكندرية ومسرح هؤلاء ايفو باربيتش Ivo Barbitch المولود في بورسعيد عام ١٩٠٦^(١١).

وإذا انتقلنا إلى بورسعيد نجد أنها من أهم مناطق القناة التي حرصت مؤسسة الفرير على إنشاء فروعها، فدخل الفرير بورسعيد عام ١٨٨٧م وقاموا بافتتاح أول مدرسة لهم في مارس من نفس العام وقد تنوعت جنسيات الدارسين بها ما بين فرنسيين وهم الأغلبية ويونانيين وغمساويين وهؤلاء كانوا الأغلبية، بالإضافة إلى الايطاليين والأتراك والبرتغاليين والمصريين^(١٢).

كانت مدارس الفرير في مصر تحرص على قيام طلابها بممارسة الأنشطة الفنية المختلفة وذلك من خلال إقامة معارض لهؤلاء الطلاب الذين يعرضون فيها ما لديهم من مهارات سواء في التصوير أو الرسم أو الهندسة^(١٣). وبذلك كانت تلك المدارس تساعد على إخراج الطاقات الإبداعية لدى الطلاب. هكذا كانت مدارس الفرير في مصر منذ عهد الاحتلال، وفي إحصائية لمدارس الفرير في كل من القاهرة والإسكندرية في عام ١٩٤٨م نجد انخفاض ملحوظا في أعداد تلك المدارس ففى القاهرة لم يتبق سوى خمس مدارس بينما لم توجد سوى مدرستين بالإسكندرية وهى كالآتى:

المدينة	عنوانها
القاهرة	ش البعثة - شبرا
القاهرة	ش الشعرائى بالخرنفش - باب الشعرية
القاهرة	سكة البشنيين بالظاهر - الوايلي
القاهرة	ش السلطان حسين - قسم عابدين
القاهرة	ش كليوباترا - مصر الجديدة ^(١٤)
الإسكندرية	محطة باكوس
الإسكندرية	قسم كرموز ^(١٥)

جدول إحصاء مدارس الفرير بالقاهرة والإسكندرية عام ١٩٤٨م

٢- مدارس الراهبات:

تعددت إرساليات الراهبات الفرنسية في مصر وهي:

- راهبات الراعي الصالح.
- راهبات المير دى ديو.
- راهبات نوتردام (سيدة الرسل)
- راهبات قلب يسوع.
- راهبات المحبة للقديس منصور دى بول.

- راهبات الراعي الصالح Bon Pastu

تعد إرسالية راهبات الراعي الصالح من أقدم الإرساليات الفرنسية التي جاءت إلى مصر في عصرها الحديث حيث افتتحت هذه الإرسالية أول مدرسة كاثوليكية بمصر في عهد محمد علي عام ١٨٤٦م في منطقة الموسكى بجوار الكنيسة اللاتينية وعلى مر السنوات قامت الإرسالية بإنشاء فروع لها في مختلف القطر المصرى فقامت راهبات الراعي الصالح بإنشاء مدرسة في شبرا، وكذلك أسسن مدرسة بيورسعيد في عام ١٨٦٣م، وبالسويس عام ١٨٦٥م، وما أن جاءت فترة الاحتلال حتى انحسر النشاط التوسعى لتلك الإرسالية والتي اكتفت بإنشاء ثلاث مدارس جديدة لها على مستوى القطر المصرى إلى جانب مدارسها القديمة، الأولى كانت في السويس عام ١٨٨٥م، الثانية في بورسعيد عام ١٨٩٤م، والأخيرة في عام ١٩٣٢م وكانت في شارع العطار بالقاهرة.^(١٦)

- راهبات المير دى ديو La Mere de Dieu

وفدت راهبات هذه الإرسالية إلى مصر في عام ١٨٨٠م حيث أسست مدرسة في منطقة بولاق بالقاهرة، تلك المدرسة التي تم نقلها إلى منطقة جاردن سيتي^(١٧). وظلت بها حتى أربعينيات القرن العشرين^(١٨)، لكن هذه الإرسالية لم تهتم بإنشاء فروع لها في مصر عدا مدرسة واحدة في بداية عهد الاحتلال عام ١٨٨٢م وكان ذلك في الإسكندرية^(١٩).

- راهبات نوتردام Notre Dame

إذا تحدثنا عن إرسالية راهبات نوتردام أو سيدة الرسل نجد أنها كانت من أنشط الإرساليات الفرنسية في مصر فقد جاءت تلك الإرسالية عام ١٨٨١م

وعملت على بناء الكثير من المدارس التابعة لها في جميع أنحاء البلاد، ومن اللافت أن أول مدرسة أنشأتها تلك الإرسالية لم تكن في القاهرة أو الإسكندرية كما هو معروف بين الإرساليات الدينية التي كانت تحمل على مصر في تلك الفترة، بل كانت البداية في طنطا عام ١٨٨١م ولم تفكر الإرسالية في إنشاء فرع لها في القاهرة إلا بعد مرور خمسة عشر عاما من وجودها في مصر وكان ذلك في منطقة الزيتون عام ١٨٩٦م، وقد حرصت راهبات هذه الإرسالية على إنشاء فروع جديدة لها في القاهرة والإسكندرية بالإضافة إلى مديريات وبنادر الوجه البحري والقبلي وكان آخرها في سمالوط عام ١٩٤٥م حيث أتمت هذه الإرسالية بناء ثلاثة وعشرين مدرسة في ربوع مصر^(٢١).

– راهبات قلب يسوع Sacre Coeur

وفدت هذه الإرسالية إلى مصر في أوائل القرن العشرين وأسست أول مدرسة لها في منطقة غمرة في القاهرة في عام ١٩٠٣ ولم تتوسع الإرسالية في بناء فروع لمدرستها إلا في عام ١٩١٢م حيث ألحقت بالمدرسة الأولى مدرسة أخرى بجانبة، وكذلك قامت بإنشاء مدرسة بمصر الجديدة^(٢٢). اقتصرت بالتعليم الابتدائي للبنات والتي كانت تابعة لهيئة أهلية في عام ١٩٤٨م^(٢٣).

– راهبات المحبة سان فنسان دي بول St. Vincent de Paul

تعد هذه الإرسالية أقدم إرساليات الراهبات الفرنسيات في مصر حيث كان قدومها لأول مرة في عهد محمد علي عام ١٨٤٤م، لكن هؤلاء الراهبات لم يبدأن نشاطهن التعليمي في مصر إلا في عام ١٩٠٤م^(٢٤).

أنشأت راهبات المحبة عدة مدارس في كل من القاهرة والإسكندرية تحت مسمى "مدرسة سان فنسان دي بول" ففي القاهرة وجدت مدرسة لها بمنطقة الحلمية بشارع سنجر الخازن^(٢٥)، في حين كثرت مدارس راهبات هذه الإرسالية في الإسكندرية، حيث أنشئت ثلاث مدارس بها: الأولى بقسم محرم بك في شارع منشأ، والثانية بشارع سيدى أبي الدرداء بالعطارين، والثالثة كانت مدرسة للبنين للتعليم الابتدائي بشارع السبع بنات بقسم اللبان^(٢٦)، في حين لم يوجد لهذه الإرسالية سوى مدرسة واحدة في الإسماعيلية وذلك في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين^(٢٧).

٣- الآباء الجزويت Les Peres Jesuit

بدأ نشاط اليسوعيين في مصر قبل الاحتلال ويرجع تاريخ قدومهم إلى مصر إلى القرن السادس عشر ثم جاءوا مرة ثانية في القرن الثامن عشر وكانت المرة الثالثة في آخريات القرن التاسع عشر وكانت بأمر من بابا الفاتيكان وكان هدف هذه الإرسالية منصبا على تقديم المساعدة للكنيسة الكاثوليكية القبطية في مواجهة الكنيسة الأرثوذكسية في مصر^(٣٧).

وبالفعل جاء إلى مصر أحد الآباء الجزويت في عام ١٨٧٩م ومعه أحد زملائه وقد قام قنصل فرنسا باصطحاب الأب لمقابلة الخديو إسماعيل الذي أشاد بأساليب التربية التي يقوم بها الآباء اليسوعيون^(٣٨).

قام الجزويت بإنشاء مدرسة اكليزيكية صغيرة في القاهرة فور وصولهم إلى مصر في عام ١٨٧٩ وكانت هذه المدرسة مجانية لأبناء الفقراء الكاثوليك، وكان لابد من إيجاد تمويل لهذه المدرسة، لذا كانت فكرة إنشاء مدرسة العائلة المقدسة College De La Sainte Famille على أن تكون هذه المدرسة الجديدة مصروفات^(٣٩). تم تجهيز المكان في ٣٠ سبتمبر وبدأ العام الدراسي ١٨٧٩/١٨٨٠م وظلت الصعوبات المالية تواجه المدرسة الجديدة حتى أحداث الثورة العربية فما كان إلا أن غادر عدد كبير من الآباء القاهرة، وريثما استقر الاحتلال البريطاني في مصر، عاد الرهبان الجزويت إلى القاهرة ومعهم خططاً جديدة لمدرسة العائلة المقدسة بناء على أوامر مدير الجزويت "بليون" الذي أوصى ببناء مدرسة كاملة بأقسام داخلية وخارجية مثل بقية المدارس الفرنسية، وإثر ذلك قام الأب جوليان بشراء أربع قطع من الأراضي في منطقة الفجالة وقد وضع حجر الأساس في عام ١٨٨٨م وتم الافتتاح في مايو من عام ١٨٨٩م^(٤٠). وقد عرفت المدرسة باسم "مدرسة الآباء اليسوعيين" في أربعينيات القرن العشرين بشوارع بستان المقسى بالفجالة^(٤١). وقد وصل عدد الدارسين بالمدرسة في عام ١٩٤٥ إلى ثمانمائة وأربعة عشر من جميع الجنسيات حيث وصلت انتماءات الدارسين إلى ستة عشر دولة وهي مصر، فرنسا، إيطاليا، سوريا، لبنان، بلجيكا، روسيا، سويسرا، فلسطين، مالطة، يوغوسلافيا، الحبشة، أرمينيا، بولندا، تركيا، بالإضافة إلى بريطانيا والتي وصل عدد طلابها في مدرسة العائلة المقدسة إلى ثمانية عشر طالبا، أما

الدارسين المصريين فكانوا أكثر الطلاب عددا في هذه المدرسة حيث وصل عددهم إلى ٥٧٥ مصرى أى حوالى ثلثى عدد الدارسين من أصل ٨١٤^(٣٢).

قرر الجزويت الخروج من القاهرة فكانت وجهتهم صعيد مصر واختاروا المنيا مقرا لهم، وقامت الإرسالية بإنشاء أول مدرسة كاثوليكية في المنيا في عام ١٨٨٧ على يد الأب جوزيف أوتيفاجيه وكانت مدرسة للبنات قام بالتدريس لهن راهبات سوريات، إلا أن هذه المدرسة لم تستمر في يد الجزويت لاسيما وأهم تنازلوا عنها للفرير في عام ١٩٠٢م فحلت راهبات سان جوزيف محل الراهبات السوريات^(٣٣). ومنذ ذلك الوقت تحول اسم المدرسة من "مدرسة الجزويت للبنات" وأصبح "مدرسة راهبات القديس يوسف"^(٣٤).

كذلك امتد النشاط التعليمى للجزويت إلى بقاع أخرى من صعيد مصر ومنها أسيوط حيث وجدت في الأربعينيات مدرسة الآباء اليسوعيين بالنخيلة^(٣٥).

٤- الإعفاءات الحكومية وانتشار مدارس الإرساليات الفرنسية:

حظيت مدارس الإرساليات الفرنسية في مصر منذ عهد محمد على باشا برعاية كبيرة من قبل الحكام بصفة مباشرة وكذلك من قبل الحكومة المصرية متمثلة في نظارة المعارف، فقبل عام من احتلال بريطانيا لمصر خصصت المعارف في ميزانيتها لعام ١٨٨١/١٨٨٢ إعانة مالية لجميع مدارس الإرساليات الفرنسية التى يتعلم بها المصريون من طلاب وطالبات وكانت المبالغ المالية الممنوحة كالتأتى:

- ١١٨ جنيه مصرى لمدرسة الراهبات بون باستور.

- ٣٠٧ جنيه مصرى لمدرسة الفرير.

- ٦٦٤ جنيه مصرى لمدرسة المرسلين الفرنسيين سكان.

وقد تم أخذ موافقة مجلس النظار على هذه المنح المالية بل وتقصر في نفس الجلسة تخصيص مبالغ إضافية لكل من مدرسة الراهبات بون باستور وتم منحها ٩٨ جنيه في حين تقرر توزيع ٢٥٥ جنيه على مدرسة الفرير^(٣٦).

قدمت الحكومة المصرية الكثير من الإعفاءات الضريبية على العقارات والمباني التى تستخدمها الإرساليات الفرنسية في المجال التعليمى وكذلك وجدت كثير من الإعفاءات على الرسوم الجمركية التى كانت تتم على شحنات المواد التموينية التى

كانت تصل باسم تلك الإرساليات.

اهتم حكام مصر أنفسهم بتيسير أعمال الإرساليات الدينية في مصر وخفض الأعباء المالية التي كانوا مطالبين بها أمام الحكومة، ففي عام ١٨٨٤م أصدر الخديو توفيق أمرا بإعفاء جميع المعاهد الدينية والخيرية من العوائد وأجرة الفقراء وذلك ضمن الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ١٣ مارس ١٨٨٤م^(٣٧).

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الإرساليات الفرنسية في مصر في تقديم العديد من طلبات الاعفاءات المتنوعة إلى اللجنة المالية التابعة لمجلس النظار ففي عام ١٨٨٦م وافقت اللجنة المالية على إعفاء الرهبان العذارين من دفع رسوم كتابة الحجة عن العقار الذي تم شراؤه بالإسكندرية^(٣٨)، وفي عام ١٨٩٨م رأت اللجنة المالية التجاوز عن رسم نقل ملكية أرض اشتراها الآباء الفرنسيون بالإسكندرية أيضا^(٣٩). وكذلك تمت الموافقة على التماس قدمته نظارة الحقانية بشأن طلب رئيسة راهبات الرحمة بالإسكندرية لإعفاءها من دفع رسوم نقل ملكية قطعة أرض تريد شرائها في منطقة العطارين من أجل اتمام بناء المدرسة الخيرية لتعليم الأولاد الفقراء وكان ذلك في عام ١٩٠٠م^(٤٠).

أما راهبات دير نوتردام دى سيو فقد طالبن بمعافاة من دفع رسوم تسجيل عقد شراء أرض مساحتها ٢٠٠ ذراع، وقد قامت اللجنة المالية بمجلس النظار بتلبية الطلب عام ١٩٠٢م^(٤١). وفي نفس العام قامت نظارة المالية ببيع قطعة أرض في ملوى للأب بولس كرساتته رئيس الآباء اليسوعيين وهى أرض ملك (الميرى) بمديرية أسيوط تبلغ مساحتها ٤٤٩ متر لإقامة مدرسة للفتيات، وإلى جانب هذا البيع تمت الموافقة على إعفاء الأب المذكور من دفع رسوم التسجيل^(٤٢).

ومنذ عام ١٩٠٥م بدأت الإرساليات الفرنسية في شراء الكثير من الأراضي المملوكة للدولة من أجل عمل توسعات في مدارسها المنتشرة في جميع أنحاء البلاد ففي ذلك العام قامت جمعية الراهبات بمصر بشراء قطعة أرض بالجزيرة مساحتها ٢٤٠٠ متر لتوسيع مدرسة الفقراء بها^(٤٣).

وفي عام ١٩٠٨م قامت الراهبات الفرنسيات بشراء عقار في مدينة المنصورة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه لجعله مدرسةخصص قسم مجاني بها لتعليم الأولاد

الفقراء من جميع الجنسيات والديانات ومن أجل ذلك حصلن على إعفاء من دفع الرسوم الخاصة بتسجيل عقد شراء ذلك العقار^(٤٤). ولم تكن تلك أول مساعدة قبل الحكومة تجاه هؤلاء الراهبات فقبل ثمان وعشرون عاما قامت هؤلاء الراهبات في بندر المنصورة بتقديم التماس بالإحسان اليهن بقطعة أرض ملك الحكومة في المنصورة تبلغ مساحتها ٥٥٧ ذراع ليقرن عليهن مدرسة لتعليم البنات، ولما لم يتم إجابة طلبهن تقدمت ماري سلستين رئيستهن بطلب آخر تلتزم فيه شراء الأرض بمبلغ ٦٢٥٠ فرنكا، ورغم أن المبلغ أقل من الثمن تمت الموافقة على بيع الأرض، من قبيل المساعدة والتيسير^(٤٥). ويتضح من ذلك أن الإرساليات الفرنسية في مصر كانت تسعى دائما إلى الإكثار من مدارسها في جميع أنحاء البلاد بكل السبل التي تؤدي إلى إنجاح مساعيها.

وكان لمدارس الفرير نصيب من الإعفاءات التي منحتها الحكومة المصرية للإرساليات الفرنسية، فعلى سبيل المثال تمت الموافقة في عام ١٩٠٥م على إعفاء الفرير من دفع رسوم تسجيل قطعة الأرض التي تم شرائها في شارع العطارين بالإسكندرية لإقامة مدرسة لتعليم الفقراء^(٤٦).

كذلك في عام ١٩١١م تمت الموافقة على إعفاء جمعية الفرير بالقاهرة من دفع رسوم التسجيل الخاصة بقطعة الأرض التي اشترتها الجمعية لإنشاء مدرسة عليها والتي تقع بمنطقة شبرا ومساحتها ٦١٣٣ مترا^(٤٧).

أما راهبات القلب المقدس فقد حظين بإعفاء من دفع رسوم تسجيل قطعة الأرض التي اشترينها في منطقة الرمل بالإسكندرية عام ١٩٠٩م والتي بلغت مساحتها ١٦٨٨٦ ذراعا مربعا حيث أقمن عليها معهدا للبنات وقد ضم إليه مدرسة مجانية ومشغلا لتعليم البنات الأشغال اليدوية^(٤٨).

هذا وقد كانت حكومة فرنسا تسعى دائما إلى طلب إعفاءات لكل ما هو فرنسي في مصر وخاصة بكل ما يتصل بالإرساليات الدينية التابعة لها ففي عام ١٩٢١م طلبت الحكومة الفرنسية من بلدية الإسكندرية أن تبقى معاهد التعليم والملاجئ الفرنسية معفاة من الضرائب البلدية وأن لا تفرض أو تنفذ عليها ضرائب جديدة^(٤٩).

كان دائما طلب الإعفاءات يتم بواسطة إما الوكالة السياسية للحكومة

الفرنسية في مصر أو عن طريق المفوضية الفرنسية التي تخاطب وزارة الخارجية المصرية والتي بدورها تخاطب الجهة المنوط لها منح الاعفاء.

أما الوكالة السياسية فكان لها الحق في تقديم طلبات الاعفاءات مباشرة إلى الوزارات المختصة مثلما حدث في عام ١٩١١م عندما تقدمت الوكالة بطلب إلى نظارة الحقانية من أجل إعفاء الفرير من دفع رسوم تسجيل أرض شبرا^(٥٠).

أما المفوضية الفرنسية في القاهرة فقد خاطبت وزارة الخارجية المصرية من أجل اعفاء راهبات الكرمل بالمطرية من دفع عوائد أملاك عن المنازل اللائي يقمن بها - أرقام ٣، ٥، ٧ بشارع السيد على سكر بالمطرية - حيث أنها ضمن أملاك كرمل "العائلة المقدسة المتقاه بمصر والقديسة تريزا يسوع" - وقامت وزارة الخارجية في عام ١٩٣٠م بمخاطبة مدير عام مصلحة الأموال المقررة " قلم عوائد المباني" والذي أصدر بدوره تعليمات إلى محافظة القاهرة بإعفاء العقارات المذكورة من العوائد السنوية المقررة والبالغ قدرها ٢٤ جنيها سنويا نظرا لما اتضح من أن هذه الأملاك عبارة عن أماكن معدة لإقامة الراهبات وأماكن للعبادة^(٥١).

لقد كان للمفوضية الفرنسية دورا كبيرا في حصول جميع المعاهد والمدارس الدينية الفرنسية في مصر على كثير من الاعفاءات من مختلف الجهات الحكومية المصرية ففي عام ١٩٣٢م طالبت المفوضية إدراج اسم دائرة اكليريكية أنشئت حديثا في ذلك الوقت في بور فؤاد تسمى Paroisse Latine ضمن قائمة المعاهد الدينية المتمتعة بالإعفاءات الجمركية وقد وافقت وزارة المالية على الطلب الفرنسي ولكنها كانت موافقة مشروطة حيث طالبت الاكليريكية المذكورة بتقديم بيان بقيمة وماهية الأصناف المراد استردادها خلال العام بالإضافة إلى تخصيص سجل تقيد به كل ما يرد إليها من الخارج لتمكين مصلحة الجمارك من مراجعة ذلك السجل وقما تشاء^(٥٢).

جدير بالذكر أن المفوضية الفرنسية كانت تسعى لأخذ إعفاء من الحكومة في مصر لمؤسسات لم يتم إقامتها في مصر بالفعل. . ففي عام ١٩٣٢م طلبت المفوضية الفرنسية أن يتمتع معهد القساوسة الدومينيكين بالعباسية "Etablissement des peres Dominicains de L'Abbasieh" بالإعفاء الجمركي وأشارت المفوضية إلى أن هذا المعهد سوف يتم إنشاؤه في منتصف ذلك العام وأن فريقا من أعضائه يقيم

في مصر بالفعل وقد يفيدهم الحصول على هذا الإعفاء قبل إنشاء المعهد، وقد أرسل شريف صبرى وكيل الخارجية هذا الطلب إلى وزارة المالية، وتم بالفعل إدراج المعهد المذكور ضمن المعاهد المتمتعة "بالمسموحات" بما قيمته ١٥٦٠ جنيها عن عام ١٩٣٢م^(٥٣).

كانت الاعفاءات الجمركية محددة لكل ما هو ضرورى مثل المواد الغذائية والأدوات والكتب المدرسية وكذلك كميات محددة من النبيذ وذلك في نطاق الاستخدام الشخصي من قبل الرهبان، ولكن كانت تحدث استثناءات من الحكومة المصرية بطلب من المفوضية الفرنسية، ففي عام ١٩٣٣م طالبت المفوضية الفرنسية في القاهرة بإعفاء النبيذ المستورد لمدرسة الفرير بالخرنقش من الرسوم الجمركية فبعث وكيل وزارة الخارجية بذلك الطلب إلى وكيل وزارة المالية وجاء الرد بأن مصلحة الجمارك كانت قد توقفت عن منح الاعفاء الجمركي عن شحنة نبيذ قدرها عشرون برميلا وسعتها ٥٢٠٠ لتر استوردتها المدرسة المذكورة على اعتبار أن مقادير الأنبيذ التي سبق استيرادها وقدرها ثمانية وعشرون برميلا وسعتها ٦٥٨٩ لترا تكفى لاستعمال رجال الدين المقيمين بالمدرسة، لاسيما وأن المدرسة المذكورة لم تستورد في سنة ١٩٣١ سوى ثمانية براميل سعتها ١٤٣٩ لترا فقط، غير أنه إزاء ما أوضحتها المدرسة بأن ما تستورده من النبيذ مخصص لاستعمال رجال الدين المقيمين بالمدرسة دون غيرهم وأن عددهم يبرر الإفراج عن الشحنة الأخيرة مع إعفائها من الجمارك، فقد وافقت مصلحة الجمارك على منح الإعفاء المطلوب وأخطرت المدرسة بذلك بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٣^(٥٤). وبذلك يكون قد دخل مدرسة الفرير بالخرنقش في عام ١٩٣٣م من النبيذ - وذلك لمدرسة واحدة فقط - ما قدره ٤٨ برميلا أى ١١٧٨٩ لترا

كانت مصلحة الجمارك تنظر بجدية في طلبات الإعفاء التي تقدم إليها فتعيد النظر في بعضها وتمتنع عن تنفيذ إعفاءات في البعض الآخر، ففي عام ١٩٣٤م قدمت مفوضية فرنسا إلى وزارة الخارجية المصرية شكوى بشأن بعض الصعوبات التي لاقاها معاهدان دراسيان بالإسماعيلية متمتعان بالحماية الفرنسية - من قبل السلطات الجمركية وكانت نتيجة الشكوى ما يأتي:

أولاً- فيما يختص بالمعهد الأول وهو Les Freres de Peermel فإن مصلحة الجمارك بإعادة النظر في الموضوع برد الرسوم الجمركية على صندوقين وأربعة براميل تحتوى على نبيذ بعد أن تبين لها أن كمية النبيذ المستوردة تتناسب مع استهلاك رجال الدين الملحقين بالمعهد.

ثانياً- أما فيما يخص المعهد الثانى Les Seurs de Saint Vincent de paul فقد تبين أنه وردت إليه ثلاث شحنات:

١- شحنة مكانس.

٢- شحنة ملابس وكتب.

٣- شحنة أدوات مدرسية وغيرها.

وقد قررت مصلحة الجمارك رد الرسوم المحصلة على الشحنة الأخيرة فقط حيث أنها ضرورية للمعهد، أما الشحنتان الأولى والثانية فقد رأت المصلحة عدم إجابة طلب الإعفاءات بشأهما نظراً لعدم تقديم القسائم الجمركية الخاصة بهما، بالإضافة إلى عدم وجود مستندات بشأهما لدى المعهد المذكور^(٥٥).

من الشكاوى الطريفة التى قدمت لمصلحة الجمارك تلك الشكاوى التى قدمتها كلية سان مارك فى عام ١٩٣٣م حيث تقدمت الأخيرة بطلب اعفاء شحنة شيكولاته! نعم شيكولاته مستوردة، والتى بلغت ٥٨٠ كيلوجراماً لاستهلاك رجال الدين والتلاميذ فى تلك المدرسة، ولقد رأت مصلحة الجمارك - وهى محقة فى ذلك- أن الشيكولاته فضلاً عن أنها ليست مستوردة لرجال الدين دون غيرهم لا تعتبر من المواد الغذائية الضرورية للمعيشة بل تعد من الأشياء التكميلية بالإضافة إلى أن الكمية المستوردة مبالغ فيها، لذلك رأت المصلحة عدم إمكان إجابة الطلب وقد أيدت وزارة المالية هذا رأى خاصة وأن مدارس الإرساليات الأخرى لا تعفى عما تستورده من هذا الصنف^(٥٦).

وهكذا استثمرت الإرساليات الدينية الفرنسية فرصة وجود المنح والإعفاءات العقارية والجمركية التى تمنحها الحكومة المصرية للإرساليات الأجنبية بصفة عامة فى مصر وأخذت الإرساليات الفرنسية فى إقامة العديد من مدارسها حيث تفوقت هذه المدارس على نظيراتها من مدارس الإرساليات الأجنبية عدداً ونوعاً ولناخذ عام ١٩٢٧ مثلاً على ذلك ففى ذلك العام وصل عدد مدارس الإرساليات الدينية

الفرنسية في مصر إلى ١٢١ مدرسة وقد تباينت وتنوعت تلك المدارس فوصل عدد مدارس البنين ٦٢ مدرسة في حين بلغ عدد مدارس البنات ٣٠ مدرسة، أما المدارس المشتركة (بنين وبنات) فقد بلغت ٢٩ مدرسة^(٥٧). هذه أعداد المدارس الفرنسية الدينية وحدها هذا بخلاف المدارس المدنية والحرية والتي ستحدث عنها لاحقاً.

هكذا كانت الجمعيات الدينية الفرنسية في مصر تحرص على تأسيس أكبر عدد من مدارسها في مصر وذلك بخلاف الجمعيات الدينية الأجنبية الأخرى مثل: الجمعيات البريطانية التي كان عدد مدارسها في عام ١٩٢٧م لا يتعدى ٣٧ مدرسة، كذلك المدارس التابعة للجمعيات الدينية الأمريكية لم يتعد عددها ٣٦ مدرسة في نفس العام، وكذلك الأمر بالنسبة للمدارس الدينية اليونانية ٨ مدارس، والمدارس الدينية الإيطالية ٣٨ مدرسة^(٥٨).

استمرت الإرساليات الدينية الفرنسية في تشييد مدارس لها في جميع أنحاء مصر وكانت تتزايد أعدادها عاماً بعد عام وطبقاً لإحصاء العام الدراسي ١٩٣٩/١٩٤٠م فقد وصلت عدد المدارس الفرنسية التابعة لجمعيات دينية إلى ١٦٣ مدرسة في حين لم يتعد عدد المدارس الدينية البريطانية ٢٥ مدرسة والإيطالية ٤٧ مدرسة والأمريكية ٣٩ مدرسة واليونانية مدرستان^(٥٩).

انتشرت مدارس الإرساليات الفرنسية في كل من الوجه البحري والوجه القبلي على طول البلاد وقد اخترت الشرقية كنموذج لوجود المدارس الدينية الفرنسية في الوجه البحري، ولا سيما أنه في العام الدراسي ١٩٥١-١٩٥٢م كانت المدارس الفرنسية الموجودة في مديرية الشرقية في ذلك الوقت كلها تابعة للجمعيات الدينية أي أنها مدارس إرساليات حيث وصل عدد التلاميذ في هذه المدارس - والتي تنوعت ما بين رياض أطفال وابتدائي وثانوي - إلى ٣٥٨ مدرسة منها ٨٢ بنين و ٢٧٦ بنات في حين أن مديرية الشرقية في ذلك الوقت لم يكن بها أية مدرسة بريطانية^(٦٠)، أما الوجه القبلي فقد اخترت أسوان كنموذج والتي لم تتركها الجالية الفرنسية حيث وجد بها ثلاث مدارس جميعها تابع للجمعيات الدينية بينما لم توجد في أسوان أية مدرسة بريطانية وذلك في العام الدراسي ١٩٥٢/١٩٥١م^(٦١).

وفي القاهرة وصل عدد تلك المدارس الدينية الفرنسية إلى ٣٨ مدرسة في حين وصل عددها في الإسكندرية إلى ٢٠ مدرسة وذلك طبقاً لإحصاء عام ١٩٥٢^(٦٢). حافظت هذه المدارس على أقسامها المجانية للتلاميذ الغير قادرين على دفع المصروفات وعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٥١/١٩٥٢ كان عدد الذين يدفعون المصروفات في مدارس الإرساليات الفرنسية في الإسكندرية بلغ ٣١٣٢ بنون، ٢٥٧٨ بنات، أما عدد الطلاب في القسم المجاني بلغ ٥٧٩ بنون، ١٢١٦ بنات^(٦٣).

وجدير بالذكر أن أعداد الفتيات قد تفوقن على أعداد الفتيان في مدارس الإرساليات الدينية في معظم محافظات مصر ولتأخذ العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ نموذجاً.

المحافظة	بنين	بنات	الاجمالي
القاهرة	١٣٨٥	١٨٨٢	٣٢٦٧
الإسكندرية	١٧١٦	٩١٦	٢٦٣٢
القناة	٣٤٩	٤٤٦	٧٩٥
السويس	٥٨	١٤٤	٢٠٢
الدقهلية	١٤	١٥٢	١٦٦
الشرقية	-	٢٩	٢٩
الإجمالي	٣٥٢٢	٣٥٦٩	٧٠٩١ ^(٥)

يتضح من الإحصاء السابق أن عدد التلميذات في مدارس الإرساليات الدينية الفرنسية في عدد من محافظات مصر قد ازداد وفاق عدد التلاميذ فيما عدا محافظة الإسكندرية وهذا يعكس مدى نجاح تلك المدارس في كسب ثقة أولياء الأمور مما شجعهم على تعليم بناتهم في تلك المدارس.

لقد كان لكل إرسالية هدفها التي جاءت إلى مصر كي تحققة من خلال مدارسها والتي حددها الكاتب الفرنسي مورييس باريس Maurice Barés والذي زار مدينة الإسكندرية، بما فيها من مدارس فرنسية دينية وقدم وصفا لأهداف كل إرسالية حيث رأى أن مدارس الرهبانيات وبخاصة التابعة لكنيسة سان فنسان دي

بول كانت أهدافها خيرية والتي خصصت أقسام من مدارسها بالجمان بالإضافة إلى إنشاء دور للأيتام ومستوصف يخدم عدد كبير من المرضى، أما إرسالية الجزويت فكان هدفها الأعظم هو نشر الثقافة الفرنسية في حين رأى أن إرسالية الفريير كانت تؤسس طلاباً وتعددهم للعمل في مجال الاقتصاد والتجارة سواء في البنوك أو الشركات والمؤسسات التجارية والإدارية^(١٤).

لقد كانت إذا مدارس الإرساليات الدينية الفرنسية في مصر أكثر المدارس الدينية الأجنبية انتشاراً سواء على مستوى أعداد المدارس وكذلك أعداد الدارسين ولقد ساعد على هذا كما رأينا التسهيلات التي منحتها الحكومة المصرية لهذه المدارس، بالإضافة إلى تشجيع الأسرة الحاكمة في مصر في ذلك الوقت لهذه المدارس والذي تمثل في تخصيص جوائز للمتفوقين من الدارسين وخير مثال على ذلك قيام الملك فؤاد بتخصيص جائزة للمتفوق في مدرسة Pensionnat de la Mère de Dieu بالإسكندرية تعطى سنوياً منذ عام ١٩٢٠ وبصفة دائمة للمدرسة وكانت هذه الجائزة عبارة عن سندين من الدين الموحد يخصص ريعهما للفائز الأول، وظلت المدرسة ترسل سنوياً قائمة المتفوقين والناجحين بالمدرسة إلى "السدة العلية الملكية" حتى عهد الملك فاروق^(١٥).

وأخيراً فإن الإرساليات الكاثوليكية الفرنسية قد ساعات كثيراً في نشر الثقافة الفرنسية في مصر بين الدارسين في مدارسها والذين كانوا من مختلف الجنسيات والديانات والطبقات وهي ميزة انفردت بها الإرساليات الفرنسية دون غيرها من الإرساليات الأجنبية.

جدير بالذكر أن بعض الفتيات المصريات لم يتحملن النظام الصارم الذي تعمل به المدارس الدينية الفرنسية في مصر ومن هؤلاء السيدة انجي أفلاطون - ابنة محمد باشا أفلاطون أستاذ علم الحشرات وكانت من فنانى مصر المستقلين - التي رفضت الاستمرار أثناء طفولتها في الأربعينيات في الدراسة بمدرسة القلب المقدس التي تخضع تلميذاتها لنظام صارم ونجحت الفتاة الصغيرة في إقناع أسرتها بترك هذه المدرسة ولكنها انتقلت أيضاً إلى تعليم فرنسي ولكنه يتمتع بحرية أكبر وصرامة وأرستقراطية أقل وهو التعليم المدني الذي تمثل في مدرسة "الليسيه"^(١٦).

ثانيا- المدارس الفرنسية المدنية:

أنشئت هذه المدارس في مصر بهدف نشر الثقافة الفرنسية على النمط العلماني الذي يبعد كل البعد عن التعليم الديني الذي مارسته الإرساليات الدينية الفرنسية في مدارسها، وقد انقسمت هذه المدارس إلى نوعين الأول منها أطلق عليه مدارس تابعة لجمعيات غير دينية والنوع الثاني من المدارس هي ما عرفت باسم المدارس الحرة (الخاصة) والتي يملكها أفراد وليست هيئات أو مؤسسات. مدارس البعثة المدنية الفرنسية (الليسيه):

قامت في فرنسا حركة مناهضة ضد هيمنة رجال الدين على التعليم، وفي عام ١٩٠٤م أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا بمنع رجال الدين من الإشراف على التعليم، واتخذت اجراءات من أجل التخلص من سيطرة التعليم الديني على المدارس، حيث قامت بافتتاح عدد من المدارس تشمل أنحاء العالم تتبع المناهج الفرنسية، دون تدخل رجال الدين في الإشراف عليها ولكنها في نفس الوقت تكون بجانب مدارس الإرساليات الدينية وحرصت الحكومة الفرنسية أن تنال المدارس الفرنسية في مصر سواء الدينية منها أم المدنية كامل حريتها، وتلك كانت أولى مواد الاتفاق الودي الذي تم بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤م والتي نصت على " أن تترك المدارس الفرنسية حرة في ممارسة نشاطها في مصر" (٦٧).

تمثلت البعثة الدينية الفرنسية في مصر في مدارس الليسيه Lycée de La Mission Laique ولقد كان حلم إقامة مدارس فرنسية مدنية يراود الكثير من أفراد الجالية الفرنسية في مصر منذ عام ١٨٨٠م ولكن الفكرة ظلت حلما حتى عام ١٩٠٦م حينما أقيمت أول مدرسة ليسييه في البلاد وكانت مدرسة صغيرة بلغ عدد طلابها في عام ١٩٠٧م أربعين طالبا، ومنذ عام ١٩٠٩م بدأت البعثة في إنشاء فروع لمدارسها في كل من القاهرة والإسكندرية، ففي القاهرة قامت البعثة بتأسيس مدرسة ليسييه بشارع مظلوم وكان ذلك في عام ١٩٠٩م، وبعد مرور اثنتين وعشرين عاما، افتتحت مدرسة الليسيه في منطقة باب اللوق في ٢٦ نوفمبر ١٩٣١م (٦٨).

وفي عام ١٩٣٧م شهد حي مصر الجديدة افتتاحا لأحدث مدارس الليسيه في القاهرة كما كان يطلق عليها "معهد الليسيه فرانسيه بمصر الجديدة" وكان مدير

المدرسة في ذلك الوقت مسبو دي كومنين^(٧٩).

أما مدينة الإسكندرية فقد حازت على عدد لا بأس به من مدارس الليسيه التي أدارها البعثة العلمانية تحت مسمى Le Lycee d'Alexandrie^(٨٠) وكانت أول مدرسة ليسييه في الإسكندرية قد أنشئت في عام ١٩٠٩م والتي تم نقلها بعد ذلك إلى منطقة الشاطبي في عام ١٩١٤م^(٨١).

ظلت مدارس الليسيه في كل من القاهرة والإسكندرية تنشر الثقافة الفرنسية بين طلابها وكانت فترة الثلاثينيات والأربعينيات هي فترة تألق تلك المدارس خاصة وأنه ظهر نوع من الاندماج بين المصريين والفرنسيين مما حدا بإطلاق مسمى "مدرسة الليسيه الفرنسية المصرية" على المدرسة الموجودة بشارع نشاطي بحى شبرا^(٨٢).

كذلك كان يوجد فرع لمدرسة الليسيه في مدينة بورسعيد منذ عام ١٩٠٩م^(٨٣). تعددت وتنوعت الدراسة في مدارس الليسيه الفرنسية في مصر وذلك طبقا لاحتياجات المجتمع المصرى لمختلف درجات التعليم، وكذلك احترمت الليسيه تفضيل كثير من المصريين ادخال بناتهم في مدارس منفصلة، لذلك قامت بتأسيس مدارس خاصة للبنات، كذلك تنوعت أقسام الدراسة بهذه المدارس وإليكم نموذجا عن مدارس الليسيه في القاهرة في فترة الأربعينيات من القرن العشرين.

- مدرسة الليسيه الفرنسية والكائنة بشارع الحوياتى:

كانت تنقسم إلى أربعة أقسام:

١- ليسييه البنين: وفي هذا القسم يتم تحضير الطلبة لمختلف أقسام البكالوريا الفرنسية بالإضافة إلى قسم مصرى وقسم تجارى وكان يوجد بالمدرسة قسم خارجى (تحت المراقبة) وقسم نصف داخلى.

٢- ليسييه البنات: تحضير الطالبات لشهادات "البريفيه" والبكالوريا الفرنسية.

٣- ليسييه الأطفال.

٤- روضة الأطفال.

- مدرسة الليسيه الفرنسية المصرية- الكائنة بشارع فؤاد بجليوبولس:

كانت أيضا تنقسم إلى ليسييه البنات و ليسييه البنين بالإضافة إلى روضة أطفال وحرصت هذه المدرسة على تلقين الطلاب كلا من الثقافتين الفرنسية والمصرية

وكذلك كان إلزاميا تعليم اللغات الفرنسية والعربية والانجليزية.

- الكلية الفرنسية للبنات - الكائنة بشارع ذهني بالظاهر:

كانت تعمل على تحضير الطالبات بمقتضى المناهج الابتدائية لشهادة الريفية.

- الكلية الفرنسية للبنين بالظاهر:

عملت بمقتضى المناهج الابتدائية الفرنسية ومناهج البكالوريا المصرية^(٧٤).

حرصت مدارس اللبسية في مصر على القيام بأنشطة متنوعة منها اقامة حفلات سنوية بمسرح الكورسال وتخصيص ريع هذه الحفلات لمساعدة الطلاب الفقراء وكانت تلك الحفلات دائما ما تحظى برعاية ملوك مصر وبحضور لنواب الجمالية الفرنسية^(٧٥).

كذلك كان لللبسية مسرحا كبيرا تقام على خشبته الحفلات الغنائية العامة ومن أهمها حفلات السيدة أم كلثوم والتي كانت تقدمها الاذاعة اللاسلكية في ذلك الوقت^(٧٦).

ومن الأنشطة التي مارستها اللبسية في مصر كانت الأنشطة الثقافية ومن صورها تنظيم محاضرات واستقدام أساتذة فرنسين للمحاضرة في مختلف المجالات وخاصة الاجتماعية وكان غالبا ما يكون رئيس شرف المحاضرة وزير فرنسا المفوض كما حدث في عام ١٩٣٧م حيث نظمت اللبسية فرانسيه محاضرة بقاعة محاضرتها بشارع الشيخ ربحان برئاسة شرف المسيو دى فيتاس وزير فرنسا المفوض وكان موضوع المحاضرة " شروط التحديث إلى الجمهور وذكريات عن بعض كبار الخطباء الفرنسيين"^(٧٧).

كذلك حرصت اللبسية على نشر اللغة الفرنسية بين أفراد المجتمع المصرى ففي عام ١٩٥٦م قامت الكلية الفرنسية بالظاهر واللبسية فرانسيه بباب اللوق بفتح أبوابها لمن يرغب في دراسة ليلية لتعلم اللغة الفرنسية على أيدي مدرسين فرنسين وذلك بمشاركة الاتحاد الفرنسى في باريس^(٧٨).

أما الأنشطة الرياضية فقد حرصت مدرسة اللبسية الفرنسية المصرية على ممارسة طلابها وطالباتها لكل أنواع الرياضة في كل مكان على الأراضى المصرية^(٧٩).

استنادا إلى الاحصاءات الرسمية نجد أن مدارس البعثة المدنية الفرنسية في مصر

لم تكن بالكثرة العددية التي كانت عليها مدارس الارساليات الدينية الفرنسية خاصة من حيث الانتشار بين ربوع مصر بوجهيها البحرى والقبلى بل اقتصر الأمر على التواجد فى كل من القاهرة والإسكندرية ومحافظة القناة لذلك كانت فروع مدارسها قليلة من حيث العدد ففى عام ١٩٢٧م وصل عدد هذه المدارس فى مصر إلى اثنتى عشر مدرسة قسمت كالآتى:

- خمس مدارس بنين وبنات (مشتركة).

- ثلاث مدارس للبنات.

- أربع مدارس للبنين^(٨٠).

فى حين نقصت أعداد مدارس البعثة الفرنسية فى مصر فى الأربعينيات ففى عام ١٩٤٠م وصل عدد مدارسها إلى عشر مدارس فقط، ولكن مع هذا التراجع ظلت هذه المدارس تتفوق عدديا على المدارس المدنية التابعة للجاليات الأجنبية الأخرى الموجودة فى ذلك الوقت فقد وصل عدد المدارس المدنية التابعة للجالية الإيطالية إلى ثلاث مدارس، كذلك وجدت أربع مدارس مدنية فقط تابعة للجالية اليونانية، فى حين لم توجد للجالية البريطانية أى مدرسة مدنية فى مصر فى ذلك الوقت^(٨١).

على الرغم من ضعف التواجد العددى لمدارس البعثة المدنية الفرنسية فى مصر إلا أن جهودها لنشر الثقافة الفرنسية كان ملموسا فى أكبر مدينتين فى البلاد بالقاهرة والإسكندرية حيث توجد الادارة المركزية وكذلك وجود أكبر تجمع سكانى فى البلاد بمختلف طوائفه وجنسياته.

ثالثا- المدارس الفرنسية الخاصة:

عرفت مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر ما يسمى بالمدارس الخاصة أو "الحرة" كما كان يطلق عليها فى النصف الأول من القرن العشرين وكان للجالية الفرنسية نصيبا فى هذه المدارس، ففى عام ١٨٩١م قام المسيو رفائيل ديونو بافتتاح "مدرسة ديونو" وحرص على الاعلان عن ذلك فى صحيفة المقطم، والذى أوضح فيه أنه جعل للمدرسة طبيب خاص يتفقد أحوال الطلاب مرة أسبوعيا، كذلك أوضح أن مناهج المدرسة نفس مناهج المدارس التجهيزية الحكومية والى يستطيع الطلاب بواسطتها الحصول على شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا)^(٨٢).

وفي نفس العام في الإسكندرية افتتح المسيو أنطونين جويرار مدرسة خاصة في محطة بولكلبي بالرمل وهي مدرسة اختصت بتعليم اللغة الفرنسية حيث قضى هذا الفرنسي ثلاثين عاما في مجال التدريس في مصر^(٨٣).

. تواصل ظهور المدارس الفرنسية الخاصة في مصر ففي العشرينيات وجدت مدرسة فرنسية في شارع محمد علي عرفت باسم "مدرسة سبيغو الفرنسية" وكانت تدرس اللغة الفرنسية للمستوى الابتدائي والراقي وكانت أهداف هذه المدرسة هو تشجيع تعلم اللغة الفرنسية فكانت إعلاناتها دائما في الصحف تحت عنوان "٣ شهور تتكلم فرنساوي"^(٨٤).

تأسست في عام ١٩٣٢م مدرسة فرنسية خاصة هي "مدرسة أوير" وكان مقرها بشارع عدلي وكان يدرس بها مناهج معهد المحاسبة الفرنسي وقبئ طلابها لامتحانات البريفيه والبكالوريا الفرنسية واستمرت المدرسة في مزاوله أنشطتها التعليمية حتى عام ١٩٥٦^(٨٥).

حرصت المدارس الفرنسية الخاصة أن تؤسس مدارس للبنات فقط ومن هذه المدارس "مدرسة شكور الفرنسية" بشبرا وهي مدرسة تعلمت بها الفتيات المصريات المسلمات^(٨٦).

كانت توجد في مصر عدة عوامل ساعدت على نشر التعليم الفرنسي في مصر ومنها العنصر اليهودي الذي يجب ألا نغفله فالمدارس اليهودية في مصر منذ تسعينيات القرن التاسع عشر كانت تنتهج في مدارسها المناهج الفرنسية وكانت البداية مع مؤسسة الاليانس الإسرائيلية - ذات الاتجاه الصهيوني - التي أسست سلسلة من المدارس في مصر في كل من القاهرة والإسكندرية وطنطا وكان هدفها الأول وقف إقبال اليهود على التعلم في مدارس غير يهودية، وبالفعل دخلها أبناء اليهود من كل الجماعات سواء المحلية منها أم الوافدة من الخارج وكان للمنهج الفرنسي التي اتسمت به تلك المدارس أثره في صبغ اليهود في مصر بالصبغة الفرنسية^(٨٧).

حرصت بعض المدارس التي تؤهل تلاميذها للحصول على الشهادات الفرنسية أن ترضى كل طوائف المجتمع المصري مثل المدرسة المختلطة بالسكاكين التي كانت تدرس لتلاميذها في المستوى التحضيري والابتدائي أربع لغات هي على الترتيب العربية والفرنسية والإنجليزية والعبرية^(٨٨).

وعلى عكس المدارس المدنية الفرنسية، فقد أثبتت الإحصاءات أن المدارس الفرنسية الخاصة كانت في ازدياد مستمر ففي عام ١٩٢٧م وصل عدد هذه المدارس إلى عشرة وكانت مقسمة على النحو التالي:

١- سبع مدارس مشتركة.

٢- مدرستان للبنات.

٣- مدرسة للبنين.^(٨٩)

في حين ارتفع عدد تلك المدارس إلى سبعة عشر مدرسة في العام الدراسي ١٩٣٩/١٩٤٠ وقد ظلت المدارس الفرنسية الخاصة تحتل المرتبة الأولى متقدمة على بقية الجاليات الأجنبية الأخرى الكبرى ويمكننا القول بأن المدارس الإنجليزية ربما كانت تنافس المدارس الفرنسية في مجال التعليم الخاص حيث وصلت المدارس الإنجليزية الخاصة إلى أربعة عشر مدرسة^(٩٠). وربما كان هذا هو المجال الوحيد الذي تنافس فيه الإنجليز أمام الفرنسيين فكان صراع جاليات وليس صراع حكومات.

لقد تفوقت الجالية الفرنسية في عدد مدارسها في مصر على أية جالية أجنبية أخرى وذلك من حيث عدد المدارس وعدد الدارسين وبخاصة أمام المدارس البريطانية في مصر واليكم جدولاً إحصائياً مقارناً بين أعداد المدارس الفرنسية والمدارس البريطانية.

السنوات الدراسية	عدد المدارس الفرنسية	عدد المدارس البريطانية
١٩٠٩	٧٨	١٠ ^(٩١)
١٩٢١ — ١٩٢٢	١١٥	٣٣ ^(٩٢)
١٩٢٤ — ١٩٢٥	١٤٢	٣٣
١٩٢٧ — ١٩٢٨	١٤٣	٣٦
١٩٣٠ — ١٩٣١	١٣٧	٣١ ^(٩٣)
١٩٣٩ — ١٩٤٠	١٩٠	٤٩ ^(٩٤)
١٩٤٢ — ١٩٤٣	١٣٠	٤١
١٩٤٥ — ١٩٤٦	١٢٨	٣٧

١٩٤٨ — ١٩٤٩	١٣٣	٣٥ (٩٥)
١٩٥١ — ١٩٥٢	١٢١	٢٦ (٩٦)

مقارنة بين عدد المدارس الفرنسية والبريطانية في مصر

يتضح من الجدول السابق أن المدارس الفرنسية في مصر كانت تتزايد بصورة ملحوظة على مر السنوات إلا أن فترة الثلاثينيات تعد من أهم السنوات التي شهدت أكبر عدد للمدارس الفرنسية في مصر والتي استمرت حتى عام ١٩٤٠م ورغم الانخفاض الذي حدث في عدد المدارس الفرنسية فترة الأربعينيات والخمسينيات إلا أنها ظلت متفوقة عددياً بالمقارنة بالمدارس البريطانية في مصر وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مثابة الفرنسيين وإصرارهم على تحقيق هدفهم في نشر ثقافة بلادهم داخل المجتمع المصري وهو الهدف الذي لم تستطع بريطانيا أن تحققه في مصر وليس أدل على ذلك من أعداد المصريين الذين التحقوا بالمدارس الفرنسية.

ولنعقد مقارنة إحصائية بين المدارس الفرنسية والمدارس البريطانية وأعداد الطلاب المصريين في كل منها في فترة الأربعينيات.

السنوات الدراسية	المصريين في المدارس الفرنسية		المصريين في المدارس البريطانية	
	بنين	بنات	بنين	بنات
١٩٤٣-١٩٤٢	٩١٦٢	١٣٨٩١	٢٣٤٩	٣٢٦٨
١٩٤٦-١٩٤٥	١٠١١٩	١٥٥٠٩	٣١٤٠	٣١٢٥
١٩٤٩-١٩٤٨	٩٩٩٦	١٧٩٧١	٢٧٠٩	٢٧٦٤ (٩٧)

مقارنة بين أعداد طلاب المدارس الفرنسية والمدارس البريطانية

يتضح من الإحصائية السابقة كثرة أعداد الدارسين المصريين في المدارس الفرنسية وبخاصة إقبال الفتيات المصريات على الدراسة في تلك المدارس مع تزايد أعدادهن عاماً بعد عام وهذا دليل على ثقة أولياء الأمور المصريين في المدارس الفرنسية، في حين أن المدارس البريطانية بالإضافة إلى قلة عددها في مصر فإنها لم تستطع جذب التلاميذ المصريين إليها وبخاصة الفتيات اللائي أخذت أعدادهن في التناقص والتراجع عاماً بعد عام.

وإذا ما تناولنا طلاب المدارس الفرنسية من حيث انتماءاتهم الدينية والطائفية نجد أنها تنوعت تنوعاً ملحوظاً ففي عام ١٩٣٦-١٩٣٧م كان عدد المصريين المسلمين في المدارس الفرنسية ٦٠٦٠ وعدد الأقباط ١١٥٠٧، أما المسيحيون الأجانب فقد تنوعت مذاهبهم تاتي في المقدمة الطائفة الكاثوليكية تليها الطائفة الأرثوذكسية ثم الطائفة البروتستانتية والتي بلغ عدد طلابها ١٣٤١٥، أما الطائفة الإسرائيلية فقد بلغ عددها ٤١٠٧ ووجدت ديانات أخرى قدر عدد طلابها ٩٠٤. وفي احصاء عام ١٩٣٩-١٩٤٠ كان عدد المصريين المسلمين في المدارس الفرنسية ٦٤٩٣ وقد كان عدد الاناث ضعف عدد الذكور، أما عدد الأقباط فبلغ ١٢٣٣٠، والمسيحيون الأجانب وصل عددهم ١٢٦٦٨، في حين بلغ عدد طلاب الطائفة الاسرائيلية ٣٧٥٣.

ازداد عدد المصريين المسيحيين الذين يدرسون في المدارس الفرنسية طبقاً لاحصاء عام ١٩٤٢-١٩٤٣ حيث بلغ عددهم ٧٥١٧ منهم ٥١٩٧ من الإناث أما عدد الأقباط فبلغ عددهم ٨٠٢٢، أما المسيحيون الأجانب من مختلف المذاهب فقد وصل عددهم إلى ١٠٢٨٦، ونرى الطائفة الإسرائيلية وقد بلغ عددها في ذلك العام ٤٠٩٥.^(٩٨)

يتضح من الإحصائيات الثلاث السابقة عدة نقاط:

أولاً- أظهرت أن المصريين مسلمون وأقباط مثلوا النسبة الأعلى من حيث عدد الطلاب الذين يدرسون في المدارس الفرنسية.

ثانياً- أن عدد الأقباط كاد أن يكون ضعف عدد المسلمين المصريين في المدارس الفرنسية ويعكس ذلك إقبالهم على تلك المدارس.

ثالثاً- ارتفاع نسبة عدد اليهود في المدارس الفرنسية.

وكما كان التفوق الفرنسي في عدد المدارس والدارسين في مصر، كان أيضاً التفوق العددي للمدرسين، حيث كانت أعداد المعلمين في المدارس الفرنسية من أكبر أعداد المعلمين بالنسبة للمدارس الأجنبية الموجودة في مصر، ونرى ذلك واضحاً في الفترة ما بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٩ والذي تراوح عدد المعلمين في المدارس الفرنسية ما بين ٢١٦٤ و ٢٢٣٤ معلم ومعلمة، في حين أن أعداد المعلمين في مدارس الجاليات الأجنبية الكبرى الإيطالية، اليونانية، والبريطانية

كانت تتراوح بين الأربعمئة والستمئة معلم^(١٩). وهي أعداد لا تقارن بأعداد تلك الجاليات، وهذا يعكس مدى التفوق الفرنسي في المجال التعليمي في مصر في فترة الدراسة.

رابعاً- التعليم الفرنسي في المدارس الحكومية:

عرفت مصر منذ فجر تاريخها الحديث نظم ومناهج التعليم الفرنسي في المدارس الحكومية وقد تم تدريس معظم المواد الدراسية باللغة الفرنسية وذلك في مدارس الحكومة الموزعة على طول البلاد وخاصة في القاهرة والاسكندرية حيث كان يتم تدريس الجغرافيا والتاريخ العام^(١٠٠). والرياضة^(١٠١). وغيرها باللغة الفرنسية على أيدي المدرسين الفرنسيين وقد استمر ذلك فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر أى ما يقرب من عشرين عاما من الاحتلال البريطاني لمصر، إلى أن تولى المستر دوجلاس دنلوب منصب مستشار نظارة المعارف في عام ١٩٠٦م والذي كان يعد أكبر معاديا للإنجليزيا للعنصر الفرنسي الموجود في مدارس الحكومة المصرية^(١٠٢).

من أشهر المدارس الحكومية التي درست بها مناهج التعليم الفرنسي والتدريس باللغة الفرنسية.

١- المدرسة الخديوية.

٢- مدرسة رأس التين بالإسكندرية^(١٠٣).

٣- مدرسة قلم الترجمة والتي بلغ عدد تلامذتها ٣٧ تلميذا في عام ١٨٨٨ كانوا منقسمين إلى فرقتين: فرقة فرنسية مكونة من فصلين وأخرى إنجليزية مكونة من فصل واحد وقد وصل عدد من تخرجوا من هذه المدرسة ١٨ تلميذا في تلك السنة، منهم ١٠ من الفرقة الفرنسية و ٨ من الفرقة الإنجليزية وألحقوا بالمدارس الابتدائية والتجهيزية ليتدربوا على طرق التعليم^(١٠٤).

٤- المدرسة التوفيقية والتي كان يديرها الفرنسيون^(١٠٥).

٥- المدرسة السعيدية^(١٠٦).

استعانت نظارة المعارف بالمدرسين الفرنسيين في المدارس المصرية، وكثيرا ما كان يتم استحضار الفرنسيين من بلادهم كما حدث في عام ١٨٩٦ حيث تم

احضار أربعة فرنسيين لتدريس اللغة الفرنسية في مدارس الحكومة وهم: مسيو مليون، مسيو أوليفيه حيث تم تعيينهما في المدرسة الخديوية، ومسيو ل. توندر، مسيو جى وتم تعيينهما بمدرسة رأس التين بالإسكندرية^(١٠٧).

دأب المستر دنلوب منذ توليه منصبه في نظارة المعارف على إقصاء الفرنسيين سواء الإداريين أم المدرسين عن مجال التعليم في المدارس الحكومية^(١٠٨)، وبدأ في شن الحرب على كل ما هو فرنسى، وتحت ضغط الإنجليز طلبت نظارة المعارف في مشروع ميزانيتها لعام ١٩٠٨ الذى أرسلته لنظارة المالية بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٠٧م الآتى:

نقل القسم الفرنسى من المدرسة السعيدية إلى المدرسة التوفيقية وضمه إلى القسم الفرنسى بها، وقد وافق مجلس النظار على ذلك وتم التنفيذ مع بداية أكتوبر عام ١٩٠٧م^(١٠٩)، وبالفعل في عام ١٩٠٨م تم نقل آخر مدرس للغة الفرنسية من المدرسة السعيدية إلى المدرسة التوفيقية وهو المسيو جول سيزار جروجان - سويسرى الأصل فرنسى التبعية^(١١٠).

كانت بداية الحرب على الفرنسيين في المدارس الحكومية منذ تسعينيات القرن التاسع عشر الأمر الذى أقلق بعض المصريين ذوى الميول والثقافة الفرنسية مما حدا بهم إلى كتابة تقرير عن حالة المدرسة التوفيقية وما يحدث بها من عبث الإنجليز وقد تم نشر هذا التقرير في مجلة السياسة البرلمانية الباريسية عام ١٨٩٥ الذى ذكر أن المدرسة التوفيقية التى يديرها فرنسى قد أفسحت المجال لدراسة اللغة الانجليزية بأكثر مما كان ينبغى للعدد القليل من طلاب هذه اللغة فيبينما يكون للمدرس الفرنسى نحو ٨٠ تلميذا في الفصل الواحد يكون للمدرس الانجليزى ٧ أو ٨ تلاميذ وأحيانا لا يكون له أى تلميذ وينتج عن ذلك دفع مرتبات لمدرسين الإنجليز لا حاجة لهم، في حين تضطر المدرسة إلى رفض كثيرين من الطلبة الذين يقصدونها لدراسة اللغة الفرنسية.

وقد ذكر التقرير أن المدرسة تقدم لها في عام ١٨٩٥م عددا كبيرا من التلاميذ لدراسة اللغة الفرنسية إلا أن المدير اضطر إلى رفض طلبات ٥٠ تلميذا منهم^(١١١).

استمرت المحاولات الانجليزية للقضاء على الأقسام الفرنسية في المدارس الحكومية وقد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق هدفها ففى عام ١٩١٠م كان عدد

المنتسبين إلى القسم الفرنسي في مدارس الحكومة من التلاميذ ضئيل جدا ويكاد يكون لا يوجد، ففي نتيجة امتحان الشهادة الثانوية لعام ١٩١٠م كان لا يوجد في المدرسة الخديوية بالقاهرة طلاب في القسم الفرنسي، بينما وصل عدد طلاب القسم الانجليزي إلى ٤٧ طالب بالقسمين الأدبي والعلمي، وجملة المدارس الثانوية الأميرية كان عدد طلاب القسم الانجليزي بها ٢٦٠ طالبا، في حين لم يتعد طلاب القسم الفرنسي الخمسة^(١١٢).

نعم لقد حدث تراجع للوجود الفرنسي داخل المدارس الحكومية وذلك أمام الضغط الانجليزي ولكن هذا التراجع كان يتوقف في بعض الأحيان وخاصة في بعض المدارس الحكومية التي لم تستطع الاستغناء عن الوجود الفرنسي بها وأهمها:

- مدرسة الحقوق:

هذه المدرسة التي قامت على أكتاف الفرنسيين منذ عهد الخديو اسماعيل وكانت هذه المدرسة تأتي على رأس المدارس المصرية من حيث المكانة حيث أشرف عليها حقوقيون فرنسيون ذروا علم ومهارة. منذ بداية الاحتلال وقف الإنجليز موقفا عدائيا من مدرسة الحقوق، وتصدوا لكل من له صلة بهذه المدرسة من إداريين وطلبة، فقد كانت مدرسة قائمة على تدريس القوانين الفرنسية وتدرس للطلبة المصريين مبادئ الثورة الفرنسية تلك المبادئ التي أصبحت شعارا لفرنسا وبالتالي نما داخل طلبة المدرسة الشعور بأن لهم حقوقا سياسية ووطنية ساعدتهم المدرسة على إظهارها وانطلاقها في وجه العدو المحتل.

جدير بالذكر أن معظم رجالات الحركة الوطنية المصرية تخرجوا من مدرسة الحقوق وعلى رأسهم مصطفى كامل صاحب الثقافة والتوجه الفرنسي^(١١٣)، والذي اعتمد هو وأصحابه في الدعاية ضد الإنجليز على الجرائد الفرنسية في مصر وفرنسا.

شيئا فشيئا أصبحت مدرسة الحقوق المصرية معقلا وقلعة للوطنية المصرية، ولذلك لجأت سلطات الاحتلال إلى استخدام سياسة الاضطهاد واستعمال القسوة المبالغ فيها في محاولة للحد من أعداد الدارسين بتلك المدرسة^(١١٤)، ومن جهة أخرى محاولة لردع المقاومة الوطنية.

أما على المستوى التعليمي فقد نجح الإنجليز في التضييق على الفرنسيين داخل مدرسة الحقوق المصرية مما أدى إلى تراجع هذه المدرسة إلى مستوى مدرسة ثانوية وبالإضافة إلى ذلك تمت إقالة العديد من المسؤولين الفرنسيين وعلى رأسهم ناظر المدرسة المسيو لامبير والذي تمت إقالته في عام ١٩٠٦م والسبب في ذلك هو مؤازرته لمصطفى كامل وأتباعه^(١١٥).

ومثل جميع المدارس المصرية أنشئ قسم للدراسة بالإنجليزية إلى جانب الدراسة باللغة الفرنسية في مدرسة الحقوق وكانت البدايات دائما في صالح الفرنسيين ولكن مع مرور الوقت يطفى الوجود الإنجليزي وذلك على مستوى المدارس الحكومية فقط. ففي عام ١٩٠١م كان عدد طلاب مدرسة الحقوق المصرية ١١٩ طالب، يدرس منهم ٨١ طالب بالقسم الفرنسي، بينما يدرس ٣٨ طالب بالقسم الإنجليزي^(١١٦)، ومع مرور السنوات ازداد عدد الطلاب الدارسين بالقسم الإنجليزي وذلك على حساب القسم الفرنسي في مدرسة الحقوق المصرية ففي تقرير عن الحالة التعليمية في مدرسة الحقوق عام ١٩٠٩م ذكر أن عدد الطلبة في ذلك العام بلغ ٣٥٢ طالبا منهم ٢٣٨ يدرسون بالحقوق الإنجليزية، في حين بلغ عدد الدارسين بالفرنسية ١١٤ وقد انخفض عدد الطلاب بالقسم الفرنسي لقلّة عدد الطلاب الذين يتعلمون بالفرنسية في المدارس الثانوية الحكومية، ونال الدبلوما ٧٢ طالبا منهم ٣٨ من القسم الفرنسي و ٣٤ من القسم الإنجليزي^(١١٧).

لقد ظلت المحاولات الإنجليزية مستمرة لإضعاف مدرسة الحقوق المصرية ولا سيما أنها نجحت في تقليص عدد الحصص التي تدرس فيها اللغة الفرنسية وذلك لحساب حصص اللغة الإنجليزية فما كان من سعد زغلول ناظر المعارف في ذلك الوقت إلا أن رفع مذكرة إلى مجلس النظار يطلب فيها موافقة المجلس على أن يتلقى طلبة القسم الإنجليزي بمدرسة الحقوق دروسا في اللغة الفرنسية في السنوات الثلاث الأولى بدلا من السنتين الأولى والثانية فقط، كما طالب أن تدرس اللغة الإنجليزية بصفة اختيارية وليست إجبارية في القسم الفرنسي في السنتين الأولين وبرر ذلك بقوله: "لا حاجة لبيان أهمية تعلم اللغة الفرنسية بدرجة راقية لطلبة مدرسة الحقوق الذين يدرسون القوانين باللغة الانكليزية فإن معرفتها لازمة لهم ليتمكنوا من فهم القوانين المصرية المأخوذة عن القانون الفرنسي ولتيسر لهم الاستفادة من مطالعة

كتب المراجعة التي هي في الأغلب باللغة الفرنسية"، ولذلك فقد طالب بزيادة الحصص الإجبارية في الأسبوع لطلبة السنة الثالثة بالقسم الانجليزي إلى ٢٣ بدلا من ١٩ حصة، وقد وافق مجلس المعارف الأعلى على هذه التعديلات بجلسته المنعقدة في ٢٨ مارس ١٩٠٩^(١١٨).

وعلى الرغم من نجاح الإنجليز في إضعاف تواجد العنصر الفرنسي بالإضافة إلى إصرارهم على زيادة دراسة الحقوق باللغة الانجليزية فإن هذا لم يقف عائقا حيال نشر الفرنسيين لثقافتهم في مجال دراسة الحقوق حيث لجأ كثير من المصريين إلى الالتحاق بمدرسة الحقوق الفرنسية.

- مدرسة المعلمين العليا:

كان المسيو فيدال ناظر مدرسة الادارة والألسن (الحقوق فيما بعد) عضوا في قومسيون المعارف الذي تم تشكيله وهذا القومسيون وجه اهتمامه إلى إنشاء مدرسة المعلمين التي تأسست عام ١٨٨٠ حيث التحق بها ٣٠ تلميذا اختير أغلبهم من تلامذة المدرسة التجهيزية بامتحان خاص في اللغة الفرنسية، وقد عرفت المدرسة منذ نشأتها باسم مدرسة المعلمين العمومية "النورمال" Ecole Normal Centrale وتخرجت أول دفعة منها عام ١٨٨٥م وكانت تدرس جميع المواد الدراسية بما باللغة الفرنسية وهي التاريخ، الجغرافيا، التربية، الحساب، الجبر، حساب المثلثات، مبادئ الهندسة الوصفية والنظرية، مبادئ علم الهيئة، ومبادئ العلوم الطبيعية وكان يقوم بتدريسها الأساتذة الفرنسيون^(١١٩).

لم تعتمد الدراسة في هذه المدرسة في بادئ الأمر على منهج خاص، بل وضع أول منهج لها في سنة ١٨٨٦ حيث أصدرت نظارة المعارف قرارا يقضى بتقسيم مدرسة المعلمين إلى ثلاثة أقسام ابتدائي، ثانوي، وخاص وقد سمي القسم الابتدائي - مدة الدراسة به أربع سنوات -، والثانوي - مدة الدراسة به أربع سنوات - "ليسيه مدرسة المعلمين" وقد أطلق ذلك المسمى لأنها تحولت إلى مدرسة من الدرجة الثانية لما ظهر منها من نتائج حسنة، أما القسم الخاص فكانت أهدافه إعداد المعلمين وهذا القسم اعتبر مدرسة عالية وكانت مدة الدراسة به ثلاث سنوات ثم عدلت إلى سنتين وكانت الدراسة باللغة الفرنسية، وقد اشترطت نظارة المعارف في قرارها أن ينتخب تلامذة قسم المعلمين (القسم الخاص) من المستميين

للدراية بقسمى اللىسىة وقء أطلق علىهم اسم تلامذة معلمىن - Eleves Professurs أو maitres - Eleves وأن ىتمتعوا جمىعا بالمجاناة مع صرف غءاء لهم ظهر كل يوم دراسى؁ كذلك تخلص مبلع جنىهان شهرىا كمرتب للمفسوقىن منهم والذىن كان ىطلق علىهم Boursiers^(١٢٠).

فى عام ١٨٨٨م نقلت المدرسة إلى قصر الزهة بشىرا وسمىت باسم "مدرسة المعلمىن التوفىقىة" نسبة إلى الءىوى محمد توفىق باشا.

وأمام النءاح الكبرى اللى أظهروه مدرسة المعلمىن تحت الاشراف الفرنسى قرر الاءلال ألا ىقف مكثوف الأىءى فقد كانت توجد بمصر مدرسة لتعلىم اللغات هى مدرسة "قلم الترجمة" أراد الانءلىز ءوىلها إلى مدرسة معلمىن على غرار مدرسة المعلمىن التوفىقىة؁ على أن ءكون الدراية بما باللغة الإنءلىزىة وبالفعل تم هذا ءءوىل فى عام ١٨٩٠ وسمىت باسم "مدرسة المعلمىن الءىوىة" وضمء المدرستان فى سنة ١٨٩٩ تحت اسم "مدرسة المعلمىن التوفىقىة"؁ وما أن جاء عام ١٩٠٠م إلا وتم الغاء القسم الفرنسى فى المدرسة والاكتفاء بالقسم الانءلىزى - وذلك بالطبع نءىة ءئعت الانءلىزى - ولكن المصرىن لم ىقبلوا على الدراية فى القسم الانءلىزى ءىء اءمع الطلاب عن الاءءاق به والذى أءى إلى اءلاق المدرسة فى عام ١٩٠٤م ولكن ما لبء أن افتءءت المدرسة مرة أخرى فى عام ١٩٠٥م؁ وظلت اللغة الفرنسىة غير مسءءمة فى هذه المدرسة ءتى عاءء مرة أخرى فى عام ١٩١٨م كمادة أساسىة ءدرس بالمدرسة^(١٢١).

لقد ءاربت سلءاط الاءلال مدرسة المعلمىن وذلك للقضاء على اءءشار اللغة الفرنسىة وكذلك ءاولء القضاء على المدرسة من ءلال اءلاقها ءتى لا ءءرج للمءءمع أءىالا ءئشر وتعلم اللغة الفرنسىة^(١٢٢). ولكن الءقىة أن مسءوى التعلىم فى مصر ءرصوا على انشاء مدارس للمعلمىن والمعلماء ءاصة باللغة الفرنسىة طوال فترة الدراية آخرها كان فى عام ١٩٥١م ءىء أنشاء وزارة ءربىة والتعلىم مدارس المعلمىن والمعلماء الءاصة الفرنسىة فى مناطق مءفرقة اءءء ماىىن القاهرة؁ الإسكندرىة الجىزة؁ بنى سوىف؁ أسىوط؁ قنا؁ شبنى الكوم؁ المنصورة؁ طنطا^(١٢٣) وفى عام ١٩٥٦ كانت فى القاهرة مدرستىن للمعلمىن والمعلماء الفرنسىة^(١٢٤).

- مدرسة التجارة الخديوية بالقاهرة:

شهدت هذه المدرسة اهتماما كبيرا بتدريس اللغة الفرنسية خاصة في القسم العالى وذلك أنه في عام ١٩١١م تضمنت خطة نظارة المعارف للدراسة في المدرسة التجارية القسم العالى بالمدرسة، أن تكون حصص مادة اللغة الفرنسية التي تدرس في السنة الأولى ستة حصص وفي السنة الثانية أربعة، في حين أن مادة اللغة الإنجليزية خصص لها في السنتين الأولى و الثانية ثلاث حصص في الأسبوع^(١٢٥).

كما سبق يتضح أن سلطات الاحتلال لم تنجح في القضاء نهائيا على الوجود الفرنسي في المدارس الحكومية وقد ساعد على ذلك اهتمام مسئولى التعليم بنشر اللغة الفرنسية بين طلاب المدارس الحكومية من خلال زيادة الحصص الدراسية.

ظهر جليا اهتمام وزارة المعارف باللغة الفرنسية خاصة بعد استقلال مصر عام ١٩٢٢م ففى عام ١٩٢٥م قررت الوزارة تدريس اللغة الفرنسية بمدرسة رأس التين الأميرية واعتبارها لغة أصلية مع اللغة الإنجليزية^(١٢٦).

كذلك رأت الوزارة أن نموذج التعليم الفرنسي نموذجا يحتذى به ففى عام ١٩٢٥م أعلنت الوزارة إلغاء الملاحق لأن بها ضرر على الطلبة والتعليم حيث أن التلاميذ رسبوا لعدم جديتهم وقلة اجتهداهم لذلك رأت فرض الدراسة في أنشاء العطلة المدرسية لمعالجة التراخى وهو نوع تأدى انتهجه المدارس الفرنسية في مصر حيث يفرضون على الطالب المقصر عملا بعد انتهاء الدراسة^(١٢٧).

كذلك أعلنت وزارة المعارف عن وجود وظائف خالية بالمدارس الابتدائية لتدريس اللغة الفرنسية واشترطت فيمن يدرسها أن يكون مصرياً وحاصلاً على الشهادة الثانوية من القسم الفرنسي، أو على شهادة البكالوريا الفرنسية، أو دبلوم مدرسة المعلمين التوفيقية في القسم الفرنسي أو حاصلاً على شهادة من الخارج^(١٢٨).

جدير بالذكر أنه وجد من بين أفراد الجالية الفرنسية في مصر من أنشأ جوائز التفوق في المدارس الحكومية ومن هؤلاء مسيو كرامر الجواهرجى بالقاهرة والذى قدم طلباً إلى وزارة المعارف العمومية في ٢ يناير ١٩١٩م طلب فيه هو وشركاؤه إنشاء "جائزة كرامر" Prix Kramer و تشمل ١٠ ساعات للجب من السذهب و ٥٠ ساعة من الفضة و ٥٠ من النيكل وتخصص هذه الجوائز في كل سنة لمن تختاره

وزارة المعارف من صفوة التلاميذ (بنين وبنات) بالمدارس على اختلاف درجاتها ويستمر منحها طالما وجد بمصر فرد واحد من أسرة ليون كرامر كما اشترط ذلك، وقد جعلت مدة هذه الجوائز عشرين عاما، وكذلك يتم النقش مجانا على كل علبة داخلها ساعة اسم التلميذ الذي حصل عليها والسبب وتاريخ الجائزة.

وقد أعدت وزارة المعارف مشروع لائحة بإنشاء هذه الجوائز ومنحها ووافق عليه مجلس المعارف الأعلى في ١٦ مارس ١٩٢٠ وأقره مجلس الوزراء في ١٧ أبريل ١٩٢٠م وقد تعهد المسيو ليون وشركاؤه بزيادة عدد الجوائز بحيث تكفى جميع مدارس الحكومة في كل عام والتي بلغت ١٢٩ ساعة منها ١١ ذهبا، ٥٢ فضة، ٥٣ نيكل لجميع المدارس التابعة لوزارة المعارف، و ٣ من الذهب، ١٠ من الفضة للمدارس الأخرى الأميرية ولأجل ذلك طالب ماهر باشا وزير المعارف بالإنعام على المسيو ليون كرامر بنشان النيل من الطبقة الرابعة^(١٢٩).

على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل الإبقاء على اللغة الفرنسية في المدارس الحكومية إلا أن سلطات الاحتلال نجحت في إضعاف هذا الوجود للغة الفرنسية نتج عن ذلك وجود نقص شديد في مدرسي اللغة الفرنسية في المدارس الحكومية، إلا أن الحكومة المصرية منذ استقلالها وحتى العهد الجمهوري اهتمت بنشر اللغة الفرنسية، ففي عام ١٩٥٦م نذبت وزارة المعارف موظفين ومدرسين من أصحاب المؤهلات لتدريس تلك اللغة بمكافأة كما شجعت الالتحاق بمعاهد المعلمين لتخريج مدرسين للغة الفرنسية، بل ان الوزارة قررت استقدام بعض المدرسين من شمال أفريقيا، كما أعلنت عن تعيين حملة الثانوية العامة والتوجيهية (قسم اللغة الفرنسية) لتدريس هذه اللغة في المدارس^(١٣٠).

نرى مما سبق أن سياسة الإكراه والإلزام التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطاني لنشر لغتها بين أفراد الشعب المصرى قد أتت ثمارها فيما يتعلق بالمدارس الحكومية، ولكن هل هذا كان ينطبق على بقية المجتمع المصرى أم أن اللغة والثقافة الفرنسية تغلغلت في المجتمع ولم تسمح للمحتل بنشر ثقافته؟ هذا ما ستجيب عنه الصفحات القادمة.

- البعثات التعليمية إلى فرنسا:

عهدت الحكومة المصرية منذ عهد محمد على باشا إرسال البعثات التعليمية إلى

أوروبا وكانت فرنسا الأوفر نصيبا من حيث عدد المبعوثين المصريين ولكن مع مجئ الاحتلال إلى مصر لم تترك سلطاته أية فرصة من أجل تحويل أنظار المصريين عن فرنسا وبما أنه كان لها اليد العليا في كل ماله شأن بالتعليم في المدارس الحكومية ومنها البعثات التعليمية خارج البلاد فمنذ البداية نجد المحاولات المستمرة في خفض أعداد البعثات التعليمية إلى فرنسا، الأمر الذي لم يرض كثير من الأهالي الذين أرادوا لأبنائهم الحصول على الشهادات الدراسية من فرنسا مما حدا بهم إلى إرسال أبنائهم إلى فرنسا على نفقاتهم الخاصة دون انتظار البعثات الحكومية.

ففي يناير عام ١٨٨٨م كان عدد البعثة المصرية في فرنسا ٧٢ مبعوثا منهم ٢٣ بمرتبات على نفقة الحكومة، و ٤٩ مبعوثا على نفقة أهليهم وتحت رعاية نظارة المعارف، وفي شهر مارس من نفس العام التحق بالبعثة على نفقة الحكومة ٦ مبعوثين وعلى نفقة الأهالي ١٦ مبعوثا وبذلك وصل عدد البعثة المذكورة في ٣١ ديسمبر ١٨٨٨م ٧٧ مبعوثا منهم ٢٥ على نفقة الحكومة و ٥٢ على نفقة أولياء الأمور، في حين أن عدد المصريين الذين كانوا يتعلمون في إنجلترا في عام ١٨٨٨م لم يتعد الأربعة وجميعهم كانوا على نفقة الحكومة^(١٣١).

أشيع في عام ١٨٩٦م أنه سوف يتم إلغاء البعثة المصرية إلى فرنسا فما كان من جريدة "مصر" إلا أن كتبت مقالا ذكرت فيه أنه إذا رغب الانجليز تحويل أنظار المصريين عن فرنسا فلا يكون باستخدام طرق الضغط وإلغاء بعثة ألفها المصريون منذ عهد، وقدمت الجريدة نصيحة للانجليز إذا أرادوا جذب المصريين اليهم فعليهم أن يحذو حذو فرنسا باستمالة نفوس المصريين وتسهيل سبل التعليم لهم كإنشاء المدارس العالية في البلاد مع ما تستدعيه من النفقات الباهظة التي يجب صرفها على الطلاب المصريين^(١٣٢). وهو أمر فشلت فيه مدارس الحكومة المصرية تحت اللواء الانجليزي في حين نجحت الجمالية الفرنسية في جذب أكبر عدد من المصريين للدراسة في مدارسها سواء الدينية منها أم المدنية والتي توفرت بها أقسام مجانية فتعلم بها المصريون من مختلف الطبقات.

وكما كان معروفا أنه من كان طموحه أن يصبح وزيرا كان لا بد له من دراسة الحقوق، وباعتراف الانجليزى الدن غورست نفسه بأن عددا كبيرا من المصريين كانوا يدرسون في مدرسة الحقوق الفرنسية سواء في مصر أم في

فرنسا^(١٣٣).

ومن أشهر رؤساء الوزراء المصريين حسين رشدى باشا الذى كان رئيسا للوزراء فى عام ١٩١٤م، تعلم فى السوربون وحصل منها على شهادة الحقوق حيث حرص والده وكان محافظا للقاهرة - على أن يتم ابنه دراسته فى فرنسا^(١٣٤). وكذلك كان شريف باشا رئيس وزراء مصر، كما وصفه الطبيب اليونانى كومانوس باشا بأنه كان يغلب عليه الطابع الفرنسى فى كل شئ حتى أنه لقب "شريف باشا الفرنساوى"، كما أنه كان يتكلم الفرنسية كالفرنسيين^(١٣٥).

كانت بعض الوظائف فى الحكومة المصرية تتطلب دراسة الحقوق فى فرنسا خاصة فى وزارة الخارجية فهامو أندريا قطاوى كان وكيلًا لإدارة التبعيات بوزارة الخارجية فى عام ١٩٣٨م، حصل على شهادتين من فرنسا هى الشهادة الثانوية، بكالوريوس فى الحقوق من كلية باريس، عام ١٩١٩م^(١٣٦) ومن ثم كان مؤهلا للالتحاق بالعمل فى وزارة الخارجية المصرية.

جدير بالذكر أن الفتاة المصرية اقتحمت مجال الدراسة فى الخارج وسافرت للتعلم فى فرنسا ولتأخذ نموذجا لذلك حكمت حسن محمود فتاة مصرية حصلت على الشهادة الثانوية من مدرسة اليسيه الفرنسية فى يوليو ١٩٣٦م، طلبت من والدها - حكمدار بوليس الفيوم سابقا - أن تتعلم الطب فى فرنسا فأجابها والدها طلبها وأخذها إلى مدينة ليون وإحقها بكلية العلوم "لتمضية السنة التوجيهية" ومن ثم نقلت إلى كلية الطب بمدينة ليون تحت إشراف وزارة المعارف ودرست بفرنسا أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية وبعد سقوط فرنسا فى يد الألمان واصلت دراستها للطب وكانت الفتاة المصرية الوحيدة التى تدرس الطب فى جميع أنحاء فرنسا^(١٣٧).

وهكذا نرى أن سلطة الاحتلال لم تستطع أن تقف فى وجه التعليم الفرنسى سواء فى مصر أم فى فرنسا وذلك بسبب إرادة مثقفى مصر التى رسخت فى أذهانهم أن أفضل تعليم لأبنائهم وبناتهم لن يجدهم إلا فى المدارس والجامعات الفرنسية، الأمر الذى استمر رغم اختلاف أحوال الدولة المصرية سواء كانت تحت الاحتلال أم الحماية وحتى بعد نيل استقلالها.

وأخيرا لا أستطيع أن أنفى حديثى عن التعليم المدرسى دون أن أشير إلى أن

فرنسا كانت هي المرجعية التعليمية طوال النصف الأول من القرن العشرين في كل ما يحدث من تطوير وليس أدل على ذلك من رؤية الدكتور طه حسين^(١٣٨). لما يجب أن يكون عليه التعليم العام حيث أخذ على الحكومة المصرية عدم اهتمامها بالطلبة في مدارسها وأن عليها أن تربي عقولهم وأخلاقهم وأجسامهم وتراقب ماينتج عن هذا كله من الاستعداد لأنواع الثقافة وألوان العلم وأن تستمر الحكومة في متابعة الطلاب من التعليم الأولى حتى بداية التعليم الثانوي، فمن رأت فيه نبوغا واستعدادا للعلم شجعتة ومن رأت فيه غير ذلك من ميول لأنواع أخرى من أنواع التعليم الزراعي أو الصناعي أو التجاري، فيجب أن تبلغ الأسرة ليتم توجيهه الوجهة الصحيحة، ونجد أن رأى الدكتور طه حسين هذا جاء نتيجة اطلاعه على آخر ماوصلت إليه الأساليب التعليمية في فرنسا في ذلك الوقت وذكر أن هذه التجربة قامت بها وزارة التربية الوطنية في فرنسا وأنها نجحت بنجاح مرضيا، وأشار إلى أن فرنسا في سبيلها إلى وضع ما ينظم هذه التجربة من قوانين^(١٣٩). وهي تجربة أخذت بها مصر فيما بعد فيما عرف "بالتعليم الفني".

خامسا- دور الفرنسيين في الجامعات المصرية:

أنشئت في مصر خلال فترة الدراسة ثلاث جامعات وهي: جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، بمدينة القاهرة، وجامعة الاسكندرية.

وأقدم هذه الجامعات هي جامعة القاهرة والتي يرجع تاريخ انشائها إلى عام ١٩٠٨م حيث كانت مؤسسة أهلية، وفي عام ١٩٢٥م أصبحت جامعة رسمية ترعاها الدولة وتشرف عليها، أما جامعة الإسكندرية فقد تأسست عام ١٩٤٢م، وجامعة عين شمس يرجع تاريخ افتتاحها إلى عام ١٩٥٠م^(١٤٠).

- الجامعة الأهلية:

إذا ما تناولنا دور الجالية الفرنسية في التعليم الجامعي في مصر، فإننا نجد أن لهم بصمة واضحة منذ بدأت الدعوة لإنشاء جامعة مصرية منذ تسعينيات القرن العشرين.

مرت عملية ترتيب وتنظيم مشروع الجامعة الأهلية في مصر بعدة مراحل من تكوين لجان وقيام اكتتابات عامة لجمع الأموال اللازمة لإنشاء الجامعة مرورا

باختيار رئيس الجامعة - والذي اعترض عليه الانجليز أكثر من مرة - إلى أن استقر الرأي على الأمير أحمد فؤاد حيث أذن الخديو عباس حلمي بإسناد الرئاسة الفعلية للجامعة له - حيث كانت الرئاسة الشرفية للجامعة للخديو وولى عهده - وأبلغ الخديو لجنة الجامعة بذلك والتي وافقت بدورها رسمياً على ذلك في ٣١ يناير ١٩٠٨^(١٤١).

وقد حاول الأمير أحمد فؤاد دعم مشروع الجامعة وكان ذلك بمساندة فرنسية^(١٤٢). حيث شارك المسيو ماسبيرو - مدير مصلحة الآثار المصرية في ذلك الوقت - في اللجنة الفنية التي تألفت للنظر في إنشاء جامعة وطنية في مصر^(١٤٣).

كانت الجامعة في بداية الطريق، لذلك لم تستطع أن تتوسع منذ البداية في المواد الدراسية حيث حصرت الدراسة في أربعة مواد دراسية فقط تختص بالآداب والتاريخ وهي تاريخ التمدن القلم في الشرق، تاريخ التمدن الإسلامي، تاريخ الآداب العربية، الفرنسية، والإنجليزية وقررت لجنة الجامعة منذ البداية التدريس باللغة الفرنسية لبعض الدروس هذا إلى جانب اللغة الانجليزية^(١٤٤) لغة المختل.

كانت الجامعة المصرية خلال عامها الأول قد التحق بها أعداد من الطلاب فاقت التوقعات وكان عدد الطلاب الدارسين لتاريخ آداب اللغة الفرنسية - والتي كان يدرسها المسيو بوفيليه قد بلغ ٣٤٧ طالباً وبالمقارنة مع عدد دارسى تاريخ آداب اللغة الانجليزية والذين وصل عددهم إلى ٣٥٩ طالباً^(١٤٥). نجد أنه بالفعل كانت هناك منافسة شديدة بين الثقافتين الفرنسية والانجليزية في مصر مع الأخذ في الاعتبار أن إنجلترا هي صاحبة السلطة الاحتلالية.

جدير بالذكر أن الفرنسيين أتوا على رأس الجاليات الأجنبية التحاقاً بالجامعة منذ نشأتها حيث وصل عددهم في السنة الدراسية ١٩٠٨/١٩٠٩ إلى ٢٨ طالباً منهم ١٤ ذكور و ١٤ إناث في حين لم يلتحق بالجامعة من الانجليز سوى أربعة طلاب فقط في حين كان عدد الفرنسيين الذين يدرسون بالجامعة الأهلية في عام ١٩١٢م ٧ طلاب، فرنسي واحد وست نساء في حين لم يلتحق أى بريطاني بالجامعة^(١٤٦).

في عام ١٩١٠م رأت اللجنة الفنية بالجامعة ضرورة إنشاء قسماً لآداب اللغة والفلسفة في الجامعة وفي ذلك العام أقبل الطلاب على دراسة تاريخ آداب اللغة

الفرنسية والذين وصل عددهم إلى ٤٨ في مقابل ٢١ دارسا لتاريخ آداب اللغة الانجليزية^(١٤٧).

ومنذ إنشاء قسم الآداب بالجامعة وكانت هيئة التدريس حكرا على الأساتذة الفرنسيين وعلى سبيل المثال فإن أعضاء هيئة التدريس بقسم الآداب عام ١٩١٢م كان كالتالي:

١- المسيو جاستون فيت Gaston Wiet كان يدرس تاريخ آداب اللغة العربية.

٢- المسيو لويس ماسينيون Louis Massignon كان يدرس تاريخ المذاهب الفلسفية.

٣- المسيو لويس كليمان Louis Clement والذي كان يدرس تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

٤- وكان الأستاذ جيرار دوميلوني G. Meloni يدرس تاريخ الشرق القديم حتى عام ١٩١١م وعندما توفى اضطرت الجامعة لإيقاف تدريس هذه المادة في عام ١٩١٢م لحين تعيين من يخلفه^(١٤٨).

جدير بالذكر أن قسم الآداب بالجامعة اعتمد اعتمادا كاملا على جهود الفرنسيين الذين عملوا على تطويره عاما بعد عام وعلى سبيل المثال في عام ١٩١٦م قام رئيس قسم الآداب المسيو كليمان بوضع مشروع لإنشاء "ليسانس" في الآداب وعرض المشروع على اللجنة الفنية بالجامعة والتي أدخلت عليه تعديلات وقام المسيو فوكار بكتابة تقرير عن هذه التعديلات وعلى أثر هذا المشروع قررت الجامعة أن يكون الحصول على "الليسانس" شرطا لمن يريد إكمال دراسته والحصول على "الدكتوراه"^(١٤٩).

هذه التطورات التي حدثت بقسم الآداب كانت تمهيدا ونواة لكلية الآداب فيما بعد.

نظرا لحاجة البلاد إلى معرفة المبادئ العامة في العلوم الاقتصادية حرصت الجامعة على تدريس علم الاقتصاد السياسي والذي كان يلقي محاضراته في عام ١٩١٢م الأستاذ ليون بوليه L. Polier، وكانت هذه المحاضرات باللغة الفرنسية^(١٥٠) ومن ثم أنشأت الجامعة في عام ١٩١٥م قسما للعلوم الاقتصادية والمالية والتي عهدت إلى اثنين من المصريين بتدريس

مواد هذا القسم الجديد أحدهما هو الدكتور محمد فهمي عبد اللطيف الذي ارسلته الجامعة إلى فرنسا حيث حصل على دبلوم مدرسة العلوم السياسية والدكتوراه السياسية والاقتصادية والمالية وقام بتدريس مادة العلوم المالية بالجامعة.

جدير بالذكر أنه بعد انضمام الجامعة الأهلية إلى اشراف الدولة عام ١٩٢٥ ظلت بعض الكليات تحت الهيمنة الفرنسية سواء من حيث أعضاء هيئة التدريس وكذلك على مستوى المناصب الادارية مما سبب وجود أزمات نشرتها بعض الصحف ومنها أنه عام ١٩٢٥ نشرت أخبار عن أن المسيو جريجوار عميد كلية الآداب لا ينوى تعيين أساتذة مصريين في هذه الكلية، لكن الأخير أكد لصحيفة المقطم أنه "لا يريد أن يتقيد بالماضى وقصده الوحيد في العمل الذي القيت تبعته على عاتقه خصوصاً في دور الانشاء وضع الكلية على اساس متين"^(١٥١) ومن أهم الكليات التي استحوذ عليها الفرنسيون في مصر خلال فترة الدراسة إلى جانب كلية الآداب كانت توجد كليتان كان للوجود الفرنسي فيهما أثر ملموس هما كليتا الحقوق والتجارة^(١٥٢).

لقد سيطر الأساتذة الفرنسيون على كلية الحقوق بالجامعة المصرية سيطرة شبه كاملة منذ نشأة الأخيرة ففي أواخر الثلاثينيات أثبتت وثيقة أن عدد الفرنسيين الذين يدرسون بكلية الحقوق خمسة أساتذة يقومون بتدريس القانون المدني، القانون التجارى، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية في حين لم أجد سوى انجليزى يدرس في كلية الحقوق مادة الاقتصاد السياسى^(١٥٣).

جدير بالذكر أن أساتذة كلية الحقوق الفرنسيين كان يتم في بعض الأحيان اختيارهم لتولى منصب القضاء في المحاكم المختلطة ومن هؤلاء المسيو جوزيف ريكول أستاذ القانون المدني الذي تم تعيينه قاضياً بمحكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة وذلك بمرسوم صدر من الملك فؤاد في ١٠ مارس ١٩٢٩م^(١٥٤).

أما إذا ما تحدثنا عن كلية التجارة فلنا أن نطلق عليها أنها "كلية برعاية فرنسية" حيث أن المنظومة البنكية في مصر في ذلك الوقت كانت معظمها في أيدي فرنسية، فقد شارك رجال البنوك الفرنسيين في منظومة التعليم بالجامعة ومن هؤلاء المسيو فانسنو رئيس مجلس ادارة البنك العقاري الذي كان يحرص دائماً على تشجيع طلاب كلية التجارة سواء بمحاضراته أو بالإذن بإشراك كبار موظفي البنك

بالقيام بالتدريس، كذلك قبول المسيو مينوست المدير العام للبنك وضع أسئلة امتحان مايو وسبتمبر للعام الجامعي ١٩٣٩م في مادة إدارة الأعمال الفرنسية للبكالوريوس^(١٥٥).

وفي نفس العام قام المسيو فانسنو بتخصيص جائزتين لأوائل الطلبة في امتحان البكالوريوس بكلية التجارة إحداهما للطالب الأول في مادة المحاسبة والثانية للطالب الأول في اللغة الفرنسية وقد أرفق للجامعة سنداً من سندات البنك العقاري المصرى إصدار سنة ١٩١١م بلغ ثمنه ١١,٥٠ جنيه^(١٥٦).

ما أن دخلت الجامعة تحت إشراف الدولة ممثلة في وزارة المعارف عام ١٩٢٥ حتى أنشئ بكلية الآداب قسماً للغات الأوروبية ومنها فرع اللغة الفرنسية الذى سيطر عليه أساتذة فرنسيون واليكم أسماء أعضاء هيئة التدريس في اللغة الفرنسية في الفترة ما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٥٠.

— الأستاذ ميشو G. Michaut ١٩٢٦ - ١٩٢٩.

— الأستاذ كاريه J. M. Carre ١٩٢٩ - ١٩٣٣.

— الأستاذ بيير M. H. Peyre ١٩٣٣ - ١٩٣٦.

— الأستاذ جيمان H. Guillemin ١٩٣٦ - ١٩٣٨.

— الأستاذ جيشار L. Guichard ١٩٣٩ - ١٩٤٥.

جدير بالذكر أن أول عضو هيئة تدريس بقسم اللغة الفرنسية في الجامعة المصرية كان الدكتور صبرى فهمى في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٨م وكان يدرس بفرع الدراسات القديمة^(١٥٧).

استمر انتداب الفرنسيين للتدريس بالجامعة المصرية حتى قبيل قيام ثورة يوليو ففى عام ١٩٥١م كان قد تم الاتفاق مع المسيو بوتزى وزير فرنسا الأسبق على التدريس في معهد العلوم السياسية^(١٥٨).

— الجامعة المصرية وبعثاتها التعليمية:

كان لابد لإنجاح تجربة الجامعة في مصر من الاعتماد على مصدرين الأول الاستعانة بالخبرة الأوروبية في مجال التعليم الجامعى وهذا ما حققته الجامعة بواسطة الاساتذة الاجانب وخاصة الفرنسيين ولكن ذلك لم يكن كافيا لتخريج جيلا من

الأكفاء فلجأت الجامعة الى المصدر الثانى وهو البعثات العلمية الى اوربوا خاصة باريس وليون ولندن^(١٥٩).

كانت اولى بعثات الجامعة فى عام ١٩٠٨ حيث أرسلت أحد عشر مبعوثا مصريا إلى إنجلترا وفرنسا منهم أربعة تم ايفادهم إلى إنجلترا أما السبعة الباقين فقد سافروا إلى فرنسا لدراسة عدة علوم متعددة ومتنوعة^(١٦٠).

جدير بالذكر أن هؤلاء الطلاب قد اختارتهم اللجنة الفنية بالجامعة وأرسلتهم الجامعة إلى أوروبا قبل أن يتم افتتاح الجامعة لذلك تم اختيارهم من بين طلبة وخريجي المدارس العليا وفيما يخص بعثة فرنسا فقد انقسمت إلى قسمين قسم من الطلاب درس فى جامعة السوربون وقسم درس فى جامعة ليون واليكم التخصصات التى سافر الطلاب لدراستها حيث سافر ثلاثة لدراسة الطب منهم طبيين أحدهما لدراسة التاريخ الطبيعى وقانون علم الصحة والثانى لدراسة الطب الشرعى والكيمياء الطبيعية أما الثالث فكان طالبا بمدرسة الطب بالقاهرة وكانت دروسه فى علم وظائف الأعضاء أما الأربعة الباقون فقد درسوا علوما أدبية وقانونية وتاريخية وفلسفية، ثلاثة منهم طلبة بمدرسة الحقوق الخديوية والرابع فكان محاميا كانت بعثته لدراسة الأدب^(١٦١).

بعد عام من افتتاح الجامعة المصرية أى فى عام ١٩٠٩م كان هناك ثلاثة دارسين مصريين يستعدون لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق من الجامعات الفرنسية، بالإضافة إلى وجود سبعة عشر شابا فى فرنسا اهتمت الجامعة المصرية بتعليمهم^(١٦٢) وفى عام ١٩١٢ أوفدت الجامعة طالبا لدراسة العلوم الزراعية بمدرسة جرينون Grignon بفرنسا، كما أرسلت الشيخ احمد ضيف - الذى كان منتسبا بكلية الاداب ويستعد للحصول على إجازة الدراسة العالية وبعدها الدكتوراه من الجامعة - فى بعثة إلى باريس^(١٦٣).

تفاوتت مدة البعثات التى أرسلتها الجامعة المصرية إلى الخارج خاصة فرنسا وقد وجدت طالبا أرسلته الجامعة المصرية إلى فرنسا فى عام ١٩٣٥م خريج كلية الآداب والذى قضى بعثته فى جامعة باريس للدراسة والتى استغرقت عشر سنوات وهى أطول بعثة لطالب حيث عاد إلى مصر فى أبريل عام ١٩٤٥^(١٦٤).

وهكذا نرى أن الجامعة المصرية لعبت دورا هاما بمساندة فرنسية سواء في الداخل والخارج لتأهيل جيل مصرى يستطيع أخذ الراية وتحمل مسئولية التعليم الجامعى وكان هؤلاء المبعوثين المصريين نواة لإنشاء أكثر من جامعة في مصر والتوسع في التعليم الجامعى.

- جامعة الاسكندرية:

عندما اشتد الإقبال على التعليم الجامعى نتيجة النهضة التعليمية التى شهدتها البلاد خاصة منذ إنشاء الجامعة المصرية وأصبحت جامعة القاهرة (فؤاد الأول) لا تتسع لقبول الطلبة الذين أخذت أعدادهم فى الازدياد عاما بعد عام خاصة كليتى الآداب والحقوق - اللتان استحوذ عليهما الفرنسيين- فما كان من مجلس الجامعة إلا أن قرر فى جلستين عقدتا فى ٢٤ و ٣١ مايو ١٩٣٨م إنشاء فرعين بالإسكندرية لكليتى التجارة والآداب وكان هذين الفرعين نواة لجامعة الإسكندرية التى افتتحت رسميا فى عام ١٩٤٢م تحت اسم (جامعة فاروق الأول) وقد عنى قسم اللغة الفرنسية بالجامعة بتدريس:

- الأدب الفرنسى من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر.
- تاريخ اللغة الفرنسية.
- الحضارة الفرنسية من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر.
- الأدب الكلاسيكى.
- الترجمة^(١٦٥).

وكما كانت السيطرة للفرنسيين على كلية الآداب فى جامعة فؤاد الأول كان الأمر كذلك فى جامعة فاروق الأول حيث كانت لهم بصمة فى هذه الكلية من خلال الأنشطة الثقافية والتعليمية فقد اهتم الفرنسيون بالبحث العلمى فى كلية الآداب ففى عام ١٩٤٦م أنشأت الكلية مجلة صدر منها عددان فى ذلك العام حررها أعضاء هيئة التدريس بالكلية كما نشرت كتابين باللغة الفرنسية أحدهما للمؤرخ الفرنسى المسيو جوجيه والآخر للمسيو دى مارنيك أحد أساتذة الكلية^(١٦٦).

لم تدم السيطرة الكاملة للفرنسيين على كلية الآداب فى جامعة الإسكندرية حيث ظهرت مشاركة فاعلة للمصريين الذين درسوا فى الجامعة المصرية التى

أرسلتهم في بعثات إلى فرنسا لدراسة الآداب واللغة والفلسفة وغيرها من العلوم الانسانية، ففي العام الجامعي ١٩٥٠/١٩٥١م كان يوجد ثلاثة من المصريين أعضاء في هيئة التدريس بكلية الآداب وهم:

١- د. درية فهمي أستاذ اللغة الفرنسية وآدابها المساعد بكلية الآداب حصلت على دبلوم الأستاذية من معهد سيفر وليسانس الآداب من السوربون ودبلوم الدراسات العليا والدكتوراه من السوربون.

٢- الدكتور نجيب بلدي أستاذ الفلسفة الحديثة المساعد بالكلية، ليسانس آداب من الجامعة المصرية ومثلها من جامعة باريس، دبلوم الدراسات العليا من جامعة باريس، ودكتوراه في الآداب من نفس الجامعة.

٣- الدكتور مصطفى زيور أستاذ علم النفس المساعد بالكلية، ليسانس آداب من الجامعة المصرية ومثلها من جامعة باريس، ودبلوم في علم النفس من جامعة باريس، ودكتوراه في الطب من جامعة السوربون.

بالإضافة إلى هؤلاء المصريين كان يوجد من الفرنسيين من كان معينا بالجامعة مثل الأستاذ ج. لانجلاد أستاذ اللغة الفرنسية وآدابها، في حين استعانت الجامعة بأساتذة زائرين من فرنسا مثل إيمانويل دى مارتون الذى دعتة كلية الآداب أستاذا زائرا بقسم الجغرافيا مدة أربعة أشهر في العام الجامعي ١٩٤٥/١٩٤٦م^(١٦٧).

استمرت جامعة الإسكندرية في الاستعانة بالأساتذة الفرنسيين في كلياتها خاصة الحقوق، الآداب، و التجارة حتى عام ١٩٥٦ حيث أن الجامعة استبقتهم نزولا على مقتضيات الحاجة العلمية اليهم بعد وقوع العدوان الثلاثي ورغم قرارات الأمر العسكري الذى صدر بترحيل الجالية الفرنسية خارج البلاد، إلا أن الأمر استثنى الأساتذة الفرنسيين لحاجة الجامعة^(١٦٨). وكانوا سبعة أساتذة هم:

- كلية الآداب:

١-المسيو هـ. ر. جونت.

٢-المسيو شارل سانجوفان.

٣-دكتور جريماس.

- كلية الحقوق:

١-المسيو اندريه فورنيه.

٢- الميسو ميشيل اوسار.

- كلية التجارة:

١- الميسو لويس جوليان.

٢- الميسو ريمون مورينو^(١٦٩).

ومما سبق نلمس الدور الذي لعبه الفرنسيون في المنظومة التعليمية الجامعية في مصر منذ نشأتها.

نجدير بالذكر أن الجمالية الفرنسية قد تميزت بارتفاع نسب التعليم بين أفرادها ذكورا وإناثا وكيف لا وهم أصحاب أكبر عدد من المدارس الأجنبية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين وقد تفاوتت نسب المتعلمين من الفرنسيين الملمين منهم بالقراءة والكتابة ففي عام ١٩١٧م كانت نسبة الفرنسيين المتعلمين قد بلغت ٨٠٦ في الألف وذلك بين الذكور، أما الإناث فقد بلغت ٧٠٣ في الألف^(١٧٠). في حين وصل عدد الملمين بالقراءة والكتابة من الفرنسيين في عام ١٩٢٢م نحو ٦١٦٩ من الذكور أي بنسبة ٦٨٠ في الألف، أما الإناث فقد بلغ عددهن ٥٨٥٠ أي بنسبة ٥٨٠ في الألف، ومع ذلك فقد كان يوجد عدد من الفرنسيين مجهلون القراءة والكتابة، وإن كانت نسبة الإناث في ذلك أعلى من نسبة الذكور الذين وصلت أعدادهم إلى ٢٨٩٨ في حين بلغ عدد الإناث ٤٢٤٥ ممن لا يعرفن القراءة والكتابة^(١٧١). وقد وصل عدد الملمين بالقراءة والكتابة من الفرنسيين ذكورا وإناثا في عام ١٩٢٧م نحو ١٦٣٤٩ أي بنسبة ٧٥١ في الألف^(١٧٢).

هكذا يتضح لنا الدور الفاعل لمشاركة الجمالية الفرنسية في النشاط التعليمي في مصر سواء المدرسي ام الجامعي.

هوامش الفصل الثاني

- (١) جرجس سلامة: مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.
- (2) M..Rifaat, (pasha): OP. Cit , p 170
- (3) Robert Ilbert: Alexandria 1860 - 1960 The Brief Life Of Cosmopolitan Community, Alexandria , Egypt , 1997, p 21.
- (٤) ملحق الوقائع المصرية، عدد (١٤)، ٨ فبراير ١٩٤٠، ص ١.
- (٥) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٢٣٥.
- (٦) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٠-١٥٢.
- (٧) المرجع نفسه، ص ص ١٤٧، ١٤٦.
- (٨) أحمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩٠.
- (٩) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٩، ١٤٧.
- (١٠) استرسيمرلي هارتمان: حياتي في مصر (مذكرات فتاة سويسرية عاشت في الإسكندرية ١٩٣٤-١٩٥٠م)، ترجمة: محمد أبو رحمة، نقلت: شوقي فهم، ١٩٩٨، ص ١٧.
- (١١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٤١٨)، ملف (٥/٦٦/١١٢)، ١٠ أبريل ١٩٥١م.
- (١٢) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.
- (١٣) الأهرام، عدد (٤٠٨١)، ٢٨ يوليو ١٨٩١م، ص ٣.
- (١٤) أحمد حافظ، محمد سعيد: دليل الخدمة الاجتماعية بالملكة المصرية ١٩٤٨م، الجزء الأول، محافظة القاهرة، ص ص ١٩٧، ٢٧٤، ٢٢٣، ٣٠٢، ٣٤٨.
- (١٥) المصدر نفسه، الجزء الثاني، محافظة الإسكندرية، ص ص ٣٤، ١٢٢.
- (١٦) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٩، ١٣٨.
- (١٧) المرجع نفسه، ص ١٤٢.
- (١٨) أحمد حافظ ومحمد سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ١، محافظة القاهرة، ص ١٥٧.
- (١٩) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.
- (٢٠) المرجع نفسه، ص ص ١٣٩، ١٤٠.
- (٢١) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.
- (٢٢) أحمد حافظ، محمد سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ١، محافظة القاهرة، ص ٣٤٩.
- (٢٣) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.
- (٢٤) أحمد حافظ، محمد سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ١، محافظة القاهرة، ص ١١٨.
- (٢٥) المصدر نفسه، ج ٢، محافظة الإسكندرية، ص ص ٥١، ١٢٢، ١٤٩.

- (٢٦) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٢٠٦) ملف (٦ / ٢٥)، ٦ أغسطس ١٩٣٤ م.
- (٢٧) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥.
- (٢٨) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.
- (٢٩) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥.
- (٣٠) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦، ١٥٨.
- (٣١) أحمد حافظ، محمد سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ١، محافظة القاهرة ١٩٤٨ م، ص ٨٠.
- (٣٢) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.
- (٣٣) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦، ٢٤٩.
- (٣٤) ملحق الوقائع المصرية، عدد (١٤)، ٨ فبراير ١٩٤٠، ص ٩٧.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٨.
- (٣٦) مجلس الوزراء، نظارة المعارف، محفظة (٤/١)، ٢٢ محرم ١٢٩٩ هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٨١ م.
- (٣٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٤٢١) ملف (١٤/١/٤٨)، ٢٢ مايو ١٩٣٢ م.
- (٣٨) مجلس الوزراء، محفظة (٣/١) طوائف وجاليات، مجموعة (١٠)، ١٤ يونيو ١٨٨٦ م.
- (٣٩) المصدر نفسه، مجموعة (١٥٠)، ٢٠ أكتوبر ١٨٩٨ م.
- (٤٠) المصدر نفسه، مجموعة (١٢)، ٢٩ نوفمبر ١٩٠٠ م.
- (٤١) مجلس الوزراء، محفظة (٣ / ١)، طوائف وجاليات، مجموعة (١٢)، ١٩ يناير ١٩٠٢ م.
- (٤٢) المصدر نفسه، محفظة (٢)، مجموعة (٣٢٧) جمعيات وشركات، ١٠ سبتمبر ١٩٠٢.
- (٤٣) المصدر نفسه، مجموعة (٣٩٩) جمعيات وشركات، ١١ يوليو ١٩٠٥ م.
- (٤٤) المصدر نفسه، مجموعة (١٣٩)، أول يوليو ١٩٠٨ م.
- (٤٥) المصدر نفسه، ١٨ مارس ١٨٨٠ م.
- (٤٦) مجلس الوزراء، محفظة (٢)، مجموعة (٢٧٨) شركات وجمعيات، ٢٧ أبريل ١٩٠٥ م.
- (٤٧) المصدر نفسه، مجموعة (٣٤٠) جمعيات وشركات، ١٤ فبراير ١٩١١ م.
- (٤٨) المصدر نفسه، مجموعة (٤٠٤) جمعيات وشركات، ٨ نوفمبر ١٩٠٩ م.
- (٤٩) الاسكندرية، القومسيون البلدى، محضر جلسة ٩ فبراير ١٩٢١ م، ثمة (٣)، ص ١٦.
- (٥٠) مجلس الوزراء، محفظة (٢) طوائف وجاليات، مجموعة (٣٤٠)، ١٤ فبراير ١٩١١ م.
- (٥١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٤٢٠)، ملف (١١/١/٤٨)، ١٠ أغسطس ١٩٣٠ م.
- (٥٢) المصدر نفسه، محفظة (٢٠٦)، ملف (٦/٨/٢١)، ١٨ يناير ١٩٣٢ م.
- (٥٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٢٠٦)، ملف (٢٢ / ٦/٨)، ٢٥ فبراير ١٩٣٢ م.
- (٥٤) المصدر نفسه، ملف (٦/٨/٢٤)، ٨ فبراير ١٩٣٤ م.
- (٥٥) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٢٠٦)، ملف (٦/٨/٢٥)، ٦ أغسطس ١٩٣٤ م.
- (٥٦) المصدر نفسه، ملف (٢٦ / ٦ / ٨)، ٢٨ يوليو ١٩٣٤.
- (٥٧) مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٢٧ - ١٩٢٨، جدول (٥) ص ١١٠.

- (٥٨) المصدر نفسه، ص ١١٠، ١١٢.
- (٥٩) الإحصاء العام لمعاهد التعليم بالملكة المصرية ١٩٣٩-١٩٤٠، جدول (٢٢)، ص ٢٧٦-٢٧٩.
- (٦٠) الإحصاء العام لمعاهد التعليم بالملكة المصرية، ١٩٥١/١٩٥٢م، جدول (٣)، ص ١١٩.
- (٦١) المصدر نفسه، عام ١٩٥١ / ١٩٥٢، جدول (١٨)، ص ٢٧٤.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٠، ٢٦٢.
- (٦٣) المصدر نفسه، عام ١٩٤٥-١٩٤٦، ص ٥٦ - ١٠٩.
- (٦٤) كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ٣٧، ٣٨.
- (٦٥) عابدين، حفظة (٢٣٧)، ملف (٢)، أول يوليو ١٩٣٩.
- (٦٦) القاهرة، عدد (٣٦٩)، ٨ مايو ٢٠٠٧، ص ٦.
- (٦٧) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.
- (٦٨) المرجع نفسه، ص ١٦١.
- (٦٩) المصري، عدد (٤٠٥)، ٢١ نوفمبر ١٩٣٧م، ص ١٠.
- (٧٠) حسن محمد صبحي: المورثات الأوروبية في مجتمع الإسكندرية في العصر الحديث ١٨٠٥-١٩٣٩م، مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٧٥م، ص ٣٨٥.
- (٧١) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.
- (٧٢) أحمد حافظ، محمد سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ١، محافظة القاهرة، ص ٢٧٦.
- (٧٣) روبرت سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.
- (٧٤) الثقافة، عدد (٩١)، مج ٢، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠، ص ٣٣.
- (٧٥) المقطم، عدد (١٧١٢٧)، ١٢ أبريل ١٩٣٢م، ص ٤.
- (٧٦) الأهرام، عدد (٢١٢٢٠)، ٢ يناير ١٩٤٤م، ص ٣.
- (٧٧) المصري، عدد (٤٠٢)، ١٨ نوفمبر ١٩٣٧، ص ١٣.
- (٧٨) الأهرام، عدد (٢٥٥٠٨)، ٦ أكتوبر ١٩٥٦، ص ٨.
- (٧٩) الثقافة، عدد (٩١)، مج (٢)، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠، ص ٣٣.
- (٨٠) مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوي العام ١٩٢٧ - ١٩٢٨، جدول (٥)، ص ١١٠.
- (٨١) الإحصاء العام لمعاهد التعليم بالملكة المصرية ١٩٣٩ - ١٩٤٠، جدول (٢٢)، ص ٢٧٦ - ٢٧٨.
- (٨٢) المقطم، عدد (٧٦٠)، ٧ سبتمبر ١٨٩١م، ص ١.
- (٨٣) الأهرام، عدد (٤١٥٩)، ٢٩ أكتوبر ١٨٩١م، ص ٣.
- (٨٤) المقطم، عدد (١١٠٧١)، ٢ أغسطس ١٩٢٥م، ص ٦.
- (٨٥) الأهرام، عدد (٢٥٤٩٧)، ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦، ص ٨.
- (٨٦) ملحق الوقائع المصرية، عدد (١٤)، ٨ فبراير ١٩٤٠، ص ٩٧.
- (٨٧) بث بارون: النهضة النسائية في مصر، الثقافة والمجتمع والصحافة ترجمة: ليس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩، ص ١٢٩-١٣٠م، وانظر: عبد الوهاب المسيري: مقال (هكذا عاش اليهود في

- مصر، مجلة الهلال، مايو ١٩٩٧م، ص ٤٨.
- (٨٨) المقطم، عدد (١١٠٥)، ١٥ يوليو ١٩٢٥م، ص ٦.
- (٨٩) مصلحة عموم الاحصاء، الاحصاء السنوى العام ١٩٢٧ / ١٩٢٨ م جدول (٥)، ص ١١٠.
- (٩٠) الاحصاء العام لمعاهد التعليم بالملكة المصرية ١٩٣٩ / ١٩٤٠، جدول (٢٢) ص ٢٧٨ - ٢٧٩.
- (٩١) تقرير الدن غورست الى ادوارد جراي، عام ١٩٠٩ م ص ٧٤.
- (٩٢) الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى ١٩٢١ - ١٩٢٢ م، جدول (٣) ص ٥٨، ٥٩.
- (٩٣) المصدر نفسه ١٩٣٠ - ١٩٣١ م، جدول (٢)، ص ١٤٨.
- (٩٤) الاحصاء العام لمعاهد التعليم بالملكة المصرية ١٩٣٩ - ١٩٤٠، جدول (٢٢) ص ٢٧٨، ٢٧٩.
- (٩٥) المصدر نفسه، السنة الدراسية ١٩٤٨، جدول (١٧)، ص ٢٤٠.
- (٩٦) المصدر نفسه، ١٩٥١ - ١٩٥٢، جدول (١٤)، ص ٢٤٢.
- (٩٧) الاحصاء العام لمعاهد التعليم بالملكة المصرية، السنة الدراسية ١٩٤٨، جدول (١٧)، ص ٢٤٠.
- (٩٨) الاحصاء العام لمعاهد التعليم بالملكة المصرية، السنة الدراسية ١٩٤٢ - ١٩٤٣م، ص ٢٢٦، ٢٢٧.
- (٩٩) المصدر نفسه، السنة الدراسية ١٩٤٨ - ١٩٤٩م جدول (٤)، ص ١٧٦.
- (١٠٠) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٨٢٩)، ملف (٣٠٨٦٦)، رف (٤) دولا ب (٧٦).
- (١٠١) المصدر نفسه، محفظة (١٩١٨)، ملف (٣١٤٢٣)، رف (٣)، دولا ب (٧٩).
- (١٠٢) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٥، ٣٥٦.
- (١٠٣) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٧٩٠)، ملف (٣٠٥٤٩)، رف (٣)، دولا ب (٧٥).
- (١٠٤) عابدين، محفظة (٢٣٨)، ملف (١)، تقرير عن حالة التعليم بالمدارس عام ١٨٨٨م.
- (١٠٥) المؤيد، عدد (١٨٠٢)، ١٨ فبراير ١٨٩٦، ص ٣.
- (١٠٦) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٨٢٩)، ملف (٣٠٨٦٦)، رف (٤)، دولا ب (٧٦).
- (١٠٧) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٧٩٠)، ملف (٣٠٥٤٩)، رف (٤)، دولا ب (٧٥).
- (١٠٨) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٦.
- (١٠٩) مجلس الوزراء، نظارة المعارف، محفظة (٤/جـ)، ٢ سبتمبر ١٩٠٧م.
- (١١٠) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٨٢٩)، ملف (٣٠٨٦٦)، رف (٤)، دولا ب (٧٦).
- (١١١) المؤيد، عدد (١٨٠٢)، ١٨ فبراير ١٨٩٦م، ص ٣.
- (١١٢) عابدين، محفظة (٢٣٧) نظارة المعارف العمومية، ملف (٤)، ١٩١١م.
- (١١٣) ولد عام ١٨٤٧ وبعد أن أكمل دراسة الثانوية التحق بمدرسة الحقوق المصرية لدراسة القانون وفي نفس الوقت التحق بدراسة مسائية بمدرسة الحقوق الفرنسية لأهمية اللغة الفرنسية للمحامى في ذلك الوقت. جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ في مصر في القرن التاسع عشر. ترجمة عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص ٢٠٤، ٢١٣.
- (١١٤) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني، مرجع سبق ذكره.
- (١١٥) عبد الرازق عيسى، عبير حسن: مصطفى كامل: المؤلفات الكاملة: المسألة الشرقية - الجزء الأول،

- العربي للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨٧.
- (١١٦) المرجع نفسه.
- (١١٧) تقرير الدن غورست إلى ادوارد جراى عام ١٩٠٩م، ص ٧٨.
- (١١٨) مجلس الوزراء، نظارة المعارف، محفظة (١١/١)، ٢٨ مارس ١٩٠٩م.
- (١١٩) الكتاب الذهبي المدرسة المعلمين العليا، صدر لمناسبة مرور خمسين عاماً على تخرج أول فرقة فيها ١٨٨٥-١٩٣٥م، ص ٢٠، ص ص ٤٢-٥١.
- (١٢٠) المرجع نفسه.
- (١٢١) الكتاب الذهبي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠، ٢١.
- (١٢٢) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠.
- (١٢٣) الاحصاء السنوى العام بالجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصري) ١٩٥٧/١٩٥٨م، ص ٤٤٢.
- (١٢٤) شحاته عيسى ابراهيم: القاهرة، دار الهلال، سلسلة الألف كتاب (د ت)، ص ٣٠٣.
- (١٢٥) عابدين، محفظة (٣١) مذكرات وزارة المعارف، ملف (١)، ١٣ يوليو ١٩١١ م.
- (١٢٦) البلاغ، عدد (٧٦٦)، ١٧ أكتوبر ١٩٢٥ م، ص ٦.
- (١٢٧) المقطم، عدد (١١٠٧٢)، ٤ أغسطس ١٩٢٥ م ص ١.
- (١٢٨) المصدر نفسه، عدد (١١٠٦٠)، ٢١ يوليو ١٩٢٥، ص ٤.
- (١٢٩) عابدين، محفظة (٣١) مذكرات وزارة المعارف، ملف (٢)، ص ٥٣، ٢٣ مارس ١٩٢٢م.
- (١٣٠) الأهرام، عدد (٢٥٥٢٣)، ٢١ أكتوبر ١٩٥٦، ص ٣.
- (١٣١) عابدين، محفظة (٢٣٨)، ملف (١)، تقرير عن حالة التعليم بالمدارس عام ١٨٨٨.
- (١٣٢) مصر، عدد (٧٥)، ٣٠ مارس ١٨٩٦م.
- (١٣٣) تقرير الدن غورست، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٨، ٧٩.
- (١٣٤) عباس الطرابيلى، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.
- (١٣٥) يحيى حقى: صفحات من تاريخ مصر، المقالات الأدبية: ٥ إعداد: فؤاد دواره، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م، مقالة "كثر تافه". ص ص ١٣٨، ١٣٩.
- (١٣٦) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٣٧٥٩)، ملف (٤٤٧٥٠)، رف (٤)، دولا ب (٣٧٢).
- (١٣٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٦٧٧)، ملف (٤٠٥/٨/١٣٤)، ٧ أكتوبر ١٩٤٣م.
- (١٣٨) ولد طه حسين في ١٤ نوفمبر ١٨٨٩ م، درس بالأزهر ومن ثم التحق بالجامعة المصرية التي أوفدته في بعثة الى فرنسا ليلتحق بجامعة مونبلييه ثم جامعة باريس عام ١٩١٥ حيث درس التاريخ الحديث وعلم الاجتماع، نال درجة الدكتوراه في فلسفة ابن خلدون عام ١٩١٨، عين استاذاً للتاريخ القديم بالجامعة المصرية عام ١٩١٩، شغل عدة مناصب فقد كان مستشاراً فنياً في وزارة المعارف فيما بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٤ م، كما عين وزيراً للمعارف في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ م وكانت من أبرز إنجازاته انشاء جامعة عين شمس ووضع نواة جامعة أسيوط، ويعد قرار بجانية التعليم الثانوى من أهم القرارات المحمودة لعميد الأدب العربي: دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١١٣)،

- ملف (١٤٠)، عين (١٢)، مخزن (٤٢)؛ لويس عوض: ثقافتنا في مفترق الطرق، الطبعة الثانية، دار الآداب، بيروت ١٩٨٣، ص ١٢٨؛ مصطفى عبد الغنى: تحولات طه حسين، الهيئة المصرية العام للكتاب ١٩٩٠، ص ١٧-٢٢.
- (١٣٩) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ١٠٠، ٩٩.
- (١٤٠) وزارة التربية والتعليم - الإحصاء المقارن للتعليم في السنوات ١٩٥١ - ١٩٥٦ م، ص ٨٦.
- (١٤١) سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ٣٩-٤٩.
- (١٤٢) بث بارون: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥.
- (١٤٣) تقرير الدن غورست للسير ادوارد جراى عام ١٩٠٧ م، ص ٧٠.
- (١٤٤) سامية حسن إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ٥٣، ٥٤.
- (١٤٥) المرجع نفسه، ص ٨٤.
- (١٤٦) المرجع نفسه، ص ٨٤، ٨٩.
- (١٤٧) تقرير الدن غورست الى ادوارد جراى عام ١٩١٠، ص ١٠٠.
- (١٤٨) عابدين، محفظة (٢٣٦)، ملف (٤)، تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٩١٢.
- (١٤٩) عابدين، محفظة (٢٣٦)، ملف (٤)، تقرير مجلس إدارة الجامعة المصرية ١٩١٢ م.
- (١٥٠) سامية حسن إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤، ١٠٥.
- (١٥١) المقطم، عدد (١١٠٥١)، ١٠ يوليو، ١٩٢٥، ص ٤.
- (١٥٢) عابدين، محفظة (٢٣٨)، ملف (٣١)، بيان عن الاساتذة الأجانب بجامعة فؤاد الأول، بدون تاريخ.
- (١٥٣) المصدر نفسه.
- (١٥٤) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١١٣)، ملف (١٤٠)، عين (١٢)، مخزن (٤٢).
- (١٥٥) عابدين، محفظة (٢٣٢)، ملف (١٠)، ١١ مايو ١٩٣٩.
- (١٥٦) عابدين، محفظة (٢٣٢)، ملف (٧)، ٣٠ مايو ١٩٣٩ م.
- (١٥٧) الكتاب الفضى لكلية الآداب ١٩٢٥-١٩٥٠، مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥١، ص ٤٣، ٤٥.
- (١٥٨) عابدين، محفظة (٢٣٨)، ملف (٢٤)، ٣ نوفمبر ١٩٥١ م.
- (١٥٩) عبد المنعم الجميى: الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨-١٩٤٠، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٣، ص ٣٩.
- (١٦٠) سامية حسن إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.
- (١٦١) المرجع نفسه، عبد المنعم الجميى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.
- (١٦٢) تقرير الدن غورست الى ادوارد جراى عام ١٩٠٩.
- (١٦٣) عابدين، محفظة (٢٣٦)، ملف (٤)، تقرير مجلس إدارة الجامعة المصرية ١٩١٢.
- (١٦٤) المصدر نفسه، محفظة (٢٠٢)، جمعيات علمية، ملف (١)، ١٤ فبراير ١٩٤٦.
- (١٦٥) تقوم العام الجامعى ١٩٥٠-١٩٥١ م الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، جامعة فاروق الأول، ص ٨، ٤٩.

- (١٦٦) عابدين، محفظة (٢٣٦)، ملف (١٥)، ١ يوليو ١٩٤٦ م.
- (١٦٧) تقويم العام الجامعي ١٩٥٠ - ١٩٥١ م، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢ - ٤٢.
- (١٦٨) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٣٠)، ملف ٥٢/١٠/٥٥ ج ١ ٢ يونيو ١٩٥٧ م.
- (١٦٩) المصدر نفسه، ٢٠ مايو ١٩٥٧ م.
- (١٧٠) مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧، ج ٢، جدول (٩)، ص ٥٣٠.
- (١٧١) المصدر نفسه، الإحصاء السنوي العام ١٩٢٧ - ١٩٢٨، جدول (٨)، ص ٣٣.
- (١٧٢) المصدر نفسه، ١٩٣٠ - ١٩٣١، ص ٣٤.

الفصل الثالث

نشاط الجالية الفرنسية الثقافي والفني

أولاً: النشاط الثقافي:

١- الصحافة:

عقب الاحتلال البريطاني لمصر كثفت الجالية الفرنسية جهودها لنشر ثقافتها في المجتمع المصري ووجدت في الصحف والمجلات غايتها، لذلك عمل الفرنسيون على أخذ التراخيص والتصاريح اللازمة لإصدار عدة صحف فرنسية، ففي عام ١٨٨٤م تلقت نظارة الداخلية طلباً للترخيص بإصدار جريدة سياسية أدبية باسم (البروجريه اجبسيان)^(١) وفي العام التالي تقدم المسيو يनावون بطلب إلى نظارة الداخلية للترخيص له بإصدار جريدة باسم "كوريري ده أورينته" يكون مقرها الإسكندرية، جدير بالذكر أن هذا الفرنسي قام بتقديم هذا الطلب أربع مرات للنظارة خلال سبعة عشر يوماً^(٢).

وفي كثير من الأحيان كان بعض الفرنسيين يقومون بتخطي نظارة الداخلية كما حدث من المسيو ليون هاميليه الذي بعث خطاباً إلى رئيس مجلس النظار يطلب فيه السماح له بإصدار جريدة تحت اسم "كوريه ايجبتين" فما كان من رئيس مجلس النظار إلا أن بعث خطاباً إلى ناظر الداخلية بخصوص هذا الموضوع^(٣).

ومنذ ذلك الوقت ولم تتوقف الجالية الفرنسية عن تأسيس الصحف والمجلات الفرنسية في مصر والتي تميزت بالتنوع في مختلف مجالات الحياة التي تهتم الأجانب في مصر بالإضافة إلى المصريين ذوي الثقافة الفرنسية حيث وجد القارئ كل ما يهمه من أخبار ومعلومات في مجالات السياسة، الأدب، الفن، العلم، الاجتماع، التاريخ، الاقتصاد، المال والصناعة.

وقد تركزت إصدارات الصحف الفرنسية ما بين القاهرة، الإسكندرية، وبورسعيد، وفي معظم الأوقات تكون البداية من الإسكندرية ثم بعد ذلك يتم نقل الصحيفة إلى القاهرة.

ذكر روبر سوليه أنه نشأت في مصر منذ الاحتلال البريطاني حتى الحرب العالمية الأولى ستون صحيفة ومجلة فرنسية وذلك في مقابل سبعة وعشرين صحيفة ومجلة فرنسية تأسست في مصر منذ عهد محمد علي حتى عام ١٨٨١م ذلك العام

الذى تأسست فيه مجلة مصرية فرنسية في الإسكندرية بعنوان (المزارع) Le cultivateur.

أما عن أهم الإصدارات الفرنسية في مصر في فترة الاحتلال حتى الحرب العالمية الأولى فهي كالآتي:

١- المجلة المصرية الأدبية العلمية R vue Egyptienne Litteraire et scientifique: صدرت عام ١٨٨٩م وكانت شهرية.

٢- مجلة الصحوة المصرية Le R veil Egyptien: صدرت عام ١٨٩٢م وكانت نصف شهرية.

٣- صحيفة Le progres Egyptien: صدرت عام ١٨٩٣م وكانت يومية.

٤- صحيفة سوق المال المصرى La Bourse Egyptienne: أسسها مسيو بوتيى عام ١٨٩٨م، وكانت يومية.

٥- صحيفة أبناء مصر Courrier d'Egypte: صدرت عام ١٩٠٩م.

٦- صحيفة الأنباء Le Courrier: صدرت عام ١٩١٢م وكانت يومية^(٦).

اجتذبت مدينة الإسكندرية كثير من الفرنسيين لإنشاء الصحف^(٥). والى وصل عددها في ثلاثينيات القرن العشرين إلى إحدى وعشرين صحيفة، هذا العدد من الصحف الفرنسية لم يوجد ما يقابله من الصحف الأجنبية سوى ثمان صحف يونانية، وخمس إيطالية، أما الصحف الانجليزية فلم يوجد منها سوى صحيفتين أشهرهما Egyptian Gazette^(٦).

تجدر الإشارة إلى أن الصحف الفرنسية في الإسكندرية كانت أكثر أخبارها تدور حول الاقتصاد والمال والتجارة والبورصة وكانت على رأس هذه الصحف جريدة لا بورص La Bourse^(٧) وهذا بالطبع لتركز أعداد كبيرة من الجاليات الأجنبية والى حرصت على استثمار أموالها في أنشطة تجارية متعددة ومتباينة امتازت بها مدينة الإسكندرية والى وصفها الكاتب روبرت البرت بأنها "الأرض الموعودة" مع كل أزمات منطقة البحر المتوسط^(٨).

ومع الاهتمام بأخبار المال والاقتصاد لم تخل ساحة الصحافة الفرنسية في الإسكندرية من وجود مجلة أدبية تأسست عام ١٩٠١م على يد سيدة تدعى الكسندرا أفرينو هي مجلة Le Lotus^(٩).

عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وفدت على مصر هجرات أوروبية وازدادت أعداد الأجانب في مصر وبصفة خاصة الفرنسيين في الفترة التي امتدت حتى الحرب العالمية الثانية وقد برز النشاط الصحفي الفرنسي بصورة كبيرة فقد أشار روبير سوليه إلى أنه في عام ١٩٣٧ كانت تصدر في مدينة القاهرة نحو مائتي جريدة ومجلة باللغة العربية ونحو خمسة وستين باللغات الأجنبية منها خمسة وأربعين دورية باللغة الفرنسية وخمس فقط باللغة الانجليزية.

جدير بالذكر أن العديد من الصحف والمجلات الفرنسية في فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي أدارها مصريون من ذوى الثقافة الفرنسية والذين حلوا محل المؤسسين الفرنسيين^(١٠).

شهدت كلا من القاهرة والإسكندرية في العشرينيات تأسيسا للعديد من الصحف الجديدة الفرنسية وهي:

٧- Le phare Egyptien لوفار اجيسيان: أنشئت عام ١٩٢٤ وكانت جريدة يومية تخصصت في السياسة الفرنسية مقرها الإسكندرية.

٨- جريدة "لوجورنال دوديماناش": أنشئت عام ١٩٢٥م تخصصت في الأدب وأخبار المجتمع وكانت أسبوعية مقرها القاهرة.

٩- "الاسمين اجيسيان": مجلة أسبوعية فرنسية سياسية أنشئت عام ١٩٢٦م.

١٠- جريدة "سفوار": أنشئت عام ١٩٢٧م سياسية.

١١- جريدة "لاكولوش": أنشئت عام ١٩٢٧ كانت سياسة أسبوعية صاحبها كان يدعى "بتيو" مقرها الإسكندرية^(١١).

١٢- "إمماج": مجلة فرنسية مصورة أنشئت عام ١٩٢٩م^(١٢).

أصدر الفرنسيون أثناء الحرب العالمية الأولى وتحديدا في عام ١٩١٦م دورية سنوية هي "الدليل المصرى" وتعد هذه الدورية أول دليل شامل يضم جميع الأخبار التجارية والصناعية والاقتصادية كما تحتوى على عناوين المحال والمكاتب والأفراد وذلك بالترتيب الأبجدي وكانت تصدر في مصر والسودان بنسخ عربية وفرنسية وحرص القائمون عليها على إرسال كشوف بأسماء رجال الديوان الملكي التي ستنتشر ووظائفهم في الديوان لمراجعتها وتصحيحها من قبل الديوان ليتم نشرها في الدليل وكان ذلك يتم سنويا^(١٣).

كان الديوان الملكي يحدد سنويا عدد النسخ الفرنسية المطلوبة من "الدليل المصري" وإذا ما تأخر الديوان في تحديد النسخ فكان مدير الدورية الفرنسى يقوم بالتواصل مع الديوان كما حدث عام ١٩٣٨ فقد قام "مكس فيشر" بإرسال مكاتبة إلى مدير الادارة العربية بالديوان الملكى يحيطه علما بأن الطبعة الفرنسية لسنة ١٩٣٩م تحت الطبع ويستفسر عن عدد النسخ اللازمة للديوان كالمعتاد سنويا^(١٤).

وقد لاحظت أن إدارة هذه الدورية ظلت في أيدي أسرة فرنسية واحدة هي أسرة فيشر حيث أدارها في فترة الثلاثينيات "مكس فيشر" في حين تولاها في الأربعينات "سيدنى فيشر"^(١٥).

ظل "الدليل المصري" يصدر باللغة الفرنسية حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م وكذلك فترة ما بعد الثورة^(١٦)، وكذلك بعد أن تم وضع الصحيفة تحت الحراسة بعد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦^(١٧).

وإذا ما تساءلنا عن أهم الصحف الفرنسية التى ظهرت في القاهرة في النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين نجد أنها بلغت ثمانية هي: "البروجريه اجيسيان"، "جورنال ديجيت"، "لابورص اجيشين"، "لاباترى"، "إمماج"، وتعد هذه الصحف متوازنة إلى حد كبير في أخبارها وآرائها، في حين أنه وجدت مجلات وصحف أكثر صرامة على حد تعبير روبر سوليه وهي ثلاثة: "لاريفودى كير"، "ليجيت نوفيل"، و"ليه كايه ديستوار"، وهذه الأخيرة أسسها المؤرخ المصرى المعروف "جاك تاجر"^(١٨).

ولعل المعلومة الأخيرة تنقلنا إلى تساؤل آخر عما إذا كان هناك تواجدا مصريا في مجال الصحافة الفرنسية؟ وبالبحث وجدت أن كثير من المصريين انخرطوا في الصحافة الفرنسية بل وأسسوا صحفا صدرت باللغة الفرنسية وكان على رأسهم الزعيم الوطنى "مصطفى كامل" الذى أسس في عام ١٩٠٧م جريدة سياسية يومية هي L'Étendard Egyptien أى "العلم المصري"^(١٩)، وفي عام ١٩٢١م أنشأ محمد فهمى باشا جريدة سياسية بعنوان "لاليرتية"^(٢٠).

جدير بالذكر أن بعض الصحف المصرية أصدرت نسخا فرنسية لمطبوعاتها إلى جانب نسخها العربية مثل جريدة الأهرام للإخوان تقلا حيث صدرت

Les Pyramides، النسخة الفرنسية من جريدة الأهرام، وكانت تصدر بصفة يومية حيث استمرت خمسة عشر عاما ١٨٩٩-١٩١٤م، كذلك أصدرت الأهرام ملحقا لمطبوعاتها نصف شهري بعنوان La Famille Egyptienne أى "الأسرة المصرية" ولكنه لم يستمر سوى عاما واحدا [١٨٩٩-١٩٠٠م]^(٢١)، وربما يعود ذلك إلى تمتع سليم وبشارة تقلا بالحماية الفرنسية، لا سيما وأن بشارة قد أقام علاقة وثيقة بكبار الساسة الفرنسيين فكانت الأهرام تحظى بتأييد القنصلية الفرنسية في القاهرة كلما اشتدت بها الأمور أو نزلت بها ضائقة^(٢٢).

لم تكف بعض الصحف المصرية بإخراج إصدارات باللغة الفرنسية، بل لجأت كثير من تلك الصحف إلى الاختباء وراء الصحف الفرنسية لضمان خروج إصداراتها وتجنب التعرض إلى التعتيل أو الإغلاق وبمعنى آخر كان لجوء الصحف المصرية إلى الصحف الفرنسية إنما كان للاستفادة من الحصانة القانونية التي تمتع بها الفرنسيون في مصر جراء الامتيازات الأجنبية.

ولنعطي نماذج للصحف المصرية وكانت أولها "البلاغ الأسبوعي" والتي بدأت تصدر منذ التاسع من يوليو ١٩١٠م كملحق للجريدة الفرنسية "لاديش إيجيبسيان" La Dépêche Egyptienne والذي كان رئيس تحريرها في ذلك الوقت يدعى "البان ديروجا" Alban de Roga من كبار المثقفين الفرنسيين في مصر وعميد الصحفيين الأجانب بها^(٢٣).

كذلك لجأت بعض الصحف المصرية إلى استخدام أساليب تحايلية لإصدار مطبوعاتها ومن هذه الصحف "القطر المصري" التي استأجرت فرنسيا يدعى راؤول مارشان Raoul Marchan لإدارة الصحيفة وكذلك فعلت جريدة "مصر الفتاة"^(٢٤).

أثارت المساعدات التي قدمتها الصحافة الفرنسية لبعض الصحف المصرية في نفسى تساؤلا عن موقف الصحف الفرنسية من الاحتلال البريطاني لمصر، خاصة وأن الصحف التي ساعدتها الصحافة الفرنسية كان أغلبها صحفا تنتمي إلى الحزب الوطني. ويذكر روبر سوليه أن أغلبية الصحف الفرنسية في مصر كانت تناهض الاحتلال البريطاني، نعم لقد دأبت الصحف الفرنسية على فضح مساوئ الاحتلال البريطاني؛ ولكنه ليس من قبيل أنها تؤيد استقلال مصر أو أنها تتعاطف مع المسألة المصرية لأنه حق للبلاد. وليس أدل على ذلك من المقالة التي كتبها أوكتاف بوريللى في

جريدة "لوبوسفور اجبيسيان" والتي وصف فيها المصريون بأنهم عاجزون عن إدارة شئون مصر بمفردهم وأنه لا يمكن لمصر أن تستغنى عن المشاركة الأوروبية والتي من وجهة نظره تتمثل في فرنسا، وكان ذلك في أعقاب الثورة العرابية^(٢٥).

نعم لقد تعرضت العديد من الصحف الفرنسية في مصر لإنذارات بالتعطيل والغلق كما حدث مع جريدة "لوبوسفور اجبيسيان" والذي قرر مجلس النظار في أبريل ١٨٨٥م تعطيلها وإغلاق مطبعتها^(٢٦)، حيث هاجمت الجريدة سياسة نظارة نوبار باشا والتي كانت من أكثر النظارات المصرية خضوعا لسياسات الاحتلال^(٢٧). ولكن الحقيقة أن الجريدة كانت تعارض كرومر معارضة شديدة، فقد نشرت الجريدة خلافا وقع بين وكيل الداخلية والنائب العام بالمحاكم الأهلية وكلاهما انجليزى^(٢٨). فكان هدف الجريدة هو مناوئة شخصيات انجليزية أكثر منها مناوئة لسياسات انجليزية احتلالية.

وإذا ما نظرنا إلى مضمون القرارات التي اتخذت ضد بعض الصحف الفرنسية في مصر، نجد أنها في معظمها انذارات لم ترتق يوما إلى مستوى الاغلاق الفعلى وذلك بسبب الامتيازات الأجنبية بالإضافة إلى موازنة القناصل الفرنسيين في مصر وتصديهم لأية إجراءات قد تتخذها الحكومة المصرية ضد الصحف الفرنسية، حيث تقف الحكومة دائما عاجزة أمام ذلك النفوذ الفرنسى.

يمكننا أن نستثنى عجز الحكومة المصرية أمام الصلف الفرنسى في واقعة حدثت عام ١٨٨١م حين نشرت جريدة L'Egypte مقالا عرضت فيه بالرسول الكريم محمد ﷺ؛ فما كان إلا أن صدر أمر بتعطيل الجريدة وبسوء محاولات القنصل الفرنسى بالفشل لإلغاء قرار الغلق أمام موقف الحكومة الحازم. بل وطالب القنصل المذكور صاحب الجريدة مغادرة البلاد^(٢٩). وكان هذا أقل تصرف من قبل الحكومة المصرية أمام التطاول على رمز العقيدة الإسلامية.

جدير بالذكر أن جميع الانذارات التي وجهت للصحف الفرنسية كانت في معظمها لأسباب شخصية ولحفظ هيبة رجال الدولة ومن أمثلة ذلك ما تعرضت له جريدة "لوجورنال اجبيسيان" من صدور انذار لها من قبل نظارة الداخلية في عام ١٨٩٤م بسبب ما نشرته من مقالات تعرضت فيها لأعضاء الحكومة المصرية حيث جاء بإحدى مقالاتها على حد منطوق الانذار "عبارات تجاوزت حدود

الجرائد التي تحافظ على الآداب وخصوصا العبارة الأخيرة بما ترجمته: "أولئك الذين يبقون باهتين.. الخ ومختمة بما ترجمته "التزموا قبول ذلك" (٣٠).

لا نستطيع أن ننكر مواقف بعض الصحف الفرنسية المؤازرة للقضية المصرية ومن هذه الصحف صحيفة لاريفورم La Reforme التي قامت بنشر خطاب مصطفى كامل السياسية التي ألقاها في الإسكندرية حيث ألقى تلك الخطاب باللغة الفرنسية أمام المجتمع الأوروبي المقيم بالمدينة (٣١).

لكننا نستطيع أن نؤكد أن توجهات الصحف الفرنسية في مصر خاصة فيما يتعلق بالمسألة المصرية لم تكن على وتيرة واحدة طوال فترة الدراسة فقد كان التوجه الأول يمكن لنا أن نحدده وهو منذ ١٨٨٢-١٩٠٤م في هذه الفترة شهدت البلاد كثيرا من المقالات الصحفية الفرنسية التي تهاجم وتندد بالاحتلال الإنجليزي. أما التوجه الآخر فقد بدأ في الفترة التي أعقبت إبرام الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا عام ١٩٠٤م والذي اعترفت فيه فرنسا بالوجود الإنجليزي في مصر ومنذ ذلك الوقت صارت معظم الصحف الفرنسية تؤيد كل أعمال إنجلترا في البلاد وتبارك الخطوات السياسية التي تخطوها إنجلترا في مصر ومنها إعلان الحماية على مصر في عام ١٩١٤م (٣٢).

كانت الصحف الفرنسية في مصر تذهب حينما توجد المصالح، فكثير من تلك الصحف كانت تدافع عن المصالح الفرنسية في مصر وبخاصة كل ما يتعلق بقناة السويس، وعلى سبيل المثال فقد كانت توجد حملة صحفية فرنسية وخاصة صحف المال والاقتصاد عن مشروع مد امتياز قناة السويس والتي جرت مفاوضات حولها عام ١٩٠٩م (٣٣). وكيف لا ومعظم المساهمين في شركة القناة من الفرنسيين.

استمر الصحفيون الفرنسيون يمارسون مهنتهم بكل حرية حتى عام ١٩٥٦م إلا أن الأوضاع تغيرت كثيرا في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر (٣٤).

نستطيع أن نلمس مدى انتشار الصحف الفرنسية في مصر والتي تباينت اهتماماتها وتوجهاتها ما بين الاقتصاد والتجارة والمجتمع والأدب وكذلك السياسية فالصحافة الفرنسية ضربت على يد المحتل البريطاني وإن كانت في معظمها لأسباب

تتعلق إما بالحسابات الشخصية أو للمصالح القومية الفرنسية، إلا أنها انعكست إيجاباً لصالح القضية الوطنية.

٢- الأتسار:

كان هناك دوراً لا تستطيع مصر أن تنساه للعلماء الفرنسيين الذين كانت لهم إسهامات كثيرة في مجال الآثار في مصر سواء الآثار الفرعونية القديمة أم الآثار القبطية وكذلك الآثار الإسلامية العربية.

أ- مصلحة الآثار المصرية:

إذا ما عدنا إلى الفترة التي سبقت الاحتلال نجد أن البلاد المصرية ولعدة قرون كانت آثارها القديمة ومبانيها الأثرية عرضة للسرقة والهدم والتخريب وذلك من قبل المصريين والأوروبيين على حد سواء حيث قام كثير منهم بعمليات تنقيب وحفر - غير مدروسة وغير قانونية حيث لم تشرع قوانين في ذلك الوقت تنظم عمليات التنقيب عن الآثار - للكشف عن الكنوز فيفتحون القبور ويستخرجون منها الذهب والفضة وكل ما هو نفيس، وقد جاء إلى مصر العديد من العلماء سواء من فرنسا أم إنجلترا والتي أرسلتهم بلادهم لاستخراج كل ما يجدونه في قبور الفراعين من تماثيل وحلى وموميאות ومن ثم يحملونها إلى بلادهم لعرضها في متاحفهم^(٣٥).

يرجع الفضل إلى اللجنة العلمية التي رافقت الحملة الفرنسية إلى مصر والتي نهبت إلى خطورة ما يحدث للآثار في مصر، ولكن عمليات الحفر والتنقيب استمرت إلى أن انتبه محمد علي باشا في أواخر حكمه إلى هذه الكارثة ما حدا به إلى إصداره أمراً نص على منع الأوروبيين المنقبين عن الآثار من أخذ أى قطع أثرية يتم الكشف عنها ومع ذلك استمر هؤلاء في حمل هذه الكنوز إلى بلادهم بأساليب خفية إلى أن تصدى لهذا الأمر الأثرى الفرنسى الشهير أوجست مارييت باشا^(٣٦).

هذا الأثرى الذي أرسى النواة الأولى لبناء جمع فيه شتات الآثار المصرية والذي عرف فيما بعد بالمتحف المصرى فكان أول مدير (للأمتكخانه المصرية)، وكان أميناً لمتحف بولاق بالإضافة إلى أنه كان أول مدير للمدرسة الفرنسية للآثار في القاهرة^(٣٧)، ونظراً لما بذله مارييت باشا من جهود لحفظ الآثار المصرية قرر الخديو

محمد توفيق باشا تكريمه بعد وفاته - في ١٨ يناير ١٨٨١م - وذلك أنه في ٩ فبراير ١٨٨١ صدر أمر عال بترتيب معاش سنوى لابنتى مارييت باشا وهما صوفى ولويز والذى بلغ قدره مائتى جنيه لكل واحدة منهما تتمتعان به طوال حياتهما سواء كانتا تقيمان في مصر أم خارجها وفيما يلي نص الأمر العالى:

"نحن خديو مصر"

أنه نظرا للخدمات الجليلة التى أداها مارييت باشا للقطر المصرى والعلم وبنا عليها عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا تأمر بما هو آت:

البند الأول

قد ترتب على سبيل مكافأة وطنية لكل من ابنتى مارييت باشا المتوفى معاش سنوى قدره مائتى جنيه مصرى مدة حياة كل منهما.

البند الثانى

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأى عابدين في ٩ فبراير ١٨٨١م ١٠ ربيع أول ١٢٩٨هـ

الامضاء (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضا (رياض) (٣٨).

وفى نفس اليوم الذى صدرت مكافأة ابنتى مارييت باشا كان صدور أمر كريم بتعيين فرنسى آخر هو المسيو جاستون ماسبيرو مديرا لدار الآثار القديمة^(٣٩)، ومنذ ذلك الوقت ثبتت أقدام الفرنسيين فى إدارة كل الأماكن والمصالح التى تتعلق بالآثار المصرية، وقد كان ماسبيرو علامة بارزة للفرنسيين فى المؤسسة الأثرية فى مصر، وكانت أولى أعماله تأسيس المدرسة الفرنسية التى عرفت منذ عام ١٨٩٨م باسم المعهد الفرنسى للآثار الشرقية (IFAO)، كانت المدرسة فى بداية الأمر عبارة عن منزل عثمانى قدم سكن الدور الأول منه المسيو ماسبيرو مع زوجته وكانت المدرسة بالدور الثانى أقام بها مجموعة من الأثريين المنقبين الذين قاموا بنشر ونسخ النصوص الفرعونية المنقولة من معبد إدفو ولم يكتف هؤلاء الأثريون بالفترة الفرعونية بل تناولوا بالدراسة وثائق العصر القبطى حيث نجحوا فى فك طلاسم

الوثائق الأصلية المحفوظة في محافظة مصر، وامتدت الدراسات الأثرية في هذا الوقت وصولاً إلى الفترة الإسلامية خاصة كل ما يتعلق بالعصر الفاطمي وبخاصة ترجمة مخطوطاته^(٤٠).

خلال فترة إدارة ماسبيرو للمتاحف المصرية (١٨٨١-١٨٨٦م) سمح لبعض الشركات الأجنبية بالتفتيش عن الآثار في الأراضي المصرية كما حدث عام ١٨٨٣م عندما أخذ موافقة مجلس النظار على هذا الأمر^(٤١).

لكن ماسبيرو في الوقت نفسه كان ذو شخصية قوية لا تتهاون في الوقوف أمام أى شخص يمس الآثار ففي عام ١٨٨٦م قام المسير ماسبيرو بالتصدي لأحد الانجليز ويدعى "هيد" الذى كان يرغب فى شراء قطعة أرض مساحتها سبعة أفدنة ونصف كائنة بالقرب من أهرامات الجيزة بسعر ١٠ فرنك للفدان الواحد، فما كان من ماسبيرو إلا أن أبلغ نظارة الأشغال أن الأرض المرغوب شرائها تدخل ضمن سطح الجبل القائم عليه الهرم الأكبر لأنها توجد على بعد سبعين متراً من إحدى زواياه وأن بها عدة مساطب قامت "مصلحة الانتكحانة" بكشفها بالإضافة إلى وجود نقوش ملكية وعدد كبير من المقابر مما يوحى بوجود قبور أخرى لم يتم اكتشافها، وقام ماسبيرو بكتابة مذكرة إلى نظارة الأشغال مفادها أنه لا يجوز لأحد الأفراد أن يشتري من الحكومة أية أرض تاريخية مليئة بالآثار التاريخية كأرض الأهرام، وعرض المسير عدم موافقته طلب المدعو "هيد" ولا غيره ممن قد يطلب مثل هذا الطلب بل وطالب أن تبحث الحكومة فيما إذا كان هذا الرجل قد اشترى أية أراضى من الحكومة بدون علم مصلحة الآثار تتضمن قبور ذات أهمية، وإذا تحققت من ذلك فيتم استبدال تلك الأراضى بغيرها من الأراضى المساوية لها فى القيمة، هذا وقد وافق مجلس النظار على رأى المسير ماسبيرو وصدق عليه فى ٢٥ يناير ١٨٨٦م^(٤٢).

حاول المسير ماسبيرو فى فترة الخمس سنوات التى قضاها مديراً لمصلحة الآثار المصرية أن ينشئ متحفاً بمدينة الإسكندرية يضم كل الآثار الخاصة بالعصرين اليونانى والرومانى، لكن الأحداث السياسية التى تعرضت لها مصر - من قيام الثورة العربية وما نتج عنها من أحداث الشعب فى الإسكندرية ومن ثم الاحتلال الانجليزى وما حدث بعده من اضطرابات - لم تسمح لوجود حالة من الاستقرار

تساعد على تنفيذ هذا المشروع^(٤٣).

كانت فكرة الحد من عمليات سرقة الكنوز الأثرية من الأهداف العامة التي كانت تشغل بال المسيو ماسبيرو بل وأهمها خاصة في منطقة الصعيد وتعد من أهم الاكتشافات التي حدثت في عهده اكتشاف جرف صخرى مشرف على معبد حتشبسوت به قبر طوله مائة متر يحتوي على الكثير من التوابيت المقدسة بها موميאות لأشهر فراعين الدولة الحديثة، كذلك استعان ماسبيرو بتبرعات دولية لإزالة الركام عن تمثال "أبو الهول"، ولكن رغم الانجازات الكبيرة التي حققها في مجال الآثار في مصر إلا أنه ترك كل شيء وعاد إلى فرنسا عام ١٨٨٦م ليخلفه في إدارة الآثار المصرية الفرنسي أوجين جريبو Eugène Grébaut^(٤٤).

واجهت المسيو جريبو منذ توليه إدارة مصلحة الآثار عدد من الصعوبات داخلية وخارجية، وكانت الصعوبات الداخلية تتركز في قلة موارد المصلحة المالية فقد تعددت شكاوى جريبو إلى نظارة الأشغال مرارا والذي طالب فيها باتخاذ اجراءات فاعلة لمنع الأفراد من التصرف "بالانتيكات" ومنعهم من اتلاف الآثار حيث أن ميزانية المصلحة ضعيفة لا تتمكن بالمبالغ المرصودة لها من توسيع نطاق الحفر والتنقيب على آثار ذات أهمية بالإضافة إلى أنها تجد صعوبة في منع الأفراد من القيام بعمليات حفر وتنقيب خاصة بعيدة عن المصلحة مما أدى إلى استيلاء هؤلاء الأفراد على كنوز أثرية والاتجار بها، وقد أوجدت نظارة الأشغال حلا وهو التصريح للأفراد بالحفر بشرط اقتسام ما يجدونه من آثار مع تلك المصلحة مناصفة حتى لا تحرم "الانتكحانة المصرية" من جميع الآثار التي اكتشفت والمتوقع اكتشافها في أنحاء القطر المصري. لكن هذا الحل أثبت فشله فخلال عدة سنوات أخذ عدد من الأفراد تصاريح بالحفر والتنقيب وقاموا بخداع مصلحة الآثار فلم يسلموا من الآثار التي اكتشفوها إلا ما "قلت قيمته وغابت أهميته"، أما الثمين من تلك الآثار فقد باعوها للأجانب وقد قدر المسيو جريبو قيمة ما يخرج من تلك الآثار من مدينة الأقصر سنويا بعشرين ألف جنيه بالإضافة إلى تلف الكتابات القديمة وما نتج عن عمليات الحفر العشوائية من تخطيط للقبور وهدم المباني التاريخية^(٤٥).

وقد ظل المسيو جريبو يطالب الحكومة بمنع الأفراد من التنقيب عن الآثار إلى أن قرر مجلس النظار في عام ١٨٨٧ م منع مثل هذه التصرفات وحفظ الحق

للحكومة فقط ببيع الآثار، وكذلك قامت نظارة الأشغال بتعيين لجنة دائمة للآثار التاريخية تكون لجنة استشارية ليست لها أية سلطة على مدير مصلحة الآثار المسيو جريو فيما يتعلق بالمسائل العلمية والبحثية وأن تبقى ضمن دائرة اختصاصاته مسألة انتقاء أماكن التنقيب وترتيب المصلحة وتعيين موظفيها ولكن هذه اللجنة سيكون لها الحق في التدخل في الشؤون الإدارية مثل توسيع المصلحة أو نقلها فيما بعد إلى مكان آخر^(٤٦). يتضح من ذلك مدى قوة النفوذ الفرنسي في مصلحة الآثار عند صناع القرار في الحكومة المصرية.

وفي عهد جريو تحققت اكتشافات أثرية هامة منها أنه في العام الذي تولى فيه جريو منصبه تمكن المسيو نافيل من اكتشاف عدة قبور في تل بسطة تعود إلى عهد الأسرة الثامنة عشرة ولم يكن أحد قد اكتشف شيئا في مصر السفلى من آثار هذه الأسرة عدا محاولات قام بها مريت باشا لم يكتب له النجاح فيها^(٤٧).

وفي عام ١٨٩١م صرحت نظارة الأشغال للمسيو جريو بالنظر في الإعداد والترتيب لمتحف الإسكندرية^(٤٨) - ذلك المتحف الذي كان يحلم به ماسبيرو- كان هذا هو المتحف اليوناني الروماني وكانت بدايته في منزل موفر إلى أن تم بناء وافتتاح المتحف رسميا عام ١٨٩٥م^(٤٩).

وقد تمت في عهد المسيو جريو عدة اكتشافات أثرية في مدينة الاسكندرية أهمها كانت في عام ١٨٩١م حيث اكتشف في أبي قير آثار قديمة أهمها ثلاثة تماثيل للملك رمسيس الثاني وزوجته وهما جالسان أما الثالث فإنه يمثل الملك رمسيس الثاني واقفا وفور اكتشاف هذه الآثار أعلن المسيو جريو أن تلك القطع الأثرية ستكون من نصيب متحف الإسكندرية الذي كان يتم إنشاؤه في ذلك الوقت^(٥٠).

وإذا ما تحدثنا عن الصعوبات الخارجية التي واجهها جريو فنجد أنها كانت صعوبات مع إدارة الاحتلال الإنجليزي في مصر، فالإنجليز أرادوا أن يكون لهم نصيب في إدارة مصلحة الآثار المصرية وألا يكون للنفوذ الفرنسي وحده اليد العليا عليها، حيث قدم الإنجليز في عام ١٨٩٠م مشروعا لإعادة تنظيم مصلحة الآثار وذلك بإنشاء ادارتين بدلا من إدارة واحدة بحيث يكون للإنجليز نصيب في إحداها ولكن فرنسا اعترضت على المشروع مما حدا بالصحف الإنجليزية أن تشن حملات على الموظفين الفرنسيين العاملين بمصلحة الآثار المصرية ووصفتهم بالإهمال، أمام

ذلك لم يستطع المسيو جريو التعامل مع الأزمة مما اضطره إلى تقديم استقالته عام ١٨٩٢م^(٥١).

خلف المسيو جريو فرنسيون اتسموا بالضعف أمام السلطة الانجليزية حيث تولى جاك دى مورجان الإدارة العامة لمصلحة الآثار المصرية مدة خمس سنوات لم يحفظ له التاريخ إنجازات في مجال الاكتشافات الأثرية في مصر اللهم إلا اكتشاف واحد في منطقة دهشور بالجيزة حيث تمكن في يوم ٢٨ فبراير ١٨٩٤م من الدخول إلى الهرم المبني بالطوب وكان يخص الأسرة الثامنة عشرة، وأنه اكتشف داخل ذلك الهرم مجموعة من الحلبي الملكية^(٥٢). وقد سارع بإبلاغ المكتب الأوروبي للخطوب بهذه الاكتشافات^(٥٣)، ولكن بحسب له أنه في عهده قام المهندس المعماري ليجران والذي كلفته مصلحة الآثار عام ١٨٩٥م بتنظيف وتدعيم الكرنك - وقد بنى هذا الأثرى الفرنسى بيتا له ووالى كثير من الفرنسيين غيره بناء بيوت فرنسية أقيمت على النيل وكانت بمثابة مستعمرة فرنسية أو كما أطلق عليها " القرية الفرنسية"^(٥٤).

استخدم المسيو مورجان طوال سنوات توليه منصبه في مصلحة الآثار أسلوبا هادئا في مواجهة الانجليز في مصر^(٥٥)، وهو أسلوب استطاع به أن يصمد خمس سنوات، غير أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لخليفته المسيو فيكتور لورين الذى لم يكمل عامه الأول في إدارة مصلحة الآثار حيث وصل ضعفه أمام الانجليز إلى حد الإهانة العلنية من قبل وكيل نظارة الأشغال الانجليزى والذي أجبره على إعادة مجموعة من المومياءات إلى الأقصر بعد أن تم نقلها إلى الجيزة، وإزاء هذه الإهانة طالب ممثل فرنسا في مصر تعيين مدير جديد لمصلحة الآثار يتسم بالمرونة والتسامح والعلم الواسع في مجال الآثار، فالتفت الأنظار إلى المسيو جاستون ماسبيرو مرة أخرى وبالفعل وافق مجلس النظار المصرى في جلسته المنعقدة في ٢٦ أكتوبر من عام ١٨٩٩م على تعيين المسيو ماسبيرو مديرا لمصلحة الآثار المصرية بعد أن قدم المسيو لورين استقالته في يوم ١٧ أكتوبر حيث رأت نظارة الأشغال قبول استقالته واستبداله بمسيو ماسبيرو المشهود له من الجميع "بسعة معارفه" وخبرته في مجال الآثار المصرية، كما قام المجلس بالموافقة على إعطائه مرتبا قدره ١٥٠٠ جنيتها سنويا بدلا من الألف جنيه المقررة لهذه الوظيفة في الميزانية^(٥٦).

قام ماسبيرو بعدد من الانجازات الأثرية شهدتها فترته الثانية لتوليّه إدارة مصلحة الآثار، جاء هذا الفرنسي إلى مصر ليواجه كارثة أثرية وقعت قبل مجيئه بأيام قلائل وهي انهيار أحد عشر عموداً من أعمدة معبد آمون الذي كان يعمل على إزالة الأنقاض عنه المسيو ليجران - فتتم إعادة نصب الأعمدة مرة أخرى والتي استغرقت عشر سنوات وتمت على يد المسيو ليجران - وقد أخذ المسيو ماسبيرو يقوم بالعديد من المشروعات الإصلاحية من عمل ترميمات للتماثيل والمعابد الأثرية، كما أنه عمل على محاربة تجارة الآثار حيث طالب بأن تكون الدولة هي صاحبة الحق الوحيدة في امتلاك كل أثر قديم^(٥٧).

من أكبر الانجازات التي تمت في عهد ماسبيرو إنشاء المتحف المصري الموجود بوسط القاهرة حالياً حيث حفظت الآثار المصرية من قبل في متحف بولاق في عهد ماريت باشا ثم نقلت إلى سراي الجزيرة في عهد ماسبيرو في فترة إدارته الأولى لمصلحة الآثار - وقد تم بناء المتحف المصري الحالي عام ١٩٠٠م وتم افتتاحه في ١٥ نوفمبر عام ١٩٠١م ومن ثم تم نقل العديد من القطع الأثرية إلى المتحف الجديد وقام ماسبيرو بنفسه بالاشتراك في ترتيب أماكن وضع هذه الآثار وتنظيم المتحف^(٥٨). وليس من المبالغة إذا ما قلنا أنه بفضل هذا الأثرى الفرنسي نشأ المتحف المصري الذي يعد على رأس قائمة أهم المتاحف العالمية.

جدير بالذكر أن المسيو ماسبيرو كان حريصاً على وجود أنظمة أمنية في جميع الأماكن التي يوجد بها آثار فنجدّه في عام ١٩٠١م يطلب تعيين اثنين من الضباط المتقاعدين في مصلحة الآثار المصرية وقد وافق مجلس النظار على طلبه^(٥٩).

وإزاء الجهود التي بذلها المسيو ماسبيرو في خدمة مصلحة الآثار المصرية طالبت نظارة الأشغال المصرية مجلس النظار أكثر من مرة تمديد مدة إبقاء المسيو ماسبيرو مديراً عاماً للآثار المصرية بعد بلوغه سن الستين حيث استمر حتى بلغ الخامسة والستين ثم مد له حتى بلغ السابعة والستين وآخرها كان في ٧ مايو ١٩١١م حيث وافق مجلس النظار على إبقاء المسيو ماسبيرو في الخدمة لحين بلوغه السبعين من عمره^(٦٠).

وفي عام ١٩١٤م أحيل ماسبيرو إلى المعاش وعاد إلى باريس وما لبث أن توفي في عام ١٩١٦م فما كان من مجلس الوزراء المصري إلا أن قرر اعطاء أرملة المسيو

المذكور معاشا استثنائيا قدره ستة آلاف فرنك في العام ٢٣١,٤٥٠ جنيها بزيادة قدرها ٦٤,٧٩٤ جنيها عن المعاش الذي تستحقه قانونا^(٦١).

تحقق للفرنسيين في مصر في عهد المسيو ماسبيرو حجز مقعد دائم لإدارة مصلحة الآثار المصرية وكان ذلك ضمن بنود الاتفاق الودى الذى تم بين فرنسا وإنجلترا عام ١٩٠٤م خاصة بعد ما حققه ماسبيرو من انجازات أثرية مما أعطى لفرنسا مركزا قويا^(٦٢). لم تستطع إنجلترا بعده أن يكون لها مكانا في هذه المؤسسة. لذلك كان أمرا طبعيا أن يصدر أمر عال في ٢٥ نوفمبر ١٩١٤م بتعيين الفرنسي بيير لاکو Perre Lacau مديرا "لدار الآثار المصرية ومصلحة الحفر" وذلك ابتداء من ٧ أكتوبر ١٩١٤م وظل في منصبه هذا مدة اثنتين وعشرين عاما جدد له خلالها مجلس الوزراء المصرى عقده عدة مرات حتى عام ١٩٣٦م^(٦٣).

جدير بالذكر أن منصب مدير مصلحة الآثار كان يتم اختياره بكل دقة، وعلى سبيل المثال فالمسيو لاکو بدأ عمله في مصلحة الآثار منذ عام ١٨٩٩ وكانت وظيفته "أثرى ظهورات بإدارة عموم الانتكخانة ومصلحة الحفر"^(٦٤). وقبل اختياره لمنصب مدير مصلحة الآثار شغل عدة مناصب منها أنه كان مديرا للمعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة، كذلك تم تعيينه عضوا في لجنة الآثار المصرية القديمة بمجلس الوزراء وذلك قبل شهور قليلة من توليه إدارة مصلحة الآثار^(٦٥).

في عهد لاکو استحدثت أمور لم تكن موجودة من قبل في مصلحة الآثار منها أنه في عام ١٩٢١م استحدثت بالمصلحة وظيفة "مساعد أمين"^(٦٦). وكذلك في عهده بزغ نجم الأثرين المصريين وأشهرهم الدكتور سليم حسن، الذى كان أحد القلائل الذين أقبلوا على دراسة علم الآثار بالفرقة التى ألحقت بمدرسة المعلمين العليا عام ١٩١٠م، هذا الأثرى المصرى تم اختياره في عام ١٩٢١م ليكون أمينا مساعدا بالمتحف المصرى ولم يلبث في منصبه حتى سافر في بعثة إلى فرنسا في عام ١٩٢٣م للدراسة في المعهد الكاثوليكي في باريس وبعده قام بالدراسة في جامعة السوربون حيث حصل على دبلوم في اللغات الشرقية وآخر في تاريخ الديانات وثالث في التاريخ واللغات القديمة وما لبث أن عاد إلى مصر ليتم نقله من المتحف المصرى إلى الجامعة المصرية أستاذا مساعدا لعلم الآثار المصرية، وقد منح لقب "أمين

شرف بالمتحف المصرى^(٦٧).

شهد عهد المسيو لاكو عملية إحلال واستبدال الموظفين الفرنسيين بالموظفين المصريين ففي عام ١٩٢١م تمت الموافقة على تعيين موظف مصرى بمصلحة الآثار التاريخية حيث عمل هذا الموظف مع المسيو بازيل للتمرن والتدريب على عمله استعدادا لشغل وظيفته عند انتهاء مدة خدمته التى تم مدها ما يقرب شهرا حتى يتم الانتهاء من تدريب الموظف المصرى^(٦٨).

في عام ١٩٢٢م تمت في مصر، بل وفي العالم، أكبر وأضخم اكتشاف أثري، ألا وهو "مقبرة توت عنخ آمون"، وعلى الرغم من أن صاحب هذا الكشف رجل انجليزي هو هوارد كارتر Howard Carter، إلا أن مسئولية إدارة هذا الكشف الأثرى وقعت على عاتق المسيو لاكو بدءا من كيفية نقل الكنوز الضخمة التي وجدت بالمقبرة من وادى الملوك بالأقصر إلى القاهرة وتأمين الطريق حتى لا تمتد أيدي اللصوص إلى هذه الكنوز وصولا إلى المتحف المصرى وهنا تبدأ مسئولية جديدة، حيث دراسة كل قطعة ومن ثم تسجيل بياناتها ثم تصويرها وأخيرا العمل على حفظ هذه القطع الأثرية بعد معالجتها بطرق تقنية^(٦٩).

لم يسلم عهد بيير لاكو من ظهور بعض الحوادث الأثرية التي أثرت عليه حيث ظهر في متحف برلين في عام ١٩٢٢م تمثال نصفي للملكة الفرعونية نفرتيتي كان قد تم الكشف عنه في تل العمارنة على يد عالم المصريات الألماني بورشار الذي صرح بأن هذه القطعة خرجت من مصر بتصريح من المسيو لاكو وقع هذا الخبر على مسامع الأخير كالصاعقة، نعم لقد كان مسموحا في ذلك الوقت أن يحتفظ كل مكتشف ببعض القطع الأثرية الصغيرة من اكتشافاته، ولكن تمثال بهذا الحجم والأهمية، وعندئذ أدرك لاكو أنه تعرض لخدعة من معاوني المكتشف الألماني وأهم أخفوا هذا الأثر عند جرد المكتشفات فما كان منه إلا أن أمر بمنع علماء الآثار الألمان من القيام بأية عمليات حفر أو تنقيب في الأراضي المصرية، أثارت هذه الإجراءات السلطات النازية الألمانية والتي قامت بالضغط على الملك فؤاد لإلغاء هذه الإجراءات وذلك في مقابل إعادة التمثال إلى مصر مع احتفاظ ألمانيا بنسخة مقلدة منه ولكن الذي عاد إلى مصر هو النسخة المقلدة وليس التمثال الأصلي^(٧٠).

في الأول من أبريل عام ١٩٣٦ كتب المسيو لاکو خطابا إلى وزير المعارف يعلمه بانتهاء عقد تعيينه وأنه سوف يكف عن تأدية أعماله بوظيفة مدير عام مصلحة الآثار المصرية وأن المسيو هنرى جوتييه سكرتير عام مصلحة الآثار سوف ينوب في تأدية أعمال المدير العام للمصلحة لحين تعيين من سيخلف لاکو في الإدارة^(٧١).

كانت مصر في ذلك الوقت قد نالت استقلالها منذ عام ١٩٢٢م وبذلك لم يكن يتوجب على مصر الالتزام بما جاء في الاتفاق الودى من أن تكون إدارة مصلحة الآثار المصرية في يد الفرنسيين، فالأمر إذا يعود إلى الحكومة المصرية أو بالأحرى في يد الملك فؤاد الذى قرر الاستمرار في تعيين الفرنسيين في هذا المنصب بل وتغاضى عن كون المرشح الفرنسى هو في الأصل كاهن لإحدى الكاتدرائيات الفرنسية، ومن أجل هذا المنصب تم إعفاء الكاهن "دريوتون" Drioton من ارتداء ملابسه الكهنوتية أثناء قيامه بمهامه في القاهرة، وفي هذه الأثناء توفى الملك فؤاد ليتولى عرش مصر الملك فاروق الذى استطاع "دريوتون" أن ينجح في نيل إعجابه^(٧٢).

عين المسيو اتين دريوتون مديرا عاما لمصلحة الآثار المصرية بقرار من مجلس الوزراء في ٧ يونيو ١٩٣٦ لمدة ثلاث سنوات، ثم تجدد تعيينه لمدة سنة واحدة ثم لسنة أخرى ثم أصبح التجديد بعد ذلك لستتين وهكذا إلى أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٨ يونيو ١٩٥١م بتحديد ستين تنهيان في ٨ يونيو ١٩٥٣^(٧٣). كان دريوتون عاشقا لعلم المصريات قبل هجرته إلى مصر، ولما تولى إدارة مصلحة الآثار المصرية استطاع أن يبرز عددا لا بأس به من علماء المصريات من الفرنسيين الذين قاموا باكتشافات أثرية مهمة ومن هؤلاء بيير مونتيه Montet الذى اكتشف مدينة الأموات بالدلتا وذلك في عام ١٩٣٩م، كذلك قام المسيو جويون Goyon بتسجيل وتدوين جميع النقوش المدونة على الهرم الأكبر^(٧٤).

وإذا ما تساءلنا عن رأى الحكومة المصرية في أداء دريوتون لمهام منصبه نجد أنه كان هناك توجهها إلى تمصير هذا المنصب ولأجل ذلك كان لابد من ترقى كوادر مصرية لتصل إلى هذا المنصب فنجد أنه في عهد دريوتون كان قد وصل إلى منصب وكيل مصلحة الآثار مصرى يدعى عباس بيومى^(٧٥).

ولكن ماذا عن التقارير الرسمية التي صدرت في حق هذا الفرنسي؟ وفي قراءة لهذه التقارير نجد أنها كانت غير مرجحة لوجود هذا الرجل في ذلك المنصب ففى مذكرات لوزارة المعارف في عام ١٩٥٢م أوضحت مدى محاولات تلك الوزارة طوال وجود دريوتون في منصبه أن تكف يده عن الإدارة لما لمسته من قلة أهليته لها وأن تصرفه للعمل العلمى خبيرا فنيا في الدراسات المصرية القديمة إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وقد رأت وزارة المعارف أنه نظرا لوجود خلل بإدارة مصلحة الآثار حدثت كثير من الحوادث نتج عنها وقوع كثير من التخريب تعرضت له مقابر بوادى الملوك مما يدل على مدى الإهمال الشديد حيث استقر رأى الوزارة على وجوب الاستغناء عن خدمات هذا الفرنسي لأن إدارة هذه المصلحة تحتاج إلى إدارة أكثر حزمًا وأقدر على إصلاح الخلل الإداري^(٧٦).

استطلعت وزارة المعارف رأى الشعبة الأولى لقسم الرأى في مجلس الدولة في التصرف القانونى الذي ينبغى اتخاذه للاستغناء عن خدمات الكاهن دريوتون والذي تطلب بحث العقود المبرمة بين الوزارة وهذا الفرنسي وعلى الرغم من أنه لم يتم ثبوت أى من الحالات التى تستوجب فصل موظف مثل سوء السلوك أو التقصير الفاحش في تأدية مهامه أو إهمال وظيفته وهو ما لم يوجد في ملف خدمته، وكذلك وعلى الرغم من أن قسم الرأى في مجلس الدولة رد على التحقيقات السق أشارت إليها وزارة المعارف عن الإهمال الذى نسب إلى دريوتون بمناسبة حوادث السرقة والتخريب التى وقعت في مقابر وادى الملوك، فقد رأى قسم الرأى أن هذه التحقيقات قد مضى عليها سنوات، إذ يرجع تاريخها إلى ما قبل عام ١٩٤٣م وهو تاريخ إجراء التحقيقات وقد تجدد عقد وظيفته عدة مرات رغم أن تلك التحقيقات كانت تحت نظر الوزارة عند موافقتها على التجديد!

ورغم ذلك استخدمت الوزارة حقها في فسخ العقد طبقا للبند الثامن ولكن ذلك بشرط إخطار دريوتون كتابة قبل ذلك بثلاثة أشهر، فما كان من وزير المعارف إسماعيل محمود القباني إلا أن اقترح انهاء عقد دريوتون مع صرف مرتبه حتى انتهاء مدة الثلاثة شهور المقررة من تاريخ اخطاره بإنهاء العقد^(٧٧).

أثناء ذلك كان دريوتون يقضى فترة اجازته الصيفية في فرنسا عندما علم

بأنباء عزله من منصبه في مصر عندها قرر عدم العودة إلى مصر خاصة بعد ما علمه من الحملات الصحفية المصرية التي شنت عليه والاثامات التي وجهتها له من سرقة للآثار وغيرها^(٧٨).

يتضح مما سبق أن مصلحة الآثار المصرية تأسست على أيدي مجموعة كبيرة من علماء الآثار الفرنسيين أسسوا لوجود هذا العلم في مصر التي تملك ثلث آثار العالم، فقدم هؤلاء الخبرة لأجيال من المصريين الذين نبغوا وتفوقوا ومن ثم أصبحوا أساتذة في هذا المجال وبذلك انتهى دور الفرنسيين في مصلحة الآثار المصرية.

ب - دار الآثار العربية:

لم يستحوذ الفرنسيون طوال فترة الدراسة فقط على مصلحة الآثار المصرية وكل ما يتعلق بتاريخ الفراعين، بل امتدت أيديهم أيضا إلى الآثار العربية والإسلامية.

يعود اهتمام الفرنسيين بالآثار العربية والإسلامية إلى عهد الحملة الفرنسية والتي خلف علماءها أهم وأضخم مؤلف هو "وصف مصر" Le Description de l'Egypte والذي قدم فيه جومار خريطة جغرافية لمدينة القاهرة وأهم معالمها وآثارها، أما في العصر الحديث فقد استكمل المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ما بدأه جومار حيث ركزت دراساته في مجالات الآثار العربية والإسلامية بكل ما يتعلق بها من دراسات تاريخية وأثرية لعواصم مصر الإسلامية في كل عصورها^(٧٩).

شهدت مصر منذ الاحتلال البريطاني حتى عشرينيات القرن الماضي مجموعة من العلماء الفرنسيين المتخصصين في دراسة الآثار العربية والإسلامية سواء في العصر الفاطمي أم أيام الدولة الطولونية ومن هؤلاء بول رافيس Rovaissse، بول كازانوف Casanova وغيرهما وهؤلاء اعتمدوا في دراساتهم وأبحاثهم على "خطط المقرئ" حيث طابقوا ما دونه بمشاهداتهم الشخصية أثناء زيارتهم لمواقع الآثار الإسلامية^(٨٠).

يعد جاستون فييت Gaston Wiet أحد أشهر المستشرقين والباحثين الفرنسيين في مجال دراسات الآثار العربية والإسلامية وقد قامت الحكومة المصرية في عام ١٩٢٦م بتعيينه مديرا لدار الآثار العربية^(٨١). تلك الدار التي افتتحت منذ عام ١٩٠٣م^(٨٢). في عهد المسير جاستون ماسيرو.

عشق فييت البحث في مجال الآثار الإسلامية في مصر التي عاش فيها ثمانية وعشرين عاما قضى منها ثلاث سنوات من ١٩٠٩-١٩١١ باحثا بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ومن ثم عاد مرة أخرى إلى القاهرة حيث تم استدعاؤه في عام ١٩٢٦م. امتدت دراساته وأبحاثه عن تاريخ الحضارة المصرية لتشمل الفتح العربي وصولا إلى العصر الحديث ولكن التاريخ الإسلامي كان عشقه الأساسي وتركزت مشروعاته البحثية على عنصرين رئيسيين:

أولا: نشر أهم المصادر العربية التي تناولت تاريخ مصر وأهمها كان كتاب "الخطط" للمقرئزي، "بدائع الزهور" لابن إياس الذي صدر في عام ١٩٤٥م في ثلاثة أجزاء والذي امتدت فترته من عصر قايتباي حتى الغزو العثماني عام ١٥١٧م، كما نشر أيضا "مذكرات نقولا الترك" التي تناولت أحداث مصر في زمن الحملة الفرنسية حتى عام ١٨٠٤ وكان ذلك في عام ١٩٥١م^(٨٣).

ثانيا: ركز فييت على القيام بنشاط في مجال الترجمة وهو ما ستتناوله لاحقا. استمر المسيو فيت مديرا لدار الآثار العربية بالقاهرة أو ما يعرف "بمتحف الفن الإسلامي" خمسة وعشرين عاما ١٩٢٦-١٩٥١م^(٨٤).

ج - المتاحف:

شهدت مصر في النصف الأول من القرن العشرين تأسيس العديد من المتاحف في كل من القاهرة والإسكندرية لما شهدته تلك الفترة من نشاط كبير في مجال الكشف الأثري التي تعود إلى مختلف العصور التي عاشتها البلاد، وقد أشرف على تلك المتاحف علماء وأثريون فرنسيون مثل المتحف المصري بالقاهرة ومتحف الإسكندرية وتم ذلك في أوائل القرن العشرين كما ذكرنا آنفا. أولا: متحف الحضارة المصرية:

وجدت وثيقة يعود تاريخها إلى الأربعينيات توضح وجود ماعرف "متحف الحضارة المصرية" ويبدو أن هذا المتحف كان يضم العديد من الآثار التي تنتمي لجميع العصور التي شهدتها مصر سواء العصر الفرعوني أم العصر اليوناني والروماني مروراً بالعصر القبطي والإسلامي وصولاً إلى الحملة الفرنسية ومن ثم العصر الحديث.

وقد تكونت لجنة عامة لمتحف الحضارة المصرية في عام ١٩٤٢م كان جميع

أعضاؤها من الفرنسيين وهم:

- ١- مسيو أتين دريوتون مدير مصلحة الآثار المصرية.
 - ٢- مسيو جاستون فييت مدير مصلحة الآثار العربية.
 - ٣- مسيو هنرى مونيه سكرتير عام الجمعية الجغرافية.
 - ٤- مسيو جوجي بمدرسة الحقوق الفرنسية.
 - ٥- مسيو جيرو أمين بالمتحف المصرى.
 - ٦- مسيو دويه بشركة القنال.
 - ٧- مسيو روسو مدير مكتبة هاشت.
- وقد اختص كل عضو من هؤلاء الفرنسيين بحقبة حضارية اقروا لها لجانا خاصة وفيما يلى بيان باللجان وأسماء أعضاؤها وبيان اختصاصاتها:
- ١- المسيو أتين دريوتون: كان عضو اللجنة الرئيسية بلجنة عصر ما قبل التاريخ وعضو رئيسى ومقرر لجنة العصر الفرعونى.
 - ٢- مسيو جيرو كان عضوا رئيسيا بلجنة العصر اليونانى الرومانى بالمتحف.
 - ٣- مسيو جوجيه مقرر لجنة العصر الاغريقى الرومانى.
 - ٤- مسيو روسو كان عضوا رئيسيا فى لجنة الحملة الفرنسية وكذلك كان المسيو دويه
 - ٥- مسيو هنرى مونيه كان عضوا رئيسيا بلجنة الحضارة القبطية والعصر العثمانى والحملة الفرنسية ومقررا لها، كما كان عضوا رئيسيا فى لجنة العصر الحديث.
 - ٦- أما المسيو فييت فقد كان عضوا رئيسيا بلجنة الحضارة القبطية، وكذلك فى لجنة العصر العثمانى، كما كان مقررا للجنة العصر العربى الإسلامى بالمتحف وقد أشرف الأخير على عمل أربع خرائط هامة هى:
 - أ- خريطة لتطور الفسطاط والعسكر والقطائع.
 - ب- خريطة لأسواق القاهرة.
 - ج- خريطة لعمائر القاهرة.
 - د- خريطة لبيان مراكز صناعة النسيج المصرى فى العصور الوسطى كما قام بجمع صور لبعض سلاطين المماليك^(٨٥).

جدير بالذكر أن متحف الحضارة المصرية Musees De La Civilisation Egyptienne كان يخضع لإشراف وزارة المعارف العمومية^(٨٦).
متحف بونابرت:

حتى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين كان يوجد بالقاهرة متحفا سمي "متحف بونابرت" أو ما يعرف بمقر كنتخدا السنارى^(٨٧). وفي المدة من عام ١٩١٨-١٩٢٦م أقام المسيو جلياردو بك بهذا المنزل متحفا باسم "بونابرت" ووضع به مجموعة تاريخية قيمة تحتوى على كثير من الرسوم المحفورة على النحاس والأسانيد المختلفة الباقية من زمن الحملة الفرنسية، وتوفى جلياردو بك عام ١٩٢٧م وبقي بيت السنارى أو "متحف بونابرت" منذ ذلك الوقت على ما كان عليه إلى أن تم إخلاؤه في عام ١٩٣٣م، وقد أراد الملك فؤاد أن يجعل من بيت السنارى متحفا لبونابرت هذا ما أكده الملك للمسيو ادوارد ريو (مدير معهد نابليون بياريس) بحيث يقتصر على جمع كل ما يتعلق بالحملة الفرنسية طوال الثلاث سنوات التي قضتها في مصر.

وكما ذكر ادوارد ريو "ففى هذا المعهد المصرى وفى هذا الوسط المفعم بالذكريات الفرنسية سنضع بالتكريم والاحترام (حجر رشيد)، و (صحيفة مصر العسكرية)، و (صحيفة بريد مصر)، و (وصف مصر)، و (المصور المختص بوصف مصر ورسمها) بقلم جاكوتان، وغير ذلك من الآثار الفنية والأدبية وسننشئ أيضا مكتبة وخزانة للمحفوظات نخشد فيها كل ماله علاقة بحملة مصر"^(٨٨).

جدير بالذكر أن هذا المشروع قد توقف نظرا لأن المنزل يعد وقفا وأرادت وزارة الأوقاف في عام ١٩٣٨م استغلاله، كما رأت لجنة حفظ الآثار شغل هذا المنزل لما فى ذلك من صيانة له^(٨٩).

يتضح مما سبق الدور الفرنسى فى إنشاء وإدارة المؤسسات الأثرية المصرية والتي عملت على المحافظة على تراثنا الحضارى على مر العصور.

٣- انجماع العلمية والجمعيات والمكتبات:

كان للفرنسيين فى مصر مساهمات فاعلة فى عدد من الجمعيات والمعاهد

العلمية المصرية ومن أبرزها مجمع اللغة العربية، المجمع العلمي، الجمعية التاريخية، والجمعية الجغرافية.

مجمع اللغة العربية:

تعود فكرة إنشاء مجمع اللغة العربية إلى عام ١٨٩٢م حينما فكر بعض المهتمين باللغة العربية الذين أزعجهم استبدال الشارع المصرى لبعض الألفاظ والكلمات العربية بأخرى أجنبية - وبخاصة الفرنسية - وظلت هذه الفكرة تلاحق الأذهان خاصة الشيخ محمد عبده الذى قام فى عام ١٩٠٠م بتأسيس جمعية أطلق عليها "جمعية إحياء العلوم العربية" والواقع أن أسباب اهتمام الشيخ محمد عبده بالمجمع تأتى من كونه قد قضى فترة من حياته فى باريس فأراد إنشاء مجمعا على غرار الأكاديمية الفرنسية^(٩٠).

ظل هذا المشروع حبيس الأفكار والأحلام إلى أن جاء عام ١٩٣٣م حينما أصدر الملك فؤاد مرسوما ملكيا بإنشاء مجمع للغة العربية أطلق عليه اسم "مجمع اللغة العربية الملكى"، وقد سمح المرسوم أن ينضم إلى هذا المجمع أى عالم سواء أكان مصريا أم أجنبيا دون التقيد بالجنسية شريطة أن يكون أستاذا وقيما فى علوم اللغة العربية ولهجاتها، لذلك أتاحت الفرصة لعدد من العلماء الفرنسيين المتخصصين والمهتمين باللغة العربية الانضمام إلى عضوية هذا المجمع ومن أبرز هؤلاء المسيو ماسينيون Massignon الأستاذ بجامعة باريس، وبالطبع المسيو جاستون فييت الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية، المسيو هنرى ماس، هنرى مارسيه Henry Marsse الأستاذ بالسوربون^(٩١).

جدير بالذكر أن التنظيم الإدارى للمجمع قد تم على نسق الأكاديمية الفرنسية خاصة فيما يتعلق بالتنظيمات الإدارية والمالية التى احتفظت باستقلاليتها^(٩٢).

المجمع العلمى المصرى:

شغل هذا المجمع مكانا بحديقة وزارة الأشغال بشارع الشيخ ربحان والقصر العينى بالقاهرة وقد سيطر على هذا المجمع لفترات طويلة عدد من الفرنسيين وذلك من حيث المناصب الإدارية العليا وكذلك العضوية ففي عام ١٩٣٥م كان رئيس المجمع المسيو جوتيو. م. هـ^(٩٣).

أما بالنسبة إلى العضوية فى هذا المجمع فإنها كانت تتم بالانتخاب وقد ظل

الفرنسيون يتناوبون الواحد تلو الآخر مقاعد العضوية ففي عام ١٩٤٠م تم انتخاب عضوين فرنسيين جديدين بدلا من الكونت دى سريون المتوفى والمسيو هنرى جوتييه الذى غادر مصر ولكنه لم يترك الجمع فأصبح عضوا مراسلا، فى حين أخذ المسيو دريوتون مدير مصلحة الآثار المصرية مقعد المسيو هنرى جوتييه^(٩٤).

الجمعية الجغرافية المصرية:

تأسست بمرسوم ملكى صدر من الملك فؤاد عام ١٩٣٠م^(٩٥). وقد شهدت الجمعية نشاطا ملموسا لعدد من المثقفين الفرنسيين ما أهلهم إلى تولي المناصب بالجمعية ولعل أشهر هؤلاء الأثرى هنرى مونيه الذى شغل منصب سكرتير عام الجمعية الجغرافية منذ تأسيسها^(٩٦) وحتى الأربعينيات^(٩٧)، أما منصب الوكيل فقد ذهب إلى المسيو لاکو مدير عام مصلحة الآثار المصرية فى ذلك الوقت، بالإضافة إلى المسيو فانسنو مدير عام البنك العقارى المصرى الذى تولى أمانة الصندوق بالجمعية، كذلك انضم إلى عضوية الجمعية كثير من كبار الموظفين الفرنسيين فى مصر ومن بينهم المسيو هنرى جوتييه سكرتير عام مصلحة الآثار المصرية، المسيو ريموندى مدير عام مصلحة الكبارى سابقا، بالإضافة إلى المسيو كاميرير الوزير المفوض والعضو الفرنسى بلجنة "صندوق الدين العمومى"^(٩٨).

تضمنت أنشطة الجمعية الجغرافية استضافة الأساتذة الفرنسيين لإلقاء المحاضرات مثلما حدث عام ١٩٤٤م حينما استضافت الجمعية المسيو ليون جيشار أستاذ اللغة الفرنسية بكلية الآداب بالجامعة المصرية^(٩٩).

الجمعية التاريخية المصرية:

فى ٣٠ يوليو ١٩٤٥م صدر مرسوم ملكى بإنشاء الجمعية الملكية للدراسات التاريخية والتي شملها الملك فاروق برعايته وذلك من أجل تنظيم الدراسات المتعلقة بالتاريخ وخاصة التاريخ المصرى بمختلف فروعه وأقسامه، وكان أول رئيس للجمعية هو محمد طاهر باشا الذى جاء تعيينه بالمنصب بناء على الأمر الملكى الصادر فى ١٠ أبريل ١٩٤٦م ومن ثم صدر القرار الوزارى رقم ٦٧٧٠ بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٤٦ بتكوين مجلس إدارة الجمعية والذى بلغ خمسة عشر عضوا وعند بداية مناقشة الأسماء المرشحة لعضوية الجمعية "ترك محلان خاليان لاختيار بعض العلماء الأجانب لهما طبقا للتوجيه السامى" وبالفعل تم اختيار اثنين من العلماء

الفرنسيين وهما المسيو بيير جوجيه الملحق الثقافي السابق بالمفوضية الفرنسية، والمسيو آتين دريوتون مدير عام مصلحة الآثار المصرية في ذلك الوقت، وفي عام ١٩٥٠م انضم إلى عضوية الجمعية المسيو جاستون فيت^(١٠٠).
جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع^(١٠١):

حرص الفرنسيون في مصر وخاصة المعنيون بالشئون الاقتصادية والتشريعات التجارية والاستثمارية على الانضمام إلى الجمعية الملكية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ففي عام ١٩٣٠م تولى المسيو من. ا. ميريل رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري منصب وكيل الجمعية، كما انضم إلى عضوية الجمعية المسيو بلانشار أستاذ بكلية الحقوق الفرنسية، والمسيو ج. بيليسييه، دى رزواس مدير مدرسة الحقوق الملكية^(١٠٢).

جمعية أوراق البردى:

أنشأ الملك فؤاد جمعية علمية تدعى "جمعية فؤاد الأول لأوراق البردى" تولى رئاستها عام ١٩٣٠م فرنسى يدعى M. Pierre Jouguet^(١٠٣).
المكتبات:

تعد مكتبة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية من أقدم المكتبات الفرنسية في مصر الحديثة والتي أنشئت عام ١٨٨١م حيث تخصصت في الدراسات الشرقية ولا سيما علم الآثار المصرية، أوراق البردى، وتاريخ الشرق القديم، بالإضافة إلى الدراسات القبطية والإسلامية واللغات والحضارات العربية، التركية، والفارسية كما يوجد بها عدد من المخطوطات العربية ومجموعة من مجلات الاستشراق^(١٠٤).

هذا بالإضافة إلى مكتبة كلية الجزويت التي أنشئت عام ١٨٨٤م والتي تنقسم إلى قسمين الأول: مكتبة الآباء والتي تضم مؤلفات في الدين، التاريخ، والآداب، أما القسم الثانى وهو المكتبة الشرقية والتي تحوى آلاف المجلدات والكتب التى تبحث فى تاريخ الآثار المصرية وكتب الرحالة وكل ما يخص تاريخ وكتابات الحملة الفرنسية.

كذلك ساهمت مكتبة الآباء الدومنيك والتي أنشئت عام ١٩٣٢م فى إمداد الدارسين والمثقفين فى مصر بكل ما يحتاجونه من كتب ومخطوطات فى مجالات الدين، التاريخ، والفلسفة^(١٠٥).

وبالإضافة إلى المكتبات الفرنسية التابعة لهيئات ومؤسسات مدنية كانت أم دينية، فقد شهدت مصر العديد من المكتبات الفرنسية الأهلية ومن أقدمها "المكتبة الشعبية BIBLIOTHEQUE POPULAIRE" بالإسكندرية الكائنة بشارع سيدى المتولى^(١٠٦).

ظلت المكتبات الفرنسية طوال فترة الدراسة تغذى المجتمع المصرى بالعديد من المؤلفات والكتب فى مختلف المجالات الثقافية والعلمية وقد وصل عدد المكتبات الفرنسية فى مصر فى بداية الخمسينيات نحو عشرين مكتبة عشر منها فى القاهرة، وست بالإسكندرية، وثلاث أو أربع فى السويس^(١٠٧).

لا نستطيع إغفال الدور الفرنسى فى إعمار مكتبة الجامعة المصرية منذ نشأتها حيث تمكن المسيو جاستون ماسبيرو من الحصول على عدد من المراجع والأبحاث من عدد من المؤسسات الفرنسية أهمها متحف جيميه الأثرى، المكتبة الأهلية بباريس، الجمعية الجغرافية الفرنسية، وعدد من دور النشر الفرنسية أهمها دار هاشيت، والتي ساهمت فى تأسيس مكتبة الجامعة المصرية هذا بالإضافة إلى تلبية رئيس الوزراء الفرنسى كليمنصو طلب الأمير أحمد فؤاد - رئيس الجامعة فى ذلك الوقت - إهداء مكتبة الجامعة كل منشورات الحكومة الفرنسية^(١٠٨).

وهكذا نلمس مدى التغلغل الفرنسى فى المؤسسات الثقافية التى تأسست فى مصر.

ثانياً: النشاط الفنى:

١- فن المسرح:

عمل الفرنسيون على نشر ثقافتهم المسرحية الأمر الذى جعلهم يعملون على وضع أيديهم على المسارح الحكومية المصرية ويستخدمون من اجل ذلك جميع الأساليب للوصول إلى أهدافهم ففى عام ١٨٨٢م قام المسيو بارافه بتقديم طلبا إلى رئيس مجلس النظار محمود سامى البارودى لإدارة "تياترو الأوبرة الخديوى"، وأنه فى حال قبول طلبه سيقدم تعهدا بعدم طلب أى زيادة إعانة عن المبلغ المخصص لذلك ولكن أهم تعهداته اللافتة للنظر كانت إقامة حفلة "باللو" راقصة وتخصيص إيرادها للجمعيات الخيرية وأن يتم تسليم هذا الإيراد ليد "حضرة شيخ الملة

الإسلامية" (١٠٩).

وفي كثير من الأحيان كانت الفرق التمثيلية الفرنسية توافق على تحمل بعض الأعباء والنفقات من أجل عرض مسرحياتها على خشبة مسرح الأوبرا المصرية ومن هؤلاء مدام سارة برنار التي اشترطت عليها الحكومة المصرية أن تتحمل مصروفات انارة "التياترو الخديوى" في مقابل التصريح لها بإقامة عشر عروض مسرحية مدة عشرة أيام من شهر يناير عام ١٨٨٩م (١١٠).

جدير بالذكر أن الفرق المسرحية الإيطالية قدمت عروضاً مسرحية من روائع الأدب الفرنسي ففي عام ١٨٩٠م قدمت فرقة الممثلة الإيطالية مدام دور عرضاً تمثيلاً لرواية "مى مونند" أو "نصف السدنيا" وهى رواية للأديب الفرنسي "دوماس" (١١١).

واصلت الفرق التمثيلية الفرنسية توافدها على مصر وتقدم عروضها المسرحية على خشبة مسرح الأوبرا ومن أشهر هذه الفرق فرقة المسيو "بوركة"، وفرقة الأنسة "مارسيل جوسيه" وكذلك فرقة "جمعية التمثيل الفرنسية"، بالإضافة إلى فرقة "كوكلن" والتي حضرت إلى مصر في عام ١٨٨٨م وكان المسيو كوكلن من أشهر الممثلين الفرنسيين حيث قدم عروضاً تمثيلية بالأوبرا الخديوية حضرها كبار رجال الدولة وعلى رأسهم الخديو، وقد قدمت هذه الفرقة عروضها في القاهرة على مسرح الأوبرا وفي الإسكندرية على مسرح زيزينيا (١١٢).

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤالاً أين المسرح المصرى في ذلك الوقت؟ وهل كان للفرنسيين دور في مسرحنا الوطنى؟

تم إنشاء أول مسرح عربى في مصر في عهد الخديو إسماعيل وكان ذلك في القاهرة عام ١٨٧٠م على يد المصرى اليهودى يعقوب صنوع "أبو نضارة" والذي لقب بـ "موليير مصر" (١١٣).

شهد عهد الاحتلال في مصر تكوين العديد من الفرق المسرحية على يد بعض المصريين والشوام والذين اعتمدوا بشكل أساسى على الاقتباس عن الأدب والرواية الفرنسية ففي عهد الخديو توفيق قام الممثل السورى سليمان القرداحى بإنشاء فرقة مسرحية في مصر قدمت الكثير من الأعمال الأدبية المترجمة عن الفرنسية والمقتبسة منها والتي اتسمت بالطابع النقدى لما يحدث في المجتمع المصرى ولكن بغلاف

فرنسى وذلك تقاديا لإغلاق مسرحه كما حدث مع يعقوب صنوع من قبل ومن أشهر هذه المسرحيات "روعة النفس"، "نكت العهد"^(١١٤). كما قدمت فرقة اسكندر فرح لأول مرة في عام ١٨٩٧م رواية "السيد" أو ما تعرف بـ "غرام وانتقام" التي ترجمها الصحفي نجيب حداد، وفي الإسكندرية قسام بعض أدباءها بتكوين جمعية تهتم بفن التمثيل المسرحي أطلق عليها "جمعية مراقبة التمثيل" وكان يرأسها الفنان سليمان الحداد وقدمت الجمعية أول عروضها المسرحية في عام ١٩٠٠م برواية للأديب الفرنسى "فولتير" هى رواية "السر المائل"^(١١٥).

شهد المسرح المصرى خلال الربع الأول من القرن العشرين الكثير من التغيرات والتي كانت مواكبة لكل ما يطرأ من تطور في المسارح الفرنسية، فقد كان شارع عماد الدين بملاهيته ومسارحه يقدم فنا يماثل الفن الذى كان يقدم على مسارح البوليفار في فرنسا والذي تمثل في الخط الفكاهى، بالإضافة إلى المسرحية الجماهيرية"^(١١٦).

وفي فترة الحرب العالمية الأولى ظهر نوع جديد من الفن المسرحى في مصر يسمى مسرح (الفرانكو آراب) "Franco-Arab"^(١١٧) وقد ظهر هذا اللون المسرحى الهابط جراء الرقابة الشديدة التي فرضتها سلطات الاحتلال الانجليزى على كل أنواع وأشكال التعبير الحر للكلمة سواء المقروءة منها وتمثلت في الصحف، أم المسموعة الأغاني"، أم المرئية والتي تمثلت في العروض المسرحية"^(١١٨). كذلك عرفت مصر في هذه الفترة نوع من الفن المسرحى أطلق عليه القودفيل "VAUDEVILLE"^(١١٩) وهو فن واجه نقدا لاذعا من إحدى المجلات وهى مجلة "الأدب والتمثيل" والتي ظهرت عام ١٩١٦ حيث ذكر الناقد أن هذا الفن تم انتقاده في فرنسا نفسها"^(١٢٠).

وإذا ما تحدثنا عن الفرق المسرحية الوطنية نجد أن كثيرا من هذه الفرق اعتمدت بشكل كبير على الأدب الفرنسى ومن أهمها فرقة عبد الرحمن رشدى والتي قدمت في عام ١٩١٧ مسرحية "الضمير الحى" للكاتب الفرنسى الكسندر دوماس وقد شاهد هذه المسرحية الممثل الفرنسى كوكلان الذى أبدى إعجابه بدور الفنان عبد الوارث عسر والذي كان كوكلان يقوم بتمثيله على المسرح

حيث صرح بذلك للفنان عمر وصفي المدير الفني لمسرح عبد الرحمن رشدي، وقد كان أصحاب المسارح الوطنية يقومون باستضافة الفرق المسرحية الفرنسية حيث يقومون بترهات في القاهرة وتناول الطعام معا^(١٢١). ومن ذلك نجد أنه كان يوجد تواصل بين الفرق المسرحية المصرية والفرق المسرحية الفرنسية التي تأتي إلى مصر لتقدم عروضها وهذا التواصل ليس فقط على المستوى الأدبي من حيث اقتباس وتمصير الأدب الفرنسي وإنما أيضا على مستوى الأفراد ومن هنا تغلغلت الثقافة الفرنسية في عقول القائمين على الفن المسرحي المصري.

وإلى جانب روائع الأدب الفرنسي التي قدمتها بعض الفرق المسرحية الوطنية أقبل البعض على تقديم مسرحيات ترفيحية حيث ساد في ذلك الوقت تيار المسرح الكوميدي والذي كانت أهداف أصحاب هذا التيار هو تسلية الجمهور المصري وربما كانت ظروف الحرب العالمية الأولى هي التي فرضت وجود هذا النوع من الفن المسرحي لكسر نمط الحياة التي يعيشها المواطن المصري في ظل الحرب حيث قدمت مسرحيات من نوع الفودفيل والفرانكو آراب لاقت نجاحا كبيرا ومن هنا تعددت المسارح الكوميديّة وظهر نجوم في هذا اللون المسرحي أشهرهم على الكسار، نجيب الريحاني، وعزيز عيد^(١٢٢).

اعتمد العديد من كتاب ومخرجي المسرح المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين على تمصير الأعمال المسرحية الفرنسية فخلال فترة ما بين الحربين شهد الشارع المسرحي في مصر حركة تمصير عن المسرح الفرنسي وبخاصة في فترة العشرينيات والثلاثينيات وفيما يلي عرض لبعض الروايات الفرنسية الممصرة:

١- خلى بالك من اميلي Occupe-toi d'Amélie: للكاتب الفرنسي جورج فيدو وأخرجها عزيز عيد.

٢- خليك ثقيل: مصرها بديع خيرى ونجيب الريحاني عن مسرحية "الديك الرومي" Le Dindon لجورج فيدو وعرضت عام ١٩١٦.

٣- عبد الستار أفندي: مصرها محمد تيمور عن رواية "الأب ليونار" Le Pere Lebonard وعرضت عام ١٩١٨.

٤- وكذلك قام محمد تيمور بتعريب أوبريت "العشرة الطيبة" عن رواية "ذى اللحية الزرقاء" Barbe Blue وعرضت عام ١٩٢٠.

٥- وفي عام ١٩٢٣ قام محمد عبد القدوس بتمصير أوبريت "معروف الاسكافي" للماردوس نيبوني وعرضتها فرقة عكاشة على مسرح الأزيكية.

٦- وفي عام ١٩٢٥ قام نجيب الريحاني بتقلم مسرحية "الجنينة المصرية" على مسرح الكورسال وهي مأخوذة عن الرواية الفرنسية الشهيرة "توباز" والتي سبق أن قدمتها إحدى الفرق الفرنسية على خشبة مسرح الكورسال.

٧- أما يوسف وهي فقد قام بتمصير رواية "الأب لبيونار" للكاتب الفرنسي جان ايكار وعرضت على خشبة مسرح "رمسيس" في عام ١٩٣٣ تحت عنوان "يومى أفندى" (١٢٣).

ويعد كلا من الثنائى بديع خيرى و نجيب الريحاني من أكثر المسرحيين المصريين الذين قاموا بتمصير روايات ونصوص فرنسية طوال فترة الثلاثينيات حتى أنه عرض مسرحيتين بمصريتين في عام واحد حيث قدم في يناير من عام ١٩٣٨ مسرحية Bichon للفرنسى جان لوتراز تحت عنوان "لو كنت حليوه"، وفي أبريل من نفس العام قدم الثنائى مسرحية "الستات ما يعرفوش يكذبوا" عن النص الفرنسى "حببى" Mon Bobe، وفي عام ١٩٣٩م افتتح الريحاني وخيرى الموسم المسرحى برواية كوميدية للفرنسى بول جافليت عنوانها "قطعة الشيكولاتة الصغيرة" La Petite Chocolatiere وتم تمصيرها تحت عنوان "الدلوعة" (١٢٤).

جدير بالذكر أن كثيرا من المسرحيات الممصرة كانت لا تخلو من وجود الشخصيات الأجنبية ولا سيما الشخصية الفرنسية داخل السياق الدرامى لأحداث المسرحية مثلما فعل أمين صدقى فى المسرحية الفرنسية "الديك الرومى" حيث قام بتمصير شخصية فانيلان ليصبح "كشكش بك عمدة كفر البلاص" الذى أحب فتاة أجنبية خائنه مع ثرى فرنسى يدعى "دارفيل" (١٢٥).

أثناء وجود ظاهرة التمصير أو الاقتباس عن النصوص الأدبية الفرنسية التى سادت المسرح المصرى، كان هناك فريق من محبى فن التمثيل المسرحى أراد التعمق فى هذا الفن وذلك عن طريق دراسته أكاديميا وحيث أن هذا لم يكن متاحا فى مصر فى ذلك الوقت فالتجّهت الأنظار إلى الخارج وكانت الوجهة بالطبع إلى مدينة النور والفن باريس.

جسورج أبيض:

يعد جورج أبيض من أهم فناني المسرح المصري في أوائل القرن العشرين حيث جاء من بيروت إلى الإسكندرية ليزاول هواية التمثيل التي عشقها على يد الممثل الفرنسي جان فريج. اشتغل جورج أبيض بوظيفة ناظر محطة سيدى جابر أما هواية التمثيل فقد كان يشبعها في جمعية خريجي كلية "سان مارك" حيث كان يؤدي جميع الأدوار بالفرنسية إلى أن جاء عام ١٩٠٤م وأثناء مشاركته في مسرحية "برج نل" المقامة على مسرح زيزينيا شاهده الخديو عباس الذى كان يحضر العرض^(١٢٦). ومن ثم أعجب به فبعث به إلى باريس لدراسة فن التمثيل المسرحي على نفقته الشخصية وهناك درس هذا الفن على يد أبرع الأساتذة الفرنسيين والذي تأثر بهم تأثرا شخصيا ومهنيا وكان في مقدمتهم أستاذه "سيلفان"^(١٢٧).

قضى جورج أبيض ست سنوات في باريس ثم عاد إلى مصر في عام ١٩١٠م مع بعض الممثلين الفرنسيين الذين كون منهم فرقة قامت بعرض مسرحيات على خشبة مسرح الأوبرا^(١٢٨). اشتهر جورج أبيض بفرقة الفرنسية ووصلت شهرته إلى الزعيم سعد زغلول الذى حضر مسرحياته المؤداة بالفرنسية وأعجب بها ولكن سعد بصفته ناظرا للمعارف في ذلك الوقت طلب من جورج أبيض تأسيس مسرح يهتم بالتمثيل العربى^(١٢٩) ومنذ ذلك الوقت تولى جورج أبيض زعامة التمثيل العربى وإصلاحه فبدأ في عام ١٩١٢ في تكوين فرقة التي تم اختيارها من أشهر ممثلى الفرق المسرحية المعروفة في ذلك الوقت أمثال حجازى، فرح، والقرداحى وغيرها والتي كانت تضم نخبة من الممثلين المصريين واللبنانيين والسوريين

استعان جورج أبيض بالعديد من المتعلمين والمثقفين والأدباء الذين عرف فيهم الكفاءة والخبرة من أجل إحياء فن التمثيل العربى في مصر ومن أشهرهم الأدبيين فؤاد سليم وعبد الرحمن رشدى المحامى وقدمت فرقة جورج أبيض أشهر روائع الأدب الفرنسى مثل رواية "نابليون"، ورواية: "لويس الحادى عشر"^(١٣٠).

نعم لقد تكونت أول فرقة مسرحية عربية بدعم من الحكومة المصرية التي أرادت إحياء اللغة العربية في المسرح المصرى لتحل محل اللغة الفرنسية حتى يتذوق الشعب المصرى هذا الفن ولكن مع هذا جاء بصيغة تعتمد على الأدب الفرنسى ومن هنا جاءت ثقافة جمهور المسرح المصرى ملونة بالثقافة الفرنسية. بل أننا نجد أن بعض ذوى الثقافة الفرنسية من المصريين يروجون لاتخاذ الفرنسيين قدوة لإنشاء

فن التمثيل في مصر ففي عام ١٩١٨م نشرت مجلة "الجنس اللطيف" مقالا لأحد قرائها يدعو فيه إلى النهوض بفن التمثيل واستدل كاتب المقال بالثورة الفرنسية " وما تخللها من الروايات المثيرة للنفوس الباعثة على هُضة الأمم حيث أن الفرنسيين يدرسون التمثيل وأدخلوا عليه من التعديل ما يلائم أذواقهم حتى أنهم بلغوا به حد الكمال حيث أنه في وجهة نظر الكاتب رقى أخلاقهم وقوم اعوجاجهم" (١٣١).

وربما مسرح جورج أبيض بما قدمه من روائع الأدب الفرنسي كان يقاوم فن الفودفيل هذا النوع من التمثيل العابت بالأدب العابت باللغة والذي كان يقدم للجمهور المصرى والعجيب أن هذين النوعين وردا إلينا من جهة واحدة هى فرنسا.

وأمام انتشار الفن الفرنسي على المسارح المصرية الجيد منه و الردي قام رجل الاقتصاد المصرى "طلعت حرب" بتأسيس مسرح بمحديقة الأزبكية على الطراز العربى قدم فيه نصوص مسرحية ودراما مصرية وعربية خالصة ومنع عرض أى نصوص مترجمة بل واشترط الالتزام بالأزياء الشرقية والتخلى عن الأزياء الفرنسية التى تشبث بها الفرق المسرحية المصرية الأخرى" (١٣٢).

زكى طليمات:

كان أحد تلامذة الفنان جورج أبيض والذي استهواه التمثيل المسرحى ونبغ في هذا الفن حتى أنه استحوذ على أدوار البطولة الشبابية في فرقة جورج أبيض (١٣٣) وفي عام ١٩٢٥ أرسلته وزارة المعارف إلى باريس في بعثة لدراسة فنون المسرح بناء على طلبه" (١٣٤) ونبغ في الدراسة وحاز على إعجاب المسيو (جيمييه) رئيس الاتحاد الفرنسى لجمعية المسارح الفرنسية ومدير مسرح الأوديون والذي عينه عضوا مراسلا" (١٣٥). وقد تأثر طليمات بالمسرح الفرنسى ويظهر ذلك جليا عند الحديث عن تأسيس الفرقة القومية للمسرح المصرى.

جدير بالذكر أن زكى طليمات كان يكتب مقالات عن المسرح الفرنسى أثناء وجوده في البعثة في باريس وكانت مجلة روز اليوسف تقوم بنشر هذه المقالات" (١٣٦). وكانت هذه وسيلة أخرى لنشر الثقافة الفرنسية.

ما أن عاد طليمات إلى مصر حتى أراد أن يطبق كل ما درسه وشاهده في مسارح باريس، ففي عام ١٩٣١ كتب الأخير تقريرا بوصفه سكرتيرا فنيا لمعهد

فن التمثيل في مصر يتحدث فيه عن حال المسرح المصرى فى الثلاثينيات وقد رفع هذا التقرير إلى لجنة سياسة التعليم العام بوزارة المعارف فقد رأى طليعات أن فن التمثيل "باللسان العربى" هو فن جديد فى المجتمع المصرى وأنه ليست لنا فيه تقاليد موروثة ولم يصبح بعد جزءا من الأدب العربى الحديث وإنما الاعتماد فيما يقدم على خشبة المسرح المصرى إنما مرجعه الأدب الأوروبى عامة والفرنسى خاصة.

أراد طليعات أن يكون للحكومة دور فى الإشراف على فن التمثيل بل وتكوين فرقا تمثيلية تابعة للدولة أسمائها " الفرقة الحكومية" كما هو الحال فى فرنسا بين مسرحى الكوميدي فرانسيز والأوديون وذكر أن ما من أحد يسمع عما قدمه ويقدمه مسرح الكوميدي فرانسيز من مجهودات موفقة فى سبيل نشر الدعاية للأدب الفرنسى فى أنحاء العالم وما من أحد يقف على ما لهذا المسرح من أثر فى ترقية الفن والرواية المسرحية الفرنسية إلا ويحمد للملك لويس الرابع عشر وللإمبراطور نابليون صديق الممثل "تالما" إقامة فرقة حكومية قوية" (١٣٧).

كانت هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها إنشاء فرقة قومية فى مصر ولقد اتخذ طليعات النموذج الفرنسى مثالا للاحتذاء به وخاصة فيما يتعلق بكيفية إدارة تلك الفرقة وبالإضافة إلى ذلك فقد استخدم طليعات أسلوبا حماسيا لتدعيم فكرته لدى الحكومة المصرية عندما زج بأسماء حكام فرنسا الحائزين على إعجاب الحكومات المصرية وعلى رأسها البيت المال.

لم تمر عدة سنوات إلا وتحقق حلم زكى طليعات فى تكوين أول فرقة قومية مسرحية فى مصر فى عام ١٩٣٦ ومع ذلك كانت البصمة الفرنسية ظاهرة على هذه الفرقة حيث افتتحت أول موسم لها على مسرح الأوبرا برواية مسرحية مسن تاليف الكاتبين الفرنسيين روبر دى فلير وفرانسيس دى كراوسيه هى "نشيد الهوى" حيث قام بترجمتها الدكتور عبد السلام الجندى وكانت من تمثيل وإخراج زكى طليعات" (١٣٨).

استعانت الفرقة القومية فى بداية تأسيسها بالخبرة الفرنسية فقد استقدمت المسيو "اميل فابر" المدير السابق للكوميدي فرانسيز للإشراف على حركة التمثيل فى الفرقة ومن ثم يكتب تقريراً عنها وبالفعل وصل المسيو فابر إلى القاهرة وقد حرصت الفرقة القومية على إرسال أعضائها إلى فرنسا لدراسة فن التمثيل

والإخراج ومن هؤلاء الفنان فتوح نشاطي والفنان سراج منير اللذين سافرا إلى فرنسا في عام ١٩٣٧ حيث كان المسيو فابر مشرفا على هذه البعثة^(١٣٩).

من الطريف أنه أثناء وجود مسيو فابر في مصر قدم له تقريراً بالفرنسية عن مسرحية مصرية تقدم بها كاتبها لتعرض في موسم ١٩٣٦-١٩٣٧ على أنها من تأليفه وما أن قرأ المسيو فابر التقرير وأحاط بموضوع الرواية حتى فوجئ بأنها روايته "بيت من الخزف" "Maison d'argile"^(١٤٠).

طوال فترة الثلاثينيات استمرت الفرق الفرنسية تحضر إلى مصر لتقديم عروضها وقد كانت الحكومة الفرنسية تذلل العقبات التي تواجه هذه الفرق ومنها الإعانات التي كانت تقدمها الحكومة للفرق التمثيلية الأجنبية ففي عام ١٩٣٣ خصصت الحكومة المصرية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري إعانة لفرقة الأوبرا الفرنسية هذا المبلغ لم يرض به أربع متعهدين فرنسيين أما الخامس وهو المسيو فيشفيه فقد وافق على توقيع العقد بعد أن تأكد من مقدار الإعانة التي ستمنحها الحكومة الفرنسية حيث تضامنت كلا من وزارتي المعارف والخارجية الفرنسية في رصد المبلغ المطلوب وكان كالآتي:

- ١٠٠,٠٠٠ فرنك من وزارة المعارف الفرنسية تدفع على قسطين

- ٥٥,٠٠٠ فرنك من وزارة الخارجية الفرنسية^(١٤١).

وفي ذلك ما يدل على أن الحكومة الفرنسية تعمل على نشر ثقافتها في مصر بشكل جدي مخطط له.

كذلك واصلت الفرق التمثيلية الفرنسية الخاصة القدوم إلى مصر لعرض مسرحياتها التي كانت من النوع الكوميدي والفودفيل ومن هذه الفرق فرقة الممثلة الفرنسية مدموازيل ديترجرای التي جاءت إلى مصر في عام ١٩٣٧ لتقديم عروضها على مسرح الهمبرا بشارع عماد الدين وكان ذلك في شهر رمضان^(١٤٢).

وقد استمرت الفرق الفرنسية خاصة الكوميدي فرانسيز في تقديم عروضها في مصر حتى الخمسينيات من القرن العشرين ففي عام ١٩٥٠ وصل ثمانية عشر ممثلاً وممثلة من أفراد فرقة الكوميدي فرانسيز بالإضافة إلى اثني عشر فنياً لإخراج الروايات التمثيلية^(١٤٣). وإذا ما حاولنا البحث عن أسباب انتشار واستمرار ثقافة المسرح الفرنسي في مصر نجد أنها تلخص في عدة نقاط:

أولاً: دور المدارس الفرنسية في مصر في تشجيع الفن المسرحي وتعد مدرسة الفرير التي كانت منتشرة في مصر بفروعها من أولى المدارس الأجنبية التي مارست نشاطاً مسرحياً ملحوظاً منذ أواخر القرن التاسع عشر سواء أكان ذلك من خلال نشاط التلاميذ أو عن طريق "جمعية خريجي مدارس الفرير" والذين كانوا يقيمون ليالٍ خيرية على مسرح الأوبرا، ولم ينحصر ذلك في مدارس المدن الكبرى فقط بل على مستوى القطر المصري فهذه المدرسة الفرنسية بالقازيق تقدم مسرحية بعنوان "يوسف الحسن" في عام ١٨٨٨م. بل لقد كان تكوين أول فريق مسرحي محترف كان من مدرسة البنات الفرنسية بشبرا حيث قدمت تلميذات المدرسة عرضاً مسرحياً لرواية أدبية على مسرح حديقة الأزبكية وكانت أعمارهن تتراوح ما بين الثامنة والعاشرة^(١٤٤).

ولعل من أشهر الفنانين المسرحيين الذين درسوا وأحبوا التمثيل في مدارس الفرير كان الفنان فتوح نشاطي حيث التحق بها في سن التاسعة وكان أول من ارتبط بصداقة معه كان تلميذاً فرنسي الجنسية قاهري المولد تشاركا هواية التمثيل المسرحي ومع مرور السنوات تطور حبه للمسرح لدرجة أنه أهمل دروسه فانتقل من مدرسة الفرير إلى مدرسة الليسيه دون جدوى فترك التعليم ليحقق حلمه في التمثيل والذي تحدثنا عنه^(١٤٥) حيث ساعدته إجادته للفرنسية على ترجمة كثير من المؤلفات الفرنسية^(١٤٦).

اجتمعت كل المدارس الفرنسية في مصر باختلاف انتماءاتها وأهدافها على تشجيع تلامذتها على ممارسة النشاط المسرحي ومنها مدرسة الآباء اليسوعيين بالفجالة التي أقامت حفلها السنوي في عام ١٨٩٦م بتمثيل رواية من الأدب العربي الجاهلي هي رواية "أخو الخنساء"^(١٤٧)، كما قدمت مدرسة الجزويت رواية "الأخود"^(١٤٨).

ثانياً: يعد اقتباس وتمثيل وترجمة النصوص الأدبية الفرنسية والتي شهدتها تلك الفترة من أهم أسباب انتشار المسرح الفرنسي في مصر، هذا بالإضافة إلى توافد الفرق المسرحية الفرنسية على مصر بتشجيع من القيادات الحكومية في فرنسا. ثالثاً: كان للصحافة في مصر دور هام في الترويج للمسرح الفرنسي في فترة العشرينيات والثلاثينيات وكذلك الدعاية لأهم الأدباء والكتاب الفرنسيين

وكتابة ونشر سيرتهم الذاتية لتعريف القارئ المصرى بهم أمثال فيكتور هيجو وموليير^(١٤٩).

رابعا: انتشار المسارح والملاهى الفرنسية والتي تروج للمسرح الفرنسى والتي كانت تقدم عروضاً تمثيلية وموسيقية واشهر هذه المحال مسرح الكورسال و"الاجبسيان" بالإضافة إلى مسرح "الشانزلزيه" بالفجالة وكذلك كازينو "دى باريس" الذى افتتح عام ١٩١٧م^(١٥٠). تلك المحال التي لم يجد رجل الشارع في مصر بديلا عنها للترفيه والتسلية.

أخيرا فإن المسرح المصرى أخذ كثيرا من المصطلحات المسرحية الفرنسية والتي لم يتم تعريبها إلى الآن ومن أشهرها Mekaniser وهى الحركة المسرحية^(١٥١). كذلك فإن المسرح المصرى لم يكتف باستخدام المصطلحات الفرنسية ولكنه استخدم أيضا أو بالأحرى اقتبس الديكورات المسرحية الفرنسية سواء الخاصة بالمناظر أو الأثاث مروراً بالملابس، وقد كان صالح الشيبى أول مصرى ترسله وزارة المعارف إلى باريس عام ١٩٢٥م لدراسة فن المناظر وتصميم الملابس المسرحية^(١٥٢).

وهكذا نلمس الأثر القوي الذى تركه المسرح الفرنسى على الثقافة المسرحية المصرية وبخاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين.

٢- فن السينما:

عرفت مصر السينما لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر على يد بعض الرحالة الذين قدموا إلى مصر في ذلك الوقت والذين عرضوا صورا عن طريق مساكين يعرف في ذلك الوقت "بالفانوس السحري" وهو صورة بدائية للسينما ولكنها أدهشت الجمهور المصرى الذى كان "مأخوذ اللب مفتونا" بهذا الاختراع الجديد كما ذكر ذلك أحد الرحالة الفرنسيين^(١٥٣).

أما البداية الحقيقية للسينما في مصر كانت في عام ١٨٩٦ في مدينة الإسكندرية والتي عرض بها أول فيلم سينما توغرافى^(١٥٤)، فقد عرفت مصر السينما مع بداية اختراعها على يد المصوران الفرنسيان لومير في عام ١٨٩٥م وقد شجع الأجانب المقيمون في مصر على تنظيم عروض سينمائية في المقاهى خاصة في القاهرة

والإسكندرية^(١٥٥).

كانت أول آلة عرض سينمائي ظهرت في مصر كانت للأخوين أوجست ولويس لوميير أحضرها الفرنسيون من باريس وتم تشغيلها في الصالة الداخلية لمقهى Zawani بالإسكندرية وكانت تضم مشاهد قصيرة من أفلام صامتة^(١٥٦).

حرصت شركة "لوميير" على أن تكون مصر ومعالمها من أوائل البلاد التي تصور على شرائط سينمائية حيث أرسلت مصورا فرنسيا لتلتقط عدسة الكاميرا صورا لمظاهر الحضارة المصرية قديما وحديثا ملأت ٣٥ شريطا سينمائيا^(١٥٧).

اهتمت العدسة الفرنسية بتصوير الحضارة المصرية القديمة وخاصة الآثار المتواجدة بالجيزة بما تتضمن من أبي الهول ومنظر عام للأهرام ومنطقة سقارة وميت رهينة التي كان يتجمع بها السياح الأجانب مصورة إياهم وهم يتزهون على ظهور الحمير، أما في القاهرة فقد نقتب كاميرا لوميير عن حياة المصريين في شوارع القاهرة وميادينها (سليمان باشا - السيدة زينب - العتبة الخضراء - النحاسين - تحت الريح)^(١٥٨).

أيضا رصدت كاميرا لوميير الحركة المرورية على كوبري قصر النيل سواء العربات أم الدواب (الجمال والحمير) هذا بالإضافة إلى تصوير قصر عابدين ولأول مرة بعد خمسة وعشرين عاما من بنائه في مناسبة خروج موكب للخديو ومعيته. وإلى جانب الحياة في القاهرة التقطت عدسة المصور الفرنسي بروميو جانبا من الحياة في الإسكندرية حيث رصدت مشاهد لميدان محمد علي والميناء خلال ركوب البواخر وقطار محطة الرمل إلى جانب مشاهد لشوارع الإسكندرية المليئة بالسكان وخاصة الأجانب^(١٥٩). فكانت كاميرا لوميير أول صورة وثائقية وأول توثيق سينمائي لحياة الشارع المصري.

حرص الفرنسيون على توفير كل الامكانيات التي تساعد على خلق مجال سينمائي في مصر حيث بدأت شركة لوميير الفرنسية في إنشاء دور عرض سينمائي وكانت البداية في الإسكندرية في ٣٠ يناير ١٨٩٧م حيث تم افتتاح أول دار عرض سينمائي بشارع محطة مصر وسميت "سينما توجراف لوميير"، ولم يمر شهرين حتى افتتحت "سينما توجراف لوميير فرنسيس" في ميدان حلیم باشا بالقاهرة في ٣ أبريل عام ١٨٩٧م^(١٦٠).

ظلت شركة لومير حتى عام ١٩٠٦م تملك دورا للعرض السينمائية في مصر إلى أن دخلت شركة "باتيه Patei للمنافسة وأنشأت دارا للعرض بالإسكندرية هي "سينما توغراف باتيه" والتي كانت تسع أربعمئة مشاهد وتوالى إنشاء دور العرض في معظم المدن المصرية حتى وصلت في عام ١٩٠٨م إلى إحدى عشر دارا خمسا بالقاهرة وثلاثا بالإسكندرية وواحدة في كل من بورسعيد والمنصورة وأسيوط^(١٦١).

في عام ١٩١١م تم افتتاح دار عرض سينمائية فرنسية جديدة وهي "سينما تياترو شانتكليز" في شارع صلاح الدين بالإسكندرية وقد حضر القنصل الفرنسي حفل الافتتاح حيث عزفت أوركسترا جراسو نشيد "المارسييز"، وفي نفس العام افتتحت ثلاثة دور عرض فرنسية احدهما بشارع البورصة القديمة بالإسكندرية وهما "سينما بالاس، و صالة باتيه القديمة"، أما في القاهرة فقد افتتحت "سينما توغراف الشيدوفر" بشارع بولاق، وكذلك "سينما توغراف الشركة الباريزية" بمطعم سانتي بمديقة الأزبكية^(١٦٢).

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ركزت دور العرض السينمائية الفرنسية في مصر على عرض لقطات حية من الحرب التي دخلتها فرنسا منذ البداية وقد كانت تعرض ضمن ما يسمى "بالجرائد السينمائية"^(١٦٣).

حرصت بعض شركات السينما الفرنسية في فترة العشرينيات على إنتاج وإخراج بعض الأفلام القصيرة التي تتناول شخصيات مصرية مؤثرة في المجتمع المصري^(١٦٤) وكان سعد زغلول هو النجم الذي سلطت عليه الأضواء في ذلك الوقت، لذلك قام المخرج الفرنسي جاستون مندلفو بتصوير فيلم "سعد باشا زغلول" في مدينة "إكس لبيان" الفرنسية وتم عرضه في يونيو ١٩٢٣م في سينما مترو بول بالقاهرة، كذلك قامت شركة "باتيه" بإنتاج فيلم "مولد السيد البدوي" وتم عرضه في طنطا وأمريكا^(١٦٥).

ساهمت بعض الشركات السينمائية الفرنسية في تقديم مادة سينمائية إرشادية لأهالي الريف المصري لنشر الوعي الصحي والزراعي ففي عام ١٩٢٧م قامت شركة جارين الفرنسية بتصوير بعض المشاهد من داخل وزارة الزراعة وأخذت الشركة تصريحاً لدخول الأقاليم المصرية وعرض هذه المادة الفيلمية على شاشات

محمولة على سيارات تجوب الأقاليم المصرية^(١٦٦).

عرفت مصر السينما المتزلية على يد الفرنسيين حيث ظهرت في عام ١٩٢٦م آلات عرض سينمائية ذات شرائط مقاس ٩. ٥ مم والتي عرفت باسم "السينما المتزلي بآتيه بيى" وكان ثمن آلة العرض هذه يساوى ٣٥٠ قرشا^(١٦٧).

اهتم الفرنسيون في مصر بنشر الثقافة السينمائية داخل المجتمع المصرى واتخذوا من الجرائد سبيلا لذلك فكانت جريدة "لاريفورم" التى تصدر من الإسكندرية - من أوائل الجرائد الأجنبية التى اهتمت بإلقاء الضوء على النشاط السينمائى الموجود بمدينة الإسكندرية^(١٦٨) كما بدأت تظهر في مصر المجلات المتخصصة فى الفن السينمائى وكانت البداية من مدينة الاسكندرية فى عام ١٩١٩ حيث صدرت أول مجلة سينمائية متخصصة باسم "سينجراف جورنال" وكانت مجلة شهرية باللغة الفرنسية وكان مديرها ورئيس تحريرها أ. س. جيرو نيمو، واهتمت المجلة بنشر كل ما يتعلق بأخبار السينما من أفلام و دور عرض^(١٦٩).

وفى الإسكندرية أيضا ظهرت فى عام ١٩٢٤م مجلة فنية فرنسية هى مجلة "سينما" صدرت فى أول الأمر كمجلة أسبوعية تصدر باللغتين الفرنسية واليونانية عن دار جراماتا وبعد عدة شهور بدأت المجلة تصدر أعدادها شهريا بدلا من العدد الأسبوعى وباللغة الفرنسية فقط وتولى رئاسة تحريرها جاك كوهين تومسيه^(١٧٠).

فى الأربعينيات ظهرت مجلة سينمائية هى مجلة "سينما الشرق" لمؤسسها ومديرها وناشرها "جاك بسكال" وكانت تحرر باللغتين العربية والفرنسية وكانت تنشر كل ما يخص السينما فى مصر والشرق كما كانت تنشر كل التطورات التى تحدث فى السينما الفرنسية سواء من حيث الإنتاج، الإخراج، آلات التصوير وغيرها مما يهم صناع السينما فى مصر^(١٧١).

شارك الفرنسيون فى صناعة الفيلم السينمائى المصرى ويعود ذلك إلى عام ١٩٢١م حيث تم إنتاج أول فيلم روائى كوميدى قصير تم توصيفه بأنه "فرانكو اجبسيان" أى أنه فرنسى مصرى، وكان الفيلم بعنوان: عزيز بك الفوضى Aziz Bey Anarchiste حيث قام ببطولة الفيلم شاب مصرى وتم التصوير فى باريس^(١٧٢).

أراد بعض الفرنسيين أن يقدموا فيلما سينمائيا عن حياة الفرنسيين فى مصر

ففى عام ١٩٢٩م أنتجت شركة سينمائية فى الإسكندرية فيلما بعنوان "المخاطرة العجيبة" وتدور أحداث الفيلم بين عائلتين فرنسيتين مقيمتين فى مدينة الإسكندرية وتقع الأحداث فيما بين فرنسا والإسكندرية وكانت من بطولة أرستيدى أندريا وهاج أدريا^(١٧٣).

شهدت السينما المصرية فى عام ١٩٣٢م أول فيلم مصرى غنائى ناطق والذى كان من بطولة المطربة نادرة والملحن زكريا أحمد والفنان جورج أبيض حيث تم تصوير مشاهد الفيلم باستوديو إكلير Eclair بباريس^(١٧٤).

وفى نفس العام تم انتاج أول فيلم مصرى روائى طويل ناطق هو فيلم "أولاد الذوات" من بطولة الفنان يوسف وهبى والممثلة الفرنسية "كوليت درفويل"^(١٧٥). وقد تم تصوير الجزء الناطق من الفيلم الذى يمثل ٤٠٪ فى استوديو "بيتسون" فى باريس^(١٧٦).

أثار فيلم "أولاد الذوات" عاصفة من الغضب بين أوساط الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر ولا سيما الجالية الفرنسية، وقد احتجت جريدة "لابورص" على مستوى الفيلم والذى من وجهة نظرها يروج للجمهور المصرى فكرة أن المرأة الأوروبية وبخاصة الفرنسية "تخرب البيوت وتقود الرجال ضحيتها إلى الدمار وإلى الجريمة وإلى الموت".

وقد ذكر محمد كريم مخرج الفيلم فى مذكراته أن بعض الأجانب قاموا بتقديم شكوى إلى وزارة الداخلية لوقف عرض الفيلم لما يتضمن من تعريض بالمرأة الأجنبية وتخرىض على كراهيتها^(١٧٧)، وكذلك قدمت القنصلية الفرنسية احتجاجا على هذا الفيلم^(١٧٨).

وإزاء هذه العاصفة أوقفت وزارة الداخلية عرض الفيلم وندبت الوزارة لجنة برئاسة المستر جرايفز لمشاهدة الفيلم وقد رأت اللجنة بأن الفيلم ليس به ما يستحق وقفه عن العرض وأنه لا يشوه صورة المرأة الفرنسية^(١٧٩).

ظلت السينما المصرية تعتمد على تصوير بعض مشاهد الأفلام وتسجيلها فى باريس فترة من الزمن حيث سجل محمد عبد الوهاب لقطات من فيلم "دموع الحب" فى قرية "انجان" من ضواحي باريس وكان ذلك فى عام ١٩٣٥^(١٨٠).

استعانت السينما المصرية بالخبرات الفرنسية فى مجال الإخراج ومن هؤلاء رينيه

كابورييه الذى أخرج الفيلم الكوميدي القصير "السينما في مصر"، كذلك قام المخرج الفرنسي الأصل جاك شوتز بإخراج فيلم "سعاد العجربة" عام ١٩٢٨^(١٨١).

وفي عام ١٩٣٣ قام المخرج الفرنسي إميل روزيه بإخراج فيلم "ياقوت أفندي" وكان من بطولة نجيب الريحاني والممثلة الفرنسية إيميه بروفانز وكان انتاجا فرنسيا لشركة "جومون"^(١٨٢).

وقد شجعت بعض المجلات المصرية وأثنت على مشاركة الفرنسيين في صناعة السينما المصرية ففي مقالة نشرتها مجلة الرسالة عام ١٩٣٣ في صفحة "العالم المسرحي والسينمائي" بعنوان "الرواية السينمائية المصرية" كتبت: "ولقد رأينا ما كان لاشتراك المسيو روبر برويز المخرج بشركة جومون في رواية "كفرى عن خطيئتك" - للسيدة عزيزة أمير - من أثر جميل وتقدم محسوس فخرجت الرواية واضحة متسقة منتظمة..."^(١٨٣).

أدرك الاقتصادي الكبير طلعت حرب الأهمية الكبرى لصناعة مثل صناعة السينما والتي تدر أرباحا ومكاسب لا تقل عن أية صناعة كبيرة أخرى في مصر، لذلك قرر تنفيذ أكبر مشروع سينمائي ضخم في العالم العربي والشرق الأوسط فكان بناء أحدث وأكبر استوديو على أحدث طراز وبه أحدث الآلات والمعدات^(١٨٤).

لم يهتم طلعت حرب بتحديث الآلات فقط بل اهتم أيضا بتحديث العقل البشري، لذلك قام بإرسال أول بعثة فنية إلى الخارج لدراسة فن الإخراج السينمائي وكانت بالطبع إلى باريس وكان ذلك في عام ١٩٣٣م وتضمنت البعثة كلا من مورييس كساب^(١٨٥) وأحمد بدرخان - حصل على شهادة الابتدائية من مدرسة الفرير بباب اللوق - الذى عاد من فرنسا حاملا سيناريو فيلم (وداد) أول فيلم تنتجه شركة استوديو مصر^(١٨٦).

ظلت باريس تستقبل المبعوثين المصريين لدراسة الفن السينمائي ومن أبرزهم في ذلك الوقت المخرج صلاح أبو سيف الذى سافر في بعثة لمدة عام في عام ١٩٣٩ ليعود من باريس مخرجا للأفلام التسجيلية ثم ليخرج أول أفلامه الروائية (دائما في قلبي) عام ١٩٤٦^(١٨٧).

ولم تقتصر البعثات على دراسة الإخراج، بل درس بعض المصريين فن التصوير السينمائي ويعد المصور عبد الفتاح سليمان من رواد هذا الفن فقد سافر إلى باريس عام ١٩٣٣ ودرس هذا الفن بالكلية الفنية للتصوير واقتبس برامج التعليم فيها لتكون أساسا لدراسة التصوير السينمائي في مصر^(١٨٨).

ومن أشهر المصورين الفرنسيين الذين شاركوا في تصوير الأفلام السينمائية المصرية المصور الفرنسي "ديفيد كورنيل" الذى تشارك مع الفنانة "أمينة محمد" في إنتاج فيلم "تيتا وونج" بالإضافة إلى تصويره الفيلم وذلك في عام ١٩٣٧م^(١٨٩) كما قام المصور فرنسوا فاركاكش بتصوير الفيلم المصرى "بلدى وخفة" في عام ١٩٥٠م^(١٩٠).

وبعد أن تعرفنا على التأثير الفرنسى على السينما المصرية على الصعيد التقنى والخبرات الشخصية، نتساءل هل كان هناك تأثيرا فرنسيا على الموضوعات التى قدمتها السينما المصرية خلال فترة الدراسة؟

إذا نظرنا إلى معظم أفلام الثلاثينيات والأربعينيات نجد أنها كانت مأخوذة عن روايات فرنسية فكما اقتبس المسرح المصرى من الأدب الفرنسى، كذلك كان الأمر بالنسبة للسينما المصرية، ففي عام ١٩٤٠ قام المخرج "توجو مزراحى" باقتباس رواية "ملك الحديد" لكاتب الرواية الشعبية الفرنسية "جورج أونيه" وقدمها فيلما بعنوان "قلب امرأة"، وكذلك فيلم "ليلة ممطرة" مستوحى من مسرحية "فانى" للفرنسى مارسيل بانيول التى نشرت في فرنسا عام ١٩٣٤م^(١٩١)، وفى عام ١٩٤٨ عرض فيلم "اليتيمتين" وكانت قصة الفيلم قد اقتبسها الكاتب أبو السعود الإييارى عن القصة الفرنسية التى تحمل نفس الاسم^(١٩٢).

جدير بالذكر أن بعض المجالات التى خصصت بعض صفحاتها للسينما قد اهتمت بعض المصريين بسرقة روايات فرنسية بأكملها ونسبها لأنفسهم مثلما حدث في عام ١٩٣٥م حيث اهتمت مجلة روز اليوسف الفنان يوسف وهبى مؤلف رواية "الدفاع" بسرقة هذه الرواية بأكملها عن رواية فرنسية عنوانها "راقصة تموت"^(١٩٣).

ويعد فيلم "العزبة" من روائع السينما المصرية حيث استوحى مؤلفه ومخرجه "كمال سليم" تحفة فيكتور هيجو "البؤساء" ليصنعها فيلما سينمائيا عرض في موسم

عام ١٩٣٩-١٩٤٠ ولكنه اختار من الأدب الفرنسي ما يتفق وحال المجتمع المصرى في ذلك الوقت حيث أن الظلم الاجتماعى الذى وقع على "جان" بطل الرواية كان نفس الظلم الذى يتعرض له المجتمع المصرى في ذلك الوقت وهكذا نرى أن كمال سليم قد اتجه إلى فرنسا في تجربته السينمائية الأولى في الأدب العالمى^(١٩٤) وقد أثنى عليه جورج سادول فكتب: "كان كمال سليم معجبا بصورة خاصة بالواقعية الشاعرية الفرنسية فعرف كيف يستخلص بعض تعاليم رينيه كليز أو جان رينوار لكن أسلوبه كان أصيلا."^(١٩٥).

اهتم الفرنسيون كثيرا بالسينما المصرية وحرصوا على تأسيس شركات سينمائية في مصر ففي عام ١٩٤٤ تأسست بالقاهرة "شركة النيل وباريس للإنتاج السينمائي" وكانت مدة امتيازها ٢٥ عاما وقد تعدد عمل هذه الشركة من إخراج الأشرطة السينمائية وبيعها وإيجارها وتوزيعها في مصر والخارج وكان للشركة الحق في شراء أراضي بمصر وأن تقوم بجميع العمليات التي تتصل بطريق مباشر وغير مباشر بصناعة السينما^(١٩٦).

كذلك كان للفرنسيين دور في توزيع الأفلام المصرية في الخارج ففي عام ١٩٥١م استعان الفنان أنور وجدى بالفرنسى "أندريه بنسيمون" ليتولى توزيع الأفلام التي تنتجها شركة "أفلام الفنانين المتحدين- أنور وجدى وشركاه" في شمال أفريقيا، وتولى بنسيمون إصدار نشرة دورية خاصة بالأفلام المصرية^(١٩٧) في فرنسا وشمال أفريقيا والتي كانت تعد دعاية كبيرة للسينما المصرية^(١٩٨). كما قام أنور وجدى بتعيين الفرنسي لويس لوبير مديرا عاما للمبيعات في الخارج لشركته في عام ١٩٥٢م وكان لوبير قد أمضى عشر سنوات في مصر حيث شغل خلال عام ١٩٥١ وظيفة مدير عام لنفس الشركة لمنطقة أوروبا والشرق^(١٩٩).

وفي إطار التعاون السينمائي المشترك كانت هناك محاولة في عام ١٩٤٩م حيث قدم أول إنتاج بلغتين تم اخراجه في مصر وهو فيلم "أمنية" - بطولة يوسف وهبي ورشدي أباظة والممثلة آسيا نورس، حيث كان الفيلم ناطقا بالعريضة والفرنسية^(٢٠٠).

وقد كانت هناك مشاركات لبعض الفنانات المصريات في تمثيل الأفلام الناطقة بالفرنسية ففي عام ١٩٥٥ عرضت سينما راديو فيلم "على بابا والأربعين حرامي"

الناطق بالفرنسية وكان من بطولة فرناندل، ديتير بورش، وادوارد دلمونت وعشاركة مصرية من سامية جمال^(٢٠١).

لقد ظل التعلق المصري بالثقافة السينمائية الفرنسية متواجدا حتى بعد زوال الحكم الملكي، فبعد مرور أقل من أربعة أشهر نشرت جريدة الأهرام خبرا عن مقابلة الفنان يوسف وهبي للرئيس محمد نجيب أبلغه خلالها أنه وضع سيناريو باللغة الفرنسية عن عهد الطغيان باسم "زوجة فرعون" وأن شركة فرنسية ستصل إلى مصر لتصوير الفيلم^(٢٠٢).

استوردت مصر في عام ١٩٤٧ م ٧٣ فيلما فرنسيا أى أن السينما الفرنسية كانت مشاهدة بشكل جيد في المجتمع المصري^(٢٠٣).

انحصر عرض الأفلام الفرنسية في دور العرض بالقاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس، الإسماعيلية، المنصورة، هليوبوليس^(٢٠٤) وقد خصصت بعض دور العرض لعرض الأفلام الفرنسية فقط، ففي عام ١٩٤٨ تم تخصيص سينما "أوديون" لعرض الأفلام الفرنسية^(٢٠٥)، وفي عام ١٩٤٩ وقع الاختيار في القاهرة على سينما "ماجستيك" التي أصبحت منذ ذلك العام تسمى "لوبيجال" لعرض هذه الأفلام^(٢٠٦).

ويبدو أن الأفلام الفرنسية في عام ١٩٤٩ قد أصابها تراجع ملحوظا حيث لم يعرض سوى ثلاثين فيلما فقط وربما كان ذلك لعدم جودة الأفلام المعروضة، لذلك كانت مجلة "سيني فيلم" تأمل في أن يشاهد الجمهور في مصر أفلاما فرنسية من الدرجة الأولى حتى يسترد الفيلم الفرنسى شهرته التي كان يمتاز بها قبل الحرب العالمية الثانية^(٢٠٧).

وبالفعل ارتفعت أعداد الأفلام الفرنسية المعروضة في مصر عام ١٩٥٠ حيث استوردت مصر خلال ستة أشهر فقط - أكتوبر حتى مارس - ٥٠ فيلما وخصصت سينما "ميامي" لعرض تلك الأفلام وكانت سياستها أن تكون هذه الأفلام أول عرض^(٢٠٨). وظلت بعض دور العرض تخصص لعرض الأفلام الفرنسية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م ومنها دار سينما "فمينا باريس" بشارع عماد الدين^(٢٠٩).

وأخيرا فإن كثير من المصطلحات السينمائية المتداولة مأخوذة من اللغة

الفرنسية أشهرها "بلاتوه" Plateau وهو المكان الذى يتم فيه تصوير الأعمال السينمائية، وكذلك مصطلح "مونتاج" Montage وهى عملية وصل اللقطات السينمائية ببعضها حتى يصبح الفيلم مرتب الأحداث^(٢١٠)، ويكفى أن مصطلح "سينما" Cinema هو مصطلح فرنسى أصيل.

جدير بالذكر أن أول تجربة بث للإرسال التليفزيونى بمصر حدثت فى مايو ١٩٥١م، حيث قامت الشركة الفرنسية لصناعة الراديو والتليفزيون بإنشاء محطة إرسال بسترال باب اللوق بالقاهرة وذلك لنقل وقائع حفل زواج الملك فاروق والملكة ناريمان^(٢١١).

٣- فن الموسيقى:

عرف المجتمع المصرى الموسيقى الفرنسية وتذوقها من خلال الجالية الفرنسية التى توطنت مصر خلال فترة الدراسة وهى موسيقى مميزة تعرفها الأذن من أول وهلة وقد استساغها المصريون بسبب كثرة سماعها وذلك عن طريق الفرق المسرحية الفرنسية التى كانت تقدم عروضها على مسارح القاهرة والإسكندرية والتى كانت تتخللها مقطوعات موسيقية تعزف لتخدم المشاهد التمثيلية المقدمة سواء الدرامية منها أم الرومانسية أم الضاحكة.

كذلك من خلال الجمعيات الموسيقية التى كانت منتشرة وبصفة خاصة فى مدينة الإسكندرية ومنها "جمعية سكارانى للموسيقى" والتى كان يديرها المسيو "نابوليون لامب له" فى عام ١٨٩٥م^(٢١٢).

هذا بالإضافة إلى اهتمام المثقفين المصريين بالموسيقى الفرنسية، بل وحرص البعض على تعريف المجتمع المصرى بأعلام الموسيقى الفرنسية فقد نشرت مجلة الثقافة فى عام ١٩٣٩ مقالا عن "الموسيقى الفرنسى جورج بيزيه Bizet الذى لا يقل عن بتهوفن، باخ، شوبان، فجنر، وفردى فنا وعبقرية وابداعا" وإن من أشهر ما وضع من ألحان كانت مسرحية "كارمن"^(٢١٣).

لقد كان للفرنسيين دور فيما يسمى "حماية حق المؤلف الموسيقى" فى مصر ففي عام ١٩٤٦ افتتحت "الجمعية الفرنسية لحقوق المؤلف" فرعا لها فى مصر وقامت بتجميع المؤلفين والملحنين لاستصدار قانون حماية المؤلف وكانت تعمل فى

إطار قانون العدالة الاجتماعية إلى أن صدر قانون حماية المؤلف وجاءت تلك الانفراجة في عام ١٩٥٤م حينما صدر القانون رقم (٣٥٤) الخاص بحماية المؤلف^(٢١٤).

٤- الفنون الجميلة:

شارك الفرنسيون في إبراز أهم أنواع الفنون التي عرفتتها مصر في عصرها الحديث، وإن كانت البداية تعود إلى زمن الحملة الفرنسية التي تضمنت عددا من الفنانين الفرنسيين الذين اختاروا البقاء في مصر بعد رحيل الحملة عن أراضيها، كان من بينهم بعض المصورين والرسامين الذين سحرهم طبيعة البلاد فأخذوا يوثقون بالرسم معالم البلاد قديمها وحديثها فرسموا الآثار الفرعونية ومن ثم صورت لوحاتهم المجتمع المصرى المنازل والمساجد التي تعود إلى الفترة الإسلامية وصولا إلى الفترة الحديثة والتي رسمت الحياة اليومية للشعب المصرى من أسواق وأزياء بالإضافة إلى تصوير المناظر الطبيعية وأشهرها نهر النيل والريف المصرى^(٢١٥).

لم يعرف الشعب المصرى أنواع الفنون الذى يطلق عليها "الفنون الجميلة" من نحت، تصوير، ورسم بشكل دراسى وتخصصى إلا في أوائل القرن العشرين وتحديدًا في ١٢/٥/١٩٠٨ وهو تاريخ افتتاح مدرسة الفنون الجميلة" التي أنشأها الأمير يوسف كمال في احدى السرايات التي كان يمتلكها والتي كانت تقع بين شارعى درب الجماميز والخليج المصرى^(٢١٦).

جاءت فكرة إنشاء مدرسة الفنون من المثال الفرنسى جلايوم لابلان - أحد المستشارين الفنيين للأسرة الحاكمة في مصر - الذى كان صديقا للأمير يوسف كمال والذى استطاع إقناع الأخير بإنشاء مدرسة للفنون في مصر أسوة بالملك لويس الرابع عشر الذى أنشأ "أكاديمية الفنون الجميلة" في باريس عام ١٦٤٨م عملا بنصيحة وزير داخلته "كولبير" فأعجب الأمير بالفكرة وبكونه راعيا للفنون^(٢١٧).

استحوذ الفرنسيون في مصر على منصب "عميد مدرسة الفنون الجميلة" حيث ظل هذا المنصب في يد الفنانين الفرنسيين مدة قاربت العشرين عاما منذ نشأة المدرسة فكان أول من تولى هذا المنصب جلايوم لابلان ولمدة عشر سنوات

١٩٠٨-١٩١٨ ومن ثم تولى بعده جابريل بيسى عمادة المدرسة من ١٩١٨-١٩٢٧ م^(٢١٨).

خصصت أربعة أقسام (التصوير - الزخرفة - النحت - العمارة) في مدرسة الفنون كان يقوم بتدريسها مجموعة من المدرسين معظمهم من الفرنسيين ومن هؤلاء فردريك بونو Bonot الذي كان مشرفاً على قسم التصوير، أما قسم الزخرفة فقد تولى التدريس به المسيو كولون Colonne، وأخيراً قسم العمارة فقد تولاه كلا من الفرنسي هنري بيرون Piron والأرمني نافليان في حين كان لابلان أستاذاً في النحت^(٢١٩).

جدير بالذكر أنه على الرغم من أن مدرسة الفنون الجميلة المصرية كانت فرنسية النشأة إلا أن الأمير يوسف كمال حرص على أن تكون إدارة تلك المدرسة في يد الحكومة المصرية حيث كانت في بادئ الأمر تحت إشراف الجامعة المصرية إلى أن طلب الأمير يوسف كمال من الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة المصرية آنذاك نقل إدارة المدرسة من يد الجامعة المصرية وتسليم المدرسة إلى نظارة المعارف العمومية^(٢٢٠).

تعد مدرسة الفنون الجميلة المصرية أول فرصة حقيقية أتاحت أمام الشعب المصري لدراسة مختلف أنواع الفن التشكيلي حيث لم توجد أية قيود أو عقبات أمام من يريد دراسة هذه الفنون حيث وفرت المدرسة بحماية التعليم بها بالإضافة إلى توفير الأدوات والمواد الخام اللازمة للدراسة وذلك في مقابل شرط واحد فقط ألا وهو وجود الموهبة لدى الطلاب^(٢٢١).

اتسم الجيل الأول من الفنانين التشكيليين بشغفهم للفن الفرنسي ويعود ذلك إلى بعثاتهم إلى فرنسا لدراسة الفن في باريس وكان على رأس هؤلاء المثال المصري محمود مختار (١٨٩١-١٩٣٤) والذي سافر إلى باريس في عام ١٩١١ لدراسة الفن^(٢٢٢)، وهناك تشكلت اتجاهاته الفنية في فترة من أصعب الفترات التي مر بها الفن المعاصر حيث كانت باريس في تلك الفترة قد ظهرت بها اتجاهات فنية جديدة تتمرد على كل ما هو قديم فظهرت مدارس جديدة أهمها التكعيبيية والسيرالية والتجريدية لكن مختار اتخذ لنفسه الاتجاه الفني المحافظ يتعلم من أساتذته مع مراقبة الفن الحديث^(٢٢٣)، وقد استطاع مختار أن يختار فناً خاصاً به حيث عمل تزاوج بين

القيم الفنية الأوروبية وخاصة الفرنسية وبين القيم الجمالية الفرعونية^(٢٢٤).

عشق مثالوا مصر الفن الباريسى ومن هؤلاء عثمان مرتضى دسوقي الذى درس بمدرسة الفنون الجميلة سنة ١٩١٠ وعند تخرجه استعان به أستاذه واختاره مساعدا له بالمدرسة لنبوغه وأوفدته وزارة المعارف إلى باريس عام ١٩٢٢، كذلك عشق المثال انطون حجار باريس وكان ضمن أول دفعة التحقت بمدرسة الفنون الجميلة عام ١٩٠٨ ورغم أنه لم يدرج اسمه ضمن البعثات التى خصصت للفنانين عام ١٩٢٢ إلا أنه كان يسافر إلى باريس على نفقته الخاصة لمشاهدة أشهر أعمال المثاليين الفرنسيين حيث اشتهر حجار فى الثلاثينيات بنحته للتماثيل الرحامية^(٢٢٥).

لقد شجع الأساتذة الفرنسيين المواهب الشابة المصرية على دراسة فن التصوير والرسم فى مدرسة الفنون الجميلة ومن ثم فى باريس ومن أشهر هؤلاء أحمد صبرى الذى التحق بمدرسة الفنون عام ١٩١١ وقد رشحه أساتذته بسبب تفوقه إلى إرساله فى بعثة إلى فرنسا ولكن الحرب العالمية الأولى حالت دون سفره وعقب انتهاء الحرب سافر على نفقته الخاصة إلى باريس عام ١٩١٩ والتحق بأكاديمية "شومبير" ثم بأكاديمية "جوليان"، قضى خلالها ثلاث سنوات ولكن ظروفه المادية اضطرتة إلى العودة إلى مصر وظل بها فترة من الزمن بدون عمل إلى أن تعرف عليه المقاول الفرنسى "بول فيس" الذى أعجب بفنّه وتحمس له فعرض عليه غرفة فوق سطح عمارة يمتلكها بمنطقة القصر العينى بالقاهرة ليتخذها سكنا ومرسما له، عمل صبرى رساما بوزارة الأشغال التى أوفدته فى بعثة إلى باريس للدراسة فن التصوير حيث درس على يدى كلا من المصور "بول البير لوران" والمصور "إيمانويل فوجيرا"، وتعد لوحة "الراهبة" أكبر دليل على مدى تأثير هذين المصورين فى أعمال صبرى والذى يعد فنان الباستيل الأول فى مصر، وإلى جانب الفنان أحمد صبرى نبعث فى مجال التصوير الفنان محمد ناجى الذى سافر إلى فرنسا ليدرس القانون فيلتقى المصوران الفرنسيان "ماركيه" و"كلود مونييه" وتعرف على المدرسة التأثيرية الحديثة كما تعرف على أحد أصدقاء الرسام الفرنسى Andre Lhote والذى قدمه للعمل لدى Poul Gauguin^(٢٢٦).

يتضح مما سبق أن نهضتنا فى الفن التشكيلي من نحت ورسم وتصوير قامت فى بدايات القرن العشرين وأن هذه النهضة تشكلت أكاديميا على أيدي الأساتذة

الفرنسيين سواء داخل مصر أم خارجها.
ولكن ماذا عن النشاط الفني للجمالية الفرنسية في مصر وفي أى صورة كان هذا النشاط؟

كانت أولى صور النشاط الفرنسي فيما يخص الفن التشكيلي هي تواجد كثير من الفنانين الفرنسيين المقيمين في مصر وبخاصة في القاهرة نذكر منهم بيير مارتان، دانيال رابوين، روجيه بريفال، جابريل ييسى، ادمون بوتى، بوري مورييس^(٢٢٧). حرص الفنانون الفرنسيون في مصر على إقامة المعارض الفنية والتي من خلالها أتيح للمجتمع المصرى تذوق مختلف ألوان الفن الفرنسى خاصة وأن مراسمهم تكدست بأعمالهم الفنية فقاموا بنقل رغبتهم إلى الخديو عباس حلمى في إقامة معرض وقبل الخديو أن يكون هذا المعرض مشمولاً برعايته وتم افتتاحه في أكتوبر عام ١٨٩١م بدار الأوبرا^(٢٢٨).

هذا وقد لعبت المفوضية الفرنسية دوراً كبيراً في إقامة المعارض الفرنسية في مصر، فقد طلبت المفوضية الفرنسية من وزير الخارجية المصرى منح التسهيلات اللازمة حيث أن بعضاً من الفرنسيين والمصريين عزموا على إقامة معرض فنى فرنسى. عصر عام ١٩٢٩ وقد طلبت المفوضية أن يكون المعرض مشمولاً "بالرعاية الملكية السامية" وهو ما تم الموافقة عليه وتقرر إقامة المعرض في أرض المعارض بالجزيرة وفي سراى تيجران باشا^(٢٢٩).

كذلك اشترك كثير من الفرنسيين في معارض فنية أقيمت في الاسكندرية حيث أوضحت إحدى الوثائق أنه في عام ١٩٣٢ أقيم "معرض الإسكندرية الثالث" والذي اشترك فيه العديد من الفنانين الفرنسيين منهم المسيو جان شردار Mr. Chardar Jean الذى قدم خمس لوحات هي:

١- مدام شردار (صورة) Portrait de Mme Chardar.

٢- م رولين Portrait de Mlle Ruelens.

٣- نخيل (لومبيز) Le Peupliers (Lombes).

٤- طبيعة صامتة Nature Morte.

٥- منازل قروية.

كما اشتركت مدرسة الليسيه الفرنسية Lycee Francais في ذلك المعرض حيث شاركت عناصر من جميع الجنسيات ينتمون لهذه المدرسة^(٢٣٠).

استمر الفرنسيون طوال فترة الدراسة في إقامة معارضهم الفنية في مصر ففي عام ١٩٣٩ أقيم "معرض الفنانين الفرنسيين" بالجزيرة حيث عرضت طائفة من آثار كبار الفنانين أمثال رودان الكبير، بورديل، وبومبون، بالإضافة إلى بعض من تماثيل محمود مختار والذي حكم عليه بعض النقاد بأن فنه وإن كان مساهما للفن الفرنسي في طريقته، إلا أن روحه تتسم بالفن المصري الأصيل^(٢٣١).

لم تقتصر المعارض الفنية على المعارض الجماعية فحسب بل كان هناك من يرعى الرسامين الفرنسيين ومن هؤلاء مدام فوشيه زنانيرو صاحبة مكتبة "علاء الدين" والتي أقامت حفل لافتتاح معرض الرسام الفرنسي "كارزو" شهده عدد من رجال السلك الدبلوماسي وأسرته الفن والصحافة وكان الحفل تحت رعاية محمد محمود خليل بك - كان رئيسا لمجلس الشيوخ في فترة من الفترات - ويعد الرسام "كارزو" كبير رسامي جريدة "بارى ميد"^(٢٣٢).

قامت المدارس الفرنسية بتشجيع إقامة المعارض الفنية في مصر ولم تكتف فقط بالمشاركة فيها بل عملت على إنشاء متحف خاص بها ففي عام ١٩٥٠م اتفق مدير "الليسيه" الفرنسية مع راغب عياد - أحد تلامذة مدارس الفرير بشبرا والخرنفش-^(٢٣٣) مدير متحف الفن الحديث على أن يعبره أعمال الممثلين الفرنسيين المعروضة بهذا المتحف وبخاصة أعمال "رودان" وقد بلغ عدد القطع الفنية نحو أربعين تمثالا حيث تم عرضها في متحف خاص بالليسيه والذي أعلنت جريدة الأهرام عن افتتاحه يوم ١٥ ديسمبر^(٢٣٤).

مساهمة الفرنسيين في المتاحف والجمعيات الفنية:

أنشئ متحف الفن الحديث في عام ١٩٣١ وكانت إدارته تابعة لوزارة المعارف وقد بلغت عدد اللوحات المقتناة لحساب الوزارة من أعمال الفنانين المصريين إحدى وخمسين قطعة أما أعمال الفنانين الأجانب المقيمين في مصر فقد احتل الفن الفرنسي المرتبة الأولى من حيث عدد القطع الفنية ففي حين وصل عدد القطع الفنية الفرنسية المقتناة بالمتحف إلى اثنتين و سبعين قطعة فإن قطع الفن الانجليزي لم تتعد التسع وجاء في المرتبة الثانية الفن الايطالي الذي بلغ اثني عشر

قطعة (٢٣٥).

وفي الثلاثينيات تم تشكيل لجنة بقرار وزارى أصدره نجيب الهالالي وزير المعارف من أجل اقتناء أشهر القطع الفنية من المعارض وقد شارك في هذه اللجنة الفنان الفرنسى روجيه بريفال الذى كان رئيسا لقسم التصوير بمدرسة الفنون الجميلة في ذلك الوقت وقد بلغت قيمة المشتريات الخارجية لشراء ما كان يتم عرضه في قاعات الفنون في باريس من أعمال الفنانين الفرنسيين ما قيمته ١٦٠,٥٠٠ فرنك فرنسى وذلك حتى عام ١٩٤٥، وحديث بالذکر أن منصب المراقب العام للفنون الجميلة بوزارة المعارف كان دائما لفرنسى مثل المسيو جورج ريمون الذى شغل المنصب في الأربعينيات (٢٣٦).

أما متحف الفنون الجميلة بالإسكندرية فتوجد به مجموعة لوحات نادرة وهبها محمد محمود خليل للمتحف من أعمال الفنانين الفرنسيين المستشرقين السذين زاروا مصر مع بوناپرت وبعده (٢٣٧).

منذ العشرينيات عمل كثير من متذوقى الفنون على تكوين جمعيات للتشجيع على التذوق الفنى في المجتمع المصرى بالإضافة إلى تبني المواهب الشابة لعرض أعمالهم الفنية في معارض تقيمها تلك الجمعيات، كذلك كانت هذه الجمعيات وسيلة للتعارف بين الفنانين المصريين وغيرهم من فناني أوروبا وبصفة خاصة الفنانين الفرنسيين المقيمين في مصر ومن أهم هذه الجمعيات "الجمعية المصرية للفنون الجميلة:

تأسست الجمعية منذ عام ١٩٢٠م وكان أول نشاط للجمعية إقامة معرضين الأول في عام ١٩٢١ والثاني في ربيع عام ١٩٢٢، وقد افتتح المعرض الأول في ١٥/٤/١٩٢١ تحت الرئاسة الفخرية للأمير يوسف كمال وعضوية المسيو بول الفريد فيس المقاتل الفرنسى الشهير وتألفت لجنة التحكيم من محمود مختار (رئيسا) وراغب عياد (سكرتيرا) وعضوية المصور الفرنسى جابريل بيسى Gabriele piessy الذى كان مديرا لمدرسة الفنون الجميلة في ذلك الوقت، وقد بلغ عدد المعارضين ٥٥ فنانا منهم ٣٢ مصرية (٢٣٨).

جمعية محبي الفنون الجميلة Societe Des Amis De L'art:

ضمت هذه الجمعية الكثير من الفرنسيين الذين كانت لهم اهتمامات فنية

فوجد أنه في عام ١٩٣٠ كانت رئاسة مجلس إدارة الجمعية للأمير يوسف كمال، في حين كان النائب هو الميسو اميل ميريل رئيس مجلس إدارة البنك العقاري، أما أعضاء الجمعية من الفرنسيين فهم: الميسو لاکو مدير عام المتاحف والآثار المصرية، الميسو جوجيه رئيس المعهد الفرنسي، الميسو جيرون سكرتير بسفارة فرنسا بمصر، الميسو لويس هوتكيز مدير عام الفنون الجميلة مندوب وزارة المعارف، الميسو كونان بستور مدير عام مباني الحكومة المصرية، الميسو هراي مدير شركة كوم امبو، الميسو جاستون فييت مدير دار الآثار العربية، والميسو شارل بجلين السكرتير التجاري بسفارة فرنسا بمصر^(٢٣٩).

وقد ظلت جمعية محبي الفنون الجميلة تحت رئاسة مصرية حيث تولى رئاستها بعد الأمير يوسف كمال، السياسي الثرى محمد محمود خليل.

هناك من يقول أن جمعية محبي الفنون الجميلة كانت تنصدي لكل فنان مصرى ولذلك قامت وزارة المعارف بإنشاء أول معرض للمجمع المصرى للفنون الجميلة في عام ١٩٣٣ لجمع شمل الفنانين المصريين المهويين أمثال راغب عيساد، محمد ناجي، ومحمود سعيد، وذلك من أجل مقاومة سيطرة جمعية محبي الفنون الجميلة "الفرنسية الرعة"^(٢٤٠).

إن هذا الرأى يعطى انطبعا عنصريا للجالية الفرنسية المقيمة في مصر وخاصة جمعية محبي الفنون الجميلة، وإن اميل إلى أنه لم توجد أية تفرقة بين الفنانين المصريين وغيرهم من الأجانب وبخاصة الفرنسيين يدل على ذلك أن في عام ١٩٣١م قررت الجمعية أن تضم إلى المعارض التى تقيمها سنويا معرضا وسوقا للصناعات المصرية والفنون التطبيقية، بل وعملت على استيراد جميع الآلات والأدوات الحديثة من الخارج لتحسين الصناعات المصرية وانتشارها في أنحاء البلاد^(٢٤١). وهذا يعكس مدى حرص الجمعية على فتح أنشطة جديدة وحديثة للمنتجات الفنية المصرية وبالتالي ظهور المواهب المصرية.

ومن اللافت أن الرأى القائل بأن جمعية محبي الفنون الجميلة كانت تنصدي للفنانين المصريين ذكر موقفا للجمعية مناقضا لهذا الرأى وهو أن الجمعية نظمت معرضا في عام ١٩٤٠م والذي ضم معروضات للفن الحديث من لوحات ونماثيل لفنانين مصريين وفرنسيين وأجانب^(٢٤٢).

كذلك حرصت الجمعية على إشراك الفنانين المصريين مع الفنانين الفرنسيين في معرض "مصر - فرنسا" الذي أقيم بمتحف اللوفر عام ١٩٤٩^(٢٤٣). وهذا يعكس مدى حرص القائمين على الفن في مصر على مشاركة الفرنسيين للمصريين في الأحداث الفنية مما يعطى انطبعا عن الأثر الفني الفرنسي على الفنانين المصريين. وعلى المستوى الفردي فقد قام بعض محبي الفنون من الفرنسيين المقيمين في مصر بتكوين جماعات وجمعيات فنية شجعت التقاء الفنانين المصريين بغيرهم من الفنانين من مختلف الجنسيات، فهاهو الفنان الفرنسي روجيه بريفال يقوم في عام ١٩٢٩ بتكوين "جماعة الخيال" الفنية والتي أقامت معرضها الأول في مسكن "بريفال" بشارع الانتكخانة حيث عرضت أعمالا للمثال محمود مختار الذي كان عضوا بالجماعة بالإضافة إلى أعمال للفنان راغب عياد والفنان الإيطالي بيبي مارتان إلا أن نشاط هذه الجماعة لم يستمر سوى عام واحد وانتهى أمرها بعد سفر الفنان مختار إلى باريس لإعداد معرضه الأول^(٢٤٤).

كذلك كان المهندس الفرنسي "بول الفريد فيس" — الذي جاء إلى مصر في العشرينيات لإنشاء شبكة خطوط ترام القاهرة — كان متذوقا للفنون وكان يشجع الفنانين المصريين وعلى رأسهم المثال محمود مختار حيث أقام له معرضا في باريس، بالإضافة إلى اهتمامه الكبير بالمثال المصري عبد القادر رزق ووقوفه إلى جانبه في بداية حياته الفنية، كما أنه اشترك مع السيدة هدى شعراوي في تأسيس جمعية "أصدقاء محمود مختار" وقد قامت السيدة هدى شعراوي بتخصيص جائزة "فيس" بعد وفاته لتخليد ذكره في المسابقة الفنية السنوية التي كانت تقيمها الجمعية^(٢٤٥).

تكونت في مصر خلال فترة الثلاثينيات والأربعينات بعض الجمعيات الفنية التي كان أعضاؤها مزيج من الأدباء والفنانين التشكيليين ففي عام ١٩٣٤م تكونت جمعية أدبية فنية عرفت باسم "جماعة الأساس" أي (المحاولون) وكانت أكثر أنشطتها هي إقامة المعارض الفنية للفنانين المصريين والأجانب، كما أصدرت مجلة باللغة الفرنسية أسمها: "الجهود" UNEFFORT تخصصت في نشر مقالات عن الفن والأدب، وظلت الجماعة تمارس أنشطتها حتى حلول الحرب العالمية الثانية وكانت تلك هي نهاية الجماعة ولكن قيام الحرب لم يمنع الفنانين الفرنسيين في مصر من

تأسيس جمعيات فنية منها "لاباليت" والتي كان أهم أهدافها هو خدمة الفنانين من مصريين وأجانب وكان ذلك في أواخر عام ١٩٤٠م^(٢٤٦).

وقد بحثت عن مكان قد يكون مخصصا للفنون التشكيلية الفرنسية في مصر فلم أجد سوى مكان سمي بدار أو "جمعية الفن الفرنسى الحديث" والذي كان يقع في شارع القصر العيني رقم ٢٢ وذلك في عام ١٩٣٥م^(٢٤٧).

وفي الإسكندرية فإن "جماعة الفنانين والكتاب" تعد من أقدم وأهم الجمعيات الأهلية والفنية في مصر حيث قام بتأسيسها الفنان محمد ناجى رائد فن التصوير الحديث وكان ذلك في عام ١٩٣٤ ثم أنشأ بعد ذلك أتيليه atelier القاهرة في عام ١٩٥٢ وكان نشاط الأتيليه يتمثل في تقديم الأعمال الفنية المصرية والعالمية واستضافة كثير من المعارض بدأها بمعرض كبار الفنانين الفرنسيين أمثال لوتريك وأوجست رودان فكان ملتقى للمبدعين من الفنانين والمفكرين^(٢٤٨).

جدير بالذكر أن مصطلحات الفن التشكيلي قد غزت المجتمع المصرى وعرفها فنانو مصر كما عرفها متذوقوا الفن التشكيلي من المصريين ومنها أتيليه atelier أى مرسوم، و بورتريه Portrait أى صورة شخصية، بروفيل Prvofil أى صورة جانبية، إلى غير ذلك من المصطلحات الفنية التى عرفها المجتمع المصرى والتي ظلت متداولة إلى الآن.

يتضح مما سبق أن الفن التشكيلي الحديث قد بدأ في مصر في أوائل القرن العشرين وكانت بداية أكاديمية على أيدي أساتذة وفنانين معظمهم من الفرنسيين الذين أخذوا في اكتشاف المواهب المصرية وشاركوا في تطوير تلك المواهب لتنحوا نحو جديدا وصولا إلى الاحتراف ولكن الرائع في هذا أن رواد الفن التشكيلي في مصر تعلموا في مصر على أيدي فرنسيين وأكملوا دراساتهم في باريس ولكنك عندما تشاهد أعمالهم تراها ضاربة في عمق الجذور المصرية الأصيلة.

وهكذا نرى مدى تأثير الجالية الفرنسية في مصر على مختلف الفنون التى عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة.

هوامش الفصل الثالث

- (١) مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة (٢/١)، ١٣ ديسمبر ١٨٨٤م.
- (٢) المصدر نفسه، ١٩ فبراير - ٨ مارس ١٨٨٥م.
- (٣) المصدر نفسه، ٢-٢٦ يوليو ١٨٨٥م.
- (٤) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٤-٣٩٨.
- (٥) من أشهر هذه الصحف *Le phare d'Alexandrie*, *La Gazette d'orient*, *L'indépendant* - *Les Nouvelles*, *L'observateur*, *L'Economiste*، شارل شميل، عبد الحكيم الجيهني: نشأة الصحافة المصرية في مدينة الإسكندرية، ضمن كتاب "بجمع الإسكندرية عبر العصور"، مطبعة كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٧٥م، ص ٤٧٩، ٤٨٠.
- (6) *Le Groupe D'Etudes De L'Islam: L'Egypte Indépendant*, 1937 Tome1, Paris 1938, pp 417- 420.
- (7) F.o 371/23369. La Bourse, September 19, 1939
- (8) Robert Ilbert; Op. Cit., P 22
- (٩) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٧.
- (١٠) المرجع نفسه، ص ٢٨٦.
- (١١) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.
- (١٢) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٥، ص ٤٥٣، ٤٥٤.
- (١٣) المصدر نفسه، عام ١٩٣٠، ص ٥٨٩.
- (١٤) عابدين، محفظة (٦٠٢) ديوان الملك - ملف (٢٧٥٨) ج-٢، ٢٨ ديسمبر ١٩٧٨م
- (١٥) عابدين، محفظة (٦٠٢) ديوان الملك - ملف (٢٧٥٨)، ج ٢، ٢٩ أكتوبر ١٩٣٨.
- (١٦) المصدر نفسه، ٢٤ مايو ١٩٥٢م.
- (١٧) المصدر نفسه، ٩ فبراير ١٩٥٧م.
- (١٨) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.
- (١٩) المرجع نفسه، ص ٣٩٧.
- (٢٠) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٠م، ص ٥٨٩.
- (٢١) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٦.
- (22) www.coptic history.org..
- (٢٣) لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩م المبحث الأول: الخلفية التاريخية، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٨٨٣م، ص ٢٨٥.
- (٢٤) المرجع نفسه.
- (٢٥) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

- (٢٦) ابراهيم عبده: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥.
- (٢٧) عبد العزيز الشناوى: حادث جريدة البوسفور اجيبيان: أزمة سياسية بين مصر وفرنسا في أوائل الاحتلال البريطاني، المجلة التاريخية المصرية المجلدان ٩ و ١٠، القاهرة ١٩٦٠-١٩٦٢، ص ١٢٨.
- (٢٨) ابراهيم عبده: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥.
- (٢٩) ابراهيم عبده: مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.
- (٣٠) مجلس النظار، مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٤م، ص ٢٢٩.
- (٣١) حسين محمد صبحي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٢.
- (٣٢) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م، ص ٢٢١.
- (٣٣) السيد حسين جلال: "مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس" دراسة في تاريخ مصر الحديث ١٩٠٨-١٩١٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م، ص ١١٣.
- (٣٤) لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الرابع.
- (٣٥) ابراهيم زكى: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.
- (٣٦) قدم ماريت باشا إلى مصر في عام ١٨٥٠م لدراسة المخطوطات القبطية الموجودة بالأديرة والكنائس القديمة إلا أنه غير وجهته صوب الآثار الفرعونية وفي عام ١٨٥٨م عين مأموراً لأعمال الآثار في مصر وأنشأ مخزناً للآثار على ضفاف النيل ببولاق والذي أصبح فيما بعد متحفاً. رشدى اسكندر وآخرون: ٨٠ سنة من الفن (١٩٠٨-١٩٨٨م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م، ص ١٧٧، ١٧٨.
- (٣٧) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦.
- (٣٨) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٢٧٤)، ملف (٧٠٤٨)، رف (٢)، دولا ب (١٢).
- (٣٩) مجلس الوزراء، محفظة (٤/٣/٤)، نظارة الأشغال، ملف (٤٤)، ٩ فبراير ١٨٨١م.
- (٤٠) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٨.
- (٤١) مجلس الوزراء، محفظة (٤/٢/٤)، نظارة الأشغال، ملف (١٢)، ٧ يونيو ١٨٨٣م.
- (٤٢) المصدر نفسه، محفظة (٤/١)، نظارة الأشغال، ملف (١٠)، ٢٥ يناير ١٨٨٦م.
- (٤٣) فاطمة علم الدين: تطور الحياة الفنية في الاسكندرية ١٨٨٢ — ١٩١٤ ضمن كتاب "دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر"، ص ١٩٤.
- (٤٤) روبر سوليه، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٩، ٢٤٠.
- (٤٥) مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة (٤/٢/٤)، ملف (١٥)، ١٢ يونيو ١٨٨٧م.
- (٤٦) المصدر نفسه، ملف (٦)، ١٢ أكتوبر ١٨٨٧م.
- (٤٧) المقتطف، الجزء الثانى، السنة الثانية عشرة، ٢ نوفمبر ١٨٨٧م، ص ٨٥.
- (٤٨) الأهرام، عدد (٤٠٩٥)، ١٣ أغسطس ١٨٩١م، ص ٣.
- (٤٩) فاطمة علم الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤، ١٩٥.
- (٥٠) الأهرام، عدد (٤١٣٥)، ١ أكتوبر ١٨٩١م، ص ٣.

- (٥١) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠.
- (٥٢) مجلس النظار، مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٤م ص ١٤٣.
- (٥٣) مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة (٢/٤/ب)، ملف (١٠)، ١٨ فبراير ١٨٩٥م.
- (٥٤) في عام ٢٠٠٧ اتخذت الحكومة المصرية قرارا بإزالة جميع البيوت الفرنسية المقامة على النيل ومن بينها بيت المهندس الفرنسي لبحران لإظهار بانوراما معبد الكرنك. أنظر مقالة "إزالة البيت الفرنسي":
www.copts-United.com
- (٥٥) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠.
- (٥٦) مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة (٣/٤/أ)، ملف (٣١)، ٢٦ أكتوبر ١٨٩٩م، روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠.
- (٥٧) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠.
- (٥٨) شحاته عيسى إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ٣١٢.
- (٥٩) مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة (٣/٤/ب)، ملف (٢٤)، ١٦ مايو ١٩٠١م.
- (٦٠) المصدر نفسه، محفظة (٣/٤/أ)، ملف (٣٧)، ٧ مايو ١٩١١م.
- (٦١) المصدر نفسه، نظارة الأشغال، محفظة (٣/٤/جـ)، ملف (٣٩)، ١١ ديسمبر ١٩١٦م.
- (٦٢) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.
- (٦٣) منذ عام ١٩٠٤م، تحول اسم "إدارة عموم الانتكحانات" إلى مصلحة الآثار التاريخية"، دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٣٤٩١)، ملف (٤٣٠٠٦)، رف (٣)، دولاب (٣٦١).
- (٦٤) المصدر نفسه.
- (٦٥) مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة (٣/٤/أ)، ملف (٦)، ٣١ يناير ١٩١٤م.
- (٦٦) المصدر نفسه، محفظة (٣/٤/جـ)، ملف (٤٨)، ٣٠ مايو ١٩٢١م.
- (٦٧) الكتاب الذهبي للمدرسة المعلمين: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧، ١٢٥، ١٢٦.
- (٦٨) مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة (٣/٤/جـ)، ملف (٥٠)، ٢١ نوفمبر ١٩٢١م.
- (٦٩) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧، ٢٢٨.
- (٧٠) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٨.
- (٧١) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٣٤٩١)، ملف (٤٣٠٠٦)، رف (٣)، دولاب (٣٦١).
- (٧٢) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١-٢٨٣.
- (٧٣) عابدين، مذكرات وزارة المعارف، محفظة (٣١)، ملف (٢)، ورقة (١٤)، ٥ أكتوبر ١٩٥٢م.
- (٧٤) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.
- (٧٥) الأهرام، عدد (٢٣١٥١)، ١٤ مارس ١٩٥٠، ص ٧.
- (٧٦) عابدين، مذكرات وزارة المعارف، محفظة (٣١)، ملف (٢)، ٥ أكتوبر ١٩٥٢م.
- (٧٧) عابدين، مذكرات وزارة المعارف، محفظة (٣١)، ملف (٢)، ٥ أكتوبر ١٩٥٢م.
- (٧٨) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

- (٧٩) أخبار الأدب، عدد (٦١٤)، ١٧ أبريل ٢٠٠٥ www.akhbarelyom.org.eg.
- (٨٠) المصدر نفسه.
- (٨١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قدم، محفظة (٤٨١)، ملف ٧٠/٢٣/٢، ١٤ فبراير ١٩٢٦م.
- (٨٢) أحمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢٦.
- (٨٣) أحمد فراج: جاستون فيت وأعماله العلمية، المجلة التاريخية المصرية، مجلد (١٩)، القاهرة ١٩٧٢م، ص ٩١، ١٠٧.
- (٢) المرجع نفسه، ص ٩٢.
- (٨٤) المرجع نفسه، ص ٩٢.
- (٨٥) عابدين، محفظة (٢٩٦)، ملف (١/١/٣٠)، الجزء الأول، ٢٤ مايو ١٩٤٢م.
- (٨٦) عابدين، محفظة (٢٩٦)، ملف (١٣)، ١٩ يناير ١٩٥٢م.
- (٨٧) مؤول كتبخدا السنارى يقع بخارة "منج" بالسيدة زينب أنشأه ابراهيم كتبخدا السنارى - من برايرة دنقلة وكان يوابا بالمصورة، أقام بالصعيد واتصل بالأمر مراد بك وتقرب منه فجعله وكيلا عنه وأثرى وأصبح من أعبان القاهرة - وأنشأ مؤوله هذا عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م وتنحصر أهمية هذا الملل فى أن الحملة الفرنسية أثناء إقامتها بمصر (١٧٩٨-١٨٠١) خصصته لإقامة مصوريها وبعض علمائها أمثال ريجو الرسام المشهور، لانكره وغورهما وبه تمت الأبحاث والرسوم القيمة التى نشرت فى كتاب "وصف مصر": عابدين، محفظة (٢٩٤)، ملف (١٥)، ١٤ مارس ١٩٣٨م.
- (٨٨) المصدر نفسه.
- (٨٩) المصدر نفسه.
- (٩٠) عبد النعم الجميى: بمجم اللغة العربية، دراسة تحليلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م، ص ١٥، ١٦.
- (٩١) محمود سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥.
- (٩٢) عبد النعم الجميى: بمجم اللغة العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.
- (٩٣) الدليل العام للقطر المصرى، عام ١٩٣٥م، ص ٤٢٠.
- (٩٤) المصرى، عدد (١١٤١)، ١٠ يناير ١٩٤٠، ص ٧.
- (٩٥) عابدين، محفظة (٢٩٩)، ملف (١٨)، ١٩٤٢م.
- (٩٦) الدليل العام للقطر المصرى، عام ١٩٣٠م، ص ٥٥٨.
- (٩٧) عابدين، محفظة (٢٩٦)، ملف (٨) الجزء الأول، ٢٤ مايو ١٩٤٢م.
- (٩٨) الدليل العام للقطر المصرى، عام ١٩٣٠م، ص ٥٥٨.
- (٩٩) عابدين، محفظة (١٩٩) جمعيات، ملف (٤)، ١٦ يناير ١٩٤٤م.
- (١٠٠) المصدر نفسه، محفظة (٢٠٠) جمعيات، ملف (٥)، ص ١٩٢٢-١٩٥٢م.
- (١٠١) تم إنشاء الجمعية فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى عام ١٩٠٩م، الدليل العام للقطر المصرى، عام ١٩٣٠م ص ٥٥٧.
- (١٠٢) المصدر نفسه، ص ٥٥٧، ٥٥٨.

- (١٠٣) عابدين، محفظة (٢٠٥)، جمعيات، ملف (١٧)، بدون تاريخ.
- (١٠٤) عبدالرحمن زكي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٧.
- (١٠٥) عبدالرحمن زكي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٣ - ٣٦٦.
- (١٠٦) عابدين، محفظة (٥٥٨)، ملف (٦)، ٢٨ يونيو ١٩١٥ م.
- (١٠٧) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.
- (١٠٨) علاء الدين عرفات: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٨.
- (١٠٩) مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة (٢/١)، ملف (١٠)، ٢٩ مارس ١٨٨٢ م.
- (١١٠) المصدر نفسه، ملف (٢٩)، ٢٦ أبريل ١٨٨٨ م.
- (١١١) الأهرام، عدد (٣٦١٩)، ١١ يناير ١٨٩٠ م، ص ٣.
- (١١٢) سيد علي إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ٨٤، ٨٣، ص ص ٢٢٧، ٢٢٦.
- (١١٣) كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.
- (١١٤) كمال الدين حسين: المسرح والتغير الاجتماعي في مصر، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦٦.
- (١١٥) سيد علي إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٢، ١٩٣، ص ٢١٥.
- (١١٦) سامي منير عامر: المسرح المصري بعد الحرب العالمية الثانية بين الفن والنقد السياسي والاجتماعي ١٩٤٥ - ١٩٧٠ م الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م، ص ١١.
- (١١٧) الفرانكو آراب: هي مسرحيات قدمت في مصر كانت تؤدي بلغة خليط من العربية والفرنسية تتخللها مقاطع غنائية ومشاهد واقصة: نجوى عانوس: التمسير في المسرح المصري من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية ١٩١٤ - ١٩٤٥، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٢٣.
- (١١٨) اعتدال ممتاز: مذكرات رقية سينما ٣٠ عاما، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥، ص ٣٠.
- (١١٩) الفودفيل: أصل التسمية فرنسي أطلقت على المسرحيات النقدية المختلطة بالأغاني: نجوى عانوس: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
- (١٢٠) أحمد المغازي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٧، ٢٢٤.
- (١٢١) أرشيف الاذاعة المصرية، برنامج "سهرة من مكتبة مفيد فوزي" لقاء مع الفنان عبد الوارث عسر، إذاعة الشرق الأوسط، ٨ مارس ٢٠٠٧.
- (١٢٢) نجوى عانوس: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
- (١٢٣) نجوى عانوس: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧ - ٥٣.
- (١٢٤) المرجع نفسه، ص ص ١٧ - ٥٣.
- (١٢٥) نجوى عانوس: مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٤، ٧٥.
- (١٢٦) زينب سيد أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٨، ١٥٩.
- (١٢٧) كمال الدين حسين: مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.
- (١٢٨) زينب سيد أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

- (١٢٩) كمال الدين حسين: مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.
- (١٣٠) الأدب والتمثيل، الجزء الأول، ١١ أبريل ١٩١٦م، ص ٦.
- (١٣١) الجنس اللطيف، عدد (٥) نوفمبر ١٩١٨م ص ٨٧، ٨٨.
- (١٣٢) محمد زغلول سلام: المسرح والمجتمع في مائة عام، منشأة المعارف، بالاسكندرية. (د.ت)، ص ١٤٣.
- (١٣٣) نجوى عانوس: مرجع سبق ذكره، ص ١.
- (١٣٤) عابدين، محفظة (٢٤٥)، ملف (٩)، ٩ يونيو ١٩٢٥م.
- (١٣٥) علاء الدين عرفات: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٣، ٣٨٤.
- (١٣٦) روز اليوسف، عدد (١٠)، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥، ص ٢.
- (١٣٧) عابدين، محفظة (٣٧٧) ملف (٩) ٤ مارس ١٩٣١، تقرير زكى طليسات سكرتير فني معهد فن التمثيل مرفوع إلى لجنة التعليم العام بوزارة المعارف العمومية ١٩٣١-١٩٣٢م.
- (١٣٨) فتوح نشاطي: خمسون عاما في خدمة المسرح، الجزء الأول الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣، ص ١٠٢.
- (١٣٩) فتوح نشاطي: مصدر سبق ذكره، ص ١١٠، ١١٩.
- (١٤٠) المصدر نفسه.
- (١٤١) عابدين، محفظة (١١٦)، ملف (١٧)، ١٢ ديسمبر ١٩٣٣م.
- (١٤٢) المصري، عدد (٤٠٢)، ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ (١٥ رمضان ١٣٥٦)، ص ٣.
- (١٤٣) الأهرام، عدد (٢٣١٣٩)، ٢ مارس ١٩٥٠م، ص ١٨.
- (١٤٤) سناء فتح الله: المسرح المصري ١٨٩٦/١٩٠٠، سلسلة توثيق المسرح المصري، المركز القومي للمسرح، وزارة الثقافة ١٩٩٨م، ص ٢٧، سيد على إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.
- (١٤٥) فتوح نشاطي: مصدر سبق ذكره، ص ٨، ٩.
- (١٤٦) فتوح نشاطي: يوميات فنان في باريس ١٩٣٨م، الهلال، (٢٤٧) عام ١٩٧١م، ص ١٨.
- (١٤٧) سناء فتح الله: مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
- (١٤٨) سيد على إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.
- (١٤٩) نجوى عانوس: مرجع سبق ذكره، ص ٢، ٣.
- (١٥٠) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٧، ٢٢٩.
- (١٥١) فتوح نشاطي: خمسون عاما، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠، ٤٢.
- (١٥٢) رشدي اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.
- (١٥٣) أحمد المغازي: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦.
- (١٥٤) جلال الشرقاوى: رسالة في تاريخ السينما العربية، وزارة الثقافة، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م ص ١٣.
- (١٥٥) عبد المنعم الجميحي: تاريخ السينما المصرية، المجلة التاريخية المصرية، مجلد (٤٠)، ١٩٩٧-١٩٩٨م، ص ١٠١.
- (١٥٦) رشدي اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩.
- (١٥٧) عبد المنعم الجميحي: تاريخ السينما: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.
- (١٥٨) أحمد الحضري: تاريخ السينما في مصر من بداية ١٨٩٦م إلى آخر ١٩٣٠م، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص ٥٠.

- (١٥٩) المرجع نفسه، ص ٤٨.
- (١٦٠) علي أبو شادي: وقائع السينما المصرية في مائة عام، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٧م، ص ٢٣.
- (١٦١) جلال الشرقاوي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥.
- (١٦٢) أحمد الحضري: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧، ١١٣.
- (١٦٣) المرجع نفسه، ص ١٢٨.
- (١٦٤) فريدة مرعي: صحافة السينما في مصر، النصف الأول من القرن العشرين، المركز القومي للسينما، وزارة الثقافة ١٩٩٦م، ص ٢٣.
- (١٦٥) أحمد الحضري: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.
- (١٦٦) أحمد الحضري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.
- (١٦٧) المرجع نفسه، ص ٢٠٥، ٢٠٦.
- (168) www.albayan.ac
- (١٦٩) علي أبو شادي: مرجع سبق ذكره ص ٣٩.
- (١٧٠) أحمد الحضري: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢.
- (١٧١) سينما الشرق، عدد (٢)، ١٦ مايو ١٩٤٨م، ص ١.
- (١٧٢) أحمد الحضري: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢.
- (١٧٣) المرجع نفسه، ص ٣٠، ٣٠١.
- (١٧٤) علي أبو شادي: مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.
- (١٧٥) المقطم، عدد (١٣١٠١)، ١٢ مارس ١٩٣٢، ص ٧.
- (١٧٦) علي أبو شادي: مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.
- (١٧٧) محمود علي: مذكرات محمد كرم في تاريخ السينما المصرية، أكاديمية الفنون ٢٠٠٦، ص ص ١٨٧، ١٨٦.
- (١٧٨) علي أبو شادي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.
- (١٧٩) محمود علي: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧.
- (١٨٠) مصطفى الديوان: قصة حياتي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢٧١.
- (١٨١) مذكور ثابت: ملفات السينما المصرية ١٨٩٦-١٩٩٦ المقدمات واختتمات تخلص: وفاء كمال، تعقيب: ماجدة موري، سلسلة الأعمال الخاصة مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤، ص ٢٤٢.
- (١٨٢) علي أبو شادي: مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.
- (١٨٣) الرسالة، عدد (٢)، ١ فبراير ١٩٣٣، ص ٤٢.
- (١٨٤) جلال الشرقاوي: مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.
- (١٨٥) المرجع نفسه.
- (١٨٦) مذكور ثابت: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٨.
- (١٨٧) المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

(١٨٨) رشدى اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(189) www.cinemattechhaddad.com.

(١٩٠) سينى فيلم، عدد (٢٢)، ١ مارس ١٩٥٠، ص ٨.

(١٩١) القاهرة، عدد (٣٨٠)، ٢٤ يوليو ٢٠٠٧، ص ١٢.

(١٩٢) سينما الشرق، عدد (١٢)، ١٦ ديسمبر ١٩٤٨، ص ٥.

(١٩٣) روز اليوسف، عدد (٣٥٩)، ٧ يناير ١٩٣٥، ص ٣٦.

(١٩٤) جلال الشرفاوى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٠، ٨٤.

(١٩٥) على أبو شادى: مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

(١٩٦) مصلحة الإحصاء والعداد، إحصاء الشركات ١٩٤٩، ١٩٥٠، ص ٧١٠.

(١٩٧) سينى فيلم، عدد (٤٣)، أول ديسمبر ١٩٥١، ص ١٢.

(١٩٨) المصدر نفسه، عدد (٥٠)، أول يوليو ١٩٥٢، ص ٢.

(١٩٩) المصدر نفسه.

(٢٠٠) سينى فيلم، عدد (١٨)، أول سبتمبر ١٩٤٩، ص ٢.

(٢٠١) روز اليوسف، عدد (١٣٩٦)، ١٤ مارس ١٩٥٥، ص ٤٨.

(٢٠٢) الأهرام، عدد (٢٤١٠٥)، ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م، ص ١١.

(٢٠٣) سينما الشرق، عدد (٤)، أول يوليو ١٩٤٨، ص ٣.

(٢٠٤) سينى فيلم، عدد (١٩)، ٧ نوفمبر ١٩٤٩، ص ٣.

(٢٠٥) سينما الشرق، عدد (٦)، أول سبتمبر ١٩٤٨م، ص ١.

(٢٠٦) سينى فيلم، عدد (١٩)، ٧ نوفمبر ١٩٤٩، ص ٣.

(٢٠٧) سينى فيلم، عدد (١٩)، ٧ نوفمبر ١٩٤٩، ص ٣.

(٢٠٨) المصدر نفسه، عدد (٢٣) ١١ أبريل ١٩٥٠م، ص ص ٣، ٢٢.

(٢٠٩) المصدر نفسه، عدد (٥٠)، ١ يوليو ١٩٥٢، ص ١٣.

(٢١٠) كاريل رايى: فن المونتاج السينمائي، ترجمة أحمد الحضرى - أحمد كامل مرسى، الدار المصرية

للتأليف والنشر ١٩٦٥، ص ٣، سينما الشرق، عدد (٧)، أول أكتوبر ١٩٤٨، ص ٢.

(٢١١) قناة التلفزيون العربى التى تم بث إرسالها فى ٢١ يوليو ٢٠١٠ بمناسبة مرور خمسون عاما على إنشاء

التلفزيون المصرى: www.Alaraby.Tv

(٢١٢) عابدين، محفظة (٦٣٦)، جمعيات، ملف (١١)، ١٨٩٥.

(٢١٣) الثقافة، عدد (٣١)، ١١ أغسطس ١٩٣٩م، ص ص ٢٥، ٢٦.

(214) radioForarabs.egypty.com.

(٢١٥) محمد صدقى الجباينجى: تاريخ الحركة الفنية فى مصر إلى عام ١٩٤٥م، الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٦، ص ص ٨، ٩.

(٢١٦) فتحى حافظ الحيدى: الأصول التاريخية لمؤسسات الدولة والمرافق العامة بمدينة القاهرة، دار المعارف ٢٠٠٧، ص ٥١.

(٢١٧) محمد صدقي الجياخنجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٢، ١٣؛ كذلك:

Carolin Williams: Twentieth-century Egyptian Art: The Pioneers 1920-52, (Re-Envisioning Egypt 1919-1952), The American University in Cairo, 2005, p.427.

(٢١٨) رشدى اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢١٩) محمد صدقي الجياخنجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(٢٢٠) عابدين: محفظة (٢٣٤)، ملف (١١)، ٢٧ مايو ١٩١١م.

(٢٢١) محمد صدقي الجياخنجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٢٢٢) رشدى اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ١٨، ٢٠.

(٢٢٣) الموقع الرسمي لمتحف عمود مختار www.mukhtarmuseum.gov.eg.

(٢٢٤) رشدى اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٢٢٥) المرجع نفسه، ص ٣٨.

(٢٢٦) رشدى اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤، ٣٥، ٧٢؛ كذلك:

Caroline williams: op.cit, p.431.

(٢٢٧) محمد صدقي الجياخنجي: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢٢٨) المرجع نفسه، ص ١٠.

(٢٢٩) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٣٢٠)، ملف (٢٠/٧)، ٤ فبراير ١٩٢٨.

(٢٣٠) عابدين، محفظة (٢٠٩)، جمعيات، ملف (٨)، ٥ مايو ١٩٣٢، ص ٢٢، ٣٦.

(٢٣١) الثقافة، عدد (٥)، ٣١ يناير ١٩٣٩، ص ٣٣.

(٢٣٢) الأهرام، عدد (٣٢١٣٩)، ٢ مارس ١٩٥٠م، ص ١٩.

(٢٣٣) رشدى اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(٢٣٤) الأهرام، عدد (٢٣٤٠١)، ٢٨ نوفمبر ١٩٥٠م، ص ٢.

(٢٣٥) محمد صدقي الجياخنجي: مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

(٢٣٦) المرجع نفسه، ص ٨٧، ٨٨.

(٢٣٧) رشدى اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

(238) www.azzaman.com.

(٢٣٩) الدليل العام القطر المصرى، عام ١٩٣٠، ص ٥٦١، ٥٦٢.

(٢٤٠) محمد صدقي الجياخنجي: مرجع سبق ذكره، ص ٦٤، ٨٨.

(٢٤١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٣٢١)، ملف (٢٠/٧/١٢)، ٢٤ يوليو ١٩٣١م.

(٢٤٢) محمد صدقي الجياخنجي: مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

(٢٤٣) رشدى اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

- (٢٤٤) محمد صدقي الجياخني: مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.
(٢٤٥) رشدي اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.
(٢٤٦) رشدي اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ١٤، ١٨، ١٩.
(٢٤٧) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٥، ص ٥٥٦.
(٢٤٨) الموقع الرسمي لمحافظة الاسكندرية: www.alex4all.com

الفصل الرابع

مجتمع الجالية الفرنسية

أولاً- الأحوال الشخصية:

عاش الفرنسيون في مصر وقد مارسوا كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية طبقاً للقوانين الفرنسية خاصة فيما يتعلق بأمور الزواج والطلاق.

الزواج:

التزم الفرنسيون في مصر بالتشريعات الفرنسية فيما يخص مسألة الزواج حيث لزم توافر ستة شروط لإتمام عقد الزواج:

أولاً- أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً والزوجة خمسة عشر عاماً.

ثانياً- أن يبدى كل من الزوجين رضاه.

ثالثاً- أن لا يكون أحد الزوجين مرتبطاً بزواج سابق لم تنحل رابطته بعد.

رابعاً- أن يوافق الوصى على زواج القاصر من الزوجين.

خامساً- أن يوافق الوالدان على زواج من كان عمره دون الخامسة والعشرين من الزوجين.

سادساً- أن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة تحرم الزواج^(١).

وقد وجدت عدة إجراءات تسبق عملية إتمام الزواج أهمها الإشهار حيث يشترط القانون الفرنسي إشهار مشروع الزواج قبل انعقاده في الوقت المحدد لإتمامه سواء عقد في فرنسا أم في الخارج عن طريق عمل إعلان عام يظل قائماً فترة من الزمن لا يجوز عقد الزواج قبل انقضائها وذلك من أجل كشف ما قد يكون من وجود غش من جانب أحد الزوجين بإخفاء ما قد يمنع الزواج^(٢).

هذا بالإضافة إلى وجوب أن يتولى عقد الزواج الموظف المدني المختص ووجوب علنية الزواج^(٣).

لم يلتزم كثير من الفرنسيين المقيمين خارج بلادهم بإجراءات الزواج إلا بالإعلان والإشهار السابق على العقد، كما أتم البعض منهم إجراءات الزواج طبقاً لشكل قوانين البلاد التي يقيمون بها، كذلك حافظ البعض على إتمام عقود الزواج بمعرفة القنصل الفرنسي وبالشكل والطريقة الفرنسية أى بمعرفة موثق الحالة المدنية^(٤).

في عام ١٩٤٩م أصدرت مصلحة الشهر العقاري والتوثيق المصرية منشوراً

بشأن زواج الأجانب مفاده: أن يراعى كل أجنبي يتقدم لتوثيق عقد زواج تقدم المستندات التي تتطلبها حالته وهى:

١- شهادة ميلاد أو مستخرج رسمى يقوم مقامها بشرط ألا يكون قد مضى على استخراجه أكثر من ثلاثة أشهر.

٢- شهادة من القنصلية التابع لها أو أى مستند رسمى يثبت جنسية كل من طالبي الزواج.

٣- شهادة من السلطة القنصلية فى بلده أو البلد التى ينتمى إليها أو القنصلية التابع لها كل من الزوجين أو أحدهما تفيد خلوهما من الموانع الشرعية وعدم ارتباطهما بزواج سابق وفى حالة عدم وجود هيئات تقدم شهادة بذلك من كنيسة مصرح لمقدمها الزواج فيها.

٤- شهادة وفاة الزوج أو الزوجة إذا كان أحد طالبي الزواج أو كلاهما أرملاً.

٥- حكم الطلاق أو البطلان أو الفسخ الصادر من الجهة المختصة إذا كان أحد طالبي الزواج سبق ارتباطه بزواج انتهى بالطلاق أو الفسخ أو البطلان.

٦- شهادة طبية تفيد أن كلا من طالبي الزواج خال من الأمراض.

٧- مستند رسمى يفيد موافقة الأبوين أو أحدهما أو الوصى أو مجلس العائلة أو الأقارب أو حسب ما يتطلبه قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج أو الزوجة.

٨- إذا كان قانون بلد الزوج أو الزوجة يستوجب الاعلان فى موطنه الأصلي فيجب تقديم شهادة من الجهة المختصة بما يفيد تمام هذا الاعلان.

٩- إذا رفعت معارضة فى طلب الزواج أمام المحكمة المختصة فيتم طلب شهادة تفيد رفض المعارضة وأن حكم الرفض أصبح نهائياً أو العكس.

١٠- تطلب صورة من النظام المالى الذى اتفق عليه الزوجان قبل الزواج أو شهادة من مكتب التوثيق الذى تم فيه الاتفاق بين الزوجين تفيد نوع النظام المالى الذى تم اختياره.

هذا بالإضافة إلى التحريات التى تفيد عدم وجود مانع لأحكام الزواج من

ناحية الأمن العام^(٥).

وإذا تطلعنا إلى الحالة المدنية للفرنسيين في مصر نجد أن الرغبة في الاستقرار الأسرى عند الرجل الفرنسي لم تكن هي الأعلى بين الجاليات الأوروبية ففي عام ١٩١٧م كان عدد المتزوجين من الفرنسيين في مصر ٣٤٩٥ أى بنسبة ٣٧٤ في الألف في حين وصلت نسبة المتزوجين من الانجليز إلى ٤٠٠ في الألف، وقد كانت نسبة الفرنسيات المتزوجات في مصر أقل من الانجليزيات وإن كان هناك تقارب ففي حين وصل عدد الفرنسيات إلى ٣٤٨٠ أى بنسبة ٣٤٠ في الألف بلغت نسبة الانجليزيات المتزوجات ٣٨٥ في الألف^(٦).

في نفس الوقت كانت أعداد الفرنسيين ذكورا وإناثا من غير المتزوجين قد فاقت أعداد المتزوجين حيث بلغ عدد الذكور ٥٥٠٤ أما الإناث فوصل عددهن إلى ٥٣٩٢ أى بنسبة ٥٢٧ في الألف^(٧). وإن انخفضت هذه الأرقام مع مرور السنوات، ففي عام ١٩٣٧م وصل عدد غير المتزوجين من الذكور ١١١ فرنسي في حين بلغ عدد الإناث ١٥١١ وبمجموعهما ١٦٢٢ وهو عدد أضعف من عدد الفرنسيين المتزوجين والذي بلغ ٣٩٦٨ منهم ١٩٥٥ ذكور و ٢٠١٣ إناث^(٨).

ارتبط الغالبية العظمى من الفرنسيين بالزواج من فتيات من بيني جلدتهم، ومن المعلوم أن الدين الإسلامي يحرم زواج المسلمة من غير المسلم، وبذلك لم يكن توجد رابطة زواج بين مصرية مسلمة وفرنسي ماعدا من يدخل منهم في الدين الإسلامي ويعد مينو^(٩)، وسليمان الفرنسي^(١٠)، من أشهر الفرنسيين الذين تزوجوا من مصرية بعد دخولهم الإسلام، ولكن على العكس تماما فقد أتيح لكثير من المصريين الارتباط والزواج من فرنسيات مسيحيات وكان معظمهم من أثرياء ومثقفى مصر.

من أشهر الباشاوات الذين تزوجوا من فرنسيات كان ممدوح رياض باشا الذى كان مديرا لأحد أكبر مصانع تكرير السكر في مصر حيث تزوج بفرنسية تدعى مارى كادفاديا عرفت بعد زواجها من هذا الباشا باسم مدام مارى رياض كانت قد تزوجت عدة مرات وكان رياض باشا آخر زيجاتها وذلك في أوائل الأربعينيات^(١١).

كذلك كان للبكوات نصيب في الزواج من الفرنسيات الجميلات وأشهر

هؤلاء الثرى محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ المصرى ورئيس جمعية محبى الفنون الجميلة فى فترة العشرينيات عاشت معه زوجته طوال أربعين عاما عملا خلالها على اقتناء التحف الثمينة النادرة وبمجموعة من اللوحات لأشهر فناني فرنسا فى القرن التاسع عشر امتلأ بها قصرهما على ضفاف النيل وأوصيا أن يؤول القصر إلى الدولة بعد وفاتهما بشرط أن يتحول إلى متحف يحمل اسم "متحف محمد محمود خليل وحرمة" وبالفعل تم تفعيل ذلك بعد وفاة الزوجة الفرنسية عام ١٩٦٢م حيث تسلمت وزارة الثقافة القصر^(١٢).

اقتربت كثير من الفرنسيات بموظفى الحكومة المصرية ففى الثلاثينيات تزوج ابراهيم يحيى بك سكرتير قضائى مساعد بالسكة الحديد الفرنسية تدعى جانيت مارى استوا Jinette Marie^(١٣)، حيث كان يتم عقد الزواج وتوثيقه فى المحكمة الشرعية^(١٤).

كذلك تزوج كثير من طلاب البعثات المصرية فى فرنسا بفتيات فرنسيات وذلك أثناء تواجدهم بالبعثة وربما كان عميد الأدب العربى الدكتور طه حسين من أشهر طلاب البعثات المصرية فى فرنسا الذى تعرف على فرنسية حسناء تدعى سوزان بريسو والى اتخذها زوجة له فى التاسع من أغسطس ١٩١٧م، — وتعد قصة زواجهما من خير الأمثلة التى يجود بها الزمان فهى رحلة مليئة بالكفاح مغلفة بالحب والإخلاص استمرت أكثر من خمسين عاما، وكان عميد الأدب العربى دائما ما يعترف بفضل هذه الزوجة الفرنسية وإليك بعض ما ذكره عنها:

"لم يسر لى حب الكتب وقراءتها إلا امرأتى"
"امراتى أهم من كل كتاب. . لا أستثنى إلا القرآن"^(١٥).

وقد كثرت هذه الزيجات فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين ومن أمثلتها أن حسن توفيق ابن على باشا توفيق مدير خفر السواحل بالإسكندرية تزوج أثناء وجوده فى بعثة فى فرنسا بالفرنسية هنريت لوريس وكان ذلك فى عام ١٩٢٨^(١٦). وفى سياق زواج المصريين من الفرنسيات كان لابد من معرفة ما إذا كان يوجد إقبال من أقباط مصر على الزواج بالفرنسيات أم لا؟ وبالبحث لم أجد أن هذا الأمر كان شائعا ربما كان للاختلاف المذهبى وإن لم يكن أمراً مستحيلاً ففى فترة العشرينيات تزوج وديع شاروييم دكتور فى العلوم وهو مصرى مسيحى

أرثوذكسى احدى الفرنسيات تدعى مادلين ديميرا المسيحية الكاثوليكية وربما أنه تعرف عليها أثناء وجوده في مرسيليا كما توضح وثائق دار المحفوظات المصرية^(١٧)، وكذلك فإن بعض المصريات الغير مسلمات وخاصة اللاتى يقمن في فرنسا أقبلن على الاقتران بفرنسيين^(١٨).

تجدر الإشارة أنه كان لزاماً على أى مصرى يريد الزواج من أجنبية خارج البلاد أن يأخذ موافقة إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية، فيقوم بتقديم طلبا للفتنصلي المصرية للتصريح له بالزواج وإرفاقه المستندات الدالة على حالة العروس الاجتماعية والخلفية والمالية وهذا ما قام به الدكتور موريس لوقا طبيب وزارة المعارف بأسوان عندما قدم طلبا للفتنصلي المصرية بباريس يلتبس فيه التصريح له بالموافقة على عقد زواجه بالآنسة رينيه مارشال الفرنسية والذي تزوجها أمام عمودية نانسى، وكذلك التصريح له باصطحابها معه عند عودته إلى مصر^(١٩).

في أعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨م وقيام الدولة اليهودية أضافت إدارة الأمن العام في مصر شروطاً جديدة للموافقة على زواج المصرى من أجنبية ففى عام ١٩٤٩م قام جمال مصطفى الموظف بشركة الطيران الجوية العالمية الأمريكية بالقاهرة (ميناء فاروق الجوى) بتقديم طلب للفتنصلي المصرية بمدينة باريس للتصريح له بالزواج من الآنسة جاكلين لوتى الفرنسية والمقيمة في باريس، كما قدم مستندات خاصة بحالتها المدنية ومركز عائلتها وموافقة أسرهما على هذا الزواج^(٢٠)، وقد أرسلت الخارجية المصرية هذا الطلب والمستندات إلى إدارة الأمن العام التى أبدت موافقتها بشرط أن تكون مسيحية وألا تعترض الفتنصلي على هذا الزواج^(٢١).

وعلى أية حال فإن هذا التزاوج المصرى الفرنسى أثر جيلاً من الشباب الذى انقسمت عاداته وتقاليده وانتماؤه الثقافية بين القيم المصرية والقيم الفرنسية والذى إن أتبع لى أن أسميه "جيل فرانكو آراب" ومن هذا الجيل الفنان المصرى "جميل راتب" الذى ولد في فترة العشرينيات لأب مصرى وأم فرنسية^(٢٢).

- الطلاق:

إن ديانة أغلب الفرنسيين هي المسيحية على المذهب الكاثوليكي الذي كان لا يتفق مع نظام الطلاق ولم تأخذ فرنسا بهذا النظام إلا منذ قانون عام ١٧٩٢م الذي خلع عن الزواج كل صفة دينية واعتبره عقدا مدنيا خالصا فأبيح الطلاق في فرنسا على نطاق واسع، ولكن بعد هزيمة بونابرت في "ووترلو" حدث تراجع لبعض المبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية وتم اختيار الكاثوليكية ديناً رسمياً للدولة فصدر قانونا في عام ١٨١٦م أقر فيه إلغاء نظام الطلاق، ولكن منذ ثورة ١٨٣٠م في فرنسا علت الأصوات التي تنادى بإباحة الطلاق ولم تنجح هذه المحاولات إلا في عام ١٨٨٤م^(٢٣).

يتضح من هذه النبذة التاريخية عن نظام الطلاق في فرنسا أن الفرنسيين في مصر لم يكن لهم حق الطلاق إلا منذ عام ١٨٨٤م ومع ذلك فإن الإحصاءات الرسمية تبين أن الجالية الفرنسية في مصر لم تفرط في استخدام هذا الحق ففي عام ١٩١٧م وصل عدد المطلقين من الفرنسيين الذكور ٨٣ أى بنسبة ٩ في الألف في حين كان عدد الإناث أعلى والتي بلغت ١٢٧ فرنسية أى بنسبة ١٢ في الألف، و بالمقارنة مع أعداد المطلقين الانجليز نجد ان نسبة الطلاق بينهم في مصر بلغت ٢ في الألف للذكور، و ٥ في الألف للإناث^(٢٤).

ومع ذلك نجد أنه مع مرور السنوات انخفضت نسب الطلاق بين الفرنسيين في مصر ففي عام ١٩٣٧م وصل عدد الذكور إلى ١٨ مطلق في حين بلغ عدد الإناث ٦٩ مطلقة^(٢٥).

وقد ظهرت في فرنسا بعض القوانين التي تهدف إلى حماية الأسرة الفرنسية من التفكك ومن هذه القوانين ما صدر في عام ١٩٤١م من قانون يعدل أحكام الطلاق حيث أن هذه الفترة شهدت كثرة في حالات الطلاق، فأقر هذا القانون عدم قبول دعاوى الطلاق أمام المحاكم قبل مضي ثلاث سنوات من إبرام الزواج، لكن تم إلغاء هذا القانون في عام ١٩٤٥م^(٢٦).

وإذا ما حاولنا معرفة الأسباب التي تؤدي بالزوجة الفرنسية إلى طلب الطلاق نجد أنها في مجملها تدور حول الأخلاق والسلوك.

يعد الزنا والإدانة في قضايا جنائية من الأسباب الموجبة والملزمة للطلاق في

القانون الفرنسي، أما الأسباب الاختيارية للطلاق والتي ترجع إلى مدى تقبل الزوجين لكل ما يتعلق بالسلوكيات والطباع ومن أهمها القسوة وسوء المعاملة التي تندرج تحتها كل ما يؤدي هذا الزواج من أقوال وأفعال تتنافى مع أهداف هذا الرباط المقدس^(٢٧).

جدير بالذكر أن كثير من الجاليات الأوربية في مصر حرم عليهم استخدام حق الطلاق حيث أن أغلب قوانين بلدانهم لم تبح ذلك حتى خمسينيات القرن العشرين ومنها إيطاليا، أسبانيا، أيرلندا^(٢٨).

- الأحوال المالية:

اتخذ كثير من الفرنسيين مصر وطناً لهم فمارسوا كل أشكال الحياة بها فاستقروا وعملوا وكونوا عائلات لهم وكونوا معها الثروات حتى أن البعض منهم كان تعريفهم أمام الدوائر الرسمية والحكومية أنهم من ذوى الأملاك مثل جون الفريد الذى جاء في تعريف بياناته أنه "من ذوى الأملاك"^(٢٩). ولكن من أين جاءت هذه الأملاك؟

لم يكن للأجانب بصفة عامة حق الملكية في مصر سواء أراض زراعية أو عقارية حتى عام ١٨٤٢م حيث أن الدولة العثمانية لم تكن تسمح بذلك، إلا أن محمد سعيد باشا الذى كان معروفا بقربه من الفرنسيين بصفة خاصة فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية في مصر بإصداره اللائحة السعيدية عام ١٨٥٩م مما أغرى الأجانب بشراء الكثير من الأراضى والعقارات في ريف مصر عن طريق تقلص القروض المالية للفلاح المصرى^(٣٠). الذى كان بالطبع لا يستطيع تسديد ديونه ومن ثم يتم توقيع الحجز على ممتلكاته صغيرة كانت أم كبيرة.

كذلك فإن الحكومة المصرية في فترة الدراسة قدمت الكثير من التسهيلات للجمالية الفرنسية وخاصة فيما يتعلق بشراء الأراضى وما صاحبها من الإعفاءات على الرسوم المالية التي تؤخذ عند شراء الممتلكات وذلك نتيجة الامتيازات الأجنبية وكان أكثر المستفيدين من هذه الاعفاءات والتسهيلات هم الفرنسيون اليهود^(٣١).

أما الطريق الثالث الذى من خلاله أصبح الفرنسيون من ذوى الأملاك في مصر فكان الإنعامات التي كانت تعطى لهم من قبل حكام مصر خاصة أراضى البناء

والتي قدرت بآلاف الأمتار ففى عام ١٨٨٧م منحت أراضي إنعامات فى حلوان
لثلاثة من الفرنسيين وكلها أراضي بناء كالتالى:

-المسيو دولا سكالا أنعم عليه بـ ٥٠٠٠ متر

-الست مارى فوسير أنعم عليها بـ ٢٢٠٠٠ متر.

-الخواجة دانييل كورييل أنعم عليه بـ ٢٧٠٠ متر^(٣٢).

وبصفة عامة، فإن مسألة امتلاك الأجانب عامة والفرنسيين خاصة للمبانى
والعقارات قد ضعفت منذ أواخر الأربعينيات ويعد عام ١٩٤٨م عاما فاصلاً حيث
انخفض عدد ملاك المباني والعقارات الأجانب فى مصر وهذا بالنسبة للمبانى المقرر
عليها العوائد يستثنى من ذلك المباني المعفاة من العوائد والضرائب مثل الأبنية
التعليمية والأبنية الدينية^(٣٣).

لقد ترتب على وجود الفرنسيين فى مصر حقوقاً مالية توارثها الأبناء عن الآباء
فكل من يتوفى تقوم الحكومة المصرية بعمل تقرير عن الموقف المالى لعائلته وعن
ثروته التى تركها مثلما حدث عند وفاة المسيو مونييه M.Munier عضو مجلس
إدارة الجمعية الجغرافية والذى توفى عام ١٩٤٥م^(٣٤).

كان يتم تقسيم تركة المتوفى بحسب الشريعة التى يتبعها فكان يتم إعطاء
الزوجة الفرنسية نصف ممتلكات زوجها المتوفى، أما النصف الآخر فكان يتم
تقسيمه أقساماً متساوية بين الأولاد دون النظر إلى النوع أو السن مثلما حدث مع
الست فلافى ديه أرمله جارى تورى رئيس البيطرية بترسانة الحوض المرصود الذى
توفى عام ١٨٨٤م^(٣٥). وكذلك كان يتم هذا الأمر فى مسألة المعاشات، وإن كان
البند السابع من لائحة المعاشات لسنة ١٨٧١ قد أعطى الزوجة الفرنسية نصف
المعاش ولكنه قضى بترتيب المعاش للورثة الشرعيين الذكور الذين لم يبلغوا من
العمر خمسة عشر عاماً، والإناث اللاتى لم يتزوجن حتى زواجهن^(٣٦).

وقد تغيرت قوانين المعاشات أكثر من مرة خلال النصف الأول من القرن
العشرين فإن قانون المعاشات الملكية الصادر فى ١٥ أبريل عام ١٩٠٩ والمعدل
بالقانون الصادر فى ١٩ يونيو عام ١٩١٠م قضى بأن المعاش الذى يكون مرتباً
للأرامل وبنات وموظفى ومستخدمى الحكومة المصرية الأجانب عند وفاتهم وهم
فى الخدمة أو فى المعاش فإنه يتم قطعه متى تزوجن ولا يعاد صرفه إليهم لو طلقن أو

ترملن بعد الزواج وذلك عملاً بالمادتين (٢٨ و ٢٩) من القانون المذكور^(٣٧). كذلك فإن نصيب الأرملة من معاش زوجها المتوفى تم تغييره على حسب قوانين المعاشات المعدلة حتى وصلت إلى ثلث المعاش مثلما حدث مع أرملة المسيو بيير سوربيه المتوفى عام ١٩٥٢م^(٣٨).

كان لابد لأرملة المتوفى أن تقدم طلباً لصرف المعاش ومعه العديد من المستندات وأهمها شهادة زواجهما أو صورة زواج مستخرجة من القنصلية الفرنسية إن لم يكن الزواج قد تم في مصر بالإضافة إلى إظهار شرعي من أحد مسجلي العقود بفرنسا وذلك مثلما حدث مع أرملة المسيو رينيه شوفان رئيس قلم المحكمة المختلطة المتوفى عام ١٩٣٢م^(٣٩). وكذلك الست كلير ماريا بوفيه أرملة المسيو ليودفيك شوازي المتوفى عام ١٩٥١م^(٤٠).

جدير بالذكر أن أصحاب المعاشات من الأجانب في فترة سابقة على الدراسة كان لا يسمح لهم بالسفر للخارج بدون تصريح من الداخلية مثال ذلك أن قنصلية فرنسا في مصر كتبت للخارجية مذكرة مفادها " أن الست جوليت كوجين ووالدتها من أرباب المعاشات تلتبس الترخيص لها ولوالدتها باجازه لمدة سنة أخرى لاستمرارها في المعالجة" فوافقت الداخلية على الالتماس وذلك في ٢٨ أبريل ١٨٧٨م، حيث أن القوانين المصرية في ذلك الوقت كان لا تجيز للأشخاص المرتب لهم معاش من قبل الحكومة السفر خارج البلاد دون الحصول على تصريح خاص من الحكومة المحلية وإلا يتم قطع المعاش^(٤١).

ولكن هذه القوانين تغيرت في النصف الأول من القرن العشرين حيث أصبح لكل فرنسي أو فرنسية الحق في أخذ حقه في المعاش المرتب له سواء داخل مصر أو خارجها وقد فضل البعض العودة إلى فرنسا بعد انتهاء دوره الوظيفي وإحالاته إلى المعاش مثل المسيو ارتور كاورو الذي كان أميناً لقلم الرهون بمحكمة الإسكندرية والذي أحيل إلى المعاش بعد بلوغه السن القانونية (ستون عاماً) في عام ١٩٣٢م حيث تقدم بطلب معاش له على أن يصرف على بنك الكريدى ليونيه بباريس كما التمس فيه الصرف بالفرنك الذهب^(٤٢).

ولكن هناك من الفرنسيين من فضل البقاء في مصر بل وقدموا طلبات لصرف معاشهم على خزينة البنك الأهلي مثل المسيو رينيه موران الذي أحيل إلى المعاش عام ١٩٥١م وقد تجاوز وزير المالية المصري عن تأخير هذا الفرنسي في تقديم طلب

المعاش والذي قدمه في عام ١٩٥٣م^(٤٣). وهذا يعني أن الفرنسيين اختاروا البنوك المصرية، ليس ذلك فحسب بل أنهم طلبوا صرف معاشاتهم بالعملة المصرية مثل المسيو جاستون توميش Gaston Tomich الذي كان موظفاً في إدارة خدمة الدين المصري منذ عام ١٩٠١م حتى عام ١٩٤٢م حيث كان عمره ثمانية عشر عاماً في بداية عمله إلى أن تم الستين عاماً فتحت إحالته إلى المعاش بناءً على طلبه وقد طلب صرف معاشه بالعملة المصرية على البنك الأهلى المصرى حيث فضل البقاء في مصر وسكن منطقة الزمالك بشارع ويلكس^(٤٤).

ولكن هناك من فضل صرف معاشه على البنوك الفرنسية في مصر مثل المسيو امانويل دني Emanuel Degni الذي كان رئيساً للمستخدمين بصندوق الدين حتى عام ١٩٣٦م وطلب صرف معاشه على بنك الكريدى ليونيه بالقاهرة حيث كان يسكن بشارع رشدى باشا بحى مصر الجديدة^(٤٥).

كان كثير من الفرنسيين لا يفضلون الإحالة إلى المعاش مثل المسيو بيير جافينييه المهندس الميكانيكى المستخدم بنظارة الأشغال والذي التمس مد خدمته ست سنوات حتى تصل ثلاثين عاماً، إلا أن الالتماس رفض فالتمس تسوية معاشه في أسرع وقت ممكن "بدون طوله" حيث أنه مجرد من الاكتساب وللقيام بمصاريف عائلته^(٤٦).

جدير بالذكر أن كثير من الفرنسيات اللاتى رجعن الى فرنسا كن يتقدمن بالتماسات إلى إدارة المعاشات بوزارة المالية للحصول على معاشات وإعانات مالية استثنائية ففي عام ١٩٣١م تلقت المفوضية الملكية المصرية بباريس طلباً من مدام لويزا Louise أرملة Chariest Adrian الذي كان يشغل وظيفة مدير في وزارة الخارجية المصرية من عام ١٨٧٧ - ١٩٠٠م - والتي أشارت في طلبها إلى أن زوجها أخذ معاشه عقب إحالته إلى المعاش وأنها تزوجت منه عام ١٩٠٨ وعلى ذلك فليس لها حقاً شخصياً في أى معاش ولكنها تلتمس منحها إعانة مالية لما وصلت إليها حالتها الشخصية ونظراً لضعف مواردها "تقديراً لنشاط وإخلاص زوجها أثناء تلك المدة الطويلة التى قضاها في خدمة الحكومة المصرية"، فما كان من وزارة المالية إلا ان طالبت السيدة المذكورة إرسال شهادة إدارية ببيان حالة زوجها المتوفى "هل توفى فقيراً أم لا وهل وارثوه فقراء أم لا وهل ترك أملاك أو

أطيان فما نوعه ومقداره والمبلغ الذى يساوى ريعه السنوى"، وبناء على هذه الشهادة والبيانات رفضت وزارة المالية المصرية إجابة طلب السيدة المذكورة^(٤٧).

وفى عام ١٩٣٢م ورد للسفارة الملكية المصرية بباريس خطاب من الأنسة سيلفى لومباردو ابنة جياكيثو لومباردو الذى كان باش معاون كورنتينات بور سعيد، تطلب تنازل الحكومة المصرية لها عن معاش والدتها وأختها اللتين توفيتا وقد رفض مراقب المعاشات بوزارة المالية الطلب وكان رده "الوزارة تأسف لعدم إمكانها إجابة هذا الطلب فالرجا التنبيه بابلاغها ذلك"^(٤٨).

وقد تنوعت حالات قطع المعاش طبقا لقانون المعاش الذى يتم التعامل به مثل قانون محمد سعيد باشا الذى فيه يتم قطع معاش الابنة ووالدتها إذا ما تم زواج الابنة ففى عام ١٩٣٠م أرسل المليون. أورسنى خطابا لوزارة الخارجية يخبرها أنه عقد على موكلته الأنسة تيودورا ابنة كاستيللى باشا والى كانت من أرباب المعاشات بدون أن يوضح تاريخ الزواج، فما كان من حافظ عفيفى باشا وزير الخارجية إلا أن طلب من وزير مصر المفوض بباريس مستخرج رسمى لهذا الزواج وفى ١٩ مارس ١٩٣٠م ورد إلى وزارة الخارجية مستخرج رسمى صادر بتاريخ ٢ يونيو ١٩٢٥ بزواج الأنسة المذكورة، وقد قررت وزارة المالية المصرية رد المعاش الذى صرف إلى أرملة وابنة كاستيللى باشا بدون وجه حق عن المدة من ٣ إلى ٣٠ يونيو ١٩٢٥م وقدره ٢٦٤,٣٠ جنيها، ولكن السيدتان أبدتا عدم مقدرتهما على رد المبلغ المطلوب عن طريق المفوضية الفرنسية بمصر، لذلك وافقت وزارة المالية على التنازل عن المطالبة به وذلك فى ١٧ فبراير ١٩٣١م^(٤٩).

تجدر الإشارة أن الحكومة المصرية حفظت للمرأة الفرنسية التى عملت بالمصالح والدوائر الحكومية حقوقها المالية كاملة فى نظام المعاش حيث أن قانون المعاشات الملكية الصادر عام ١٩١٠م أتاح بترتيب معاش لكل سيدة أو أنسة عن مدة خدمتها فى الحكومة المصرية لا يقطع عنها بزواجها وذلك أسوة بالمعاش المرتتب للرجال عن مدد خدماتهم بالحكومة المصرية^(٥٠).

ولكن ما هو مصير الفرنسيات اللاتى لم يدخلن فى نظام المعاشات سواء بسبب عدم التحاقهن بالعمل فى الحكومة المصرية أم لم يكن لهن أزواج يعملون بالحكومة ومن ثم لم يرتب لهن شئ من المعاشات؟

لجأت كثير من الفرنسيات إلى طلب الاحسانات والإعانات وخاصة في فترة الحروب والتي شهدت مصر خلالها ركودا اقتصاديا كبيرا حيث وضعت كل موارد البلاد لخدمة تلك الحروب وعلى سبيل المثال فقد وردت إلى الديوان العالي السلطان أثناء الحرب العالمية الأولى خاصة في عام ١٩١٥م كثير من الالتماسات والعرائض المقدمة إلى السلطان حسين كامل من قبل بعض الفرنسيات اللائي وقعن في محنة الفقر والعوز والأمثلة على ذلك كثيرة منها العريضة التي أرسلت إلى السلطان حسين كامل من قبل سيدة فرنسية تدعى أليس عوف أرملة حسين بك عوف نجل محمد باشا عوف تعلمه بأنها تعطي دروسا فرنسية لتربية البنات وقد علمت أن السلطان قد أخذ بنتين من مدرسة الأوقاف للأيتام وأنها ترجوه أن يسمح لها أن تدرس للبنتين اللغة الفرنسية وتطلب منه الاستعلام عنها من قنصل فرنسا والقنسية فنسنت من قسيسات سانت فنسنت^(٥١).

كذلك لجأت بعض السيدات الفرنسيات إلى إرسال تظلمات إلى السلطان حسين كامل بسبب ضياع حقوقهن المالية وكانت أبرز هذه الأمثلة الشكوى التي قدمتها ماري روسو Marie Reossou والتي كانت تعمل في مجال (الخياطة) بمصر مدة عشرين عاما ولكنها اضطرت إلى تصفية ورشة عملها ومحلها في عام ١٩١٤م بعد أن وظفتها البرنسية فتحية هاتم بصفة "خياطة في سراياها" وأخذتها معها إلى الاستانة إلا أنها أمرتها بعد شهرين بمغادرة الاستانة والعودة إلى مصر وقد طلبت ماري في ليلة سفرها إلى مصر من سيدة تدعى مدام دبرديد كانت ملحقة بخدمة البرنسية بأن تسدد لها مستحقاتها المالية عن مدة خدمتها سواء في مصر أو في الاستانة فأجابتها أنه بعودتها لمصر سيسدد لها حسابها الانجليز وأرادت التظلم للبرنسية إلا أن الخاشية منعتها وعادت إلى مصر وظلت مدة خمسة أشهر تنتظر عودة الأميرة دون فائدة مما اضطرها إلى اللجوء إلى سلطان مصر لإعطائها حقها^(٥٢).

وقد استمرت تبعات الحرب العالمية الأولى إلى عهد السلطان فؤاد ففي عام ١٩٢١م أرسلت السيدة أولمب رومير Olymp v. Rohmer - أرملة مسيو رومير قنصل فرنسا بالسويس سابقا - التماسا إلى الديوان السلطاني تذكر فيه أنها كانت تعيش وتعتمد في كسب قوتها على ولديها فرونيو وشارل اللذين كانا يعملان

بالصحف الفرنسية في مصر حتى نشبت الحرب العالمية الأولى فذهبا للانضمام إلى الجيش الفرنسي فحرمت من كسبهما وقد عينت لها القنصلية الفرنسية بمصر مساعدة شهرية قدرها اثنين فرنك يوميا والتي لم تكفها مما اضطرها إلى بيع مقتنياتها ومنقولاتها حتى أصبح منزلها التي تسكنه بشارع بين الحارات بالأزبكية خاليا من الأثاث كما أثقلت بالديون لذلك طلبت رعاية سلطان مصر لها^(٥٣).

جدير بالذكر أن أعداد الأرامل من الفرنسيات في مصر كان يفوق أعداد الفرنسيين من الرجال الذين وصل عددهم في عام ١٩١٧م إلى ٢٥٧, أرمل أى بنسبة ٢٨ في الألف، في حين بلغ عدد الفرنسيات ١٢٣٤ أرملة بنسبة ١٢١ في الألف^(٥٤). وقد ظل هذا التفاوت مع مرور السنوات وإن انخفضت الأعداد بصفة عامة حيث وصل عدد الفرنسيين إلى ٩٥ أرمل في عام ١٩٣٧م، في حين بلغ عدد الفرنسيات ٦٣٨ أرملة^(٥٥).

حرص أثرياء الفرنسيين في مصر على تنمية ثرواتهم وأمواهم وذلك بايداعها في البنوك الفرنسية في مصر في ذلك الوقت والتي انحصرت في ستة بنوك هي:

- ١- بنك الخصم الأهلى الباريسى الذى تأسس عام ١٨٦٩م.
 - ٢- بنك الكريدى ليونيه الذى تأسس عام ١٨٧٤م.
 - ٣- البنك التجارى المصرى الذى تأسس عام ١٩٠٥م وكان يعرف باسم "بنك التسليف الفرنسى" إلى أن تغير في عام ١٩٢٠ ليحل محله البنك التجارى المصرى في شكل شركة مساهمة مصرية.
 - ٤- بنك الكنتوار المالى والتجارى المصرى الذى تأسس عام ١٩٠٥م.
 - ٥- البنك الفرنسى الذى تأسس عام ١٩٠٧م
 - ٦- البنك الشرقى والذى يعد من أواخر البنوك الفرنسية التى تأسست بمصر في فترة الدراسة حيث تم تأسيسه في عام ١٩٥١م بأموال فرنسية كأحد فروع البنك الوطنى للتجارة والصناعة في فرنسا.
- وخلال النصف الأول من القرن العشرين تعرض بنكان فرنسيان لمشكلات مالية مما اضطرهما إلى تصفية النشاط ووقف العمل بمصر وهما بنك الكنتوار في عام ١٩٢٥م، والبنك الفرنسى في عام ١٩٢٩م^(٥٦).
- لم يجذب الفرنسيون التعامل مع البنوك الأخرى الموجودة في مصر سواء المصرية

منها أم الأجنبية وإن قام البعض بإيداع أموالهم في صناديق توفير مصلحة البريد المصرية وإن جاءوا في المرتبة الأخيرة من بين العملاء الأجانب المتعاملين مع صناديق توفير البريد المصري حيث جاء الانجليز في المرتبة الأولى يليهم اليونانيون فالإيطاليين وفي المرتبة الرابعة يأتي الفرنسيون وإليكم احصاء عدد الفرنسيين المودعين لأموالهم في صندوق توفير البريد المصري في بعض السنوات:

السنة	عدد المودعين	السنة	عدد المودعين
١٩١٧	١٨٦	١٩٢٢	١٥٤
١٩١٨	١٧٩	١٩٢٣	١٤٤
١٩١٩	١٦٤	١٩٢٤	٣٩٧
١٩٢٠	١٦٨	١٩٢٥	١٠١
١٩٢١	١٩٧	(٥٧)	

عدد المودعين الفرنسيين في صندوق توفير مصلحة البريد المصري

يتضح من الجدول السابق ضعف أعداد المودعين الفرنسيين وذلك بالنسبة لأعداد الجالية الفرنسية في مصر في تلك السنوات. جدير بالذكر أن القنصلية الفرنسية العامة في مصر كانت تضع أموالها في صناديق "البوستة" المصرية في فترة الثلاثينيات^(٥٨).

يتضح مما سبق كيف كانت تدار الأحوال المالية للجالية الفرنسية في مصر سواء فيما يخص ثرواتهم وكذلك فيما يخص معاشات الموظفين الفرنسيين لدى الحكومة المصرية وأحقية كل فرنسي وفرنسية في تلك المعاشات بالإضافة إلى نوع قوانين المعاشات طوال فترة الدراسة والتي فرضت على مستحقي المعاشات نظاماً اختلفت باختلاف القوانين، كذلك رأينا كيف كان حال النساء الفرنسيات اللاتي لم يكن لهن معاشات من الحكومة وما تعرضن له من فقر اضطرهم إلى طلب الاعانات من حكام مصر خاصة وان القنصلية الفرنسية لم توف احتياجات بعض رعاياها، كذلك يتضح لنا لجوء كثير من الفرنسيين الى التعامل مع البنوك الفرنسية في مصر وتفضيلهم اياها في معاملاتهم المالية، بالإضافة إلى ضعف أعداد المتعاملين

منهم مع صناديق التوفير المصرية.
ان هذا الخليط المتباين في شئون الجلالية الفرنسية المالية يعكس المستوى الاجتماعي الذي كان يعيشه أفراد هذه الجلالية في مصر فترى صاحب الثروة والمال ونرى الموظف ذو المعاش ونرى المرأة التي قد تتحمل مسئولية بيتها وأولادها ولا يوجد لها مال أو معاش تحيا به.

القضايا والشكاوى:

كانت المحاكم القنصلية والمحاكم المختلطة قبل الغاؤها هي المختصة بمسائل الأحوال الشخصية للأجانب في مصر وكان تطبيق القوانين الأجنبية في الأحوال الشخصية من اختصاصها دون المحاكم المدنية واستمر الأمر كذلك إلى أن تم إلغاء المحاكم المختلطة في أكتوبر من عام ١٩٤٩م وأصبحت المحاكم المصرية هي المنوطة بنظر قضايا الأجانب المقيمين بمصر المتعلقة بأحوالهم الشخصية^(٥٩).

كثيرا ما رفعت دعاوى أمام القضاء المختلط ويكون طرفي القضية أحدهما فرنسي والآخر مصري كما حدث في عام ١٩٣٤م عندما رفعت سيدة فرنسية قضية على ورثة الأمير كمال الدين حسين وكان محاميها المسيو ملران أحد رؤساء الجمهورية الفرنسية السابقين وقد صدر حكم المحكمة المختلطة برفض الدعوى وبطلان التمهيد الكتابي الذي كتبه الأمير في حياته^(٦٠). ويبدو أن هذه السيدة لم تتراجع عن المضي قدما في ملاحقة ورثة الأمير المذكور، ففي عام ١٩٤٠م كلفت القنصلية المصرية بباريس المحامي الفخري للمفوضية المسيو اولانييه لوضع مذكرتين قانونيتين عن مسألة المكاتبات المتبادلة "بين الأمير كمال الدين حسين وخليته الفرنسية والثانية عن المعاش الخاص الممنوح من الأمير المذكور لابن خليلته مدام مونتانيه"^(٦١).

كثيرا ما كانت تنتهي بعض القضايا بالصلح مثلما حدث عام ١٩٣٥م عندما رفعت الممثلة الفرنسية بيريت ماد دعوى قضائية أمام المحكمة المختلطة تطالب برد قرض مالى اقترضه منها أحد المصريين وقد تناولت بحلة روز اليوسف القضية بأسلوب تحكمي صارخ ونشر الخبر كالاتي: "تم صباح يوم الاثنين الماضى أمام القاضى دوفيه بالمحكمة المختلطة الصلح بين الوجيه محمد شعراوى وبين الممثلة

الفرنسية الحسنة بريت ماد التي كانت قد رفعت ضده قضية تطالب بكذا ألف جنيه قالت أنه اقترضها منها في ساعة زنقة ربنا ما يوريك . . . وقد تم الصلح على أن تعترف الباريسية الحسنة أن هذه المبالغ نظير ما بينها وبين محمد من صالح الأعمال والعلاقات البريئة واعترفت حضرتها بذلك فعلا، وفي نظير هذا استلمت شيكا بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه مسكين محمد . . . اقرمط شرعى وأهلى ومختلط" (٦٢).

كذلك أثبتت الوثائق الخاصة بأقسام البوليس المصرى قيام بعض الفرنسيين في مصر بتحرير محاضر سرقات متنوعة وسوف أترك للقارئ تصنيفها ففى عام ١٩٢٢م حرر طبيب فرنسى يدعى م. ك. فوركار محضرا بسرقة كلب والبلاغ ضد مجهول وقد حول المحضر لنيابة الموسيقى وكلف البوليس بالبحث (٦٣)، كما حرر المسيو روجيه بيو محضرا ضد خادمه المصرى البالغ من العمر ثمانية عشر عاما يتهمه بسرقة شوكة فضة وذلك في عام ١٩٢٤م (٦٤).

أما السيدات الفرنسيات فقد تنوعت شكاواهن ومنها السرقات مثل مدام كارمن أودى بير والتي كانت في الخمسين من عمرها وقامت بتحرير محضر ضد مجهول والتهمه "سرقة مشاية بساط" وكان ذلك عام ١٩٢٠م (٦٥). كما حررت مدام شيفونت بومير (٢٥ سنة) محضرا في قسم عابدين عام ١٩٢٢م اتهمت خادم يدعى رجب حسانين (١٨ سنة) بسرقة "علبة تواليت" (٦٦).

ولكن السرقات لم تكن كلها من هذا النوع حيث تعرضت السيدات الفرنسيات لسرقة أموالهن، ومن هؤلاء مدام اميلى رولو (٤٥ سنة) والتي أبلغت عن سرقة نقود منها من قبل سفرجى يدعى السيد محمد (٢٠ سنة) وذلك عام ١٩٢٣م (٦٧). وفي نفس الشهر حررت مدام فيف جروجو محضرا بسرقة مال قدره جنيهان (٦٨).

كما كانت الفرنسيات اللاتي يعملن في مهنة الدعارة كثيرا ما كن يتعرضن للإيذاء مثلما حدث في عام ١٩٢٤م حيث قامت كل من مارى روان (٣٠ سنة) ولوليس كوستان (٢٠ سنة) بتحرير محضر في قسم عابدين حيث تعرضتا للسرقة والتهديد من قبل اثنين من المصريين (٦٩).

الفرنسيون والجريمة:

عاش الفرنسيون في مصر يتمتعون بنوع من الحصانة التي استمدوها من الامتيازات الأجنبية، تلك الامتيازات التي كانت تجدد مع عقد أية معاهدات دولية، فمنذ معاهدة الامتيازات الأجنبية التي أبرمها السلطان العثماني سليمان القانوني مع ملك فرنسا فرانسيس الأول عام ١٥٣٢م، والتي منحت حقوقاً للرعايا الفرنسيين أثناء تواجدهم واقامتهم في الأراضي التابعة للدولة العثمانية ومن بينها مصر، منذ ذلك الوقت تسابقت الدول الأجنبية الأخرى على إبرام مثل هذه المعاهدات، فكانت فرنسا لها السبق في فتح هذا الباب أمام دول أوروبا، وتجددت هذه الامتيازات مرة ثانية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى أثناء إبرام معاهدتي الصلح في فرساي وسان جرمان عام ١٩١٩م، وفيما يخص المساءلات القانونية للأجانب فقد حصل هؤلاء على الحصانة ضد تفتيش المنازل أو القاء القبض عليهم من قبل رجال البوليس، بالإضافة إلى عدم اختصاص المحاكم الوطنية في نظر قضايا الأجانب^(٧٠).

لقد استغل بعض الفرنسيين في مصر هذه الامتيازات أسوأ استغلال واستفادوا بها للإفلات من المحاسبة والعقاب مما شجع البعض منهم على ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم سواء التي تندرج تحت مسمى "جنحة" أم "جناية" فعاثوا في الأرض مفسدين وقد أوضحت لنا وثائق ديوان الداخلية الجرائم التي ارتكبتها بعض أفراد الجالية الفرنسية في مصر كمّاً وكيفاً خاصة في العشرينيات في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى.

لم تكن جرائم القتل من الجرائم التي ارتكبتها الفرنسيين كثيراً في مصر وإن حدثت فإن الجاني يفلت من العقوبة وذلك بفضل القنصلية الفرنسية التي اختصت بنظر قضايا رعاياها سواء في الجنائيات أم الجنح فقد روع المجتمع المصري في عام ١٩٢٣م عندما قتل أحد بكوات مصر ويدعى على فهمي بك علي يد زوجته الفرنسية مارجريت بعد مرور بضعة أشهر على زواجهما والذي أثت لها قصرًا بناه على ضفاف النيل في منطقة الزمالك (مجمع الفنون حالياً)، كذلك ابتاع لها مجوهرات من باريس بلغت قيمتها ٢٠٠ ألف فرنك^(٧١).

تكشف لنا وثائق ديوان الداخلية عن اقتراف عدد من الفرنسيين لأنواع من

جرائم العنف التي شهدتها المجتمع المصري وكان على رأسها جرائم التعدي بالضرب والتي اقترفها الفرنسيون بصورة متكررة حيث احتلوا المرتبة الأولى بين الجاليات الأجنبية الأخرى والأمثلة على ذلك كثيرة منها أنه في عام ١٩٢١م تم تحرير محضر تعدي بالضرب ضد اسكندر كودزى "مفتش ترام بالحكومة" وكان المجنى عليه سائق سيارة مصرى يدعى محمد منصور وقد تم تسليمه للقنصلية الفرنسية^(٧٢). كما قام مصطفى بك شكرى بتحرير محضر فى قسم الوايلى ضد سوسيل نارسيس مهندس بشركة مصر الجديدة والتهمة صفت "تعدي بالإيذاء الخفيف بالمادة ٣٤٧" إلا أنه لم تتخذ ضده أية اجراءات ولم يتم تسليمه للقنصلية الفرنسية^(٧٣)، كذلك لم تتخذ أية اجراءات ضد هنرى فرنسيس مدير "بنك فرنسيس" والذي تعدي بالضرب على خفير عنده وإنما اكتفى فقط بتحرير المحضر وتحويله للمحافظة وتم اخطار النيابة^(٧٤). وربما كان ذلك لمكانة هذين الفرنسيين في المجتمع.

وقد وصل تطاول بعض الفرنسيين إلى التعدي واستعمال القوة ضد رجال الأمن المصرى مثلما حدث عام ١٩٢٣م عندما تعدي ليتو كوهين على عسكرى وبنباشى^(٧٥) مصريين وحرر محضر ضده وتم تسليمه إلى القنصلية الفرنسية^(٧٦). كذلك قام بول فوشيه "موسيقى بلوكاندة الناسيونال" بالتعدي بالضرب على اثنين من الأرمباشيه^(٧٧). بقسم عابدين و"سواق اتومبيل" مصرى وشارك بالتعدي فرنسى آخر يدعى مالا لابلاتشار وتم تسليم المتهمين للقنصلية الفرنسية^(٧٨).

لم يسلم رعايا الدول الأوروبية فى مصر من اعتداء بعض الفرنسيين ففى عام ١٩٢٤م تم القبض على بسكال اوروزى تاجر النيذ وبترو مورينا الذى يعمل "سواق عمومى"، حيث اتهمهما بنجار ايطالى بالتعدي عليه بالضرب وتم تسليمهما للقنصلية الفرنسية^(٧٩) كما هو متبع.

كان لنساء الجالية الفرنسية نصيب فى ارتكاب جرائم التعدي بالضرب ففى عام ١٩٢١م اتهمت مدلين مريت (٢٨ سنة)، بضرب المدعو بول ميمكو بولسو (٥٧ سنة) الذى كان يشغل منصب وكيل وزارة الأشغال فقد وجهت التهمة اليها دون أن تتخذ ضدها أية اجراءات^(٨٠).

كذلك حرر محضر ضد "مدام جان سيمون الخادمة -عراحيض الأربكية"

والتهمة التعدي بالضرب على نقاش مصرى يدعى محمد حسن سليمان وتم تحويل المحضر للمحافظ^(٨١)، كما اتهمت سيدتان فرنسيتان هما روجينا وفورتين بتوجيه سب على لرجل مصرى من ذوى الأملاك وأخلى سبيليهما بالضمان فى عام ١٩٢٣م^(٨٢).

كثيراً ما كان يضجر الجنى عليهم من عدم التزام القنصلية الفرنسية بمحاكمة مرتكبي الجرائم من الفرنسيين ففي عام ١٩٣١م، قام مقال مصرى يدعى محمد على أحمد بإرسال شكوى إلى وزير الخارجية المصرى تتعلق بأحد المقاولين الفرنسيين بالسويس ويدعى لويس بلتيه حيث أن الأخير قدم بلاغا ضد الشاكى لنيابة السويس يتهمه ببيع أنقاض منزل قديم، وقد حولت نيابة السويس البلاغ إلى الاسماعيلية مقر اقامة المقال المصرى، وبالتحقيق تبين كذب البلاغ وقد أخطر المقال المصرى وكيل قنصلية فرنسا بالسويس وطلب اجراء تحقيق ومحاكمة المقال الفرنسي لتعمده سوء سمعته والإضرار به وأرسل صورة رسمية من محضر التحقيق وسلمه للقنصلية، ولكنه شعر بوجود تباطؤ أو تواطؤ فطلب من وزير الخارجية صدور الأمر لمن يلزم للاهتمام بهذا الموضوع المسىء لسمعته^(٨٣).

اشترك بعض الفرنسيين فى جرائم السرقات ومن ذلك أنه فى عام ١٩٥٦م سرقت مجوهرات قيمتها ٣٥٠٠٠ جنيه من محل الجواهرجى يوسف باروخ بالقاهرة والذى اقيم فيه وكيله الفرنسى بنوا بأنه انتهب فرصة سفر المدعى إلى الخارج وارتكب الحادث ثم باع أثاث منزله بمصر الجديدة وهرب مع شقيقه إلى مارسيليا تاركا زوجته وأولاده وذلك بالرغم من عمله مع هذا الجواهرجى لمدة اثنتى عشر عاما^(٨٤).

كذلك شارك بعض الفرنسيين فى جرائم تزيف العملة فقد قام مصرى يدعى توفيق رفعت بتحرير محضر ضد فرنسى يدعى كروستيان بيسار بتهمة "استعماله ورقة بنك نوت مزورة" وتم تسليمه للقنصلية الفرنسية^(٨٥) ولم يكن الفرنسيين بعيدين عن جرائم إفساد الأخلاق حيث حررت العديد من المحاضر ومن أمثلة ذلك أنه فى عام ١٩٢٢م حررت الحكومة المصرية محضر لتاجر خردوات فرنسى يدعى فيتسا دليوجو (٥٢ سنة) والتهمة "عرض صور مخلة بالأداب للبيع"، وكان تصرف النيابة هو حفظ المحضر إدارياً وتسليم المتهم للقنصلية الفرنسية^(٨٦).

وفي عام ١٩٢٣م حرر محضر بقسم عابدين ضد فرنسى من ذوى الأملاك يدعى البير كبرى (٣٧ سنة) حيث أن التهمة كانت "فعل فاضح" ومحل الحادثة "الجزيرة" والمجنى عليه هو "الحكومة المصرية" وتحول المحضر إلى القضاء الذى أصدر حكما ابتدائيا بالبراءة^(٨٧)!

ومن الجرائم الاخلاقية أيضا جريمة الاجهاض ففى عام ١٩٢٢م تم الابلاغ عن فينو ادوار طبيب ومدير ادارة جريدة "لابورص" (٥٦ سنة) حيث اتهم "باجهاض حامل بمواد أفضت إلى موتها" والمجنى عليها تدعى "مدموازيل ديموفا حكيمه ٣٠ سنة" من رعايا الحكومة المصرية، وقد حول المحضر للمحافظة دون اتخاذ أية اجراءات ضد المتهم سواء بالقبض عليه أو تسليمه للقنصلية التابع لها^(٨٨).

كانت جرائم الانتحار شائعة بين الأجانب فى مصر ومن بينهم السيدات الفرنسيات ففى عام ١٩٢٤م حاولت خادمة فرنسية تدعى أرمنند اندرللا (٢٥ سنة) الانتحار وحرر لها محضر "شروع فى انتحار"^(٨٩)، فى حين نجحت سيدة فرنسية متزوجة تدعى برتا بولت (٣٠ سنة) فى الانتحار وحرر محضر بذلك فى قسم السيدة زينب التابع له محل سكنها وكان محل الحادثة شارع القصر العيني فى عام ١٩٢٢م^(٩٠).

وطبقا لإحصاء عام ١٩٢٥م فإن الفرنسيين كانوا يتساوون عدديا مع الايطاليين فى عدد المتحررين فى حين كان اليونانيون من أكثر الأجانب ارتكابا لهذه الجريمة بينما جاء الانجليز فى المرتبة الأخيرة فكانوا أقل الأجانب عددا^(٩١).

انفرد الفرنسيون فى مصر فى فترة العشرينيات بشغفهم فى قيادة السيارات وبسرعات متزايدة خاصة فى شارع الخليفة المأمون بمنطقة مصر الجديدة التابعة فى ذلك الوقت لقسم الوايلى والذى شهد تحرير العديد من محاضر السرعة الزائدة فى القيادة من قبل الفرنسيين وربما تكون هذه هى التهمة الوحيدة التى كان يتم فيها معاقبة الفرنسيين حيث أنها كانت تقيد على أنها مخالفات وليست ضمن جرائم الجنح والجنايات حيث يتم فرض غرامة قدرها ١٠٠ قرش فى أغلب الأحيان مثلما حدث فى عام ١٩٢٠م حيث حرر محضر ضد لويس لوبليه مهندس بالسكة الحديد (٤٢ سنة) والتهمة "إسراعه بالسيارة الملاكى رقم ٤٢٥ إسراعا زائدا بشارع الخليفة المأمون" وقد حكم عليه حضورى بدفع غرامة قدرها ١٠٠ قرش

والمصاريف وذلك في ٥ يناير ١٩٢١م^(٩٢). وفي نفس العام حرر محضر ضد دولن البرت (٢٣ سنة) والذي كان يعمل (سواق اتومبيل) عند الخواجة جورج سعبان وكان أيضا لإسراعه بالسيارة في شارع الخليفة المأمون^(٩٣).

وقد كانت الغرامة في بعض الأحيان تكون أقل من جنيته مثلما حدث مع المسيو الفونس دوبلير (٣٧ سنة) (سواق اتومبيل) والذي حرر ضده محضر بتهمة "إسراعه إسراعا زائداً بالاتومبيل فيرته رقم ٢٨٦ بشارع الخليفة المأمون مسبب للخطر" والذي حكم عليه حضوري في ٧ سبتمبر ١٩٢١م بغرامة ٥٠ ق. رثن والمصاريف^(٩٤).

وفي كثير من الأحيان كان يتم الحكم غاييا بدفع الغرامة مثلما حدث مع التاجر المسيو جان صولت عام ١٩٢٢م^(٩٥).

كذلك شهد شارع الخليفة المأمون الكثير من مخالفات السرعة الزائدة في قيادة "الموتوسيكلات" مثلما حدث مع جاك ماركو (٣٢ سنة) صاحب شركة الاعلانات المصرية والذي تحرر ضده محضر وحكم عليه بدفع غرامة ١٠٠ قرش والمصاريف في ١٩ أكتوبر ١٩٢١م^(٩٦)، وكذلك روجيه هومين (١٦ سنة) ميكانيكي كان يسكن بشارع المنصورة بمصر الجديدة والذي حكم عليه غاييا بدفع غرامة ١٠٠ قرش والمصاريف بتهمة "ركوبه عجلة بسكليت بدون موتور وفرملة"^(٩٧).

وفي كثير من الأحيان كان يتم حفظ محاضر مخالفات الفرنسيين فيما يتعلق بسرعة قيادة الموتوسيكلات ومن هؤلاء ميشيل شربيل (٢٥ سنة) قومسيونجي حرر ضده محضر بتهمة "إسراعه اسراعا زائدا مسببا الخطر بالموتوسيكل تعلقه رقم ٢٢٦١ بشارع خليفة المأمون": وقد حفظ المحضر بأمر النيابة في ٢٩ ديسمبر ١٩٢١م^(٩٨). وجورج هنري فيرد (٢٨ سنة) مهندس ميكانيكي والذي حرر له محضر بتهمة "مسيره بالموتوسكل ركوبه بدون نور ومسرعا اسراعا زائدا مسبب للخطر" ورغم أنهما مخالفتين إلا أن المحضر حفظ إداريا بأمر المحافظة في ٤ أبريل ١٩٢٢م كما حفظت النيابة المختلطة هذا المحضر إداريا^(٩٩).

وأمام هذه السرعات المتزايدة في قيادة الفرنسيين لسياراتهم في شوارع القاهرة كان لابد أن تؤدي إلى وقوع حوادث اصابات مثلما حدث مع سائق الأمير كمال

الدين حسين "روكو" الذى كان يعمل بدون رخصة مما أدى إلى ارتكابه اصابة خطأ فى حق بائع قصب مصرى عمره خمسة عشر عاما وقد تم تسليم هذا السائق للقنصلية الفرنسية فى عام ١٩٢٣م^(١٠٠).

لم يقف الأمر عند الاصابات فحسب بل إن هذه السرعة أدت إلى ارتكاب بعض الفرنسيين لجريمة القتل الخطأ مثلما حدث فى عام ١٩٢٢م مع شارل لورنجيه (٣٠ سنة) "سواق اوتوموبيل" والذى قتل خطأ كمسارى مصرى فى شارع الخليفة المأمون وحرر ضده محضر وتم تسليمه للقنصلية الفرنسية^(١٠١). وكذلك حدث مع ليون بيريز (٢٠ سنة) "سواق عمومى" الذى حرر ضده محضر عام ١٩٢٤م، بتهمة القتل الخطأ فى حق مواطن مصرى بشارع الخليفة المأمون أيضاً^(١٠٢).

لقد كان للفرنسيين النصيب الأكبر فى مخالفات السرعة الزائدة وخاصة فى منطقة مصر الجديدة والتى كانت فى ذلك الوقت تعد من المناطق العمرانية الجديدة والتى كانت بها مساحات من الصحارى تسمح لحجى قيادة السيارات التحول بسياراتهم بسرعات كبيرة جعلتهم يدخلون بهذه السرعات فى شوارع أهلة بالسكان وكان على رأسها شارع الخليفة المأمون الذى شهد ازهاقاً لأرواح مواطنين مصريين بسبب رعونة بعض أفراد الجالية الفرنسية.

وإذا نظرنا إلى تصرفات القنصلية الفرنسية تجاه مواطنيها من مرتكبى الجرائم نجد أنها كانت تنهون فى توقيع العقوبات مثلما حدث عام ١٩٣٢م عندما أصدرت القنصلية الفرنسية حكماً على جناب المسيو مورير المقيم فى بورسعيد والذى "داس ثلاثة وماتوا" بحبس ثمانية أشهر مع وقف التنفيذ^(١٠٣).

كثيراً ما كانت ترسل المديرية المصرية كشوفاً بقضايا الفرنسيين التى أحيلت إلى قنصلية فرنسا، دون أن يتم البت فيها فترسل المديرية بهذه الكشفوف إلى وزارة الداخلية والتى بدورها ترفع صورة منها إلى وزارة الخارجية لمخابرة مفوضية فرنسا للنظر فى هذا الموضوع ومن أمثلة ذلك أن قنصلية فرنسا لم تخطر مديرية الغربية بما تم فى قضايا الفرنسيين فى طنطا التى تخص عام ١٩٢٧م وظل الأمر مدة عام مما اضطر وكيل وزارة الداخلية إلى أن يطلب من وكيل وزارة الخارجية التحدث إلى مفوضية فرنسا فى هذا الأمر^(١٠٤).

كذلك اشتكت مديرية الشرقية فى عام ١٩٢٨ أحد موظفى القنصلية الفرنسية

بالزقازيق بسبب تلاعبه في قضايا أحد رعايا فرنسا بالمديرية^(١٠٥) وكذلك تأخر بعض القنصليات الفرنسية في الرد على المديرية فيما يخص محاضر الجنح التي ترسلها ضد بعض رعاياها^(١٠٦).

وفي عام ١٩٣١م أرسل بوليس مدينة القاهرة مكاتبة إلى وكيل وزارة الخارجية يشرح فيها مدى تعنت القنصلية الفرنسية رغم محاولة البوليس إيجاد سبل لوصول كافة المعلومات اللازمة للحصول عليها من القنصلية الفرنسية حيث بادر البوليس المصري بايفاد مندوبين من الأقسام إلى القنصلية للحصول على مذكرات توضح كافة المعلومات المطلوبة عن قضايا الفرنسيين وما تم بها لكن القنصلية تراجمت ورفضت اعطاء مثل هذه المذكرات، وطلب البوليس من وزارة الخارجية التدخل لحل هذه المشكلة^(١٠٧)، وقد أرسل "قلم الجنائيات الأفرنكي" بمحافظة مصر كشف ببيان القضايا المرسله صورها لقنصلية فرنسا وتأخر الرد بخصوص نتائج الحكم في خمس قضايا ثلاث منها في القاهرة وواحدة في حلوان وأخرى في بندر أسبوط اثنتان منها تعودان إلى عام ١٩٢٩م والأخرى تعود إلى عام ١٩٣٠م^(١٠٨). لقد قامت القنصلية الفرنسية برعاية الفرنسيين في مصر وحمايتهم حتى وإن كان ذلك على حساب القانون.

إن الامتيازات الأجنبية لم تساو بين المصري والفرنسي في عقوبات الجرائم فقد كانت سداً منيعاً دون منع الأجنبي بصفة عامة والفرنسي بصفة خاصة عن فعل ما يخالف قوانين البلاد، فكانت هذه الامتيازات سبيلاً إلى ارتكاب الجرائم في أبشع صورها وأفبح أشكائها ففي حين يفلت الفرنسي من العقوبة في جريمة ما، تقام العقوبة على المصري الذي ارتكب نفس الجرم وعلى سبيل المثال فإن قنمة (عرض صور مخلة بالأداب، يتم الحكم فيها على رعايا البلاد بالحبس خمسة عشر يوماً وكفالة جنية واحد وكان ذلك في عام ١٩٢٢م، بينما يتم تسليم الفرنسي إلى قنصليته^(١٠٩).

لقد تمسك الفرنسيون في مصر بحقوقهم في عدم تناول قضاياهم في المحاكم المحلية الوطنية وذلك على عكس ما حدث لبعض الانجليز ومن هؤلاء موزي كوري "ترزي" اتهمه الخواجه سلامون ليفي رعية ايطاليا بتبديد أقمشة وعلى الرغم من كون المتهم انجليزى إلا أنه تم الحكم عليه في محكمة الخليفة حكماً غيائياً بالحبس

خمسة أشهر وكفالة خمسة جنيهاً^(١١٠). وهذا على عكس ما يتبع من اجراءات مع المتهمين الفرنسيين الذين يتم تسليمهم للقنصلية لمعاقبتهم بمعرفة قناصلهم.

وقد وصل عدد المسجونين الفرنسيين الذين سجنوا بمعرفة قناصلهم في عام ١٩١٢م (٥٥ سجيناً) في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وهم في المرتبة الثانية بعد الايطاليين الذين وصل عدد مسجونهم (١٤٢ سجيناً)^(١١١).

عقب الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر تم حبس بعض الفرنسيين في سجن مصر العمومي حيث تم الغاء سجن الأجانب وقد وضع بذلك السجن منذ نوفمبر ١٩٤٩ شقيقان فرنسيان هما الفريد وفكتور موراويه حيث تم حبسهما بناء على أمر حبس صادر من النيابة العسكرية العليا لاثامهما في قضية شيوعية رقم ١٥٦ "حصر صحافة" سنة ١٩٤٩م، كذلك وجد مسجونين آخرين من رعايا فرنسا هما موريس بنياده واميل شارل حيث أمر بحبسهما احتياطياً الأول لاثامه في قضية شيوعية والثاني في قضية "تحريض على الفسق والفجور"^(١١٢).

وفي نفس العام تم حبس صحفيين فرنسيين اتهما بالقيام بنشاط سياسي شيوعي وقد أصدرت المحكمة العسكرية العليا في مصر الحكم على احدهما وهي نانيت بلايش في ٢٦/١٢/١٩٤٩م بالحبس سنتين مع الشغل وغرامة قدرها خمسون جنيهاً^(١١٣).

وقد اشتهر الفرنسيون في مصر بقضايا الشيوعية في ذلك الوقت والتي استمرت حتى عام ١٩٥٥م حيث تم الحكم على فرنسي يدعى جوزيف مارسيل اوزمو بالسجن ثمان سنوات قضاها بسجن الواحات الخارجة وقد سمح مدير عام مصلحة السجون لأسرة السجن بمراسلته من باريس^(١١٤).

وقد حاولت القنصلية الفرنسية نقل الفرنسيين المسجونين بسجن مصر العمومي إلى سجن الأجانب ورفعت شكاوى بذلك إلى وزارة الخارجية المصرية^(١١٥) إلا أن رئيس النيابة لم يوافق على هذا الطلب لأن فيه اعادة لنوع من الامتيازات للأجانب دون المصريين^(١١٦).

الفرنسيون والجنسية:

تمسك الفرنسيون أو الأكثرية منهم طوال السنوات التي أقاموها في مصر بجنسيتهم الأصلية وكيف لا؟ والامتيازات الأجنبية تفتح لهم كل الأبواب المغلقة، فكان من المنطقي ألا يفكر الفرنسيون في التنازل عن جنسيتهم والانتماء إلى أخرى - خاصة وأن قنصلياتهم في مصر كانت تقف وراءهم لتذليل أية صعوبات قد يلاقونها أى فرد من أفراد هذه الجمالية - بل على العكس فقد فضل كثير من أفراد المجتمع المصرى من المصريين وغيرهم الانتماء إلى فرنسا والدخول في رعايتها للاستفادة من الامتيازات التي تحظى بها هذه الجمالية في مصر^(١١٧).

على الرغم من الحصانة والامتيازات التي يحصل عليها ذوى الجنسية الفرنسية إلا أن هناك تساؤل عما إذا أقدم الفرنسيون في مصر على طلب الحصول على الجنسية المصرية^(١١٨)، وبالبحث في هذه المسألة كان يجب الرجوع إلى قوانين الجنسية الصادرة في فترة الدراسة وكان أول قانون للجنسية في مصر قد صدر عام ١٩٢٦م حيث خولت المادة (١٢) من هذا القانون لكل أجنبي بالغ التحسن بالجنسية المصرية عند توافر أربعة شروط هي:

أولاً- أن تكون اقامته العادية في القطر المصرى مدة عشر سنوات على الأقل.

ثانياً- حسن السير والسلوك.

ثالثاً- أن يكون له سبب من أسباب الرزق.

رابعاً- معرفة اللغة العربية^(١١٩).

وقد بادر بعض الفرنسيين بتقديم طلبات للحصول على الجنسية المصرية وخاصة بعد صدور قانون الجنسية عام ١٩٢٩م حيث قام البعض بتقديم طلباتهم إلى وزارة الخارجية، كما قام البعض الآخر بالتوجه مباشرة إلى وزارة الداخلية المصرية

ومن هؤلاء جوزيف جاك روسو، بالإضافة إلى لجوء بعض الفرنسيين إلى القنصلية المصرية بباريس لتقديم تلك الطلبات^(١٢٠).

أما فيما يتعلق بالمرأة الفرنسية، فقد أعطى قانون الجنسية المصرية عام ١٩٢٦م الحق للمرأة الأجنبية التي تتزوج مصرى في التحنس بالجنسية المصرية والتي لا تفقد ما عند انتهاء الزوجية إلا إذا جعلت اقامتها العادية في الخارج واستردت

جنسيتها الأصلية وهذا كما نصت عليه المادة (١٨)^(١٢١)، وقد أثبتت الوثائق أن بعض الفرنسيات قد فضلن الاحتفاظ بالجنسية المصرية رغم انتهاء الزواج ومن هؤلاء سولانج ليو Solange Emile Liaud التي تزوجت بمصري مدرس بمدرسة الفنون التطبيقية عام ١٩٣٦م ولم يدم هذا الزواج سوى أربعة أشهر ثم طلقت منه واحتفظت بجواز سفرها المصري ولم تتنخل عن الجنسية المصرية، ومن اللافت للنظر أن هذه السيدة عندما تزوجت مرة أخرى عام ١٩٣٩م كان الزوج شامى يتمتع بالجنسية المصرية^(١٢٢).

تجدر الإشارة أن المادة (١٩) من قانون الجنسية المصرية عام ١٩٢٦م قد اظهرت أنه يترتب على تجنس الأجنبي بالجنسية المصرية أن تصبح زوجته مصرية كذلك ما لم تقرر في خلال سنة من تاريخ دخول زوجها في الجنسية المصرية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الأجنبية^(١٢٣) وبذلك نجد أن الفرنسيات قد حققن لهن الزواج من المصريين اكتساب الجنسية المصرية حتى أن بعض الوثائق كانت توضح ذلك من خلال الأوراق الرسمية عندما عرفت هنريت لوريس بأنها "فرنسية الأصل مصرية بالزواج"^(١٢٤).

في عام ١٩٥٠م لم تعد مسألة منح الجنسية للمرأة الأجنبية التي تتزوج مصرية مطلقة حيث قررت المادة رقم (٩) من قانون الجنسية المصرية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠م أن المرأة الأجنبية التي تتزوج من مصرية لا تدخل في الجنسية المصرية إلا إذا أثبتت في وثيقة زواجها أو في طلب لاحق للزواج رغبتها في كسب هذه الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ تحرير وثيقة الزواج^(١٢٥).

إذا نظرنا بوجه عام إلى الجالية الفرنسية وموضوع الجنسية نجد أن هذه الجالية لم تقبل كثيرا على تغيير الجنسية وذلك خلافا للجاليات الأوروبية الأخرى التي أقبل بعض أفرادها على طلب منح الجنسية المصرية خاصة في فترة الثلاثينيات والأربعينيات وكان على رأس هؤلاء الروس حيث تلقت وزارة الداخلية المصرية العديد من طلبات منح الجنسية^(١٢٦). وكذلك أقبل كل من الايطاليين^(١٢٧)، النمساويين، والألمان على الدخول في الجنسية المصرية^(١٢٨).

اعتناق الإسلام:

من المعروف أن الفرنسيين يتمسكون بديانتهم المسيحية الكاثوليكية ويعملون على نشرها وبرهان ذلك كثرة الارساليات الدينية التي كانت ترسلها فرنسا إلى مصر والتي كانت مدارسها من أكثر المدارس الدينية الأجنبية في مصر. لم يكن من السهل على الفرنسي العادي أن يقرر الدخول في الدين الإسلامي وأن يغير ديانته بصفة عامة ولكن وجدت نموذجا فرنسا اختار الاسلام ديناً، لم يكن رجلا عاديا، بل فيلسوفا ناقدا للمادية إنه رينيه جوينون (١٨٨٦-١٩٥١م)^(١٢٩).

فمن هو هذا الرجل الذي ولد مسيحياً كاثوليكياً ومات مسلماً؟ إن اسمه المسيحي الذي سمي به عند ولادته في عام ١٨٨٦م هو Guenon Rene Jean Marie Joseph ولد في مدينة Blois من اقليم Loire في فرنسا و في عام ١٩٠٦م انتسب إلى كلية Rollin لدراسة الرياضيات ولكنه عدل عن قراره بعد أن انضم إلى احدى الكنائس أشرف فيها على المجلة الرسمية التي تصدر باسم الكنيسة، أثناء ذلك تعرف على ليون شمرونو الذي اعتنق الاسلام وأتخذ لنفسه اسم "عبد الحق" هذا الرجل كان يدير مجلة "الطريق" La voie وقد أثر كثيرا في جوينون في اهتدائه للإسلام، استطاع هذا الرجل أن يلقي جوينون تعاليم الاسلام وعلى يديه نطق الشهادتين في عام ١٩١٢م وبدأ يكتب العديد من المقالات والمؤلفات التي تتعلق بالحركات الروحية القديمة والحديثة، وفي عام ١٩٢٩م تعرف على سيدة أمريكية متزوجة من مهندس مصري يدعى حسن فريد، أرادت هذه السيدة انشاء مكتبة تضم مؤلفات جوينون عندئذ نبتت فكرة الذهاب إلى مصر فغادر فرنسا في ١٥ مارس ١٩٣٠م ولم يقدر له أن يراها ثانية واستقر به المقام في القاهرة غير بعيد عن الجامع الأزهر ومنذ ذلك الوقت أصبح يعرف في مصر باسم "الشيخ عبد الواحد يحيى"، أخذ يكتب المقالات في مجلة "المعرفة" باللغة العربية التي أنقنها، وفي عام ١٩٣٤م تزوج للمرة الثانية - حيث أنه كان متزوجاً من فرنسية مسيحية كاثوليكية منذ عام ١٩١٢م حتى وفاتها في عام ١٩٢٨م - من مصرية مسلمة تدعى فاطمة بنت الشيخ محمد ابراهيم وانتقل في عام ١٩٣٧ إلى حي الدقي حيث الهدوء في ذلك الوقت، وهناك اتخذ فيلا صغيرة سميت " فيلا

فاطمة" تكريماً لزوجته التي رزق منها ابنتين خديجة وليلى، ثم ولدا أسماه أحمد^(١٣٠). استمر جوينون في كتاباته وتحليلاته للكتب الجديدة وتأملاته حتى فارق الحياة في ٧ يناير ١٩٥١م ودفن في مقبرة "الدراسة"، بلغت مؤلفاته سبعة عشر كتاباً ترجمت جميعها إلى معظم اللغات ماعدا العربية وقد كتب عنه الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق أن جوينون من الشخصيات التي أخذت مكانها في التاريخ: يضعه المسلمون في جوار الامام الغزالي وأمثاله ويضعه غير المسلمين في جوار أفلاطون وأمثاله^(١٣١).

وباستثناء هذا النموذج الذى كان له حرية الاختيار فى اعتناق الدين الإسلامى نجد أن القنصلية الفرنسية كانت تعرقل تنفيذ الأحكام الشرعية فقد قامت السيدة فوزية فواد زوميت - بريطانية الأصل - بتقديم شكوى عام ١٩٤٠م ضد زوجها السابق الفرنسى هنرى روفائيل حيث أنها أسلمت وبالتحرى ثبت أن السيدة المذكورة ولدت بالإبراهيمية عام ١٩٠٣م من أبوين بريطانيين ثم تزوجت بفرنسى واكتسبت الرعوية الفرنسية وما زالت مقيدة هكذا رغم صدور حكم من المحكمة الشرعية بطلاقها من زوجها والسبب فى ذلك أن القنصلية الفرنسية لم تبت فى أمر الفصل بين الطرفين^(١٣٢).

يتضح مما سبق أن مجتمع الجالية الفرنسية كان له خصوصية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية خاصة فى الزواج والطلاق وما يتعلق بهما من مراسم وطقوس وكذلك رأينا الاندماج الذى حدث بين المصريين والفرنسيين من خلال علاقة الزواج التى كانت ناجحة فى أغلب الأحيان بسبب توافق كلا الطرفين، وعلى الجانب الآخر نرى عدم التوافق جلياً من بعض الفرنسيين الذين اتصفوا بالعصبية والتهور الذى أدى بهم إلى ارتكاب جرائم متباعدة ومتعددة ساعدهم على ذلك دعم قنصليتهم لهم ووقوف الحكومة المصرية مكتوفة الأيدى حيال ذلك.

أعطت قوانين الجنسية التى صدرت فى مصر فى فترة الدراسة الحق للجاليات الأجنبية فى الحصول على الجنسية المصرية وكان من بين هؤلاء الجالية الفرنسية وبخاصة النساء، كذلك أظهرت صفحات هذا الفصل علاقة الفرنسيين بالدين الإسلامى وذلك على الصعيد الفردى والرسى.

ثانياً- أنشطة الجمالية:

الجمعيات الخيرية:

سعت الجمالية الفرنسية في مصر إلى إيجاد دور اجتماعي لها للتفاعل مع المجتمع المصري ولم يجد الفرنسيون صعوبة في ذلك حيث بادر كثير من الفرنسيين رجالاً ونساءً من مختلف الاتجاهات والانتماءات الطبقية وبخاصة المثقفين منهم بالاشتراك في الأعمال الاجتماعية التي تخدم المجتمع المصري بصفة عامة والجمالية الفرنسية بصفة خاصة وكان على رأس هذه الأعمال المؤسسات والجمعيات الخيرية.

كانت توجد في مصر في عام ١٩١١م ثلاث جمعيات خيرية فرنسية واحدة بالقاهرة وثانية بالإسكندرية وثالثة في إحدى مدن الأقاليم وكانت هذه الجمعيات في مجملها تقع تحت إشراف الرسائل الدينية الفرنسية والتي اهتمت بإيجاد الملاجئ للأطفال الأيتام واللقطاء ومن هذه الملاجئ "ملجأ سان جوزيف" الذي أسس بالإسكندرية عام ١٨٩٨م، وكانت تلك الجمعيات الفرنسية تخدم في ذلك الوقت نحو ١١٦٨٥ شخص^(١٣٣).

وقد ظلت الجمعيات الفرنسية التابعة للهيئات الدينية تمارس أنشطتها الخيرية طوال فترة الدراسة خاصة في القاهرة والإسكندرية ومن أشهرها "جمعية الإحسان بالقاهرة" والتي لعبت دوراً هاماً أثناء الحرب العالمية الأولى مما حدا بمجلس الوزراء المصري أن يقرر عام ١٩١٥م منح جمعية الإحسان La Societe Philanthropique إعانة سنوية قدرها مائة جنيه مراعاة للخدمات التي قدمتها^(١٣٤).

كذلك انتشرت الملاجئ الفرنسية في القاهرة في فترة الأربعينيات من القرن العشرين مثل ملجأ البنين بشارع القبة الفداوية بحي الوايلي والذي كان يتبع جمعية سان فنسان دي بول وكذلك ملجأ سان لويس للقطاء بشارع الجزوري بالوايلي والذي كان يتبع جمعية سان لويس^(١٣٥).

وقد أنشئت بعض الجمعيات الخيرية لأغراض متعددة منها "جمعية القديس منصور الخيرية" والتي أسست من أجل الترفيه عن البائسين من مختلف الجنسيات والأديان وقد حددت أوجه نشاط الجمعية في:

١- "مساعدة الفقراء بالمواد الغذائية والكساء والمساهمة في نفقات العلاج والتعليم فضلاً عن زيارة الفقراء في منازلهم والتعرف على المشكلات

التي تواجههم وإيجاد حل لها.

- ٢- مبرة الصيف للبنين: التي تقيم بتيسير فرص التعليم لأبناء الأسر الفقيرة وتوفير وجبات الغذاء لهم مع توزيع الملابس وتنظيم الرحلات.
- ٣- مبرة العطلة الصيفية: وتقبل الأطفال الضعفاء للإقامة في مصيفها بسيدى بشر مدة خمسة عشرة يوما للاستفادة من الغذاء الجيد والهواء الطلق^(١٣٦).

وقد استمرت الجمعيات الفرنسية الدينية تؤدي خدماتها الاجتماعية طوال فترة الدراسة التي امتدت حتى خمسينيات القرن العشرين ومنها جمعية "رعاية الطفولة والشابة البائسة" التابعة لراهبات بون باستور بشبرا وكذلك ملجأ "الفقراء المسنين" التابع لراهبات نوردام دي بوتر بشبرا^(١٣٧).

تجدر الإشارة أن المؤسسة الدينية الفرنسية في مصر كانت تقدم رعايتها للحوامل غير المتزوجات مثل مؤسسة حماية الأم والطفل "لابروفيدانس" وكان الغرض من تأسيسها^(١٣٨). رعاية هذه الفئة من النساء صحيا وأخلاقيا والعناية بأطفالهن، وقد انحصر أوجه نشاط هذه المؤسسة في:

- ١- إيواء وبذل الرعاية الصحية للحوامل غير المتزوجات قبل الوضع وبعده.

٢- تقوية الروح المعنوية لهؤلاء الأمهات وتوجيههن توجيهها مهنيا.

- ٣- إيواء وتربية أطفالهن حتى سن الرابعة^(١٣٩).

شاركت الجالية الفرنسية في تأسيس الجمعيات الخيرية المدنية ومن أقدمها "الجمعية الفرنسية الخيرية"^(١٤٠)، وكذلك "جمعية الأعمال الخيرية الفرنسية"^(١٤١). وقد اهتمت هذه الجمعيات برعاية فقراء الجالية الفرنسية في مصر، وقد حرصت هذه الجمعيات على خدمة أكبر عدد من الفرنسيين في مصر لذا نجد للجمعية الخيرية الفرنسية فرعاً لها في الاسكندرية بشارع النبي دانيال والتي كان هدفها الأساسي مساعدة الأطفال الفرنسيين الفقراء واليتامى وقد تركزت أوجه نشاط الجمعية في:

- ١- توزيع اعانات مالية وعينية.

- ٢- تعليم وكساء الأطفال.

٣- تدريب النساء مهنيًا وتشغيلهن لرفع المستوى الاقتصادي للأسر من خلال المشغل الخيري التابع للجمعية والتي أشرفت عليه نخبة من السيدات الفرنسيات^(١٤٢).

وقد حرصت الجمعيات الفرنسية المدنية على تنمية مواردها من خلال الاشتراكات والتبرعات والإعانات، إلا أن النصيب الأكبر من هذه الموارد جاء عن طريق الحفلات الخيرية التي كانت تقيمها هذه الجمعيات في دار الأوبرا بالقاهرة وكانت دائما ما تكون تحت رعاية القنصل الفرنسي ويخصص دخلها لصندوق الفقراء والمساكين الفرنسيين في مصر^(١٤٣).

أما فرع الجمعية الخيرية الفرنسية في الاسكندرية فقد كان يقيم حفلاته الخيرية في (نادى بورصة طوسون باشا)، وقد حرص كثير من أعيان الاسكندرية على اختلاف جنسياتهم على حضور هذه الحفلات حيث يستمتع الحضور بألوان الفنون المختلفة من سماع للموسيقى والرقص بالإضافة إلى الشكل الجمالي لهذه الحفلات التي تزينها "الزهور والرياحين والأضواء المبهرة"^(١٤٤)، وكانت تحرص هذه الجمعية على اقامة هذه الحفلات في شهرى يناير وفبراير من كل عام^(١٤٥).

جدير بالذكر أن الجمعيات الخيرية المدنية الفرنسية كان يديرها كبار الشخصيات الفرنسية في مصر مثل مثل الميسو شيفاليه عضو فرنسا في مصلحة السدين العمومي والذي كان رئيسا للجمعية الخيرية الفرنسية في عام ١٨٩١م^(١٤٦).
اهتم حكام مصر بمنح الاعانات المالية للمؤسسات الخيرية الفرنسية والتي كانت حفلاتها مشمولة بالرعاية السامية" ففي عهد الملك فؤاد منحت اعانات مالية سنوية لكل من:

١- الجمعية الفرنسية الخيرية: ثلاثون جنيها

٢- جمعية الأعمال الخيرية الفرنسية: مائة جنية^(١٤٧).

وإن لم يتيسر ذلك في بعض الأعوام في عهد الملك فاروق كما حدث في عام ١٩٤٢م^(١٤٨). وربما كان ذلك بسبب الحرب. كذلك اهتمت بعض الجمعيات الفرنسية بالحالة الصحية للفقراء ومنها "جمعية توزيع الأدوية للفقراء" والتي اهتمت برعاية المرضى الفقراء ومساعدتهم بإعطائهم الأدوية والألبان بالجان وكان مقر الجمعية بشارع درب حسون بالموسكى وقد شاركت كثير من السيدات

الفرنسيات في هذه الجمعية فقد كانت مدام باردو سكرتيرة الجمعية، أما مديرة العمل بالجمعية فكانت مدام فورتينييه وذلك في عام ١٩٤٨م^(١٤٩).

شارك الفرنسيون في ادارة بعض الجمعيات الخيرية التي تخدم بعض الفئات الخاصة في المجتمع المصري مثل جمعية (التقدم للعميان بالإسكندرية)، أو ما كانت تعرف "بجمعية تحسين حال العميان بالإسكندرية" والتي تأسست منذ أوائل القرن العشرين في شارع محرم بك وكان رئيس هذه الجمعية المسيو شارل بارب وقد اشترك في ادارتها نخبة من أعيان الاسكندرية منهم المسيو كانيفيه وقد أسست الجمعية معهدا صناعيا علميا لإعالة كفيف البصر منذ عام ١٩١٠م وقد بلغ عدد من أعالهم هذا المعهد خمسة وثلاثين تلميذا في مدة خمس سنوات فقط^(١٥٠).

كذلك كانت توجد في ثلاثينيات القرن العشرين جمعية لحماية الطفولة هي الجمعية الدولية لحماية الطفولة Societe International Pour La Protection de L'Enfance وكان رئيس مجلس إدارتها طبيب فرنسي وكانت أنشطة هذه الجمعية علاج الأطفال من جميع الجنسيات في مصر وفي احصاء للجمعية في عام ١٩٢٩م تم علاج عدد من الأطفال من جميع الجنسيات في مصر كالاتي:

الدولة	العدد	الدولة	العدد
مصريين	٤٧١٤٣	فرنسيين	٦٠
يونانيين	٢٦٧	بريطانيين	٣١
إيطاليين	٢١١	أتراك	٨
سوريين	١٦٥	رومان	٣
أسبان	١٠١	عجم	٢
أرمن	٦٣	أمريكان	٢

وكان من أنشطة الجمعية لقاء محاضرات عن الطفولة بالعربية والفرنسية ففى عام ١٩٢٨م القيت سلسلة محاضرات بالفرنسية عن حماية الطفل من مرض السل ومحاضرة عن واجب الآباء والأساتذة في تربية الطفل، بالإضافة إلى محاضرة عن

الزواج^(١٥١). وقد قامت الجمعية في عام ١٩٣٠ بتطعيم الجدري لـ ٣١٠ طفلاً وأدخلت ثلاثة أطفال في المدرسة ووزعت عدد من الملابس بلغت ٣٨٢ قطعة، كذلك قامت الجمعية في عام ١٩٣١م بتنظيم حملة مقاومة الدرن عند الأطفال وكان شعار الجمعية "العلاج فرض واجب، الوقاية خير من العلاج"^(١٥٢).

جدير بالذكر أنه حتى عام ١٩٢٩م لم توجد في مصر جمعيات خيرية مصرية أو أجنبية قد خصصت أعمالها الخيرية من أجل مساعدة العائلات ذوات النسل الكثير ماعدا جمعية فرنسية واحدة وجدت بدائرة "المنشية" بالإسكندرية تسمى "Rue de Soeurs de La miserieade" Couvent des Soeurs وأن هذه الجمعية لم يكن لها قانون أو نظام خاص^(١٥٣).

ساهم كثير من أفراد الجالية الفرنسية بترعات لمؤسسات خيرية غير فرنسية وعلى رأسها الجمعية الأهلية للهِلال الأحمر^(١٥٤)، وكذلك كان للفرنسيين اسهاماتهم في "جمعية الاسعاف العمومية بالقاهرة التي تأسست في ١٣ مايو ١٩٠٧ وكانت هذه الاسهامات إما إدارية^(١٥٥) أو بطريق التبرعات الشخصية نساء ورجالا كل على قدر سعته، بالإضافة إلى المؤسسات والشركات والمحلات الفرنسية الموجودة داخل مصر وخارجها، كما ساهمت الصحف الفرنسية في مصر بنشر أخبار جمعية الاسعاف بالبحان مشاركة منها في الأعمال الخيرية ومن هذه الصحف الجورنال دى كير، لاپورص اجيسيان^(١٥٦).

لقد امتدت الأعمال الخيرية الفرنسية إلى ما بعد الرحيل عن مصر، فقد أوصى مسيو ميريل رئيس مجلس ادارة البنك العقارى قبيل وفاته في باريس بمبالغ لبعض المؤسسات الخيرية والخيرية في القاهرة تدفع اليها بعد وفاته والدته ولكن الأم سارعت في تنفيذ الوصية في حياتها وأرسلت قبل مغادرتها الأراضي المصرية مبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى لكل من الجمعية الخيرية الإسلامية الكبرى، الجمعية الخيرية الفرنسية، لجنة الأعمال الخيرية الفرنسية، والمستشفى الفرنسى بالقاهرة^(١٥٧). وهذا دليل على عدم وجود العنصرية في الأعمال الخيرية طالما كان الغرض هو مساعدة الفقراء دون تفرقة في الجنسية أو الديانة.

كذلك شارك الفرنسيون في انشاء المطاعم الخيرية ففي عام ١٩٤٨، كان يوجد بالإسكندرية ما عرف باسم "المطعم الخجاني الدولي" لامرمت Marmite أى

"الطنجرة" ومقره بشارع اجريا بالابراهيمية بجى محرم بك وكانت تدبر هذا المطعم سيدة فرنسية تدعى مدام ل. باتى^(١٥٨).

النشاط الصحى:

قدمت الجالية الفرنسية العديد من الخدمات الصحية داخل المجتمع المصرى وكان ذلك عن طريق المستشفيات والجمعيات الصحية وتأتى "المستشفى الفرنساوى" على رأس القائمة والتي تقع فى حى الحسينية بالقاهرة حيث كانت من أوائل المنشآت التى عمر بها هذا الحى^(١٥٩) ولاسيما وأن نقاء الهواء فى منطقة العباسية فى ثلاثينيات القرن العشرين كان سبباً لإقامة العديد من المستشفيات وكان على رأسها "المستشفى الفرنساوى" الذى أصبح مستشفى للطيران فيما بعد^(١٦٠).

وقد اهتمت المستشفى الفرنساوى بالقاهرة فى أن توجد شراكة مع الهيئات المعنية بالشئون الصحية فى مصر ومن مظاهر ذلك أن إدارة المستشفى طلبت فى عام ١٩٤٠م التصريح لها برفع علم الهلال الأحمر المصرى على مبناه وقد وافق وزير الصحة المصرى على ذلك بعد الاطلاع على القوانين والمراسيم الصادرة بشأن حماية واستعمال شعار الهلال الأحمر المصرى الأهلية". وتم توقيع هذا القرار فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠م^(١٦١).

وقد استمر المستشفى الفرنسى يؤدى الخدمات الصحية سواء فى القاهرة أم الاسكندرية طوال فترة الدراسة كما ظلت ادارته فى أيدي الفرنسيين فى اعقاب انتهاء الحكم الملكى عام ١٩٥٢م فقد كان مدير المستشفى فى الاسكندرية فى ذلك الوقت الدكتور بيوبير^(١٦٢).

وقد حصلت المستشفيات الخيرية الفرنسية فى مصر على كثير من الاعفاءات المالية وكانت نظارة الحقانية حريصة فى اعطاء الاعفاءات للمؤسسات الخيرية الأجنبية فى مصر بصفة عامة بشروط محددة كما حدث فى عام ١٩٠٠م حين رأت تلك النظارة عدم اجابة الطلب الخاص بإعفاء مستشفى فرنسوا جوزيف بالإسكندرية من دفع رسوم تسجيل قطعة أرض لأنه لم يبين بعقد الشراء أن الغرض منه فعل خيرى ولم توافق نظارة المالية نظارة الحقانية فيما رأت لأنه وإن

كان لم ينص بعقد الشراء على الغرض الخيري ولكن من المعلوم أن هذا المستشفى هو خيري محض وتدخلت المالية راجية مجلس النظار أن يقرر الاعفاء على المستشفى المذكور وبالمداولة قرر المجلس عدم الاعفاء من الرسوم إلا أن يذكر في عقد البيع العمل الخيري الذي خصصت له هذه الأرض^(١٦٣).

شاركت المرأة الفرنسية في العمل بالمستشفيات الخاصة الموقوفة للأعمال الخيرية ففي الثلاثينيات قامت مجموعة من راهبات Notre Dam de La Delivrande بإدارة مستشفى المنشاوي وهي مستشفى كان يملكها أحد الباشوات يدعى أحمد المنشاوي في طنطا وقد أوقفها للأعمال الخيرية^(١٦٤).

كذلك كان للفرنسيين دور في الجمعيات الصحية، فقد كانت توجد بالإسكندرية "الجمعية المصرية لأمراض المناطق الحارة وشئونها الصحية" وكان رئيسها في عام ١٩٣٥م الطبيب الفرنسي ديجيه الاستاذ في جامعة فال دي جراس، ومفتش عام الحجر "الكرنتينة"^(١٦٥).

وإذا ما حاولنا معرفة الحالة الصحية للجمالية الفرنسية في مصر، نجد أن الفرنسيين يعدوا من أقل الجاليات الأجنبية الكبرى إصابة بالأمراض التي ينتج عنها الوفاة وذلك طبقا لتقارير مصلحة الصحة في المحافظات وبنادر المديريات والمدن والتي أوضحت وفاة ٢١٠ فرنسي في عام ١٩٢٦م في حين وصل عدد المتوفين الانجليز إلى ٣٥٦ من نفس العام، بينما وصلت حالات الوفاة في عام ١٩٢٧ إلى ٢٢٩ فرنسي و ٤١٤ انجليز وإذا نظرنا إلى الأمراض التي نتج عنها هذه الوفيات نجد أكثرها الأمراض المعدية وأمراض القلب، والتهاب الزائدة الدودية، نزيف المخ والجملطات الدموية، بالإضافة إلى التهاب المعدي المعوي للأطفال أقل من خمس سنوات^(١٦٦). ولكن مع التقدم الصحي في مصر بدأت تضعف أعداد المتوفين بسبب الأمراض ففي عام ١٩٣٠م وصل عدد المتوفين الفرنسيين إلى ١٧٥ في حين وصل عدد وفيات الانجليز إلى ٣٨٠ متوفى، والاطاليين ٥٤٢ واليونانيين ٧٠٢ فظل الفرنسيون أقل الجاليات الأجنبية في نسبة الوفاة نتيجة الأمراض^(١٦٧).

جدير بالذكر أن كثير من الفرنسيين تم دفنهم في الأراضى المصرية حيث خصصت في كل مدينة يوجد بها تجمعات فرنسية جبانات ومدافن وقد عمل الفرنسيون على توسعة هذه المدافن وقد تولت قنصلية فرنسا تقديم طلبات توسيع

المدافن الفرنسية في مختلف المحافظات مثلما حدث في عام ١٩٢٣م عندما صدر مرسوماً بتحديد وتوسع جبانة الارسالية الافريقية بجهة العباسية حيث أمر الملك فؤاد بإضافة فدان وأربعة قراريط وثلاثة عشر ونصف سهم إلى جبانة الارسالية الافريقية وأمر وزيرى الداخلية والمالية بتنفيذ المرسوم كل فيما يخصه^(١٦٨).

في كثير من الأحيان كان يتم تقديم طلبات للتصريح بإخراج رفات الموتى الفرنسيين لنقلها إلى فرنسا حيث فضلت بعض العائلات الفرنسية دفن موتاهم في الوطن الأم كما حدث عام ١٩٣٦ حيث قدم طلب الترخيص بإخراج رفات الدكتور رينيه فرديه Dr. Rone Verdier من مقابر الفرنسيين بالسويس ونقلها إلى فرنسا، لكن وزارة الصحة المصرية ردت بأن الجثة لم تحنط قبل الدفن مما يدعو إلى عدم امكانية الموافقة على النقل قبل مضي سنة عملاً بنص المادة (١٣) من لائحة الجبانات^(١٦٩).

في حين فضل بعض الفرنسيين الذين يعملون ببلاد مجاورة للقطر المصرى دفن موتاهم بالأراضى المصرية مثلما حدث من القائم بأعمال مفوضية فرنسا بجدة والذي طلب الترخيص له بدفن والدته بالسويس^(١٧٠).

النشاط الرياضى:

حرصت الجالية الفرنسية في مصر على ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة، فنجد المدارس الفرنسية تقيم الحفلات والمسابقات الرياضية السنوية لتشجيع طلابها على اظهار مواهبهم في مختلف الألعاب الرياضية وكانت بعض المدارس الفرنسية تعتبر اليوم الرياضى السنوى عيداً رياضياً كبيراً مثل كلية الفرير سانت كاترين، وكانت هذه المسابقات تكون دائماً تحت رعاية قنصل فرنسا بالإضافة إلى بعض أمراء الأسرة الحاكمة مثلما حدث في عام ١٩٢٣م حينما أقامت الليسيه فرانسيه بالإسكندرية المسابقة الرياضية السنوية الكبرى وكانت مشمولة برعاية الأمير عمر طوسون^(١٧١).

جدير بالذكر أن بعض الفرنسيين حرصوا على دعم الأنشطة الرياضية في المدارس المصرية الحكومية ففى عام ١٩٣١م تبرع الميسو ريشار سوسمان Sussman بميداليات للطلبة الفائزين في مسابقات الألعاب الرياضية للمدارس الابتدائية

الأميرية، حيث قدم إلى المفوضية المصرية في باريس تسع ميداليات تصنيفها كالآتي:
٣ ميداليات من البرونز المطلق بماء الذهب، ٣ ميداليات من البرونز المطلق بالفضة، و ٣ ميداليات من البرونز^(١٧٢).

ولكن ماذا عن الأندية الرياضية الفرنسية في مصر؟

لقد كانت الجمالية الفرنسية من أوائل الجاليات التي أسست ناديا حيث يلتقى الفرنسيون ليس لمزاولة أنشطتهم الرياضية فحسب بل مقرا اجتماعيا لأفراد الجالية، وهكذا لم يخل عام ١٩٠٧ إلا وقد أنشئ في الاسكندرية النادي الفرنسي Club Nautique Francaise "CNF" - "مقر الاتحاد الدولي المصرى لأندية التجديف" - وقد تم اختيار الفرنسي Forzintti سكرتيرا للاتحاد^(١٧٣).

وفي العشرينيات أنشأ قدماء المحاربين الفرنسيين في الاسكندرية نادياً لهم وقد احتفل هؤلاء في عام ١٩٤٤م باليوبيل الفضى لإنشاء ناديهم بالإسكندرية وأقاموا حفلاً كبيراً بهذه المناسبة دعوا فيها محافظ الاسكندرية وممثلوا أندية قدماء المحاربين من الانجليز والأمريكيين واليونانيين في المدينة^(١٧٤).

كان للجمالية الفرنسية في القاهرة نصيب في الأندية الفرنسية وتحديدًا نسادين أحدهما "النادى الفرنساوى" والثاني "نادى تورنج كلوب الفرنساوى" والاثنين كان مقرهما شارع الفضل رقم (٥)^(١٧٥). مقر القنصلية الفرنسية ومكتبة السيداج حالياً.

لم تغلق الجمالية الفرنسية الباب على نفسها ولم تحيط نفسها بسياج بعيدا عن المجتمع المصرى فانضم كثير من الفرنسيين إلى الأندية المصرية وعلى رأسها نادى "الزمالك" أو "المختلط" كما كان يطلق عليه، مع بدايات القرن العشرين كان يوجد في مصر أكثر من ناد رياضى واجتماعى ولكن منها ما اقتصر على المصريين ومنها ما كان مقصورا على الأجانب كل حسب جنسيته إلى أن تمكن عدد من العاملين بالمحاكم المختلطة مع بعض المصريين والأجانب في انشاء ناد تكون أبوابه مفتوحة أمام مختلف الجنسيات فكان "النادى المختلط" وقد ضم النادى الكثير من الأعضاء الفرنسيين كما أن مجلس إدارة النادى في عام ١٩١٥م كان معظم أعضاؤه من الأجانب الذين يتحدثون الفرنسية بل لقد نجح فرنسى في عام ١٩١٧م أن يتولى رئاسة النادى وهو المسيو بيانكى وظل في هذا المنصب إلى أن تم تمصير

النابى بعء ءورة ١٩١٩م^(١٧٦) ومن الأنبءة المصرىة الئى ءواءء بها أعضاء فرنسئون ناءى ءوءفوقىة للءنس بالزمالك وكان المسو ءاسءون هو بر سكرءورا للنابى فى عام ١٩٣٥م هءا بالإضافة إلى ناءى المقاولن^(١٧٧).

حرص الفرنسئون على الانضمام إلى عضوة الأنءبة الملكىة وأهمها " ناءى السواراء الملكى " بشارع (شواربى باشا) بالقاهرة ءىء كان بوءء به أعضاء كءر من الفرنسئون خاصة فى فترة ءالائنىاء^(١٧٨)، كذلك كان " ناءى الصبء الملكى المصرى " بشارع قصر النبل والذى ضم أعضاء من الءالىة الفرنسىة سواء من داخل القاهرة أم من ءارجها^(١٧٩).

عرفء فى مصر بعض الفرق الرىاضىة الئى ارءبطء بأسماء أعلام فرنسىة ففى عام ١٩٣٢م أنشءء فى القاهرة فرقة رىاضىة هى " فرقة مويار " نسبة إلى الطيار الفرنسى " مويار "، وقء أقامء الفرقة ءفل افءءاء اعماها فى مطار الماظءة فى ١٠/٢/١٩٣٢م^(١٨٠).

وفى كءر من الأحيان كان ىءم اسءضافة أشهر اللاعبن الفرنسئون وىءم الاءفاء بهم مءلما ءءء فى عام ١٩٤٧م ءىء أقام الاءءاء المصرى للسلاح ءفل ءءء رعاىة الملك فاروق بفءءق " هلبوبولس بالاس " لءكرم أبءال فرنسا فى ألعاب الشىش والسف و هم الءكءور ف: ءارىكو بءل فرنسا فى الشىش، أ. ارءىءاس بءل بارىس فى سف المبارزة سنة ١٩٤٦م^(١٨١).

الاءءفالات:

ءمىزت الءالىة الفرنسىة بإقامة العبء من اللالى والسهراء الاءءفالىة فى مءءلف المناسباء والئى على رأسها الاءءفال بالعبء الوطنى الفرنسى أو ما یعرف بعبء الاستقلال والذى بوافق الرابع عشر من بولبو ءىء ءرصء الءالىة الفرنسىة على إقامة الاءءفالات فى كل أرجاء القطر المصرى وقء اءءء الفرنسئون على مر السناء ءبءة الأزبكىة بالقاهرة مقرا لإقامة اءءفالاتهم الوطنىة وقء كانت صورة الاءءفالىة أن ىقام عءء المءءل البءرى للءبءة قوس النصر رسم على واءءهءة إلى ءهءة باب الءبءة صورة فءاة فى مقءبل العمر رمزاً إلى الءمهورىة الفرنسىة وكتب على الواءهءة ءالانىة بأءرف من نور " ١٤ بوليو "، كما ىقام فى داخل الءبءة

سرادق ضخمة يجلس فيه قنصل فرنسا الذي يستقبل فيه الزائرين المهتمين من كبار رجال الحكومة المصرية وقناصل الدول الأجنبية بالإضافة إلى نخبة من الوجهاء والأعيان وتفتح أبواب مسرح الأزيكية مجاناً في ذلك اليوم لكل من يريد حضور العرض المسرحي الذي يمثل رواية فرنسية وطنية وهذا ما حدث في عام ١٨٩١م^(١٨٢).

أما صورة الاحتفال بين أفراد الجلالية فكانت بإقامة الزينات ورفع الرايات على المنازل والمحلات الفرنسية في كل المدن وخاصة الاسكندرية حيث تفتح الوكالة الفرنسية أبوابها لاستقبال المهتمين وكذلك يحدث في باقي المسند والبنادر المصرية^(١٨٣).

كانت الاحتفالات الفرنسية بعيد الاستقلال في بورسعيد لها مذاقاً خاصاً حيث وصفت جريدة المقطم في عام ١٩٠٥م أن احتفال الفرنسيين ذلك العام في بورسعيد كان يفوق أمثاله في الأعوام السابقة حيث "امتألت شوارع المدينة بالأعلام والثريات والزينة الملونة بالبهجة مع وجود المرح والفرح الذي تحفقه به القلوب"^(١٨٤).

يذكر روبر سوليه أن فترة العشرينيات كانت من أكثر الفترات الذي شعر فيها أغلبية الفرنسيين أنهم في بلادهم بل أنهم في بيتهم وأن احتفالاً بهم بالعيد الوطني في عام ١٩٢٦م اتسمت بالبذخ ففي القاهرة أقيم احتفالاً كبيراً بمديقة الأزيكية شرب خلالها الفرنسيون "أنهاراً من الشمبانيا نخب فرنسا" كما وصفتها إحدى الجرائد الفرنسية في مصر واختتم الاحتفال بإطلاق الألعاب النارية مدة ساعة كاملة، في الوقت نفسه شهدت هليوبوليس مهرجاناً خبيراً من أجل أطفال الحرب الأيتام من الفرنسيين وفيه تم اختيار عشر ملكات للجمال، في حين لم يكن العيد في بورسعيد عيداً للجلالية الفرنسية فحسب بل أصبح عيداً للمدينة كلها حيث جاء الناس للاحتفال مع الفرنسيين من كل مكان داخل وخارج المدينة للاستمتاع بالاحتفالية ومشاهدة الألعاب النارية^(١٨٥).

كذلك حرص الفرنسيون على إقامة الاحتفالات في عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة وكان وزير فرنسا المفوض في مصر دائماً ما يحرص على حضور القداس الذي يقام احتفالاً بعيد الميلاد^(١٨٦).

اهتمت الجالية الفرنسية بإقامة الولائم وخاصة التي تضم كبار الفرنسيين في مصر ففي عام ١٨٨٧م أقام وزير فرنسا المفوض وليمة دعى إليها اثني عشر من أعيان الفرنسيين القاطنين بالقاهرة^(١٨٧)، كما احتفل المحامون الفرنسيون والسويسريون المقيمون في الاسكندرية بمأدبة أقاموها في "كلوب كديفيال" اكراماً للمركيز دى ريفرسو وزير فرنسا السياسى ووكيلها المفوض في مصر وكانت "مأدبة تامة معدات البهجة" كما وصفتها جريدة الأهرام في عام ١٨٩١م^(١٨٨).

لقد أعطانا روبر سوليه صورة عن حياة الفرنسيين في مصر عام ١٩٤٦م ذلك العام الذى شهد في بدايته مظاهرة ضد الاحتلال الانجليزى بالقاهرة بالإضافة إلى ظهور وباء الكوليرا الذى أصاب البلاد في العام التالى كذلك فإن فرنسا كانت مقسمة فالأوضاع الداخلية والخارجية من المفترض أن تؤثر على الجالية الفرنسية ولكن الاحتفالات الفرنسية كانت مستمرة طوال العام بداية من الحفلة الراقصة الشهرية التي يقيمها مجلس إدارة الجالية، كذلك حفل عيد الميلاد، بالإضافة إلى حفلة راقصة كانت تقيمها حكومة فرنسا الحرة، وأخرى للمحاربين القدماء، كذلك كانت تقام حفلة تنكرية راقصة في منتصف الصوم الكبير تتضمن الكثير من الهدايا والألعاب، إلى جانب الاحتفال بالقديسة جان دارك^(١٨٩).

جدير بالذكر أن معظم احتفالات الجالية الفرنسية كانت تقام فيما يسمى "بيت فرنسا" La maison de France سواء في القاهرة أو الاسكندرية وقد احتاج هذا البيت إلى توسعة وبالفعل تم افتتاح roof garden مزود بموسيقى "الجاز" في عام ١٩٤٨، كذلك أقام الفرنسيون احتفالاتهم بالمحلات العامة مثلما حدث في عام ١٩٥٠ حيث أقام السفير الفرنسى كوف دى مورفيل حفلا في أوبرج الأهرام بمناسبة عيد الاستقلال الفرنسى حضره نحو ألف وخمسمائة مدعو^(١٩٠).

حرص الفرنسيون في مصر بعيدا عن العمل على الاستمتاع بأوقات فراغهم خاصة الذين يقطنون المدن الساحلية مثل الاسماعيلية والتي وصفها الكاتب الفرنسى فرنان لوبريت بأنها "اقطاعية فرنسية" مارس فيها الفرنسيون جميع أنواع التسلية والرياضة وأهمها ركوب الخيل، التنس، بالإضافة إلى الرياضة البحرية ممثلة في صيد السمك، بالإضافة إلى اقامة حفلات السمر التي يتخللها عروض مسرحية وندوات تثقيفية^(١٩١).

تجدر الإشارة إلى أن كثير من الحواه الفرنسيين جاءوا إلى مصر لتقدم عروض الألعاب السحرية على الجمهور المصرى مثل المسيو فلدر الذى قدم من باريس في عام ١٨٨٧م ليقدم عروضه في "نيواوتيل" الواقعة أمام الأوبرا وكان ثمن التذكرة خمسة فرنكات^(١٩٢)، كما أقام المسيو لامبرو عروضاً سحرية في قاعة "كونليانو" بالقاهرة في عام ١٨٩١م^(١٩٣).

ثالثاً- الفرنسيون عام ١٩٥٦م "بداية النهاية":

ظل الفرنسيون في مصر يتمتعون بالأمن التام والحرية في اعقاب انتقال الحكم عام ١٩٥٢ الى المؤسسة العسكرية، فمنذ الأيام الاولى قام الجيش بتخصيص قوات لحراسة القنصليات الأجنبية وقد حاز هذا التصرف على اهتمام القنصل الفرنسي في الإسكندرية كما حرص الرئيس جمال عبد الناصر على تحسين العلاقات المصرية الفرنسية، جاء ذلك في الوقت الذى ارادت فيه فرنسا في تلك الفترة المحافظة على علاقتها مع مصر لعدة عوامل أهمها العامل الاقتصادي ولاسيما وأن حجم الاستثمارات الفرنسية في مصر في الفترة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ م والتي قدرت بأربعمائة وخمسين مليون جنيه كانت من أكبر الاستثمارات الأجنبية في مصر في ذلك الوقت، بالإضافة إلى الاهتمام الفرنسي التقليدى بمصر على الصعيد الثقافى^(١٩٤).

على الرغم من استقرار أوضاع الجمالية الفرنسية في تلك الفترة، إلا أن الأمر لم يخل من حدوث ما يعكر صفو هذا الاستقرار فقد تقدمت السيدة ميريل زولا بطلب في ١٤/٥/١٩٥٦م - وهى الموظفة السابقة بالمكافأة بالإذاعة المصرية استقالت من الخدمة عام ١٩٥٥م - والتي التمت صرف مكافأتها عن مدة خدمتها بدار الاذاعة المصرية، وقد جاء رد إدارة المعاشات بوزارة الارشاد القومى بتاريخ ١٨/١٠/١٩٥٦ أن السيدة المذكورة فرنسية الجنسية فلا تستحق لذلك مكافأة طبقاً للقانون الصادر في ٤ يناير ١٩٥٤م والذى يقضى: "بالأ يمنح الموظف الأجنبى أى معاش أو أية مكافأة عن مدة خدمته"^(١٩٥). فكانت هذه صورة لتقليص الدور الوظيفى للأجانب بصفة عامة والفرنسيين بصفة خاصة.

على الصعيد الفنى استمرت الفرق التمثيلية الفرنسية تحضر إلى مصر وكانت

دار الأوبرا المصرية حريضة على التعاقد مع هذه الفرق لإحياء موسم التمثيل الفرنسي كما حدث في عام ١٩٥٢م، إلا أن أحداث ٢٦ يناير وحريق القاهرة منع من تنفيذ هذا التعاقد و"لاعتبارات تتعلق بالسياسة العليا" رأت الحكومة المصرية فسخ التعاقد مع فرقة جان لوى ومادلين رينو للمرة الثانية على التوالى عام ١٩٥٣م، فما كان من الفرقة الفرنسية إلا أن طالبت بتعويض قدره ١٠٠٠٠ جنيه ولكن الحكومة المصرية عرضت تعويضهم بمبلغ ألفى جنيه فوافقت الفرقة على ذلك^(١٩٦).

على الجانب الآخر نجد أن مصر ظلت تستعين بالخبرات الفرنسية خاصة في قطاع التعليم المدرسى والجامعى ومن أمثلة ذلك تم تعيين لوسيان مانوليان للتدريس بمدرسة سراى القبة عام ١٩٥٤م، كما تم تعيين المسيو موريس شيفاليه مدرسا للغة الفرنسية بالجامعة المصرية عام ١٩٥٥م^(١٩٧).

وجدت عدة عوامل أثرت في ظهور نوع من الفتور الذى وصل إلى التدهور في العلاقات المصرية الفرنسية إبان الحكم العسكرى في مصر.
أولا- قيام فرنسا بإمداد اسرائيل بالمساعدات المالية التى وصلت في عام ١٩٥٣م إلى ٢٥ مليون دولار.

ثانيا- قيام مصر بمساندة الجزائر في ثورتها ضد فرنسا وإمداد المقاومة الجزائرية بالسلاح^(١٩٨).

ثالثا- تاريخ المواقف الفرنسية على مصر في الحقبة الحديثة وماتنج عنها من فقدان مصر كامل أسهمها في شركة القناة^(١٩٩).

كل هذه الأحداث لم تؤثر على وجود الجالية الفرنسية في مصر فقد مارسوا جميع أنشطتهم المختلفة بحرية تامة داخل المجتمع المصرى كما يننا سابقا، إلى أن جاء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦م حين أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قرار تأميم قناة السويس والذى رفضته فرنسا^(٢٠٠) حيث قدمت الأخيرة احتجاجاً شديد اللهجة إلى مصر بسبب التأميم وقد رفضت مصر تسلم هذا الاحتجاج^(٢٠١).

وفي ١٣ أغسطس ١٩٥٦ قام كريستيان بينو Christian Pineau وزير خارجية فرنسا بتوجيه انذار إلى الرئيس جمال عبد الناصر يحذره من اتخاذ أية اجراءات تعسفية ضد أفراد الجالية الفرنسية في مصر وذلك أثناء خطابه الذى ألقاه

أمام الجمعية الوطنية الفرنسية^(٢٠٢)، كما قامت فرنسا بتجميد أرصدة مصر وودائعها في البنوك الفرنسية^(٢٠٣).

حتى ذلك الوقت لم يتعرض أى فرد من أفراد الجالية الفرنسية على أرض مصر إلى أية اساءة من قبل الحكومة المصرية، ولكن بعض الأسر الفرنسية بدأت في مغادرة الأراضي المصرية بناء على الأوامر التي أصدرتها فرنسا لأفراد الجالية الفرنسية بترك مصر خاصة النساء والأطفال وذلك تحسبا لوقوع الحرب، خاصة وأن الاستعدادات العسكرية الفرنسية كانت مكثفة في ذلك الوقت، ولقد غادر مصر ثلاثة آلاف سيدة وطفل في أسبوع واحد^(٢٠٤). وقد حاول بعض الفرنسيين تهريب الأموال أثناء مغادرتهم البلاد فقد ضبط رجال الجمارك في الاسكندرية فرنسيا في طريقه للسفر على احدى السفن إلى بيروت ووجد معه مبلغ ٤٧٠ جنيهها يحاول تهريبها وتمت احواله لنياابة الشئون المالية فأمر المحقق بمصادرة المبلغ المذكور وإخلاء سبيل المتهم بضمان مالى قدره خمسون جنيها حتى موعد تقديمه للمحاكمة^(٢٠٥).

تلاقت مصالح فرنسا مع كل من إنجلترا والكيان الصهيوني إسرائيل فتم التنسيق فيما بينهم لشن عدوان ثلاثى على مصر والتي بدأتها اسرائيل في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وبشكل عام فإن القوات الفرنسية التي شاركت في العدوان كانت أقل الدول الثلاث في العدد والعتاد حيث اشتركت بخمسة ألوية من بين ثمانية وثلاثين لواء ومائة دبابة من بين سبعمائة وخمسين دبابة^(٢٠٦).

إن اشتراك فرنسا في العدوان على مصر وما حدث للمدن المصرية جراء هذا الاعتداء كانت له انعكاساته السلبية على الجالية الفرنسية في مصر حيث اتخذت القيادة السياسية المصرية عدة اجراءات جاءت صورتها في الأمر العسكري رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ وقد تضمن هذا الأمر عدة بنود أهمها:

أولاً- يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع رعايا فرنسا أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية.

ثانياً- يحظر أن ينفذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة هؤلاء الرعايا في تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا الأمر أو لا حق له.

ثالثا- لا يجوز لأى شخص من هؤلاء الرعايا أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة.

رابعا- يدخل في الحراسة كل شخص من رعايا فرنسا يمتلك أموالا بمصر وكذلك كل فرع أو توكيل أو مكتب بمصر مملوك هؤلاء الرعايا.

خامسا- يعين وزير المالية حارس عام يختص بإدارة أموال الرعايا الفرنسيين وموظفين للحراسات وتغطي أتعاب الحارس ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة في الحراسة.

سادسا- تكون مهمة الحارس النيابة عن الرعايا ويتولى استلام وإدارة الأموال الموضوعة في الحراسة وجردها وله بوجه خاص أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل ما لأولئك الرعايا من الديون ولدفع ما عليهم منها وأن يقبض مايدفع لهم وأن له الحق في اعطاء المخالصات وبيع الأموال القابلة للتلف أو التي تكون نفقات المحافظة عليها باهظة وفي الأعمال الصناعية والتجارية يجوز له أن يياشر كل مايتعلق بالاستغلال المادى للعمل وله حق عقد تصالح أو تنازل عن الديون كلها أو بعضها، كذلك فللحارس بإذن وزير المالية أن يياشر بيع الأموال وتصفية الأعمال الموضوعة في الحراسة وبوجه خاص له أن يطلب فسخ عقد شركة أو أن يوافق عليه.

سابعا- تدرج ودائع المال الخاصة برعايا فرنسا الداخلة في الحراسة في حساب موحد ويتولى الحارس العام المختص إدارة هذا الحساب.

ثامنا- يجب على رعايا فرنسا أن يسلموا إلى الحارس جميع الأموال المملوكة لهم ويجوز للحارس عند رفض أحد من هؤلاء تسليم ماله استعمال الحجز الإدارى.

تاسعا- يجوز لأصحاب الأعمال حق فصل الرعايا الفرنسيين بدون اعلان سابق وبغير تعويض عن الفصل حتى في حالة وجود عقد لمدة محددة بل ويدفع للحارس المبالغ المستحقة للمستخدم عن مدة الخدمة بمقتضى عقد الاستخدام أو المستحقة على صندوق الادخار و للحارس العام أن يسلم إلى صاحب الشأن كامل المبالغ أو بعضه دفعة واحدة أو على دفعات.

- عاشر- لا يجوز لهؤلاء الرعايا أن يبيعوا محال صناعتهم أو تجارهم إلا بموافقة الحارس العام على أن يسلموا له حاصل بيع تلك المحال.
- حادى عشر- يعاقب بالحبس وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام هذا الأمر.
- ثاني عشر- يعاقب على الامتناع عن تقديم البيانات والدفاتر والأوراق وكذلك تعدد تقديم بيانات غير صحيحة بالحبس مدة لا تتجاوز شهر وغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه.
- ثالث عشر- ويعاقب بالعقوبة ذاتها الأشخاص الذين يرفضون أن يسلموا إلى الحارس الأموال التي يجب عليهم تسليمها إلا إذا كان الرفض يرجع الى نزاع قضائي قائم بشأن هذه الأموال أو إذا أثبتوا حسن نيتهم في هذا الشأن وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة بقصد اخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها^(٢٠٧).
- جدير بالذكر أن بنود هذا الأمر العسكرى تم تنفيذها مع رعايا إنجلترا وقد دخلت بعض الشركات والمؤسسات التي فيها مصالح فرنسية في قائمة الشركات الفرنسية التي فرضت عليها الحراسة وهى:
- ١- شركة اللويد المصرى للبحر الأبيض المتوسط بالإسكندرية وكان رأس مالها يساوى ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى.
 - ٢- مؤسسة باسيلي باشا للأخشاب بالإسكندرية وكان رأس مالها يساوى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى.
 - ٣- شركة أراضي الدقهلية بالقاهرة وكان رأس مالها يساوى ١٢٤,٦٣ جنيهها مصرى.
 - ٤- المصرف المصرى للواردات والصادرات بالقاهرة، وكان رأس ماله يساوى ٣٠,٠٠٠ جنيه.
 - ٥- شركة الادارة العقارية بالإسكندرية وكان رأس مالها يساوى ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى.
 - ٦- المصرية لاستغلال ملاحات بورسعيد بالقاهرة وكانت برأس مال

يساوى ٤٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى.

٧- الأزياء الحديثة بترايون وكان برأس مال يساوى ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى تلك الشركة الذى كان يرأسها فى ذلك الوقت الفرنسى مارسيل لافرن^(٢٠٨).

وقد خضعت جميع البنوك وشركات التأمين الفرنسية فى مصر لقانون الحراسة العامة^(٢٠٩) وقد كان يوجد تنوع فى اختيار موظفى الحراسة مثل حكمدار السويس الذى عين نائباً للحارس على شركة مارتيم فرانسيز، كما تم تعيين مدير عام الطرق حارسا على شركة "الأشغال الكبرى فرنسا وما وراء البحار"، كذلك تم تعيين عميد كلية الطب بالإسكندرية حارسا على شركة "مارسيل بوتون للأدوية"^(٢١٠). وإلى جانب المؤسسات والشركات والبنوك تم التحفظ على محتويات متحف فرنسى أطلق عليه اسم "متحف لاشايل" حيث قامت الحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين بوضع المتحف تحت الحراسة وتم جرد هذا المتحف ووجدت به مجموعة من الكتب وعدة تماثيل برونز بقاعدة رخام منها تمثال لشارل دييجول بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من البراويز، مجموعة من الصور الزيتية، مجموعة من الأعلام مختلفة الأحجام، أربعة عشر لوحة خشبية معلق عليها مجموعة من الميداليات المختلفة، هذا بخلاف مجموعة من الأسلحة المختلفة التى قام بضبطها البوليس وتم نقلها بمعرفته إلى إدارة المباحث العامة^(٢١١).

جدير بالذكر أنى لم أستطع معرفة مقر هذا المتحف وما هو مصير تلك

المقتنيات

شهد الفرنسيون فى مصر أوقاتاً عصيبة أثناء العدوان الثلاثى وبخاصة فى الأيام الأولى حيث اتخذت ضدهم اجراءات تحديد الإقامة مع حرية الخروج لمدة ساعتين فى اليوم وقد تم ذلك بالفعل فى الاسكندرية^(٢١٢). ولكن بعد انسحاب القوات المعتدية تجر أذيال الهزيمة اتخذت الحكومة المصرية اجراءات صارمة بترحيل أعداد كبيرة من الفرنسيين وإبعادهم خارج مصر وعلى حد قول روبر سوليه الذى غادر مصر عام ١٩٥٦م وهو فى العاشرة من عمره فقد ذكر أنه تم اخطار حوالى ٧٣٠٠ فرنسى بمغادرة مصر^(٢١٣) منهم ٢٣٠٠ فى مدينة الاسكندرية^(٢١٤)، وبناء على تعليمات الحراسة على "أموال رعايا الأعداء" تقرر فى الاجتماع الذى عقد برئاسة

وزير المالية المصرى مع الحراس على البنوك في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٦م أن يسمح لكل مسافر من "رعايا الأعداء" بمبلغ لا يتجاوز مائتي جنيه مصرى للبالغ ومائة جنيهه للقاصر على أن يشمل ذلك مصاريف السفر كما أن هذه المبالغ تصرف لطالبيها من أموالهم الخاصة^(٢١٥).

إن قواعد القانون الدولى تجيز للدولة المشتركة في حرب معلنة وللدولة التى قطعت علاقاتها السياسية مع دولة أخرى أن تخضع أموال رعايا الدولة الأخيرة لنظام الحراسة وأن تقدير نظام الحراسة هذه من المرخصات للدولة التى تستمد حقها فيها من الاعتبارات الأساسية. بممارستها لحقوق سيادتها المطلقة من أجل المحافظة على المصالح الجوهرية وإن كان الأصل من ناحية أخرى أن الحارس ليس مصفيا بالمعنى الصحيح، إنما مهمته إدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة والمحافظة عليها وأن التشريع الداخلى للدولة هو الذى يحدد ما يتبعه الحارس من وسائل الادارة الحسنة، تصفية أنواعا محددة من الأموال أو تصفية الأموال في ظروف معينة وهذه الاجراءات سواء ما كان منها متعلقا بالتنظيم أو التنفيذ من الأمور التى تدخل في الشأن الداخلى للدولة ما دامت لا تتعارض مع قواعد القانون ولا تتسم بالتعسف وإساءة استخدام هذا الحق كما أقرت بذلك اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩م والخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب^(٢١٦).

اختار الفرنسيون الذين تقرر مغادرتهم مصر المفوضية السويسرية سواء بالقاهرة أو الاسكندرية حيث قاموا بتسليمها مفاتيح الخزائن الحديدية التى كانوا يستأجرونها بالبنوك وكذلك مفاتيح مساكنهم وغيرها من الأشياء التى تركوها وراءهم في مصر.

تجدر الإشارة إلى أن المفوضية السويسرية رفضت تسليم ودائع الفرنسيين للحكومة المصرية مستندة إلى القانون الدولى وإلى اتفاقية جنيف وقد قامت وزارة الخارجية المصرية بإرسال العديد من المذكرات إلى وزير سويسرا المفوض بالقاهرة لبحث هذا الموضوع^(٢١٧)، ولكن المفوضية السويسرية اتخذت موقفا في غاية الصلابة والتعنت إلى درجة لا يبررها ما يجب أن يكون عليه سلوكها باعتبارها دولة حامية Puissance Protectrice^(٢١٨).

لجأ بعض الفرنسيين إلى بعض الحيل للهروب من الخضوع لقانون الحراسة

ومنها ادعاءاتهم الانتماء إلى جنسيات أخرى ومن أمثلة ذلك أن القنصلية العامة الإيطالية أرسلت خطابا إلى الحراسة العامة تذكر فيه أن السيدة دل فان جيوزيبيينا استردت الجنسية الإيطالية وبالتالي لا تخضع لأحكام الأمر العسكري رقم (٥) لسنة ١٩٥٦، وبيحث الموضوع استقر رأى الإدارة القانونية بالحراسة العامة بأن السيدة المذكورة فرنسية الجنسية^(٢١٩). وهكذا أدخلت الحكومة المصرية كل من تمتع بالجنسية الفرنسية في قانون الحراسة حتى وإن كان من أصل غير فرنسي.

كذلك قام وزير شيلي المفوض بالقاهرة بفض الاختام التي وضعت بناء على تعليمات الحراسة على شقة المدعو الفريد شواب توريس بزعم أنه شيلي الجنسية طبقا للبيانات المقيدة في إدارة الجوازات والجنسية ولم يثبت أنه فقد هذه الجنسية أو أنه حصل على الجنسية الشيلية إذ أن حصوله على جواز سفر شيلي بعد صدور الأمر العسكري لا يقطع أنه حاصل على الجنسية الشيلية وإن حدث افتراضا أنه حصل عليها فإن ذلك لا يسقط جنسيته الفرنسية والتي ظل متمسكا بها منذ قدومه إلى مصر عام ١٩٥١م حتى عام ١٩٥٦م وقد انتهى الأمر بترحيل هذا الفرنسي خارج البلاد^(٢٢٠).

في كثير من الأحيان عملت الحراسة العامة على أموال وممتلكات رعايا فرنسا على تأجير الشقق السكنية بعد اختلاؤها من الأثاث كما حدث في مسكن السيدة Veuve Marguerite Sapriel التي قامت الحراسة بتأجير شقتها وقامت بنقل الأثاث إلى أحد المستودعات ومن ثم طالبت السفارة السويسرية بوصفها راعية لمصالح الفرنسيين موافقتها ببيانات دقيقة عن مصير هذا الأثاث^(٢٢١).

لقد اضطرت كثير من الفرنسيين إلى مغادرة مصر ولم يكن أمامهم سوى بضع ساعات فقط ومن ثم أجبروا على بيع منقولاتهم بأبخس الأثمان، هذا إن بقي شيء منها لم يصادر فقد صودرت كثير من الأثاثات والفضيات والسجاد وأدوات المطبخ والملابس إلى غير ذلك من المنقولات وذلك من قبل بعض رجال البوليس الذين كانوا يقومون بتفتيش بعض المنازل الفرنسية ومنها منزل الصحفي جابريل داردو^(٢٢٢).

إن كثير من الفرنسيين لم يستطع أى منهم أن ينسى ذكرياته في مصر فهذه سيدة فرنسية تدعى جابي اندرتا أرسلت خطابا إلى السفير المصرى في باريس تخبره

أنها سبق أن قامت بتاريخ ١٦ مايو ١٩٥٦م بموجب عقد برهن بعض المجوهرات المقلدة إلى بنك الرهونات المصرى بالقاهرة نظير مبلغ خمسة جنيهات وثلاثمائة وخمسين مليما وقد قرر البنك الثمن الفعلى لهذه المجوهرات بثمن قدره سبعة جنيهات وثلاثمائة مليم وقالت فى خطابها "وحيث أن هذه المصوغات أعتز بها ولها عندى قيمة أدبية كبيرة رغم عدم أهمية قيمتها المادية إذ أنها تذكاري من والى لى لذلك أرجو التكرم بصدور أمركم بالتصريح لى بالإفراج عن هذه المصوغات نظير قيامى بدفع المبلغ السابق استلامه من البنك^(٢٢٣).

وقد حاول كثير من الفرنسيين الحفاظ على منقولاتهم وعدم التصرف فيها بالبيع فقد طالبت السلطات الفرنسية عن طريق المفوضية السويسرية بعدم بيع أثاثات المسيو Louis de Palma والذي كان يقيم بشقته بالقاهرة والى أرادت الحراسة بيعها لسداد قيمة الإيجار المتأخر عن عام وقدره أربعة وأربعين جنيهها مصريا وقد أشارت السلطات الفرنسية إلى أن أموال المذكور السائلة الموجودة تحت الحراسة تكفى لسداد هذا المبلغ^(٢٢٤).

حدث فى بعض الأحيان عدم مراعاة لبعض الظروف الإنسانية الخاصة ببعض رعايا فرنسا الذين رأت السلطات المختصة فى مصر ضرورة مغادرتهم البلاد ومن هؤلاء "الآنسة Heloise Maniere الفرنسية الجنسية والمولودة عام ١٨٩٣م" والى كانت تقيم بشارع رمسيس بالقاهرة وكانت تعمل فى سكرتارية سفارة بلجيكا وقد رأت السلطات المصرية إبعادها، إلا أن حالتها الصحية لم تسمح لها بتنفيذ هذه الرغبة فوراً وأنها تأكيداً لذلك قدمت شهادة مرضية إلى الجهات المسئولة ومع ذلك فالبوليس ظل يتوجه إلى منزلها يومياً طالبا بإلحاح سرعة سفرها^(٢٢٥).

كذلك ما قامت به الحراسة تجاه ثلاث سيدات فرنسيات كن يقمن فى طنطا وهن Leonie, Chamla, Rose Berthe لم يغادرن مصر ولم يكن لهن مورد رزق سوى إيراد عمارة يملكها إلا أن الحراسة أخذت فى تحصيل هذا الإيراد دون دفع أية مرتبات شهرية لهؤلاء السيدات كما هو متبع مع "رعايا الأعداء" الذين يملكون أموالا تحت الحراسة وذلك رغم حالتهم السيئة. وحاجة أحدهن إلى رعاية طبية دائمة لمرضها وقد قامت السفارة السويسرية بطلب النظر بصرف مرتب شهري لهؤلاء السيدات^(٢٢٦).

كثيرا ما كانت وزارة الخارجية المصرية تتدخل من أجل حل بعض المشكلات التي تواجه الرعايا الفرنسيين فقد طلب وكيل وزارة الخارجية حسين غالب من الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين التصريح للعلماء والأساتذة الفرنسيين بأخذ كتبهم معهم عند الرحيل عن مصر كما أضاف أن السفارة السويسرية ترحو رفع الحراسة عن الكتب الخاصة بالمسيو Etienne Meriel والذي كان محاضراً بجامعة القاهرة والسماح بتصديرها إلى صاحبها في فرنسا نظرا لحاجته الماسة إلى هذه الكتب التي "تعتبر عدته في أداء عمله وحتى يتيسر له الاستمرار في القاء محاضراته في جامعات فرنسا" (٢٢٧).

كانت الهيئات السياسية والقنصلية الفرنسية في مصر الجهات الفرنسية الوحيدة التي لم يطبق عليها الأمر العسكري رقم (٥) حيث أن أعضاء السلكين السياسى والقنصلى الفرنسيين الموفدين ظلوا يتمتعون بعد قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين مصر وفرنسا وحتى مغادرتهم الأراضي المصرية بالمزايا والخصانات التي كانوا يتمتعون بها من قبل وأن الدولة الراعية "سويسرا" أشرفت على تصفية الأموال الخاصة التي حصل عليها هؤلاء الفرنسيون بصفتهم الدبلوماسية وتم تسليمها اليهم وكان ذلك بالطبع بعد التأكد من أن المصريين يعاملون بالمثل في فرنسا أما باقى رعايا فرنسا الذين كانوا لا يزالون بمصر فقد قامت الادارة العامة للحراسة على أموالهم ببيع ما لديهم من اثاثات وأمتعة منزلية ماعدا الخلى والمجوهرات والأوراق المالية والسيارات وبالنسبة لهؤلاء الرعايا الذين غادروا مصر أو الذين لم يغادروا ولم يتمكنوا من بيع اثاثاتهم بمعرفتهم فكان بوسع المفوضية السويسرية استلام هذه الأثاثات بعد جردها بحضور مندوبين عن الحراسة المختصة وإخلاء الأماكن المشغولة بها في ظرف أسبوعين، كما كان للمفوضية أن تبيع هذه الأثاثات بمعرفتها بحضور مندوب من قبل الحراسة وسداد حصيله البيع إلى الحراسة العامة المختصة لحساب هؤلاء الرعايا وإذا رغبت المفوضية السويسرية في الاحتفاظ بهذه الأثاثات وتعذر عليها إخلاء الأماكن المشغولة بها فقد أجاز لها إبقائها في أماكنها بعد جردها بحضور مندوبين الحراسة على أن تتحمل المفوضية السويسرية في هذه الحالة إيجار هذه الأماكن طوال مدة الإشغال (٢٢٨).

كثيرا ما لجأت الادارة العامة للحراسة على أموال رعايا فرنسا إلى أخذ رأى

المستشار القانوني لمكتب الرئيس جمال عبد الناصر في مسألة أرصدة السفارات مثلما حدث في نهاية شهر نوفمبر ١٩٥٦م حينما اتصلت الادارة العامة للحراسة بالمستشار القانوني لمكتب رئيس الجمهورية بشأن مطالبة سفارة وقنصلية فرنسا تحويل أرصدها إلى المفوضية السويسرية فأبدى الأخير الرأي ومفاده أنه طبقاً لأحكام القانون الدولي فإن أموال الحكومات المعادية تصدر ماعدا المباني والمنقولات الخاصة بالسفارات فإن المصادرة لا تشملها وتسلم في نهاية الحرب بشرط المعاملة بالمثل^(٢٢٩).

جدير بالذكر أن الفرنسيين الموظفين غير الموفدين الذين تم تعيينهم محلياً في الهيئة الدبلوماسية الفرنسية في مصر تم تطبيق أحكام الأمر العسكري عليهم وتم وضع ممتلكاتهم تحت الحراسة ولم يكن من حق السفارة السويسرية طلب تسليمها أثاثات هؤلاء لأنهم لا يعدوا من الموظفين الدبلوماسيين^(٢٣٠).

على الرغم من التأكيدات الرسمية المصرية بالالتزام بتنفيذ بنود اتفاقية جنيف خاصة فيما يتعلق بمعاملة المدنيين أثناء الحرب، فإن الأمر لم يحل من وجود بعض التجاوزات من تصرف الحراسة في أثاثات بعض الفرنسيين الذين غادروا البلاد مثلما حدث مع المسيو Rene Guyomard الذي كان يقيم بشارع سوق الأحد (رياض سابقاً) بالجيزة والذي غادر مصر ومن ثم قامت الحراسة بنقل الأثاث الخاص به إلى عمارة قطان بالزمالك وأن الحراسة كانت على وشك بيع بعض الأثاث كحجارة الطعام والثلاجة الكهربائية والتي تم ايداعها عند المئتمن M. C. Lee. بشارع شامبليون فما كان من السفارة السويسرية إلا أن بعثت مذكرة إلى الخارجية المصرية جاء فيها أنها تعتقد أنه نظراً للتأكيدات التي قدمها وزير المالية والاقتصاد المصري فإن هذه الأثاثات لن تباع، كما ذكرت المذكرة اعراب السلطات الفرنسية عن أسفها لهذا التصرف^(٢٣١).

كذلك قامت الحراسة ببعض الإجراءات التعسفية ضد بعض الفرنسيين الذين لم يتم ترحيلهم خارج البلاد ومن هؤلاء المسيو Louis Pelletier الذي كان يبلغ من العمر ثمانين عاماً ويقيم مع زوجته بمدينة السويس وقد رفضت الحراسة العامة على أموال المسيو المذكور تسديد فواتير المياه التي قدمت إليها عن المياه السقي استهلكتها العمارة والجراج الذي يمتلكه المسيو Pelletier في السويس كما أنها

رفضت دفع قيمة مرتبات الحارس على الجراج وبواب العمارة والخدم، بالإضافة إلى ذلك فإن الحراسة لم تصرف لهذا العجز الفرنسي المبلغ الذى سمح للرعايا الفرنسيين سحبه شهريا من أموالهم الخاصة تطبيقا للمعاملة بالمثل والذى قدره خمسة وسبعون جنيها شهريا سوى مرة واحدة وقد كتب السفير حسين رشدى إلى الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين بأن السفارة السويسرية اشتكت من منع هذا الصرف فى حالات متعددة وطالبت الخارجية المصرية دوام الاستمرار على الاذن بصرف المبلغ المشار إليه شهريا حتى لا يتعرض المصريين فى فرنسا إلى نفس المعاملة^(٢٣٢).

لقد أثر العدوان الثلاثى الذى اشتركت فيه فرنسا على مصر كثير من الفرنسيين فى مصر خاصة على الصعيد الوظيفى والمهنى حيث قررت وزارة التربية والتعليم فصل موظفيها من الفرنسيين مع صرف مرتباتهم من الحراسة التابعين لها^(٢٣٣)، كذلك قرر مجلس نقابة المهن الهندسية شطب أسماء المهندسين المقيدين بسجلات النقابة، كما حظر المجلس استخدامهم فى مباشرة مهنة الهندسة أو مزاوله الأعمال الهندسية فى مصر أو تكليفهم بها^(٢٣٤).

لم يكن مصر الصحفيين الفرنسيين أفضل من سابقهم ففى ٢١ نوفمبر ١٩٥٦م اجتمعت لجنة "القيد والتأديب" برئاسة أحد المستشارين وعضوية رئيس النيابة ومدير المطبوعات بالإضافة إلى مندوبين عن مجلس نقابة الصحفيين والسي قررت شطب أسماء ثلاثة عشر صحفيا من ذوى الجنسية الفرنسية وهم: ايفيت بتررا، جاستون لوم برييه، جاك صيداوى، جان غانم، جليوت سيدون، روبر اميل، كاسوتو، روفائل سوريانو، رولاند بتيوتو، فيكتور ريمون سيدبون، مارسيل برييه، رينيه بتررا، جابريل بول داردو وقد طلبت الحكومة المصرية من المسيو داردو مدير مكتب الوكالة الفرنسية بالقاهرة مغادرة البلاد^(٢٣٥).

كانت توجد استثناءات لبعض الفرنسيين الذين كانوا يشغلون وظائف حكومية خاصة فى مجال التعليم فبناء على مقتضيات الحاجة العلمية طالبت جامعة الاسكندرية بالإبقاء على أساتذة اللغة الفرنسيين لحاجة الجامعة لهم وكانوا سبعة ثلاثة منهم فى كلية الآداب وهم:

المسيو جوننت، المسيو شارل سانجوفان، الدكتور جريماس وثلاثة فى كلية

التجارة وهم: المسيو ميشيل أوسار، المسيو لويس جوليان، المسيو ريمون مورينو، وأستاذ في كلية الحقوق هو المسيو أندريه فورنيه، ولقد عانى هؤلاء كثيرا أثناء وجودهم بمصر بعد العدوان الثلاثي حيث استنجد هؤلاء بمدير جامعة الاسكندرية للسماح لهم بأخذ ما يعينهم على العيش مما لهم في حساباتهم بالبنوك، فما كان من مدير الجامعة إلا أن أرسل مكاتبة إلى وزير المالية والاقتصاد يعلمه فيها أن الأساتذة الفرنسيين يصرفون من البنوك المودعة بها أموالهم المبالغ التي توازي ما يصرف لهم من مرتباتهم فقط وقد حاول البعض التصرف فيما يملكون من أموال وأوراق مالية بالبنوك ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب رفض هذه البنوك فطلبوا من الجامعة معاونتهم لتحقيق رغبتهم وقد رأى مدير الجامعة أنه لما كانت الجامعة في حاجة إلى هؤلاء الأساتذة فإنه أصبح من واجب الجامعة معاونتهم على توفير الحياة المستقرة لهم، كذلك طلب مدير الجامعة من وكيل وزارة المالية التنبيه باتخاذ ما يلزم من اجراءات لتمكين هؤلاء الأساتذة من حرية التصرف في أموالهم وأوراقهم المالية في حدود ٥٠٠ جنيه لكل منهم^(٢٣٦)، فما كان من وزارة المالية إلا أن أرسلت مكاتبة إلى وزارة الخارجية تطلب الافادة عن المعاملة التي يلقاها المصريون في فرنسا حتى يتسنى النظر في تطبيق المعاملة بالمثل^(٢٣٧). وجاء رد الوزارة أن مكتب البعثة التعليمية في باريس استمر في مزاوله أعماله رغم قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وفرنسا هذا المكتب الذي يشرف على خمسمائة طالب يدرسون في فرنسا وأن هذا المكتب يصله بشكل منتظم من إدارة البعثات بوزارة التربية والتعليم جميع اعتمادات المكتب ومرتبات أعضائه وأعضاء بعثاته وكذلك مرتبات من يدرسون على نفقتهم وتصرف اليهم جميعا شهريا دون أى اعتراض من السلطات الفرنسية والتي تسمح لأعضاء البعثات التعليمية أن يسحبوا من حساباتهم بالبنوك ما قيمته خمسة وسبعون ألف فرنك فرنسي شهريا، وقد رأت وزارة الخارجية ازاء هذه التسهيلات التي تمنح للراعايا المصريين في فرنسا أنه لا يوجد ما يمنع من تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على أساتذة الجامعة الفرنسيين^(٢٣٨).

ولكن ما هو مصير المؤسسات التعليمية والخيرية الفرنسية في مصر في أعقاب عدوان

٢١٩٥٦

احتمت المدارس الدينية الفرنسية بالفاتيكان فتركت هذه المدارس لأنها في

الظاهر على الأقل تابعة للفاتيكان والحقيقة أنهما مدارس فرنسية أنشأها الفرنسيون وأشرفوا على إدارتها ونشروا عن طريقها الثقافة الفرنسية وقد استقر السرى في وزارة التربية والتعليم على أن يطلب من الفاتيكان استبدال الفرنسيين الذين يعملون في هذه المدارس برجال من جنسيات أخرى على ألا يكونوا من المارونيين وطلبت وزارة التربية والتعليم ومن وزارة الخارجية المصرية ابلاغ ذلك إلى الفاتيكان حيث أن الوزارة قد رأت أن بقاء هؤلاء في مصر "هو أمر لا يحسن السمكوت عليه" بعد مشاركة فرنسا في العدوان على مصر (٢٣٩).

كانت توجد بمصر مائة وثمانين مدرسة دينية تتبع دولة الفاتيكان يقوم بالتدريس فيها خمسمائة وخمسين راهبا وراهبة أغلبهم من الفرنسيين الذين كانوا يتبعون دولة الفاتيكان رغم جنسيتهم الفرنسية (٢٤٠) وقد قام هؤلاء بالتدريس في تلك المدارس، لذلك لم تستطع الحكومة المصرية اتخاذ أية اجراءات ضدهم خاصة بعد تدخل وزير الفاتيكان المفوض بالقاهرة من أجل عدم تعرض هؤلاء الرهبان والراهبات لأية اجراءات قد تتخذها الحكومة في غير صالحهم، لذلك نجد هذا الأخير قد قام بزيارة إلى مقر وزارة الخارجية في أول ديسمبر ١٩٥٦م لشكر الحكومة المصرية لاستجابتها إلى جميع طلبات حكومة الفاتيكان فيما يتعلق بالمعاهد الدينية الكاثوليكية وقد ذكر وزير الفاتيكان أن وزير الداخلية المصرى صرح له: "أنه يمكنه أن يطمئن كل الاطمئنان إلى أن جميع طلباته قد أجيبت وأنه حتى بالنسبة للرهبان والراهبات الذين انتهت مدة اقامتهم سوف يحدد لهم الإقامة ليتمكنوا من أداء رسالتهم ونفوسهم مطمئنة إلى مصيرهم" (٢٤١).

ومع ذلك فإن الحكومة المصرية لم تتوان عن تتبع المدارس الكاثوليكية والقيام بالبحث عن انتماءاتها مثلما حدث عندما كتب وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الداخلية مكاتبة طلب فيها الافادة عن الدولة التابعة لها "مدرسة نوتردام دي بوتر" ومدرسة "الفرير" الموجودة بالمحلة الكبرى وذلك بناء على طلب نيابة بندر المحلة، وقد ثبت بمعرفة قسم "قصر النيل" أنهما تابعتان لدولة الفاتيكان (٢٤٢).

جدير بالذكر أنه في بداية عدوان عام ١٩٥٦م تم قطع الاتصالات التليفونية عن بعض المدارس الفرنسية وقد أرسل وزير الفاتيكان المفوض إلى مدير إدارة المباحث العامة مذكرتين طلب فيهما إعادة الاتصال التليفونى لثمانية خطوط خاصة

بالمدارس الكاثوليكية. بمناسبة اقتراب بدء الدراسة في هذه المدارس ولم يجد مدير المباحث العامة مانعاً^(٢٤٣).

وقد وجدت في ملف "الفاتيكان" ما يفيد أن وزارة الداخلية المصرية قد صرحت لرجال الدين الفرنسيين البقاء في مصر ومزاولة أعمالهم بمختلف المدارس والمعاهد يستثنى من ذلك من يثبت ضده بالدليل القاطع أن له نشاط ضار بأمن البلاد^(٢٤٤) وهذا ما حدث بالفعل عندما رفضت وزارة الداخلية تجديد إقامة ثلاثة رهبان فرنسيين وإبعادهم خارج البلاد وذلك لما ثبت من قيامهم بنشاط ضار بأمن الدولة وتعاونهم مع القوات المعادية خلال العدوان على بورسعيد وهم:

- مفتش مدارس دليسبس بالإسماعيلية Piron Michel Aninde.

- راهب من بورسعيد Theodore Ageorges.

- وكيل القاصد الرسولي ببورسعيد Jeriot Andre Constant^(٢٤٥).

وقد تصدت إدارة المباحث العامة المصرية لكثير من محاولات مفوضية الفاتيكان الإبقاء على بعض الرهبان الفرنسيين إلا أن المباحث العامة كانت ترفض الاستجابة خاصة فيما ترى أنه خطر على الأمن العام مثل الراهب جيوسى السبر ميشيل^(٢٤٦).

كذلك اتخذت وزارة الداخلية المصرية قراراً بعدم منح تأشيرات دخول مصر لرجال الدين الفرنسيين الذين قد تضطربهم الظروف مغادرة مصر فإذا ما أرادوا السفر خارج مصر فلن يمنحوا تأشيرات العودة^(٢٤٧). وهى اجراءات اتخذت للتخلص من أكبر عدد من الفرنسيين المقيمين في مصر.

من جهة أخرى قامت بعض المدارس الفرنسية بالتحايل على وزارة الداخلية المصرية من أجل ادخال الراهبات الفرنسيات إلى مصر مثل مدرسة "نوتردام سيون" بالإسكندرية والتي تقدمت بطلب تلتمس فيه منح الراهبة الفرنسية Soeur Henriette Malavoy إقامة بالبلاد للعمل بالمدرسة المذكورة حيث أنها سوف تحل محل الراهبة Covetti Regine التي غادرت الأراضي المصرية وبالفعل وافقت وزارة الداخلية على التصريح لها بالحضور لمدة ثلاثة أشهر ووصلت البلاد في ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ إلا أنه اتضح فيما بعد أن الراهبة Rgine لم تغادر مصر بصفة نهائية وإنما تقدمت بطلب إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية للحصول على تأشيرة عودة

وسافرت إلى الخارج وعادت بموجب تأشيرة العودة التي حصلت عليها واستأنفت عملها بالمدرسة المذكورة بل وتقدمت بطلب تصريح إقامة لمدة سنة وطبقا للتعليمات التي تقضى بعدم التصريح للرهبان والراهبات بالحضور إلى مصر إلا ليحلوا محل آخرين غادروا فقد كلفت الراهبة Malavoy بمغادرة البلاد^(٢٤٨).

وهكذا نجد أن الفاتيكان قام بحماية المدارس الدينية الفرنسية في مصر من إجراءات الأمر العسكرى وكذلك كان المنقذ للكثير من الراهبات والرهبان الفرنسيين حيث وقاهم شر الطرد والترحيل خارج الأراضى المصرية.

ولكن ما هو مصر المدارس المدنية الفرنسية؟

لم تنج المدارس المدنية الفرنسية من إجراءات الأمر العسكرى حيث أنه في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ صدر قرار بتحويل تلك المدارس إلى مدارس مصرية^(٢٤٩) حيث وضعت الحكومة المصرية يدها على المنشآت الخاصة بمدارس "الليسيه" والتي تحولت إلى مدارس الحرية^(٢٥٠).

كذلك صدر قرار رئيس الجمهورية بالترخيص لوزير التربية والتعليم السيد كمال الدين حسين بالتعاقد مع الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين حيث تم تحرير عقد بيع بين الحارس العام والوزير الذى كان نائبا عن الحكومة المصرية وبموجب هذا العقد باع الطرف الأول إلى الطرف الثانى المدارس الفرنسية الآتية:

١- الليسيه فرنسيه بباب اللوق.

٢- الليسيه فرنسيه بالزمالك.

٣- الليسيه فرنسيه بالمعادى.

٤- الليسيه فرنسيه بمصر الجديدة.

٥- الكلية الفرنسية للبنين بالظاهر.

٦- الكلية الفرنسية للبنات بالظاهر.

٧- الليسيه فرنسيه بالاسكندرية.

٨- الليسيه فرنسيه بالمتصورة.

٩- الليسيه فرنسيه ببورسعيد^(٢٥١).

وقد لاقت هذه الاجراءات استياء من السفارة السويسرية^(٢٥٢). واعتراضاً شديداً من مدير المدارس المدنية الفرنسية في باريس والذى بعث مكاتبه إلى وكيل

وزارة التربية والتعليم المساعد للشئون الثقافية تضمنت شكواه من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية نحو مدارس هذه المؤسسة معلنا احتفاظ المؤسسة بكافة حقوقها، فما كان من الوزارة إلا أن قررت حفظ الشكوى^(٢٥٣) حيث أن البيع كان يشمل جميع أصول هذه المدارس والتزاماتها^(٢٥٤).

جدير بالذكر أن عدد المدارس الفرنسية في مصر عام ١٩٥٦م بلغ ١٥٦ مدرسة سواء دينية أم مدنية والذي وصل عدد التلاميذ المصريين الذين يدرسون بها إلى ٤٧١١٤ تلميذ بينما بلغ عدد التلاميذ الأجانب ٩٩٠٣ تلميذ^(٢٥٥). وكان وضع الحكومة المصرية يدها على هذه المدارس بمثابة ضربة للنفوذ الثقافي الفرنسي في مصر.

لم تنج المؤسسات الخيرية الفرنسية من آثار العدوان على مصر حيث تم فرض الحراسة على كثير من الملاجئ والجمعيات مثل: "ملجأ الفقراء المسنين" التابع لراهبات نوردام بحى شبرا بالقاهرة وكذلك "جمعية رعاية الطفولة والشابة البائسة" التابع لراهبات بون باستور الكائنة أيضاً بحى شبرا وقد حاولت مفوضية الفاتيكان تفسير هذه التبعة بأنها نتيجة مباشرة لما كان عليه الحال وقت إنشاء هاتين المؤسستين في القرن التاسع عشر حيث كانت فرنسا هي "الساهرة على حماية مصالح الكنيسة الكاثوليكية في الشرق الأدنى"^(٢٥٦)، كذلك قامت السلطات المصرية بإغلاق مركز الجمعية الخيرية الفرنسية بالقاهرة^(٢٥٧).

تجدر الإشارة أنه تم عمل استثناءات لبعض المحال التجارية الفرنسية حيث خرجت هذه المحال من الخضوع لتدابير الحراسة وهي:

١- محلات ليون جانى بشارع سليمان باشا وشارع ٢٦ يوليو وشارع الموسيقى.

٢- محلات جبای بشارع عدلى لصاحبه ايزاك جبای.

٣- محلات جبای بشارع شريف لصاحبه فيتالى جبای.

٤- محلات موريس آشیر بشارع البستان.

٥- محلات ليون آشیر^(٢٥٨).

تلك هي الصورة التي كانت عليها الجمالية الفرنسية في مصر طوال أربعة وسبعين عاماً عاش خلالها الفرنسيون في البلاد حيث تمتعوا بخيراتها وكونوا

الثروات واستحوذوا على كثير من المناصب والمصالح الحكومية وخاصة الثقافية منها والخدمية وعلى الرغم من الضعف العددي لأفراد الجالية الفرنسية وذلك بالمقارنة مع الجاليات الأجنبية الكبرى سواء اليونانية أم الإيطالية أم الانجليزية. فقد استطاعت الجالية الفرنسية أن تفرض وجودها في المجتمع المصري.

هوامش الفصل الرابع

- (١) جميل خانكي: الأحوال الشخصية للأجانب في مصر، (د.ن)، ١٩٥٠م، ص ١٩١.
- (٢) جميل الشرفاوي: الأحوال الشخصية لغير المسلمين (الأحوال الشخصية للأجانب)، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥-١٩٥٦م، ص ٤٣.
- (٣) جميل خانكي: مرجع سبق ذكره، ص ١٩١.
- (٤) جميل الشرفاوي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٥١، ١٠١.
- (٥) جميل خانكي: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٣، ٢٧٤.
- (٦) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري عام ١٩١٧، جدول (١٠)، ص ٥٣٢.
- (٧) المصدر نفسه .
- (٨) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري، لسنة ١٩٣٧م، ج ٢، جدول (٣٠)، ص ٢٥٢.
- (٩) يعد "مينو" أول فرنسي في العصر الحديث يعلن اسلامه ويتزوج من مصرية مسلمة وتأتي الاحداث منذ تولى جاك مينو قيادة الجيش الفرنسي في مصر في أعقاب اغتيال الجنرال كليبر، كان مينو من أسرة نبيلة في فرنسا عينه بونابرت حاكماً على مدينة رشيد، واختار أن يتزوج إحدى بنات أعيانها المسلمين فكان لزاماً عليه أن يعلن اسلامه، أحمد حسين: مرجع سبق ذكره، ج ٣، ص ص ٩٠١، ٩٠٢.
- (١٠) سليمان باشا الفرنساوي: هو الكولونيل أوكتاف جوزيف انتلم سيف أحد قواد جيش بونابرت، ثم طرده من الجيش بعد هزيمة "ووترلو" حاول الالتحاق بالجيش الفارسي وهو في طريقه إلى بلاد فارس توقف بمصر والتقى بمحمد علي باشا الذي أعجب به وطلب منه تأسيس جيش مصري حديث، أعلن الكولونيل سيف اسلامه وأسماء محمد علي باشا "سليمان" ومنحه لقب "بك" بل وزوجه بنتاً من أسرته تدعى "مرم" وأنجب منها ولداً "إسكندر" وثلاث بنات هن " أسماء، زهرة، ونازلي" التي تزوجها محمد شريف باشا رئيس وزراء مصر وأنجبت له توفيقه هانم التي تزوجها عبد الرحمن باشا صري وأنجبا ولدين أولهما شريف صري الذي أصبح وصياً على عرش فاروق عام ١٩٣٦م، وحسين صري الذي أصبح محافظاً للاسكندرية، ثم نازلي "الثانية" والدلة الملك فاروق. عباس الطرابيلي: شوارع لها تاريخ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٦، ٩٧ .
- (١١) ارتيميس كوبر: مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٥، ٢٨٥.
- (١٢) رشدي اسكندر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٠، ١٧١.
- (١٣) دار المحفوظات، مواليد ووفيات قنصلية مرسيليا، دفتر (١٦١ / ١٧٠)، عزن (٩).
- (١٤) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٩٠)، ملف (٩٤ / ١٢٤ / ١٨)، ١٢ يوليو ١٩٣٦.
- (١٥) كمال الملاح: طه حسين، قاهر الظلام، دار الكتاب الجديد، القاهرة ١٩٧٣م، ص ص ٢٣١، ٢٣٣، مصطفى عبد الغني: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ .
- (١٦) دار المحفوظات، مواليد ووفيات قنصلية مرسيليا، دفتر (١٦١ / ١٧٠)، عزن (٩) .

- (١٧) دار المحفوظات، مواليد ووفيات قنصلية مرسيليا، دفتر (١٧٠/١٦٠)، عزن (٩) .
- (١٨) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٨٢٣)، ملف، (٣١/١٤/١٥٢)، ١٩ يوليو ١٩٥٠ م .
- (١٩) المصدر نفسه، ملف (٣٤/١٤/١٥٢)، ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ م .
- (٢٠) المصدر نفسه، محفظة (٨٢٢)، ملف (٢٠/١٤/١٥٢)، ٢١ يوليو ١٩٤٩ م .
- (٢١) المصدر نفسه، ٣٠ أغسطس ١٩٤٩ م .
- (٢٢) سافر إلى فرنسا وهو في السابعة عشرة من عمره بعد أن تعرف على فرقة مسرحية فرنسية جاءت من الجزائر إلى القاهرة لتعرض إحدى مسرحياتها وأسندت له دوراً في إحدى عروضها وعرضت عليه مديرة الفرقة أن يغادر معهم إلى باريس لمشاركتهم التمثيل في فرنسا وهناك درس التمثيل ولبت هناك منذ عام ١٩٤٦ حتى عاد إلى مصر عام ١٩٧٤ م. أرشيف الإذاعة المصرية، برنامج "من مكتبة مفيد فوزي" لقاء مع الفنان جميل راتب، إذاعة الشرق الأوسط، الجمعة ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨ م.
- (٢٣) جميل الشرقاوى: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٨، ١٩٩ .
- (٢٤) مصلحة عموم الإحصاء تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩١٧ م، جدول (١٠)، ص ٥٣٢ .
- (٢٥) مصلحة عموم الإحصاء تعداد سكان القطر المصري، سنة ١٩٣٧، ج ٢، جدول (٣٠)، ص ٢٥٣ .
- (٢٦) جميل الشرقاوى: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩ .
- (٢٧) المرجع نفسه، ص ص ١٨١-١٨٤ .
- (٢٨) المرجع نفسه، ص ٢٠٠ .
- (٢٩) ديوان الداخلية، محافظة مصر، قسم الموسيقى، سجل (٧٠٩)، غره (٢٥٧)، ص ٦٥، ٢ فبراير ١٩٢١ م.
- (٣٠) سعيدة حسني: اليهود في مصر من سنة ١٨٨٢ م - ١٩٤٨ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ م، ص ص ٢١، ٢٢ .
- (31) Landua, Jacob: The Jews in Nineteenth Century Egypt, p.27.
- (٣٢) مجلس الوزراء، محفظة (١/١) نظارة الأشغال، ملف (١)، ١٠ مارس ١٨٨٧ م.
- (٣٣) مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاء السنوي للحبيب ١٩٤٩ م، ١٩٥٠ م. جدول (٨٨)، ص ص ٢١٠-٢١٣ .
- (٣٤) عابدين، محفظة (١٩٨)، ملف (٣)، سبتمبر ١٩٤٥ م.
- (٣٥) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٣٨٧) ملف (١١٣٤٦)، رف (٣)، دولار (١٨) .
- (٣٦) المصدر نفسه، محفظة (٣٧٦)، ملف (١٠٩٥١)، رف (٤) دولار (١٧) .
- (٣٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٤١٤) ملف (٤٤/٨/٧)، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٨ م.
- (٣٨) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١١٥٢)، ملف (٦٢٤)، عين (١٣٦)، عزن (٤٢) .
- (٣٩) المصدر نفسه، محفظة (٢٩٢٦)، ملف (٣٩٣٤٥)، رف (١)، دولار (٣٣٨) .
- (٤٠) المصدر نفسه، محفظة (٢٦١) من ملف (١٠٠)، عين (٢٧) عزن (٤٢) .
- (٤١) المصدر نفسه، محفظة (٢٣٦)، ملف (٥٧٠٥)، رف (١)، دولار (١١) .
- (٤٢) المصدر نفسه، محفظة (٣٠٢٦)، ملف (٣٩٩٧٨)، رف (٢)، دولار (٣٤٢) .
- (٤٣) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٢٧٤)، ملف (١٠٤٢)، عين (١٥٤)، عزن (٤٢) .

- (٤٤) المصدر نفسه، محفظة (٤٤٢٧)، ملف (٤٨٨٥٨)، رف (٤) دولا ب (٢٢٦).
- (٤٥) المصدر نفسه، محفظة (٣٤٧٦)، ملف (٤٢٩١٨)، رف (١)، دولا ب (٣٦١).
- (٤٦) المصدر نفسه، محفظة (٣٨٦)، ملف (١١٣٠٨)، رف (٢)، دولا ب (١٨).
- (٤٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٤٥١)، ملف (٣)، ٢٧ سبتمبر ١٩٣١م.
- (٤٨) المصدر نفسه، محفظة (٤١٤)، ملف (٤٤/٨/١٢)، ٩ يونيو ١٩٣٢م.
- (٤٩) المصدر نفسه، ملف (٤٤/٨/٨)، ١٤ يناير ١٩٢٩م.
- (٥٠) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٤١٤)، ملف (٤٤/٨/٧)، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٨م.
- (٥١) عابدين، محفظة (٥٦٢) التماسات أجنبية، ملف (٩)، ٢٨ مارس ١٩١٥م.
- (٥٢) عابدين، محفظة (٥٦٠) التماسات أجنبية، ملف (٧)، ٧ فبراير ١٩١٥م.
- (٥٣) المصدر نفسه، محفظة (٥٦٣) التماسات أجنبية، ملف (٨)، ١٧ ديسمبر ١٩٢١م.
- (٥٤) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧م، جدول (١٠)، ص ٥٣٢.
- (٥٥) المصدر نفسه، لسنة ١٩٣٧، ج ٢ جدول (٣٠)، ص ص ٢٥٢، ٢٥٣.
- (٥٦) نبيل عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩، ٢٦٤.
- (٥٧) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري عام ١٩٢١ - ١٩٢٢، جدول (٣)، ص ٣٠٠.
- إحصاء عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦م، ص ٥١١.
- (٥٨) اللبليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٠، ص ٦٥٦.
- (٥٩) جميل الشرقاوى: مرجع سبق ذكره، ص ٥.
- (٦٠) اللبليل العام للقطر المصري عام ١٩٣٥م ص ٣٩.
- (٦١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٤٠٦)، ملف (٢٥/٤/١٠٩)، ١٢ فبراير ١٩٤٠م.
- (٦٢) روز اليوسف، عدد (٣٦١)، ٢١ يناير ١٩٣٥م، ص ٢١.
- (٦٣) ديوان الداخلية، محافظة مصر، قسم الموسيقى، سجل (٧١٣)، غره (٦١٤)، ص ٥١. ٢٨ يونيو ١٩٢٢م.
- (٦٤) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٩٧)، غره (١٣١١)، ص ٦١، ٢٦ أغسطس ١٩٢٤م.
- (٦٥) المصدر نفسه، سجل (٦٨٨) غره (١٨٧٢)، ص ١٢، ١٥ أكتوبر ١٩٢٠م.
- (٦٦) المصدر نفسه، سجل (٦٩٠)، غره (٤٧٤)، ص ٢٠، ١٩ فبراير ١٩٢٢م.
- (٦٧) المصدر نفسه، سجل (٦٩٣)، دفتر (١٧)، ص ٧، ٥ نوفمبر ١٩٢٣م.
- (٦٨) ديوان الداخلية، محافظة مصر، قسم عابدين، سجل (٦٩٣)، دفتر (١٧)، ص ٢٨، ٣٧ نوفمبر ١٩٢٣م.
- (٦٩) المصدر نفسه، ص ١٥٩، ٣ فبراير ١٩٢٤م.
- (٧٠) عبد الوهاب بكر: الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين "البشوارخ الخلفية"، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص ١٧٥، ١٨٠م.
- (٧١) الأهرام، عدد (١٤١٠٧)، ٢٣ يوليو ١٩٢٣م، ص ٤.
- (٧٢) ديوان الداخلية، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤٦)، غره (٨٥٨)، ص ٢٠، ٢٦ أغسطس ١٩٢١م.
- (٧٣) المصدر نفسه، قسم الرابلي، سجل (٦٩٩)، غره (٩)، ص ١٣٨، ١٤ ديسمبر ١٩٢١م.

- (٧٤) المصدر نفسه، قسم الموسيقى، سجل (٧٠٩)، غره (١٨)، ص ٤، ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠م.
- (٧٥) بنباشى: لفظ تركى مركب من "بن" و"باشى" وقيل أنه لفظ فارسى وهى رتبة عسكرية استعملت فى الجيوش العربية ثم استبدلت برتبة "المقدم"، زين العابدين شمس الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.
- (٧٦) ديوان الداخلية، محافظة مصر، قسم الوائلى، سجل (٧٠٧)، غره (١١٦)، ص ٨٩ ٢٣ يوليو ١٩٢٧م.
- (٧٧) "أوباشى" أو "أونباشى": رتبة عسكرية من رتب الجيش المصرى فى العصر العثمان استحدثت فى عهد ولاية مصر من أسرة محمد على يقابلها اليوم رتبة "عريف": زين العابدين شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.
- (٧٨) ديوان الداخلية، محافظة مصر، قسم عابدين، سجل (٦٩٥)، غره (٥١٢)، ص ١٧، ٥٧ مارس ١٩٢٤م.
- (٧٩) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٩٧)، غره (١٥٠٧)، ص ١٥٩، ٤ أكتوبر ١٩٢٤م.
- (٨٠) المصدر نفسه، سجل (٦٨٩)، غره (٢)، ص ١، ١ نوفمبر ١٩٢١م.
- (٨١) المصدر نفسه، قسم الموسيقى، سجل (٧١٥)، ص (٩٩)، غره (٣٩٥)، ١٩ مارس ١٩٢٣م.
- (٨٢) المصدر نفسه، قسم الوائلى، سجل (٧٠٢)، غره (٤٠٠)، ص ٧، ٣٠ يناير ١٩٢٣م.
- (٨٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قلم، محفظة (٢٥٧)، ملف (٦٧/٨/١٥)، ٢ مارس ١٩٣١م.
- (٨٤) الأهرام، عدد (٢٥٤٧٤)، ٢ سبتمبر ١٩٥٦م، ص ٤.
- (٨٥) ديوان الداخلية، محافظة مصر، قسم عابدين، سجل (٦٩٢)، غره (١٣٥٣)، ص ٤٢، ٦ أكتوبر ١٩٢٢م.
- (٨٦) المصدر نفسه، قسم الموسيقى، سجل (٧١٤)، غره (٨٦٨)، ص ١٦، ١٨ سبتمبر ١٩٢٢م.
- (٨٧) المصدر نفسه، محافظة مصر، قسم عابدين، سجل (٦٩٣)، دفتر (١٧)، ص ١٥، ١٢ نوفمبر ١٩٢٣م.
- (٨٨) ديوان الداخلية، محافظة مصر، قسم الموسيقى، سجل (٧١٤)، ص ١٨، غره (٨٧٦)، ٢٤ أغسطس ١٩٢٢م.
- (٨٩) المصدر نفسه، قسم الوائلى، سجل (٧٠٧)، غره (١٤٠٦)، ص ٥٧، ٢ سبتمبر ١٩٢٤م.
- (٩٠) المصدر نفسه، قسم السيدة زينب، سجل (٧٣١)، ص ٦٤، غره (١٠٤٢)، ٢٣ أغسطس ١٩٢٢م.
- (٩١) الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩٢٥م، جدول (٧)، ص ٥٧.
- (٩٢) ديوان الداخلية، دفتر قيد مخالفات الأجانب بقسم الوائلى، سجل (٦٩٩)، غره (٣)، ص ١٦٠، ٣٠ أكتوبر ١٩٢١م.
- (٩٣) المصدر نفسه، غره (٣٦)، ص ١٥٢، ٢٥ أبريل ١٩٢١م.
- (٩٤) ديوان الداخلية، دفتر قيد مخالفات الأجانب بقسم الوائلى، غره (٣٣)، ص ١٥٢، ١٥ مارس ١٩٢١م.
- (٩٥) المصدر نفسه، غره (١٧)، ص ١٣٦، ٢١ يناير ١٩٢٢م.
- (٩٦) المصدر نفسه، غره (٥٣)، ص ١٤٧، ٢٩ أغسطس ١٩٢١م.
- (٩٧) المصدر نفسه، غره (٢)، ص ١٦٠، ٢٤ نوفمبر ١٩٢٠م.
- (٩٨) المصدر نفسه، غره (٤٠)، ص ١٥١، ٢٨ أغسطس ١٩٢١م.
- (٩٩) المصدر نفسه، غره (٤٤)، ص ١٥٠، ١٨ يونيو ١٩٢١م.

- (١٠٠) ديوان الداخلية، دفتر قيد مخالفات الأجانب بقسم الولاية، سجل (٧٠١)، ثمره (٣٦٣)، ص ١٨٥، ٢٣ يناير ١٩٢٣ م.
- (١٠١) المصدر نفسه، ثمره (٢٤٨)، ص ١٣٧، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٢ م.
- (١٠٢) المصدر نفسه، سجل (٧٠٨)، ثمره (١٦٧٣)، ص ٤٠، ٢٥ أكتوبر ١٩٢٤ م.
- (١٠٣) المقطم، عدد (١٣١١٤)، ٢٧ مارس ١٩٢٣ م، ص ٥.
- (١٠٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قلم، محفظة (٢٥٧)، ملف (٥٩/٨/١٥)، ٨ فبراير ١٩٢٨ م.
- (١٠٥) المصدر نفسه، ١٧ ديسمبر ١٩٢٨ م.
- (١٠٦) المصدر نفسه، ٢٥ ديسمبر ١٩٢٨ م.
- (١٠٧) المصدر نفسه، محفظة (٢٥٧)، ملف (٥٩/٨/١٥)، ٨ يناير ١٩٣١ م.
- (١٠٨) المصدر نفسه، ٢٠ مايو ١٩٣١ م.
- (١٠٩) ديوان الداخلية، قسم الموسيقى، سجل (٧١٤)، ص ١٦ ثمره (٨٦٩)، ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢ م.
- (١١٠) المصدر نفسه، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤٦)، ثمره (١٠٢١)، ص ٦٠، ٢٥ أكتوبر ١٩٢١ م.
- (١١١) عبد الوهاب بكر: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥.
- (١١٢) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٦٧)، ملف (٥/٨/٧٩)، ٢٩ أبريل ١٩٥٠ م.
- (١١٣) المصدر نفسه، ٢٠ مايو ١٩٥٠ م.
- (١١٤) المصدر نفسه.
- (١١٥) المصدر نفسه، ٣ يونيو ١٩٥٥ م.
- (١١٦) المصدر نفسه، ٢٠ مايو ١٩٥٠ م.
- (١١٧) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخامس.
- (١١٨) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (١١٦)، ملف (٢/١١/٥٣)، ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ م.
- (١١٩) المصدر نفسه، محفظة (١١٨)، ملف (١٤/١١/٥٣)، ٢٣ يونيو ١٩٢٩ م.
- (١٢٠) المصدر نفسه، محفظة (١١٦)، ملف (٢/١١/٥٣)، ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ م.
- (١٢١) المصدر نفسه، محفظة (٣٩٠)، ملف (١٨/١٢٤/٩٤)، ٢٢ مايو ١٩٣٩ م.
- (١٢٢) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (١١٦)، ملف (٢/١١/٥٣)، ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ م.
- (١٢٣) المصدر نفسه.
- (١٢٤) دار المحفوظات، مواليد ووفيات قنصلية مرسلها، دفتر ١٧٠/١٦٠/١٧٠/١٦٠، عنون (٩).
- (١٢٥) عابدين، محفظة (٢٩)، ملف (٦)، وثيقة (٣٢)، ٣١ مارس ١٩٣١ م، وثيقة (٣٣)، وثيقة (٨٠)، ديسمبر ١٩٤٦ م.
- (١٢٦) المصدر نفسه، وثيقة (٧٤)، ١٢ مارس ١٩٣٣، وثيقة (٨٠)، ديسمبر ١٩٤٦ م.
- (١٢٧) المصدر نفسه، وثيقة (٧٣)، ٢٧ مارس ١٩٣٣، وثيقة (٨٠)، ديسمبر ١٩٤٦ م.
- (١٢٨) المصدر نفسه، وثيقة (٧٢)، ١٣ مارس ١٩٣٣ م.
- (١٢٩) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.

- (١٣٠) مقالة بعنوان "رونيه غنيون والبحث عن المنقول الحقيقي"، إعداد: لماد خياط، دمشق، سوريا.
- (١٣١) المرجع نفسه.
- (١٣٢) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٩٠)، ملف (١٩/١٢٤/٩٤)، ١٨ فبراير ١٩٤٠م.
- (١٣٣) نظارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، سايرة (٣٧٧٥)، إحصاء الجمعيات الخيرية والمستشفيات التابعة لها، عام ١٩١١، جدول (٣)، ص ص ١٨-٢٨.
- (١٣٤) مجلس الوزراء، محفظة (٣/ج) شركات وجمعيات، ملف (٢٢)، ٣ يوليو ١٩١٥م.
- (١٣٥) أحمد حافظ، محمد سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ١، القاهرة، ص ١٩٣.
- (١٣٦) المصدر نفسه، ج ٢، محافظة الاسكندرية، ص ص ٩٩، ١٠٠، ص ١٤١.
- (١٣٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٣٠)، ملف (٥٠/١٠/٥٥)، ٢٣ مارس ١٩٥٧م.
- (١٣٨) تأسست جمعية العناية الالهية لايفوفيدانس الأم وولدها عام ١٩٢٥م، بمنطقة حدائق القبة، القاهرة، دليل الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٠٠.
- (١٣٩) أحمد حافظ، محمد سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ١، محافظة القاهرة، ص ٣٦٥.
- (١٤٠) القاهرة، عدد (٣٢٤)، ٨ يناير ١٨٨٧م، ص ٢.
- (١٤١) عابدين، محفظة (٢٠٥) جمعيات، ملف (١٥) بدون تاريخ.
- (١٤٢) أحمد حافظ، محمد سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ٢، محافظة الاسكندرية، ص ص ٤٨، ٦٠.
- (١٤٣) القاهرة، عدد (٢٢١)، ٤ يناير ١٨٨٧م، ص ٢.
- (١٤٤) الأهرام، عدد (٣٦٣٢)، ٢٧ يناير ١٨٩٠م، ص ٣.
- (١٤٥) سيد علي اسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ص ٨١-٨٣.
- (١٤٦) يوسف أصف: مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.
- (١٤٧) عابدين، محفظة (٢٠٥) جمعيات، ملف (١٥)، بدون تاريخ.
- (١٤٨) المصدر نفسه، محفظة (٥٦٣) التماسات أجناب، ملف (٢٦)، ١ فبراير ١٩٤٢م.
- (١٤٩) أحمد حافظ، محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ج ١، محافظة القاهرة، ص ١٨٩.
- (١٥٠) عابدين، محفظة (٢٠٣)، جمعيات اجتماعية، ملف (٢)، ٢٣ يونيو ١٩١٥م.
- (١٥١) عابدين، محفظة (٢٠٣) جمعيات اجتماعية، ملف (٢٧)، ١٩٢٧-١٩٣١م.
- (١٥٢) المصدر نفسه.
- (١٥٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٤٤٦)، ملف (٨٢/٤٣/٦٠)، ٢٤ أغسطس ١٩٢٩م.
- (١٥٤) عابدين، محفظة (٢٠٤) ملف جمعية فؤاد الأول للهِلال الأحمر، بدون تاريخ.
- (١٥٥) المصدر نفسه، ملف (١)، ١٩٠٧-١٩٣١م.
- (١٥٦) المصدر نفسه، تقرير مجلس ادارة جمعية الاسعاف العمومية بالقاهرة لسنة ١٩٢٩م.
- (١٥٧) القطم، عدد (١٣١٠٦)، ١٨ مارس ١٩٣٢م، ص ٤.
- (١٥٨) أحمد حافظ، محمد سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ٢، محافظة الاسكندرية، ص ١٦٦.
- (١٥٩) عباس الطرابيلي: احياء القاهرة المحروسة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣، ص ٣٤.

(160) <http://ar.wikipedia.org>.

- (١٦١) الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٤٠، ص ٨١١.
- (١٦٢) الأهرام، عدد (٢٤٠٩٦)، ٣ نوفمبر ١٩٥٢م، ص ١٠.
- (١٦٣) مجلس الوزراء، محفظة (٢)، طوائف وحاليات، مجموعة (٣٠٣)، ١٨ ديسمبر ١٩٠٠م.
- (١٦٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٢٥١)، ملف (٤٧/٨/١١)، ٤ فبراير ١٩٣٤م.
- (١٦٥) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٥م، ص ٤١٠.
- (١٦٦) مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٢٧-١٩٢٨م جدول (٦)، ص ص ٦٤، ٦٥.
- (١٦٧) المصدر نفسه، الإحصاء السنوى العام، ١٩٣٠ - ١٩٣١م، جدول (٤)، ص ٨٩.
- (١٦٨) مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة (٣/٣/٢)، ٥ أبريل ١٩٢٣م.
- (١٦٩) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٤٣٠)، ملف (٣٣/١٤/٥٤)، ٣ يونيو ١٩٣٦م.
- (١٧٠) المصدر نفسه، ملف (٩/٢٤/٤٠)، ٢٢ أغسطس ١٩٣٢م.
- (١٧١) أحمد الحضرى: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٤، ٢٠٤.
- (١٧٢) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٤٥٣)، ملف (٣/٣٠/٦١)، ٩ يونيو ١٩٣١م.
- (١٧٣) موقع الاتحاد المصرى للتجديف: www.rowing.org.eg.
- (١٧٤) الأهرام، عدد (٢١٣٣٦)، ١٧ مايو ١٩٤٤م، ص ٣.
- (١٧٥) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٥م، ص ص ٤٣٢، ٤٣٦.
- (١٧٦) موقع نادى الزمالك: www.zamaleksc.org.
- (١٧٧) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٥م، ص ٤٤٠.
- (١٧٨) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٥م، ص ٤٣٣.
- (١٧٩) عابدين، محفظة (٥٥٥)، ملف (أسماء أعضاء نادى الصيد الملكى)، ٨ مارس ١٩٤١م.
- (١٨٠) المقطم، عدد (١٣١٢٦)، ١٠ أبريل ١٩٣٢م، ص ٤.
- (١٨١) عابدين، محفظة (٥٥٥)، ملف (٢٩)، ١٩ أبريل ١٩٤٧م.
- (١٨٢) المقطم، عدد (٧١٨)، ١٥ يوليو ١٨٩١م، ص ٣.
- (١٨٣) المصدر نفسه، عدد (٤٩٥٤)، ١٤ يوليو ١٩٠٥م، ص ٢.
- (١٨٤) المصدر نفسه، عدد (٤٩٥٦)، ١٧ يوليو ١٩٠٥م، ص ٢.
- (١٨٥) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥٦، ٢٧٢.
- (١٨٦) المصري، عدد (١١٣٨)، ٧ يناير ١٩٤٠م، ص ١.
- (١٨٧) القاهرة، عدد (٣٢٣)، ٦ يناير ١٨٨٧م، ص ٢.
- (١٨٨) الأهرام، عدد (٤٠٣٩)، ٦ يونيو ١٨٩١م، ص ٣.
- (١٨٩) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٩٥، ٢٩٦.
- (١٩٠) المرجع نفسه، ص ٢٩٦.
- (١٩١) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٤.

- (١٩٢) القاهرة، عدد (٣٩٦)، ٢ أبريل ١٨٨٧م، ص ٣.
- (١٩٣) الأهرام، عدد(٤١٧٨)، ٢٠ نوفمبر ١٨٩١م، ص ٣.
- (١٩٤) أسماء أحمد كحيل: العلاقات المصرية الفرنسية ١٩٠٤-١٩٦٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر ١٩٩٢م، ص ص ٢٣٦، ٢٦٠.
- (١٩٥) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٧٦١) ملف (٤٥/٨/١٣٦)، ٢٧ أكتوبر ١٩٥٦.
- (١٩٦) المصدر نفسه، محفظة (٢٣٩)، ملف (٤/١٧/٧٠)، ١٤ يناير ١٩٥٤م.
- (١٩٧) المصدر نفسه، محفظة (٨٧٧)، ملف (١٨/٥/٦٤)، ١٢ ديسمبر ١٩٥٥م.
- (١٩٨) أسماء أحمد كحيل: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٦، ٢٧٧.
- (١٩٩) دراسة قدمتها د/ هدى جمال عبد الناصر في www.Portsaid.gov.eg الاحتفالية الخمسينية لتأمين قناة السويس التي أقيمت في العاصمة النمساوية فيينا، ١٨/٦/٢٠٠٦م.
- (٢٠٠) أسماء أحمد كحيل: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢٣، ٣٢٦.
- (201) www.portsaid.gov.eg.
- (٢٠٢) أسماء أحمد كحيل: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٩.
- (203) www.Portsaid.gov.eg.
- (٢٠٤) أسماء أحمد كحيل: مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠.
- (٢٠٥) الأهرام، عدد (٢٥٤٧٣)، ١ سبتمبر ١٩٥٦، ص ٤.
- (٢٠٦) أسماء أحمد كحيل: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٨٢، ٣٨٣.
- (٢٠٧) الوقائع المصرية، عدد (٨٨) مكرر أ غير اعتيادي، ١ نوفمبر ١٩٥٦م، ص ص ٩-١١.
- (٢٠٨) الوقائع المصرية، عدد (٦٠) مكرر أ غير اعتيادي، ٨ نوفمبر ١٩٥٦م، ص ص ٤، ٥.
- (٢٠٩) مصر، عدد (١٦٦٨٦)، ٣ نوفمبر ١٩٥٦م، ص ٢.
- (٢١٠) المصدر نفسه، عدد (١٦٧٠٠)، ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦م، ص ٢.
- (٢١١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٢٢)، ملف (٢٨/١٠/٥٥) ج ١، ٢٣ سبتمبر ١٩٥٧م.
- (٢١٢) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٣٠)، ملف (٥٠/١٠/٥٥) ج ٢، ٣ يناير ١٩٥٧م.
- (٢١٣) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨.
- (٢١٤) مصر، عدد (١٦٦٨٥)، ٢ نوفمبر ١٩٥٦، ص ٢.
- (٢١٥) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٣٢)، ملف (٦٧/١٠/٥٥)، ١٠ ديسمبر ١٩٥٦م.
- (٢١٦) المصدر نفسه، محفظة (٣٣٢)، ملف (٦٧/١٠/٥٥)، ٥ يناير ١٩٥٧م.
- (٢١٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٣٢)، ملف (٦٧/١٠/٥٥)، ١٩ يناير ١٩٥٧م.
- (٢١٨) المصدر نفسه، ٥ يناير ١٩٥٧م.
- (٢١٩) المصدر نفسه، محفظة (٣٢٠)، ملف (٥٠/١٠/٥٥) ج ٣، ٢٢ أكتوبر ١٩٥٨م.
- (٢٢٠) المصدر نفسه، محفظة (٣٣٢)، ملف (٦٢/١٠/٥٥)، ٧ أبريل ١٩٥٧م.
- (٢٢١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٣٢)، ملف (٢٨/١٠/٥٥) ج ١، ١٩ سبتمبر ١٩٥٧م.

- (٢٢٢) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٣١٦.
- (٢٢٣) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٢٢)، ملف (٥٥/١٠/٢٨ ج ١)، ١ سبتمبر ١٩٥٧ م.
- (٢٢٤) المصدر نفسه، ٢٩ سبتمبر ١٩٥٧ م.
- (٢٢٥) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٣٠)، ملف (٥٥/١٠/٥٠ ج ٢)، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ م.
- (٢٢٦) المصدر نفسه، محفظة (٣٢٢)، ملف (٥٥/١٠/٢٨ ج ١)، ١١ سبتمبر ١٩٥٧ م.
- (٢٢٧) المصدر نفسه، ١٩ أغسطس ١٩٥٧ م.
- (٢٢٨) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٢٢)، ملف (٥٥/١٠/٦٧ ج ١)، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ م.
- (٢٢٩) المصدر نفسه، محفظة (٣٣٠)، ملف (٥٥/١٠/٥٢ ج ١)، ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦ م.
- (٢٣٠) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٢٢)، ملف (٥٥/١٠/٦٧ ج ١)، ٢٩ يونيو ١٩٥٧ م.
- (٢٣١) المصدر نفسه، ملف (٥٥/١٠/٢٨ ج ١)، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٧ م.
- (٢٣٢) المصدر نفسه، ١٧ أغسطس ١٩٥٧ م.
- (٢٣٣) مصر، عدد (١٦٧٠٠)، ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ م ص ٢.
- (٢٣٤) المصدر نفسه، عدد (١٦٧٠٢)، ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ م، ص ٤.
- (٢٣٥) المصدر نفسه، ص ص ٢-٤.
- (٢٣٦) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٣٠)، ملف (٥٥/١٠/٥٢ ج ١)، ٢٠ مايو ١٩٥٧ م.
- (٢٣٧) المصدر نفسه، ٢ يونيو ١٩٥٧ م.
- (٢٣٨) المصدر نفسه، ٨ يونيو ١٩٥٧ م.
- (٢٣٩) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٢٧)، ملف (٥٥/١٠/٤٠ ج ١)، ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ م.
- (٢٤٠) المصدر نفسه، ٢٥ نوفمبر ١٩٥٦ م.
- (٢٤١) المصدر نفسه، ١١ ديسمبر ١٩٥٦ م.
- (٢٤٢) المصدر نفسه، ٢ فبراير ١٩٥٧ م.
- (٢٤٣) المصدر نفسه، محفظة (٣٣٠)، ملف (٥٥/١٠/٥٠ ج ٢ سري)، ٢٤ ديسمبر ١٩٥٦ م.
- (٢٤٤) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٢٧)، ملف (٥٥/١٠/٤٠ ج ١)، ١٥ مايو ١٩٥٧ م.
- (٢٤٥) المصدر نفسه، محفظة (٣٣٠)، ملف (٥٥/١٠/٥٠ ج ١)، ٢٤ فبراير ١٩٥٧ م.
- (٢٤٦) المصدر نفسه، ٢٩ يناير ١٩٥٧ م.
- (٢٤٧) المصدر نفسه، محفظة (٣٢٧)، ملف (٥٥/١٠/٤٠ ج ١)، ١٤ مايو ١٩٥٧ م.
- (٢٤٨) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٢٧)، ملف (٥٥/١٠/٤٠ ج ١)، ١٩ مايو ١٩٥٧ م.
- (٢٤٩) المصدر نفسه، ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ م.
- (٢٥٠) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨.
- (٢٥١) الوقائع المصرية، عدد (٣٧) مكرر، ٩ مايو ١٩٥٧ م، ص ٢.
- (٢٥٢) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٣٢٢)، ملف (٥٥/١٠/٢٨ ج ١)، ٢٥ يونيو ١٩٥٧ م.
- (٢٥٣) المصدر نفسه، ٢١ يوليو ١٩٥٧ م.

- (٢٥٤) الوقائع المصرية، عدد (٣٧) مكرر، ٩ مايو ١٩٥٧م، ص ٢.
- (٢٥٥) علاء الدين عرفات: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٢.
- (٢٥٦) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٣٣٠)، ملف (٥٠/١/٥٥) ج ٢، ٢٣ مارس ١٩٥٧م.
- (٢٥٧) المصدر نفسه، محفظة (٣٢٢)، ملف (٢٨/١٠/٥٥) ج ١، ٢٩ يونيو ١٩٥٧م.
- (٢٥٨) الوقائع المصرية، عدد (٩٦) مكرر، ٢٩ نوفمبر ١٩٥٦م، ص ٣.

الفصل الخامس

أثر الجالية الفرنسية
على المجتمع المصري

أولاً: أثر الثقافة الفرنسية على المجتمع المصري:

لقد صورت لنا صفحات الدراسة الحياة التي عاشتها الجمالية الفرنسية في مصر منذ الاحتلال الإنجليزي وانتهاء بأحداث عام ١٩٥٦م وما أعقبها من إجراءات أدت إلى تراجع أوضاع الفرنسيين في مصر بل حدوث اضمحلال للجمالية الفرنسية وثقلها التي اشتهرت به في المجتمع المصري، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هل كان للجمالية الفرنسية أى تأثير على الشارع المصري؟ وإن وجد فما هى صور ذلك التأثير وعلى أى فئات المجتمع كانت انعكاساته؟

انتشار اللغة الفرنسية:

نجح الفرنسيون في مصر في نشر لغتهم في المجتمع المصري وذلك عن طريق تعليم اللغة الفرنسية في مراحل التعليم المدرسى المختلفة سواء في المدارس الحكومية - إلى أن سيطر الاحتلال الإنجليزي على تلك المدارس وفرض لغته - أم مدارس الإرساليات الدينية الفرنسية، بالإضافة إلى المدارس الفرنسية المدنية الممثلة في "الليسيه"، وكذلك المدارس الخاصة التي افتتحها عدد من المواطنين الفرنسيين في القاهرة. لقد كانت اللغة الفرنسية لغة رجال الحكم والدولة والسياسة بالإضافة إلى الطبقة الأرستقراطية.

لقد ترتب على ظهور طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر أن أرسل هؤلاء بأبنائهم إلى المدارس الفرنسية المنتشرة سواء مدارس البنين مثل الفرير والجزويت أم مدارس البنات مثل البون باستور والساكركير، الأمر الذي ساعد على نشر اللغة الفرنسية ليصل الأمر أن يصبح التحدث بالفرنسية أكثر تداولاً من اللغة العربية داخل الأسرة في بعض البيوت المصرية^(١).

كانت اللغة الفرنسية لغة المكاتبات سواء أكان ذلك فيما يخص البيت الحاكم من مكاتبات الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية، وعلى صعيد شئون البيت الحاكم فإنه يوجد عدد من ملفات مجلس النظار في الفترة ١٨٧٦ - ١٨٩٤م والتي تتضمن ديون ومخصصات وأملاك البيت الحاكم مكتوبة بالفرنسية فقط وقليل منها مصحوبة بترجمات باللغة العربية^(٢)، وقد حرص حكام مصر على استخدام اللغة الفرنسية في إصدار المراسيم وبخاصة في الفترة الملكية ففي عهد الملك فاروق

وبخاصة في فترة الأربعينيات كانت جميع المراسيم التي صدرت بتأسيس الشركات في مصر التي كان يطلق عليها شركات مساهمة مصرية كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية وكانت كلمة Décret أى "مرسوم" تحتل صدارة تلك المراسيم الملكية^(٣).

كذلك حرص رؤساء الحكومات المصرية على استخدام اللغة الفرنسية في مكاتباتهم مع المسئولين الأجانب وعلى رأسهم الانجليز ومن أشهرها مكاتبات على ماهر باشا مع السفير الانجليزى سير مايلز لامبسون^(٤).

كانت الخارجية على رأس الوزارات المصرية التي استخدمت اللغة الفرنسية في مكاتباتها الرسمية والتي كانت تتم باللغة العربية تصاحبها مسودة باللغة الفرنسية وهي ما أطلق عليها "تسويده الفرنساوى بالمحفوظات الفرنكية"^(٥).

لقد أخذت اللغة الفرنسية حيزا كبيرا في مكاتبات الخارجية المصرية ليس فقط على الصعيد الخارجى بل أيضا على الصعيد الداخلى فكثيرا ما كان يقوم النائب العام المصرى بإرسال ترجمات باللغة الفرنسية إلى وزير الخارجية المصرية فيما يخص طلبات بعض المسجونين الأجانب مثلما حدث عام ١٩٢٤م حيث بعث ترجمة فرنسية لطلبين محررين باللغة الألمانية من هرمن كلاوس وفريتس دولترش المتهمين بقتل أحد بكوات الإسكندرية^(٦).

وكثيرا ما كانت وزارة الخارجية تطالب بترجمة أوراق بعض القضايا إلى اللغة الفرنسية مثلما حدث عام ١٩٢٨م حينما بعثت وزارة الحقانية مكتابة إلى النائب العام هذا نصها:

"حضرة صاحب السعادة النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية نرسل لسعادتكم الأوراق الخاصة بطلب تسليم كل من محمد متولى العبيط وإدريس سكران ونرجو التنبيه بإعادتها مشفوعة بترجمتها إلى اللغة الفرنسية كطلب وزارة الخارجية بكتابها رقم ٣٥٣"^(٧).

كانت لغة التخاطب بين وزارة الخارجية المصرية والسفارة الانجليزية هي الفرنسية وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٥٠ عندما طالبت السفارة الانجليزية في مصر أن تكون لغة التخاطب هي الانجليزية وبالفعل استجابت الوزارة لهذا الطلب فما كان من مستشار الدولة بإدارة الرأى لوزارة الخارجية والعدل إلا أن أرسل

مكاتبة إلى الخارجية هذا نصها: "إن وزارة الخارجية قد جرت في الآونة الأخيرة على مكاتبة السفارة البريطانية باللغة الانجليزية خلافا لما جرى عليه العمل في الغالب منذ مدة طويلة وقد حرصت وزارة الخارجية في مختلف العهود طالما أن السفارة البريطانية تحرص كل الحرص على مخاطبة الوزارة بلغتها الانجليزية وهي لغة السفارة من أن يكون رد الوزارة على مكاتبات السفارة المذكورة بلغة غير تلك اللغة التي وقع اختيارها من زمن على اللغة الفرنسية". وقد رأت إدارة الرأي أن في العدول عن هذا العرف السابق ومخاطبة السفارة البريطانية بالانجليزية هو نكوص في موقف الوزارة السابق "ويحسن ألا يكون وخاصة في هذه الآونة التي تعترض فيها البلاد بكرامتها الدولية"^(٨).

وإزاء ذلك قام وكيل الخارجية بإرسال مكاتبة إلى مستشار إدارة الرأي يعلمه أنه بإحصاء عدد الكتب والمذكرات التي صدرت من الوزارة برسم السفارة البريطانية منذ أول يونيو حتى أول نوفمبر ١٩٥٠ بلغت مائة وثلاثة كلها محررة بالفرنسية ماعدا اثنتين فقط باللغة الانجليزية^(٩).

كان هذا موقف وزارة الخارجية من قضية استخدام اللغة الفرنسية وبالمثل نجد أن وزارة المعارف المصرية اتبعت نفس المنهج في استخدام اللغة الفرنسية في المكاتبات الرسمية ففي عام ١٩٢٩م قام وزير المعارف في ذلك الوقت أحمد لطفى السيد بإرسال ثلاثين نسخة باللغة العربية ومثلها باللغة الفرنسية من مشروع المرسوم الخاص بتعيين على ماهر باشا عضوا بمجلس الجامعة المصرية^(١٠).

حرصت بعض المصالح والهيئات في مصر على إصدار نشراتها الشهرية والسنوية باللغة الفرنسية إلى جانب اللغة العربية ومن أشهر هذه المصالح مصلحة "الإحصاء والتعداد" وذلك منذ عام ١٨٨٢م حتى عام ١٩٥٤م حيث اقتضت هذه المصلحة على استخدام اللغة الفرنسية في نوعيات خاصة من النشرات الإحصائية وهي:

- ١- نشرة مواليد ووفيات المحافظات والعواصم.
- ٢- نشرة أوراق العملة المصدرة والنقود المتداولة.
- ٣- نشرة الأرقام القياسية العامة لأسعار الجملة والتجزئة ونفقات المعيشة بالنسبة لأسعار ما قبل الحرب العالمية الأولى والثانية.
- ٤- نشرة حركة الملاحة الخارجية في موانئ الإسكندرية، بورسعيد،

والسويس وكانت هذه الاحصاءات تصدر كلها شهريا^(١١) فيما عدا الإحصاء العام لمعاهد التعليم بمصر والذي كان يصدر كل ثلاث سنوات^(١٢).

كذلك كانت الإدارة العامة للجمارك المصرية تصدر نشراتها الشهرية بالفرنسية^(١٣) وبالإضافة إلى ذلك فإنه كان يتم كتابة التقارير الداخلية للمصالح الحكومية باللغة الفرنسية ومنها تقارير حركة الإيرادات الخاصة بإدارة القطارات بالإسكندرية^(١٤). وكان لميزانيات المصالح الحكومية نصيب في أن تصدر باللغة الفرنسية مثل ميزانية مصلحة "البوستة المصرية"^(١٥).

وكثيرا ما قام قلم الترجمة بالديوان العالى السلطاني بترجمة العرائض اليونانية وتلخيصها باللغة الفرنسية^(١٦) وذلك في عهد السلطان حسين كامل أما في عهد الملك فؤاد قد استحوذت اللغة الفرنسية على كل مكاتبات "الديوان الملكي" حتى أن توفيق نسيم باشا رئيس الديوان قام بكتابة نبذة بالفرنسية عن تاريخ الملك فؤاد، ونبذة أخرى عن شعارات الدولة المصرية وأعلامها وأوسمتها وذلك في عام ١٩٣١م^(١٧).

عدت اللغة الفرنسية في مصر لغة القضاء في المحاكم المختلطة حيث أن معظم الأحكام التي صدرت من تلك المحاكم صدرت باللغة الفرنسية وقليل منها صدر باللغة الإيطالية^(١٨)، وكانت تصدر عن المحاكم المختلطة جريدة عنوانها Journal des Tribunaux Mixtes والتي بدأت صدورها منذ عام ١٩٢١م حتى عام ١٩٤٩م وكانت جميعها باللغة الفرنسية وكانت تصدر كل يومين^(١٩).

ظلت اللغة الفرنسية هي اللغة الأجنبية الأولى بعد اللغة العربية في المكاتبات الرسمية ففي عام ١٩٥٤م أرسل القائم بالأعمال بالنيابة في القنصلية المصرية العامة في بوخارست ترجمة نص القرار الذي أصدره مجلس وزراء الجمهورية الشعبية الرومانية الخاص بتعديل النقد في رومانيا حيث أرسل ترجمة باللغة العربية، كما أرفق ترجمته باللغة الفرنسية^(٢٠).

وإذا خرجنا بعيدا عن أسوار الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية لوجدنا استخدام اللغة الفرنسية في مكاتبات بعض المؤسسات والمنشآت الاجتماعية والعلمية ومن هذه المنشآت الجمعيات النسائية التي نشأت في مصر في ذلك الوقت

كانت تتم كتابة قوانينها باللغتين العربية والفرنسية^(٢١). كذلك كانت الشهادات التي تقدمها "الجمعية الزراعية الخديوية" في المسابقات التي كانت تقيمها كان يتم كتابتها بالعربية والفرنسية^(٢٢). كما كانت كشوف جمعية "الإسعاف العمومية بالقاهرة" بما فيها من ميزانيات الجمعية وأسماء المتبرعين وقيمة التبرعات كانت كلها تكتب باللغة الفرنسية^(٢٣).

حرصت كثير من الجمعيات على كتابة شعاراتها والتعريف بها في أوراقها الرسمية باللغة الفرنسية إلى جانب اللغة العربية ومنها "جمعية الهلال الأحمر المصري" Société du Croissant Rouge Egyptien^(٢٤).

هذا عن الجمعيات المشمولة برعاية حكام مصر، كذلك كان الأمر بالنسبة للجمعيات الأهلية مثل "جمعية الدفاع عن مصالح سكان سيدى بشر" Soeiété Pour La Défense Des instérêts des Habitants Sidi Bishr^(٢٥).

كذلك حرص أصحاب المدارس الأهلية على إيجاد قسم لتدريس اللغة الفرنسية في مدارسهم مثل "المدرسة الكلية الأهلية" التي أنشئت في أكتوبر عام ١٩١٠ بإشراف عابدين وكان شعارها وختمها الرسمي يكتب باللغة الفرنسية بالإضافة إلى اللغة العربية^(٢٦)، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى شعارات وأختام المدارس الخيرية ومنها مدارس "النهضة العلمية الخيرية" التي كانت موجودة في عهد الملك فؤاد^(٢٧).

حرصت بعض الأندية في مصر على كتابة شعاراتها باللغة الفرنسية وعلى رأسها "نادى السيارات الملكي المصري" Royal Automobile Club D'Egypte^(٢٨).

فرضت اللغة الفرنسية نفسها على الساحة المصرية فكان على من يريد الالتحاق بأية وظيفة سواء في المصالح الحكومية أم المحلات والشركات التجارية إجادة اللغة الفرنسية إجادة تامة لأنها لغة الكتابة والأرقام والحسابات ولذلك نرى أن جميع حملة الشهادات الفرنسية استطاعوا أن يلتحقوا بوظائف خاصة في المحاكم المختلطة ومن هؤلاء سليم سافو حيث كانت لغته الأولى الفرنسية^(٢٩).

وقد بلغ البعض منهم أماكن مرموقة مثل البير تاجر بك الذى بدأ حياته العملية كاتباً و مترجماً لدى الحكومة المصرية عام ١٩١٠م وترقى إلى أن أصبح مستشار ملكى بإدارة قضايا الحكومة المختلطة وكان يجيد الفرنسية حيث أنه تعلم

في مدرسة الجزويت Coullège des Jésuites^(٣٠).

وقد كان الأمر سواء بالنسبة للمصريين والأجانب فكان من يريد الالتحاق بوظيفة من أفراد الجاليات الأجنبية في مصر، كان عليه أيضاً إجادة اللغة الفرنسية ومن هؤلاء اليوناني جورجى غلاتون الذى عين مدرسا للرسم بمدرسة الصنائع ببولاق عام ١٩٠٩م وقد كتب فى ملف خدمته اللغة التى يدرسها واللغات التى يمكنه أن يدرس بها موضوعات قراءة وكتابة كانت اللغة الأولى الفرنسية يليها على الترتيب "الانجليزية وعربية وتليانية"^(٣١).

كما أجاد الايطاليون فى مصر الفرنسية إلى جانب لغتهم ومن هؤلاء سلفيو كاييتانى الذى كان يعمل رساما بإدارة مباني السرايات الملكية حيث كان يتحدث الفرنسية إلى جانب الايطالية وذلك فى عهد الملك فؤاد^(٣٢).

تجدر الإشارة أن إجادة اللغة الفرنسية فقط كانت تكفى لنيل الوظيفة بكل سهولة دون الالتفات إلى الشهادة الدراسية فهذا أسبريدون داسير اليونانى كان كاتباً فى "مصلحة عموم البوستة" التابعة لوزارة المواصلات وإجاداته الفرنسية نال الوظيفة رغم أنه غير حاصل على دبلومات أو شهادات^(٣٣).

جدير بالذكر أنه لم يحدث أية استثناءات للانجليز فى هذا الأمر فكان على من يريد منهم الالتحاق بالعمل فى الدواوين الحكومية وخاصة الوظائف الكتابية كان عليه إجادة اللغة الفرنسية ومن هؤلاء فرنسيس اسبير فروجه الذى عمل كاتباً بمجلس الكورنتينات حيث كان يجيد الفرنسية إلى جانب الانجليزية^(٣٤)، وكذلك المستر "توماس بنت" أمين جمر ك الإسكندرية فى فترة العشرينيات^(٣٥).

لقد تغلغت إذا اللغة الفرنسية داخل المجتمع الوظيفى فى مصر سواء فى الوزارات والمصالح الحكومية وكذلك تغلغت داخل المؤسسات والشركات غير الحكومية فقد أطلت المحال التجارية فى شوارع القاهرة وميادينها من خلال لافتات ضخمة مكتوبة بالفرنسية والعربية، وكذلك كان حال العديد من المقاهى والحانات ودور السينما والبنوك هذه هى حالة القاهرة ابان الحرب العالمية الثانية كما رأينا الكاتبة الانجليزية أرغيس كوبر^(٣٦).

كانت توجد عدة عوامل وجهات ساعدت على انتشار اللغة الفرنسية فى المجتمع المصرى:

أولاً: انتشار الصحف الفرنسية في مصر والتي كانت من أكثر الصحف الأجنبية انتشاراً، هذا بالإضافة إلى تبني الدولة المصرية طبع الجريدة الرسمية باللغة الفرنسية إلى جانب اللغة العربية^(٣٧).

ثانياً: حرص حكام مصر على وجود نسخ فرنسية من جميع المطبوعات فقد حرص ديوان الملك فؤاد على طبع النسخ الفرنسية "للدليل المصري" حيث كان يتم إرسال ثمان نسخ لكل من الملك ورئيس الديوان الملكي والوكيل والسكرتير الخاص ومدير الإدارة الإفرنجية هذا بالإضافة إلى ثلاث نسخ للتشريفات^(٣٨) كما حرص الملك فاروق في عام ١٩٣٨م على طبع كتاب عبارة عن ملخصات فرنسية لمجموعة من الفرمانات الشاهانية الصادرة لولاة مصر وخديويها^(٣٩).

ثالثاً: اهتمام الوزارات المصرية بعمل نسخ فرنسية بالإضافة إلى النسخ العربية مثلما حدث في عام ١٩٣٥م حين أرسل وزير الخارجية مكاتبة إلى قلم المطبوعات يطلب موافاته بتقوم أسماء ذوى الألقاب والرتب المدنية الحديثة والقديمة باللغتين العربية والفرنسية^(٤٠). وذلك على الرغم من أن هذا الأمر شأنه داخلياً ولكنها ثقافة وزارة بل ثقافة دولة. كذلك نرى اهتمام وزارة الخارجية بشراء الكتب المطبوعة بالفرنسية ففي عام ١٩٣١م تم شراء إحدى وثلاثين مجلداً من كتاب "La Grande Encyclopédie Arabe" وذلك لتزويد مكتبة وزارة الخارجية بها^(٤١). ويكفى أنه في فترة الاحتلال فيما بين عامي ١٨٨٦ و ١٩١٤م لم يتعد عدد المؤلفات الجديدة والكتب الانجليزية في مصر سبع مؤلفات في حين وصل عدد المؤلفات الفرنسية إلى سبعة عشر مؤلفاً^(٤٢).

رابعاً: اهتمام المثقفين المصريين بنشر اللغة الفرنسية داخل المجتمع المصري فقد شجعت كثير من المجالات المصرية على قراءة الأدب الفرنسي وأتاححت الفرصة لكثير من المترجمين المصريين لعرض ترجماتهم نقلاً عن النصوص الفرنسية ومن أشهر هذه المجالات "الثقافة"، "الرسالة"، و"الرواية".

تجدر الإشارة أنه في بداية إصدارات مجلة الرسالة وتحديدًا في عام ١٩٣٥م أعلنت المجلة عن مسابقات شعرية والافنت للنظر أن المجلة طلبت من القارئ

المصرى أن ينظم قصيدة باللغة الفرنسية ونشروا مطلعها:

"Amie aux grands yeux daux amevas appelle
Le Vent Sauffle Cesair Caprieux, et lourd"

وترجمتها:

"صديقتى ذات العينين الكبيرتين الوديعتين روحى تناديك
الريح هذا المساء تهب هوجاء شديدة الوطأة".

وأعلنت المجلة أن لجنة تحكيم المسابقة مكونة من طه حسين، أحمد زكى، الزيات، ومصطفى عبد الرازق، وبالفعل تقدم العديد من المتسابقين فاز منهم ثلاثة^(٤٣).

لقد كانت اللغة الفرنسية لغة المثقفين والأدباء المصريين فيما بينهم ولعل الحادثة التى وقعت بين الدكتور طه حسين وتوفيق الحكيم أبلغ دليل على ذلك، فقد اقترح الدكتور طه حسين فى مجلة الرسالة أن يكتب مقدمة الطبعة الثانية من قصة "أهل الكهف" لتوفيق الحكيم فما كان من الأخير إلا أن نشر القصة دون المقدمة ثم اعتذر للدكتور حسين عن ذلك وكان اعتذارا مكتوبا باللغة الفرنسية^(٤٤).

لقد كانت اللغة الفرنسية هى "اللغة النموذج" لدى مثقفى مصر فها هو الدكتور إبراهيم مذكور عضو مجلس الشيوخ - الذى عين عضوا بمجمع اللغة العربية فى عام ١٩٤٦ قد ألقى كلمة الأعضاء الجدد فى أول جلسة عقدها المجمع بعد تعيينه وكانت بعنوان "اللغة المثالية" وقد استدل على تطور حركة اللغة باللغة الفرنسية التى وصفها أنها "لغة الوضوح والدقة" حيث استشهد باللغة الفرنسية لبيان حركة اللغات عبر التاريخ^(٤٥).

حرص كثير من المصريين الذين أجادوا اللغة الفرنسية على عمل قاموس للغة الفرنسية ومن أوائل هؤلاء شيخ مصرى يدعى الشيخ يوسف حبيش حيث قدم قاموسا عربيا فرنسيا ويبدو أنه كان عملا هاما حيث نال شهرة واسعة فى مصر حتى أن الصحف المصرية وصفته بعبارة "حضرة الشيخ يوسف حبيش صاحب القاموس العربى والفرنساوى المشهور"^(٤٦).

لم يكن المصريون فقط الذين اختاروا الفرنسية لغة أجنبية أولى لهم بل إن جميع الجاليات الأوروبية عدا البريطانية والأمريكية اختاروا الفرنسية لغة كتابة وحوار خاصة في مدينة الإسكندرية التي كانت مركزا للتجمعات الأوروبية من مختلف الجنسيات حيث استحوذت الفرنسية على جميع شئون تلك المدينة وقد استخدم بعض الايطاليين هذه اللغة في جوازات السفر الخاصة بهم^(٤٧)، كما كان يتم تحرير شهادات ميلاد بعض الجاليات الأوروبية باللغتين الفرنسية والعربية مثلما حدث مع السويسرية استر هارتمان التي ولدت بالإسكندرية في الثلاثينيات والتي ذكرت أنه ظهر إعلان ميلادها بالجريدة السويسرية باللغة الفرنسية^(٤٨).

بل أن اللغة الفرنسية كانت لغة بعض المدارس الأروبية مثل "المدرسة السويسرية بالإسكندرية" Ecole Suisse Alexandrie، فرغم أنها مدرسة بتمويل سويسري وهيئة تدريس سويسرية خالصة، إلا أن جميع المواد الدراسية مثل القراءة، التاريخ، الجغرافيا، الحساب، كان يتم تدريسها باللغة الفرنسية ووصل الأمر إلى إنشاد التلاميذ النشيد الوطني السويسري باللغة الفرنسية^(٤٩).

ولعل الأرقام والإحصاءات توضح مدى انتشار اللغة الفرنسية في المجتمع المصري ولنأخذ عام ١٩١٧م مثالا لذلك فقد تم في ذلك العام احصاء أعداد الذين يتحدثون الفرنسية في مصر سواء أكانوا مصريين أم أجناب وقد بلغ مجموعهم ١١٣، ٦٦٧ منهم ٦٨، ٣٦٣ ذكور، في حين بلغ عدد الإناث ٤٥، ٣٢٤، وبالمقارنة مع أعداد المتحدثين باللغة الانجليزية الذين وصل مجموعهم إلى ١١٧، ٣١٧ منهم ٩٧، ٧١٧ ذكور، بينما بلغ عدد الإناث ١٩، ٦٠٠^(٥٠).

ويتضح من هذه الإحصائية: أنه رغم التفوق العددي للمتحدثين بالانجليزية في مصر إلا أن الإحصائية كشفت عن مدى منافسة اللغة الفرنسية للغة الانجليزية حيث أن الأعداد تقاربت حيث أن الفارق ليس كبيرا والذي بلغ ٣٦٣ وذلك في المجموع الكلي أما على المستوى النوعي فإنه يتضح مدى إقبال النساء في مصر على التحدث بالفرنسية في مقابل الإقبال الضعيف منهن على اللغة الانجليزية حيث اتجهت النساء في مصر نحو الثقافة الفرنسية.

تجدر الإشارة إلى أنه تباينت أعداد المتحدثين بالفرنسية على مستوى محافظات مصر وإليك الإحصاء التالي:

المحافظة	عدد المتحدثين بالفرنسية	المحافظة	عدد المتحدثين بالفرنسية
القاهرة	٤٩,٦٨٩	محافظات الوجه البحرى	١١٤٣٦
الإسكندرية	٣٧,٥٠٧	محافظات الوجه القبلى	٧١٨٥
القناة:الإسماعيلية-بور سعيد	٦١٧٨	مديرية الصحراء الشرقية	٣٧
السويس	١٤٥٩	مديرية الصحراء الغربية	٢٨
دمياط	١٣٨	مديرية سيناء	٣٠
المجموع	١١٣,٦٨٧ ^(٥١)		

يتضح من الإحصاء السابق ارتفاع أعداد المتحدثين في مصر باللغة الفرنسية في كل من القاهرة والإسكندرية على الترتيب، بينما تفوقت محافظات الوجه البحرى على مثيلاتها في الوجه القبلى من حيث تلك الأعداد في حين تفوقت محافظتى القناة والسويس مجتمعين ٧٦٧٣ متحدث بالفرنسية على محافظات الوجه القبلى الثمانية مجتمعين، وانخفضت الأعداد في مناطق المديريات الصحراوية وسيناء.

جدير بالذكر أن رابطة مدرسى اللغة الفرنسية من المصريين والتي أنشئت عام ١٩٣٠م ساهمت في رفع مستوى الحياة الفكرية في المجتمع المصرى بصفة عامة وإعلاء شأن اللغة الفرنسية في مصر بصفة خاصة وذلك عن طريق المحاضرات والمناظرات والكتابة في الصحف ونشر المؤلفات العلمية وقد نظمت سلسلة محاضرات باللغتين العربية والفرنسية كما قامت بطبع مذكرات عن تدريس اللغة الفرنسية في مناهج التعليم، وكانت لها مكتبة اشتملت على ١٨٥ كتابا و ٤٠ مجلدا وكان يتردد عليها في العام نحو خمسين عضوا وذلك حتى عام ١٩٤٨م^(٥٢).

عدت مصر من البلاد التي تروج فيها اللغة الفرنسية إلى جانب كل من سويسرا، بلجيكا، كندا، اليونان، رومانيا، بالإضافة إلى المستعمرات الفرنسية^(٥٣).

هنا يظهر تساؤل هل وجدت اللغة الفرنسية أية مقاومة من قبل الشعب

المصري؟

لا نستطيع إنكار المد الكبير للغة الفرنسية الذي ضرب المجتمع المصري وظهرت صورته واضحة على مستوى الشارع المصري، ومع ذلك فقد تعالت بعض الأصوات منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر التي تحذر من اتخاذ المصريين اللغة الفرنسية لغة أصيلة في المعاملات والحوارات الاجتماعية وكان محمد المويلحي^(٥٤) أول من دق ناقوس الخطر وذلك عندما تناول في قصة "عيسى بن هشام" الآثار السلبية التي ظهرت في المجتمع المصري في عام ١٨٩٨م بداية من استخدام المصريين للغة الفرنسية والذين يبدعون تحتهم فيما بينهم بكلمة "مونشير Moncher" أي يا عزيزي، كما سخر المويلحي من القضاة المصريين الذين يتحدثون الفرنسية في حواراتهم الخاصة مع بعضهم البعض^(٥٥). وعلى الصعيد الفني والأدبي كانت هناك محاولات من قبل بعض رجال الدولة في مصر للاهتمام باللغة العربية وبخاصة في أعقاب ثورة ١٩١٩م وكما أوضحنا فإن الزعيم سعد زغلول عندما تولى وزارة المعارف طالب الفنان جورج أبيض بتأسيس مسرحا عربيا تقدم على خشبته نصوصا باللغة العربية فقط بعيدا عن التمثيل باللغة الفرنسية.

وفي عام ١٩٣٣م نجد أحمد حسن الزيات ينتقد فتاة مصرية تدعى (حياة) أرسلت له رسالة بالفرنسية تعاتبه فيها على إغفال المجلة لثقافة المرأة فرد عليها قائلاً " فأما كتابك يا سيدتي فقد قبلته الرسالة (موضوعاً) ورفضته (شكلاً) لأن كتابتك إياه بالفرنسية الخالصة تدل على تلك الثقافة الشواء التي لا ترضاها الرسالة للفتاة. فهل تظنين أن العربية تقل جمالا في الفم الجميل والقلم المذهب عن الفرنسية؟ وهل تظنين أن جرس العربية يقل امتاعاً في الصالون وإيقاعاً في "النحوى" عن جرس الفرنسية؟ وهل تعتقدين أن المصرية لا تكون حديثة النشأة ولا عصرية الثقافة إلا إذا كتبت بالفرنسية أو ارتضخت بلكنة أجنبية؟ إن المصارف والمتاجر والشركات وأرباب الامتيازات يحتقرون العربية لأنهم يحتقرون الـ "لانديجين Lendigene"

- كلمة يطلقها المستعمرون والمستثمرون من الأوروبيين على سكان البلد الأصليين- وأولئك اللانديجين لا يزالون من خدر الدل في بلاد صماء يضيع فيها وخز الاهانة! ولكنك يا سيدتي تسمين حياة وتشيرين في كتابك إلى حفظ القرآن وإقامة الصلاة فكيف تسيئين بنفسك إلى كرامتك ويديك إلى لسانك؟! هذا كتابك

وهو في رأيي يحتاج إلى عفو الوطن" (٥٦).

فما كان من الفتاة إلا أن ردت في العدد التالي على مقالة الزيات وكان مبررها لاستخدام اللغة الفرنسية أنها ضحية من ضحايا النظام المدرسي الحكومي الذي ركز على تعليم الفتيان وإغفال أمر الفتيات اللاتي لجأ أولياؤهن إلى المدارس الأجنبية فنشأت هذه النشأة البتراء لا تعرف عن دينها إلا التشبه ولا من لغتها وأدبها إلا القشور، ولكن الأستاذ الزيات في تعليقه على رسالتها أوضح أن آفة اللغة العربية "منهاج سيئ ومعلم عاجز وتلميذ كسول" (٥٧).

وإذا نظرنا إلى هذه الحادثة وموقف الزيات سوف يصيبنا الارتباك للوهلة الأولى فالزيات هو صاحب مجلة الرسالة التي شجعت منذ إصداراتها الأولى على تعريف القارئ المصري بأهم الشعراء والأدباء الفرنسيين ونشرت العديد من الترجمات الأدبية الفرنسية فلماذا كان هذا الموقف من هذه الفتاة المصرية؟

لقد كان موقف الزيات صائبا، نعم إنه كان يشجع على معرفة الثقافة واللغة الفرنسية ولكن ذلك يكون في وقته وكما يقال "لكل مقام مقال"، فقد أراد الزيات أن يرسل رسالة إلى المجتمع المصري للحفاظ على هويته ممثلة في الحفاظ على لغته العربية لغة دينه وآبائه وأجداده وعدم اللجوء إلى استخدام أية لغة أجنبية إلا عند الضرورة.

تحمس كثير من مثقفي مصر إلى الدعوات التي تنادى باستخدام اللغة العربية بدلا من الفرنسية ففي ٦ أبريل ١٩٣٩ ترافع حسن صبرى باشا المحامى المصرى ورئيس الوزراء الأسبق باللغة العربية أمام المحاكم المختلطة لأول مرة ولم يكن ذلك مخالفا للقانون لأن اللغة العربية كانت في ذلك الوقت إحدى اللغات الرسمية لهذه الهيئة القضائية ولكن هذه المرافعة أثارت جدلا واسعا في الدوائر الفرنسية (٥٨).

وفي عام ١٩٤٤م انتقدت مجلة "المصور" إهمال استخدام اللغة العربية لصالح اللغة الفرنسية على جميع الأصعدة الاجتماعية مثل السباقات والمطاعم وغيرها (٥٩).

لم تول الحكومات المصرية المتعاقبة أهمية لنفوذ اللغة الفرنسية داخل المجتمع المصرى، إلى أن أصدرت حكومة الوفد القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢م والذي أقر وجوب استخدام اللغة العربية في الهيئات والمصالح الحكومية وكذلك في التعاملات بين الأفراد، كما صدر في عام ١٩٤٧، القانون رقم ١٣٨ بشأن تمصير الشركات

المساهمة^(٦٠) كل هذه الإجراءات كانت خطوات لصالح اللغة العربية والهوية المصرية أمام النفوذ الفرنسي.

لقد ظلت اللغة الفرنسية هي لغة القصر والحكم وكذلك لغة المال والتجارة حتى تولى الضباط الاحرار الحكم عام ١٩٥٢ وهؤلاء لم يكن من بينهم من ذوى الثقافة الفرنسية سوى ثروت عكاشة وعلى وحسين صبرى اللذين درسا بالفرير، إلا أن باقى الضباط وعلى رأسهم قائددهم الرئيس جمال عبد الناصر فلم يتقنوا الفرنسية لأن دراسة العلوم العسكرية كانت بالانجليزية منذ الاحتلال، هذا بالإضافة الى ان اللغة العربية هي لغة البسطاء من المصريين الذين باركوا حركة الضباط الأحرار فأصبحت اللغة الفرنسية وكأنها لغة العهد البائد^(٦١).

لاشك أن السنوات الأخيرة من تاريخ الجمالية الفرنسية وبخاصة منذ عام ١٩٥٢م ضعف اهتمام المجتمع المصرى باللغة الفرنسية ودراستها فتراجعت الفرنسية كلغة للمجتمع المصرى الذى تغيرت ديموجرافيته لصالح طبقة العمال والفلاحين على حساب الطبقة الأرستقراطية وطبقة كبار الملاك ذوى الثقافة الفرنسية.

لقد ضعف الإقبال على تعلم اللغة الفرنسية ونرى ذلك واضحا فى إحصاء عدد التلاميذ المصريين بالمدارس الثانوية فقد بلغ عدد دارسى اللغة الفرنسية كلغة أساسية فى القسم الأدبى ٣١ تلميذ وتلميذة فى جميع محافظات مصر وذلك طبقا لإحصاء العام الدراسى ١٩٥٧م ويبدو أن الاتجاه كان نحو تعلم اللغة الانجليزية حيث بلغ عدد التلاميذ الذين يدرسونها ٦٧٠ تلميذ وذلك فى الصف الثانى الثانوى فى القسم الأدبى، أما الصف الثالث الثانوى للقسم الأدبى فوصل عدد من يدرسون الفرنسية ٩١ تلميذ وتلميذة فى حين بلغ عدد من يدرسون الانجليزية ٩٥٧م^(٦٢).

وربما كان ذلك إيذانا بتراجع اللغة الفرنسية فى مصر كلغة وثقافة الطبقات الارستقراطية والبرجوازية قبل عام ١٩٥٢م.

ربما كانت أسباب ازدياد تعلم اللغة الانجليزية فى مصر بعد عام ١٩٥٢ تعود

إلى:

أولا: نجاح سلطات الاحتلال البريطانى فى نشر اللغة الانجليزية فى المدارس الحكومية تلك المدارس التى حرصت الدولة المصرية على ترسيخ مبدأ مجانية التعليم فيها.

ثانيا: بدء بزوغ نجم اللغة الانجليزية على الساحة الدولية لتصبح لغة عالمية فكان

لزاما على معظم بلدان العالم تعلمها والتحدث بها وخاصة وأنها لغة الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت على الساحة الدولية وبقوة منذ الحرب العالمية الثانية والتي ستكون احدى أكبر قوى العالم. جدير بالذكر أن بعض مفردات اللغة الفرنسية لم تندثر كليا داخل المجتمع المصرى مثل:

terrasse	شرفة	Cravate	ربطة عنق
secrsecretair	أمين سر	Antique	قديم، عتيق

وفيما يخص الموازين ظل استخدام كلمة قيراط carat في موازين الذهب ومقاييس الأراضي الزراعية.

كذلك استمر اطلاق مسمى "مليم" على نوع من أنواع العملات المالية والتي استمر تداولها في مصر حتى الربع الأخير من القرن العشرين وذلك على الرغم من أن أمين سامى باشا - صاحب تقويم النيل - الذى كان عضوا بمجلس الشيوخ اقترح على المجلس في عام ١٩٢٧ إستبدال كلمة "مليم" الفرنسية بكلمة "الفي"^(٦٣).

وقد ظلت المرأة المصرية تستخدم كثير من الألفاظ الفرنسية وخاصة في كل ما يتعلق بزيتها مثل ماكياج Maquillage كما ظل المجتمع المصرى يتداول مسمى Madame على المرأة المتزوجة^(٦٤)، الى غير ذلك من المفردات الفرنسية التي لم يستطع اللسان المصرى أن يهجرها حتى اليوم.

كانت هذه صورة اللغة الفرنسية داخل المجتمع المصرى تلك اللغة التي أخذت دورها في الحياة المصرية فبدأت ضعيفة أوائل القرن التاسع عشر وازدادت مع مرور السنوات قوة وتأثيرا في المجتمع المصرى حيث كانت لغة الشباب إلى أن أصابها الشيخوخة والضعف في خمسينيات القرن العشرين.

رجال الفكر والأدب:

ظهرت نهضة ثقافية شاملة في مصر في فترة الدراسة ولاسيما النصف الأول من القرن العشرين حيث كانت الثقافة الفرنسية مصدر إلهام لكثير من رجال الفكر والإصلاح والأدب في مصر.

على صعيد الفكر والفلسفة نجد الشيخ مصطفى عبد الرزاق^(٦٥) أستاذ الفلسفة الإسلامية في الجامعة المصرية ١٩٢٧-١٩٣٧م والذي اعتمد في محاولاته المنهجية في التوفيق بين الدين والعلم على المرجعية الفرنسية خاصة رأى الفيلسوف الفرنسي إميل بوترو Emile Boutroux، كذلك تبني رأى الفيلسوف الفرنسي ماكس مولر Max Muller، وإميل دوركايم من خلال مداخلاته العديدة التي تناول فيها تحديد أصل الدين وتعريفه.

ومن المفكرين المصريين الذين تأثروا بشخصيات فلسفية فرنسية بعينها الدكتور عثمان أمين^(٦٦) الذي كان من أشد المعجبين بفلسفة ديكارت وشخصيته مما حمّله على كتابة مقالة في مجلة الثقافة عام ١٩٤٠م عن حياة هذا الفيلسوف "رينيه ديكارت" وكانت بعنوان "سيرة ديكارت"^(٦٧)، وقد كرس الدكتور أمين حياته في عمل دراسات حول هذا الفيلسوف فاستحق لقب "رائد الدراسات الديكارتية"^(٦٨).

أما على الصعيد الأدبي فإن كبار أدباء مصر كانوا يكونون إعجابا كبيرا برواد الأدب الفرنسي واهلوا من الثقافة الفرنسية الكثير ما جعلهم يعملون على إحداث تغييرات في بعض المعتقدات التي رسخت داخل المجتمع المصري فحمل هؤلاء مشاغل التنوير وكانت أولى صورها قد تمثلت في الترجمة فقد شهدت فترة الدراسة نهضة ملموسة في حركة الترجمة في مصر حيث قام العديد من مثقفينا وأدباءنا بترجمة الكثير من كلاسيكيات الأدب العالمي ولاسيما الأدب الفرنسي الذي حظى بالنصيب الأكبر من هذه الترجمات.

يعد الشوام في مصر من الأوائل الذين ترجموا العديد من الروايات الفرنسية والتي كانت تتم في مجملها لصالح المسرح حيث تأخذها الفرق التمثيلية لتخرجها في صورة عمل فني مسرحي وكان على رأس المترجمين الشوام سليم خليل النقاش الذي ترجم للفرنسي Correille مسرحية "كاميل" وقدمت تحت اسم "مى"، كما

قام الشوام بتعريب الروايات الفرنسية وليس ترجمتها فحسب، فالتعريب يقوم على نقل البيئة التي تدور فيها أحداث الرواية إلى مناخ عربي، كما أنه يقتضى تغيير أسماء أبطال الرواية وعمل تعديلات في الطباع والسلوكيات التي تلائم البيئة العربية وبصفة خاصة المصرية ومن اشهر من قام بهذا الأمر في عهد الاحتلال الأديب نجيب الحداد الذي عرب مسرحيته "الطبيب رغم أنفه" لموليير والتي طبعت بالقاهرة عام ١٩٠٢ تحت اسم "الطبيب المغصوب" وإن كانت له ترجمات سابقة أشهرها قصة "الفرسان الثلاثة" للأديب الفرنسي اسكندر دوماس الأب والتي نشرت بالقاهرة عام ١٨٨٨^(٦٩)، كما قام الحداد في عام ١٨٩١م بنشر رواية في جريدة الأهرام ترجمها استكمالاً لقصة "الفرسان الثلاثة"^(٧٠).

شهدت الإسكندرية نشاطاً كبيراً في حركة الترجمة خاصة بين الشوام الذين وفدوا على المدينة حيث كانت لديهم ركيزة ثقافية ولغوية من خلال اتصالهم الوثيق بفرنسا عن طريق البعثات التعليمية والإرساليات التي غزت منطقة الشام في ذلك الوقت، مما أتاح لهم حين استقروا بالإسكندرية ترجمة الكثير من الأدب الفرنسي يدل على ذلك ما أخرجته لنا مطابع الإسكندرية في الفترة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهو ما يقرب من تسعين رواية وقصة معظمها مترجمة عن الفرنسية^(٧١).

شهدت حركة الترجمة في النصف الأول من القرن العشرين نشاطاً ملحوظاً ولاسيما عن الفرنسية وذلك على يد كبار الأدباء المصريين الذين أطلت عليهم أضواء الشهرة في تلك الفترة ممن تأثروا بالثقافة الفرنسية وسحرهم كتابات رواد الأدب الفرنسي أمثال روسو، موليير، هيجو، وسارتر، فنهلوا من هذه الثقافة وأخذوا منها ما رآوه يساعد على نهضة الأدب والمجتمع المصري، واليكم أشهر الأدباء والكتاب والشعراء المصريين الذين كانت لهم إسهاماتهم في تعريف المجتمع المصري بالفكر والأدب الفرنسي.

طه حسين:

جمع طه حسين بين الثقافة الفرنسية والثقافة العربية في تراوج فريد حيث كان الفكر الفرنسي أحد مصادر تكوينه الفكري^(٧٢). يرى البعض أن اختيار طه حسين لدراسة اللغة الفرنسية كان اختياراً واعياً حيث أن اللغة الإنجليزية كانت لغة المحتل

مما حدا بعميد الأدب العربي اختيار الثقافة الفرنسية، وقد درس حسين على أيدي عدد من المستشرقين والأساتذة الفرنسيين سواء في مصر أو في فرنسا حيث درس الفلسفة على يد المستشرق ماسينيون، الأدب الفرنسي على يد الأستاذ لسوى كليمان الذي انتدب من جامعة ليل لتدريس الأدب الفرنسي بالجامعة الأهلية في عام ١٩١٢م، أما التاريخ الحديث فقد درسه على يد الميسو سينوبرس^(٧٣)، هذا بالإضافة إلى تأثيره بعدد من المفكرين الفرنسيين من أبرزهم هيولت تين، سان بيغ الذي تعرف من خلاله على سيكولوجية المبدع، وكذلك ديكرات الذي التزم منهجه عند كتابته "في الشعر الجاهلي" — الذي أثار جدلا واسعا في المجتمع المصري خاصة عند علماء الدين — هذا بالإضافة إلى المفكر الفرنسي كايم الذي صرح أدينا أنه أحد أهم الأساتذة الذين تأثر بهم^(٧٤).

شغلت الترجمة حيزا كبيرا في حياة طه حسين فقدم ترجمات لروائع الأدب الفرنسي وكانت البداية عام ١٩٢٠م، حينما ترجم رواية "الواجب" تأليف جون سيمون وفي عام ١٩٢٤م قام بترجمة "قصص تمثيلية" من تأليف فرانسوا دي كوريل^(٧٥).

وفي عام ١٩٣٥م ترجم "أندروماك" إحدى روائع راسين، وراية "لحظات" عام ١٩٤٢م^(٧٦)، كما نشرت له دار المعارف في عام ١٩٤٣ مجموعة من المسرحيات القصيرة الحديثة بعنوان "صوت باريس"، وفي عام ١٩٤٧م قدم ترجمة لإحدى روائع فولتير القصصية هي زاديج zadjig كما اهتم كثيرا بنشر ترجمات لأدباء فرنسيين محدثين ولاسيما أنه كان حريصا على تعريف المجتمع المصري بالكتاب الفرنسيين الجدد أمثال هنري بيك، ادوار جيرو، هذا بالإضافة إلى صداقته لبعض هؤلاء الكتاب وعلى رأسهم أندريه جيد الذي ترجم له "ثيوس" Thésée^(٧٧).

وبعيدا عن الأدب والكتابة والترجمة نلمس الأثر العميق للثقافة الفرنسية على طه حسين المستول وذلك حينما كان عميدا لكلية الآداب عام ١٩٣٥م حيث حاول جاهدا تجديد قسم الدراسات الفرنسية^(٧٨). وهكذا نلمس أن فرنسا وثقافتها أخذت عقل وقلب عميد الأدب العربي.

توفيق الحكيم^(٧٩):

يعد توفيق الحكيم من الأدباء المصريين الذين أثروا الحياة الأدبية في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين.

كانت بدايات الحكيم الأولى مع الثقافة الفرنسية من خلال ما ترجمه أو بالأحرى ما اقتبس ومصره من روايات مسرحية فرنسية مثل: رواية "غادة ناريون" والتي قدمتها فرقة عكاشة تحت اسم "خاتم سليمان"، كما قدمت مسرحية "العريس" عام ١٩٢٤م والتي اقتبسها الحكيم عن مسرحية فرنسية عنوانها "مفاجأة أرتور" وكانت من النوع الكوميدي الخفيف حيث تأتي الكوميديا من مواقف سوء الفهم والمفارقات، وهذه المسرحية قدمها الحكيم في شبابه قبل سفره إلى فرنسا عام ١٩٢٥م وقد تجاهل تلك الفترة من حياته ولم يدخلها الحكيم ضمن نشاطه الأدبي المعروف بالقيمة الفنية الرفيعة والتي ظهرت بعد عودته من فرنسا^(٨٠).

كانت أولى تجارب الحكيم في مجال القصة كانت في فرنسا وهي "عودة الروح" التي كتبها بالفرنسية، وإن كان قد أعاد كتابتها وصياغتها مرة أخرى باللغة العربية ونشرها في جزئين عام ١٩٣٢م^(٨١) وقد استعان في الجزء الثاني من "عودة الروح" بكثير من العبارات التي ذكرت في كتابات المؤرخين الفرنسيين الذين كتبوا عن مصر أمثال "شامبليون"، وعالم المصريات "مورييه"، كذلك نرى الحكيم يدخل في روايته الشخصية الفرنسية الممثلة في عالم الآثار الفرنسي الذي يبدى إعجابه بمصر وأرضها وشعبها والذي يشرح للمستمر بلاك الانجليزى مدى عظمة روح هذا الشعب^(٨٢). وهذا يعكس أثر الفرنسيين على الحكيم ما جعله يظهرهم في أحسن صورة ليبين مدى تقارب الفرنسيين مع الشعب المصرى. محمد حسين هيكل^(٨٣):

يعد محمد حسين هيكل من أبرز رجال الفكر والأدب في العصر الحديث فهو كاتب سياسى تأثر كثيرا بالفكر الأوروبي ولاسيما الفرنسى حيث سافر إلى فرنسا وقضى بها ثلاث سنوات تأثر خلالها بالكثير من المفكرين الفرنسيين أمثال تين، أناتول فرانس^(٨٤)، وقد مر هيكل في حياته بمرحلة حاول فيها نقل الفكر الأوروبي وبصفة خاصة الفرنسى إلى المجتمع المصرى^(٨٥).

كتب هيكل في مطلع حياته الأدبية رواية "زينب" في عام ١٩١٤م والتي تعد

أول رواية مصرية^(٨٦) ويرى الأديب يحيى حقى أن الطابع الفرنسي كان الغالب على الأدب المصري الحديث في بداياته واستدل على ذلك برواية "زينب" فرؤية حقى للرواية أنها "ثمرة قراءة بول بورجييه وهنري بوردو"^(٨٧). في حين يرى شارل سميث أنها ثمرة قراءات هيكل لأعمال روسو، وفيكتور هيجو^(٨٨)

أعجب هيكل ببعض المفكرين الفرنسيين وقام بكتابة تراجم عنهم مثل كتابه "جان جاك روسو" الذي نشر في عام ١٩٢١م كذلك ترجم حياة كلا من أناتول فرانس، وتين في كتابه "تراجم مصرية وغربية"^(٨٩).

أما يوسف السباعي فلم يفلت من المدرسة الفرنسية التي أثرت في كتابته للرواية وكان على رأس هذه المدرسة البير كامى، سارتر، زولا، بالإضافة إلى أناتول فرانس صاحب قصة "الميزان" والذي أقر السباعي بتأثره بها في روايته "نائب عزرائيل"^(٩٠).

ولا نستطيع إغفال أحمد حسن الزيات ذو الثقافة الفرنسية والذي كان يجيد الفرنسية ببراعة وبالرغم من عدم إقباله على مجال الترجمة، إلا أن التاريخ قد حفظ له ترجمته قصتين هما "رافائيل" للامرتين و"فرتر" أو "الأم فرتر" لجوته^(٩١).

كان لشعراء مصر نصيب وافر من الثقافة الفرنسية وعلى رأسهم أمير الشعراء أحمد شوقي والذي كان له احتكاك مباشر بتلك الثقافة من خلال دراسته للقانون والآداب في باريس ومونبلييه، حيث تأثر شوقي في بداياته بالأدباء والشعراء الفرنسيين القدامى أمثال لافونتين، ولامارتين حيث كانت بدايته قصيدة جاءت فكرتها اقتباساً من ملحمة "أسطورة القرون" لفكتور هيجو، إلا أننا نجد شوقي يقطع كل صلة له بالأدب الغربي بصفة عامة والفرنسي بصفة خاصة بعد عودته إلى مصر ليتجه بأشعاره إلى الكلاسيكية العربية^(٩٢).

أما إذا تحدثنا عن شاعر النيل حافظ إبراهيم، فإنه على الرغم من أن حياته لم تتصل بالثقافة الفرنسية حيث كان يميل بثقافته إلى الشعر العربي، إلا أننا نجد أنه يدخل عالم الترجمة عن الفرنسية وقد حدث ذلك مرتين: الأولى ترجمته كتاب في الاقتصاد للكاتب الفرنسي بول لوروا بوليو، وإن نفى أحد أصدقائه حدوث ذلك وأوضح أنه كتب فقط مقدمة هذا الكتاب، أما الترجمة فتمت على يد الشاعر خليل مطران، أما المثبت له من ترجمات فهو ترجمته ونشره قصة "البؤساء" لفكتور

هيجو في جزئين عام ١٩٢٠م ومن يطلع على سيرة حياة حافظ ابراهيم يكشف أن نصيبه من الثقافة الفرنسية ليس كبيراً^(٩٣). ولعل التفسير الوحيد لاقتحام شاعر النيل بحال الترجمة هو أن شيوع الثقافة الأدبية الفرنسية في مصر كان لافتاً مما حدا به الى الانضمام إلى تلك المنظومة الثقافية ولو بالقدر اليسير.

واستكمالاً لإسهامات شعراء مصر في حركة الترجمة فقد شارك شاعر الأطلال ابراهيم ناجي (١٨٩٨-١٩٥٣م) في منظومة الترجمة عن الفرنسية ولكن فيما يخص القصائد ولاسيما أنه كان يجيد الفرنسية ومن أشهر ترجماته قصيدة "البحيرة" للشاعر الفرنسي لامرتين^(٩٤).

هنا يقودنا الحديث إلى الدور الذي لعبته المجلات الثقافية المصرية في حركة الترجمة من الفرنسية إلى العربية، فقد ساهمت تلك المجلات في فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين في تعريف الشارع المصرى بالأدب الفرنسى، حيث خصصت تلك المجلات ركناً أو عموداً لنشر ترجمات لكل ما يتصل بالأدب الفرنسى ففي الثلاثينيات خصصت مجلة الرسالة صفحة بعنوان "من الأدب الفرنسى" تناولت تراجم لشخصيات أدبية فرنسية أمثال شاتوبريان مع نشرها احدى قصائده الحماسية في عام ١٩٣٣م^(٩٥)، كذلك أفردت المجلة صفحة بعنوان "من الأدب الغربى" كان معظم ما يكتب فيها تراجم لشخصيات أدبية أو شعرية فرنسية حيث تعدى الأمر الصفحة المخصصة للأدب الفرنسى حيث انفردت أكثر من صفحة في عدد واحد بعرض ترجمات شعرية لأكثر من شاعر فرنسى، بالإضافة إلى نشر القصص القصيرة للأدباء الفرنسيين^(٩٦). وقد ساهم طه حسين بترجماته في مجلة الرسالة حيث قدم رواية "النفس والرقص" للفرنسى بول فاليرى نشرت عام ١٩٣٤م^(٩٧).

أما مجلة المقتطف فيذكر لها إسهاماتها في تقديم كتابات فرنسية مترجمة في باب سمي "حديقة المقتطف"^(٩٨).

امتازت مجلة "الثقافة" التي ظهرت في أربعينيات القرن العشرين بالتسويق لأحدث الترجمات الفرنسية التي نشرت حديثاً في ذلك الوقت بمصر وخصصت له ركناً أسمته "باب الكتب" ففي عام ١٩٤٨م عرضت المجلة كتاب "حضارات الهند" تأليف جوستاف لوبون وترجمه إلى العربية "عادل زعيتر" الذى قام أيضاً بترجمة

كتاب آخر للمؤلف بعنوان "حضارة العرب"^(٩٩). وقد يدل ذلك على عدم استئثار أعلام الأدباء والمفكرين المصريين بترجمة الكتب الفرنسية وإنما كان المجال مفتوحاً أمام كل من يجيد اللغة الفرنسية ويتذوق الكتابات الفرنسية.

كذلك أتاحت المجلة فرصة كتابة مقالات تتناول الأدب الفرنسي وتاريخه لأناس عشقوا هذا الأدب ومن هؤلاء أحد البكوات يدعى "على أدهم بك" والذي كتب مقالة تحت عنوان (حكيم فرنسي)، كتب يقول "يمتاز تاريخ الأدب الفرنسي بطائفة من الكتاب الحكماء الألباء"^(١٠٠) تتجلى في كلامهم الجامعة ونظراتهم السديدة النافذة سعة الخبرة وطلاقة الفكر وقوة البيان ودقة التعبير ومن أخطب هؤلاء الحكماء الأعلام الكاتب المفكر جوبير"^(١٠١). هذه كانت وجهة نظر مصرى مثقف ينتمى إلى الطبقة الأرستقراطية في تاريخ الأدب الفرنسي مما يعكس قوة الثقافة الفرنسية في المجتمع المصرى.

هذا وقد نالت العديد من الروايات الفرنسية فرصاً لنشرها وطبعها أكثر من مرة وفي دور نشر متباينة خاصة الروايات التى نالت شهرة واسعة مثل رواية "أحدب نوتردام" للأديب الفرنسى فيكتور هيجو والتي ظهرت لها أكثر من ترجمة لعدد من المترجمين المصريين في خمسينيات القرن العشرين حيث نشرتها أكثر من دار نشر لأكثر من مترجم وملخص أبرزها دار الهلال التى نشرتها في العدد (٦٣) من عام ١٩٥٤م.

لقد وجد أدباؤنا في كتابات الأدباء الفرنسيين السراج المنير في أوقات الأزمات التى عاشها الوطن وليس أدل على ذلك مما كتبه زكى نجيب محمود هذا الكاتب والأديب الذى نراه يكتب في مقدمة إحدى مقالاته عام ١٩٤٠م أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية، كتب يصف حاله "وقفت أمام مكتبتي الصغيرة أجيل فيها البصر لعلى أحد كتابا أزجى به فراغ النهار وسرعان ما استقر البصر عند كتيب لاندريه موروا - أديب فرنسى معاصر فى ذلك الوقت - عن فولتير وماذا عساي أن أقرأ فى هذه الأيام التى كادت الحرية فيها أن تحتضر وتحتبس أنفاسها إن لم أقرأ عن أبطال الحرية وحماقها؟ وفولتير من هؤلاء الأبطال فى الطليعة"^(١٠٢).

لقد عشق المثقفون والكتاب فى مصر الثقافة الفرنسية بل اعتبر البعض فرنساً رمزاً من الرموز الشائخة التى لا تمس وقد ألم الحزن بكثير من مثقفى مصر جراء

انهزام فرنسا إبان الحرب العالمية الثانية ففى مقالة كتبها عبد العزيز البشرى فى مجلة الثقافة بعنوان " وهل يكتب لفرنسا العظمية بعث جديد"، كتب أنه طوال حياته لم يكتب كلمة واحدة فى شأن من الشؤون الخارجية على أن كارثة احتلال فرنسا قد هزته حيث أنه إذا ذكر الغرب حضرت على الفور فرنسا، ففرنسا "هى لب العالم الحديث وجوهره هى مثابة العلم وموطن الحضارة هى منبع الفن وهى حصن الحرية والمساواة"^(١٠٣).

المرأة المصرية والفرنسية:

إن معرفة المرأة المصرية بالثقافة الفرنسية وتوطد علاقتها حقيقة بتلك الثقافة لم تظهر إلا فى بدايات القرن العشرين وذلك مع تنامى الاهتمام بمسألة تعليم الفتاة فى مصر والى ظلت محصورة حتى ذلك الوقت فى بنات الأسرة الحاكمة وعائلات الموسرين وكبار الموظفين وكما رأينا فإن الحكومة المصرية تحت نير الاحتلال الانجليزى لم تلتفت إلى تعليم الفتيات ذلك فى الوقت الذى تكالبت الهيئات والمؤسسات الفرنسية الدينية والمدنية على إنشاء العديد من المدارس لتعليم الفتيات حيث أتاحت أقساما مجانية لتعليم غير القادرات من التلميذات المصريات.

لا يمكننا اغفال مدى انجذاب سيدات البيوت الأرستقراطية فى مصر نحو الثقافة الفرنسية فالكاتب الفرنسى فيكتور مارجريت ذكر فى كتابه "صوت مصر" La Voix de L'Egypte أن الأدب المعاصر تنفوقه الأنبيات على ضفاف النيل مثلهن فى ذلك مثل هؤلاء النساء اللاتى يحلمن على ضفاف ريودى لابلاتا إنهن أوروبيات بل قل فرنسيات فى طريقة تفكيرهن وهكذا تبدو نساء الطبقة الراقية"^(١٠٤).

ولكن ماهى الصورة التى كانت عليها المرأة المصرية ذات الثقافة الفرنسية؟ وإلى أى مدى تشبهت المرأة المصرية بمثيلتها الفرنسية؟

ربما كانت البداية مع تأسيس الجامعة حيث اهتم القائمون عليها بتخصيص محاضرات للنساء بالإضافة إلى المحاضرات العامة فوصل عدد المصريات فى الجامعة عام ١٩٠٩م نحو ٣٥ حرصن على حضور محاضرات فى التربية والأخلاق تلقىها مدرسة باريسية تدعى كوفورور"^(١٠٥).

شاركت كثير من المجالات الثقافية النسائية فى نشر الثقافة الفرنسية بين نساء

المجتمع المصري حيث كان على الفتاة والمرأة المصرية أن تكون على معرفة تامة بكل ما يتعلق بما يعرف "بالاتيكييت" أو فن المعاملات سواء في المقابلة والتحية والمحادثة وحتى الذوق في الملبس، وكانت مجلة "الجنس اللطيف" من أوائل المجلات النسائية المتخصصة في القرن العشرين والتي صدرت منذ عام ١٩٠٨م وقد احتلت المرأة الفرنسية مكانا كبيرا في تلك المجلة التي أبرزت أشهر الفرنسيات اللاتي تميزن في مختلف الأنشطة مثل روزا بونير أشهر رسامة فرنسية في القرن التاسع عشر حيث أظهرت المجلة في عام ١٩١٦م مدى كفاح هذه المرأة الفرنسية وإصرارها على النجاح في اختراق عالم الرجال في مجال فن الرسم وأنها ظلت ترسم حتى وفاتها وهي في السابعة والسبعين من عمرها^(١٠٦). فكانت المجلة تعطي دافعا للمرأة المصرية للإصرار على النجاح وذلك بنماذج فرنسية.

كانت مجلة "الجنس اللطيف" تنشر بعض النصائح للزوجة المصرية التي يجب عليها مراعاتها وتأخذ من الكتاب الفرنسيين أقوالا مأثورة منها "امرأة صالحة كثر خفي ومن يجدها لا يحق له سوى الافتخار"^(١٠٧).

كما قامت المجلة في عام ١٩١٩م بتعريف المرأة المصرية بحقوقها في الحياة العامة والسياسية ووقت المحن حيث نشرت موضوعا عن حق المرأة الفرنسية في أن يكون لها مقعدا في المجالس النيابية وأوضحت المجلة ما وصلت إليه المرأة الفرنسية وما قامت به في الحرب العالمية الأولى والتي اتصفت بالجلد والقوة فقامت في المزارع والحقول مقام الرجل وعملت في المصانع والمصالح فكانت المكافأة التي تليق بها هي رفعها في الحياة العامة إلى مستوى الرجل وهذا ما رأى مجلس النواب في فرنسا تقريره بعد انتهاء الحرب^(١٠٨).

وبالفعل فإن نهاية الحرب العالمية الأولى كانت بداية في تاريخ المرأة المصرية حيث كانت أول عمل تقوم به هو اشتراكها في تنظيم مظاهرة ١٦ مارس ١٩١٩م إزاء ما تقوم به سلطات الاحتلال الإنجليزي من عمليات قتل وتنكيل بالشعب المصري، وفي ٢٠ مارس ١٩١٩م قامت مظاهرة نسائية ثانية حيث حملت المتظاهرات لافتات احتجاجية كتبت بالعربية والفرنسية^(١٠٩).

وهذا دليل آخر على أن الثقافة الفرنسية التي اتسمت بها المرأة المصرية رسخت في مفهوم المصريات وساعدتهن على الخروج في مظاهرات لم يكن للمرأة المصرية

من قبلها ناقة ولا جمل ولكن التعليم الفرنسي الذى كان يرسخ مبادئ الثورة الفرنسية ومنها مبدأ الحرية شجع المرأة المصرية على مشاركة الرجال فى المطالبة بحق استقلال البلاد.

كانت المرأة الفرنسية نموذجاً للمرأة المصرية ليس فقط فى مجال السياسة بل أيضاً فى مجال الاقتصاد فقد دعت مجلة "السيدات" فى عام ١٩٢١م إلى وجوب إقلاع سيدات مصر عن ارتداء الأزياء الأنيقة إلى الأزياء البسيطة ودعت إلى مقاطعة "الموضة" Mode والاقتصاد على اقتناء مامو موجود من المنتجات والمصنوعات الوطنية، واستشهدت المجلة بالمرأة الفرنسية حيث كتبت " فإذا كانت المرأة الفرنسية المشهورة بتماديها فى التأنق والتبرج قد صامت عنهما فى الحرب لأجل خاطر الوطن" (١١٠).

المرأة المصرية مثلها مثل أى امرأة تريد وتبحث عن الجمال وقد وجدته المرأة المصرية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى تقليد المرأة الفرنسية فارتدت التنورة والفساتين الحريرية والمخمل (١١١).

اشتهر الفرنسيون فى مصر بتجارة الأقمشة والمنسوجات فعرفت مصر أنواعاً كثيرة من الأقمشة وكلها ذات أسماء فرنسية مثل كريب دى شين، كريب ساتان، كريب جورجيت، كريب رومان، كريب فليرى، كريب ماروكان، فوال، تافتا، كريون، وقد خصصت مجلة الجنس اللطيف فى عام ١٩١٤م باباً أسمته "باب الأشغال اليدوية" لتعليم الفتاة والمرأة المصرية أشغال الإبرة مثل شغل "الدنتلا فيليه" Dentelle Filet (١١٢).

تميز الفرنسيون فى صناعة الملابس والأزياء فى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى حيث وصل عدد الإناث فى هذه المهنة إلى ٣٥٣ فرنسية و ٣٩١ فرنسية وذلك فى عام ١٩١٧م حيث احتلوا المرتبة الثالثة، فى حين احتلوا المرتبة الثانية فى تجارة الملابس والأزياء بعد اليونانيين، وكذلك احتلوا المرتبة الثانية فى تجارة الجلود والفراء (١١٣).

وقد ذاعت شهرة كثير من المحال التجارية التى تعتمد فى تجارتها على الأزياء والملابس الفرنسية مثل هانو، شيكوريل، ومحلات "تريمود" بالاسكندرية (١١٤)، وكذلك محلات "سليم وسمعان صيدناوى" التى كانت تهتم بنشر اعلانات عن "الفساتين الباريسية" التى ينتظرها المجتمع المصرى فى مصر (١١٥)، بالإضافة إلى أحدث الأقمشة التى كانت تتهاافت سيدات المجتمع الراقى على خياطتها عند

فرنسيات^(١١٦).

اهتمت المرأة المصرية باستكمال أناقتها وجمالها من خلال استخدام أدوات الزينة والعطور الفرنسية، حيث ظلت فرنسا لفترة طويلة هي المورد الوحيد لهذه السلع^(١١٧).

لقد أثرت الثقافة الفرنسية على دور المرأة المصرية داخل المجتمع المصري فلم تعد المرأة المصرية ترتكن إلى كينونتها الطبيعية كزوجة وأم وربة بيت، بل رأت أن لها دورا في ممارسة مختلف الأنشطة الثقافية والتي كانت ذات صبغة باريسية، وقد برزت في مصر كثير من النساء اللائي شاركن في المنظومة الثقافية المصرية خاصة في النصف الأول من القرن العشرين.

لقد شهدت فترة العشرينيات والثلاثينيات إقامة كثير من السيدات المصريات للصالونات الأدبية ومن أشهر هؤلاء السيدة هدى شعراوي التي أسست "الاتحاد المصرية مسلمة ذات ثقافة فتحت قصرها على النيل لاستقبال المثقفين من الشعراء والكتاب وكانت أديبة نالت ثناء الديوان الملكي على مؤلفاتها عام ١٩٤١م ولقبت بصاحبة العصمة^(١١٨).

كما ساهمت المرأة المصرية ذات الثقافة الفرنسية في نشر هذه الثقافة بين نساء المجتمع المصري وكان على رأس هؤلاء السيدة هدى شعراوي التي أسست "الاتحاد النسائي المصري" أو ما عرف بجمعية هدى شعراوي للنهضة النسائية في عام ١٩٢٥م وقد أصدرت السيدة هدى شعراوي مجلة باللغة الفرنسية وأخرى بالعربية لكي تعبر عن أهداف الاتحاد النسائي وأنشطته المختلفة^(١١٩)، وكانت المجلة بعنوان L'Égyptienne والتي استمرت حتى عام ١٩٤٠ وقد أشرفت على تحريرها السيدة سيزا نراوى التي كانت على درجة عالية من الثقافة الفرنسية فكانت المجلة مرآة صادقة للعالم تعكس حقيقة وضع المرأة المصرية وادحاض ادعاءات تخلفها^(١٢٠).

جدير بالذكر أن السيدة هدى شعراوي كانت صاحبة أول دعوة لكاتبة فرنسية تحضر إلى مصر لإلقاء محاضرات نسائية في الجامعة المصرية حيث تمت دعوة الكاتبة مارجريت كليمنت لافتتاح هذه المحاضرات في عام ١٩٠٨^(١٢١).

وقد تعرضت السيدة هدى شعراوي لانتقادات بسبب إصدارها المجلة بالفرنسية ففي عام ١٩٣٥ نشرت بمجلة روز اليوسف مقالة تحت عنوان

"شخصيات الذوات" في صفحة (الطبقة الراقية وغير الراقية) هذا نصها: "هدى هانم شعراوى لها صولات وجولات في سبيل النهضة النسائية ونفوزا حتى أفاصى العالم، ثقافتها الفرنسية. . بخاطرك بقى وهى تصدر مجلة بهذه اللغة منتشرة في جميع أوساط الطبقة الراقية، أما أوساط الطبقة غير الراقية فقد عوضتها عن المجلة الثقافية بإحسانها وكرمها وصدقها"^(١٢٢).

واستكمالا لمجال الصحافة فقد اخترقت أيضا المرأة المصرية مجال الصحافة السياسية وذلك أيضا عن طريق الثقافة الفرنسية وكان على رأس هؤلاء السيدة منيرة ثابت التى لقت ب"عميدة الصحفيات المصريات" حيث التحقت في صغرها بمدرسة الحقوق الفرنسية ونالت شهادة ليسانس الحقوق في عام ١٩٢٨م بعد أن نجحت بتفوق في امتحان اللجنة التى اعتادت وزارة المعارف الفرنسية أن ترسلها سنويا لهذا الغرض، فكانت أول فتاة مصرية تحصل على هذه الشهادة وقيدت في جدول المحامين أمام المحاكم المختلطة كأول محامية عربية، وما يعنينا أنها كانت منذ صغرها شخصية ناثرة كتبت أثناء دراستها مقالات سياسية ساخنة هاجمت فيها الحكومة والاحتلال وساندها في ذلك ناظر المدرسة الفرنسية، كما أنها تمردت على كثير من العادات والتقاليد التى كانت تعيشها المرأة المصرية، وفي عام ١٩٢٦م أصدرت السيدة منيرة مجلتين احدهما يومية بالفرنسية أسمتها "الأمل" L'Espoir والأخرى عربية تحمل نفس الاسم، وكانت أول امرأة مصرية تدخل مجلس النواب بصفتها الصحفية مرتدية الملابس الأوروبية معلنة الحرب على النظام الشرقى^(١٢٣).

كذلك تمردت الدكتورة درية شفيق إحدى رائدات حركة تحرير المرأة في مصر والى درست بمدارس البعثة الفرنسية في طنطا وسافرت ضمن أول بعثة طالبات أرسلتها الحكومة المصرية للدراسة في جامعة السوربون في باريس والى حصلت منها على درجة الدكتوراه في الفلسفة عام ١٩٤٠م، وقد حاربت وجود الاحتلال الإنجليزي، كما ينسب لها الفضل في حصول المرأة المصرية على حق الانتخاب والترشح في الدستور المصرى عام ١٩٥٦م^(١٢٤).

وفي المقابل وجدت في مصر طائفة من النساء المصريات المثقفات اللائى لم يتقبلن فكرة انتمائهن إلى أية ثقافة أوروبية وخاصة الفرنسية ومن أشهرهن السيدة نبوية موسى التى اتخذت موقفا حادا عندما انتشرت في عام ١٩٢٥م شائعة تعيين

ناظرة فرنسية بمدرسة السلطان حسين بمصر الجديدة مما حدا بالسيدة نبوية موسى ومعها مفتشات وناظرات ومدرسات بمدارس البنات الأميرية بتوجيه خطاب إلى وزير المعارف العمومية شرح له فيه عدم ضرورة الاستعانة بأجنبيات مع وجود كفاءات من المصريات^(١٢٥) فما كان من وزارة المعارف إلا أن قابلت الاحتجاج بمعاينة السيدة نبوية موسى والتي كانت كبيرة المفتشات في ذلك الوقت - وتعيينها ناظرة لإحدى مدارس المعلمات وكان ذلك إلغاء للمنصب^(١٢٦).

وهكذا اختار النخبة من المثقفين والمفكرين المصريين الثقافة الفرنسية نبراسا لتغيير بعض الأوضاع التي كانت عليها البلاد والتي كانت من أهمها التأكيد على نيل الحرية فيما يخص الشأن السياسي وكذلك حصول المرأة المصرية على بعض الحقوق التي كانت مطلوبة منها وخاصة حق التعليم وحق العمل مع ملاحظة احتفاظ هذه النخبة بالهوية المصرية وأن ما اعتنقوه من أفكار ومفاهيم ارتبطت بالثقافة الفرنسية إنما كانت من أجل تطوير المجتمع المصرى.

عامية الشعب المصرى:

في سياق تناول تأثيرات الجمالية الفرنسية على المجتمع المصرى ظهر سؤال لا يمكن إغفاله ماذا عن عامية الشعب المصرى هل وجدت أية تأثيرات من الجمالية الفرنسية على هذه الطبقة التي قد يكون من بينها من لم ينل قسطا وافرا من التعليم؟ هل وجد بين هؤلاء العامة أى رابط يربطهم بالجمالية الفرنسية؟ وبالبحث وجدت أن أهم وأكبر رابطة ارتبط بها بعض العامة من المصريين بالجمالية الفرنسية كانت الانتماء إلى هذه الجمالية حيث سعى البعض إلى الحصول على الرعوية الفرنسية وذلك للاحتماء بها والاستفادة من الامتيازات الأجنبية وعلى الرغم من أن هذه الامتيازات كانت حقا لكل الجاليات الأجنبية في مصر إلا أن بعض المصريين اختاروا الرعوية الفرنسية لما كان لهذه الجمالية وقنصليتها من سطوة ونفوذ في البلاد المصرية لم تضاهها قوة الاحتلال والحماية الإنجليزية في بعض الاحيان.

وإذا ما اتخذنا عام ١٩١٧ نموذجا نجد أن عدد المصريين الذين دخلوا ضمن رعايا الحكومة الفرنسية قد بلغ ٣٤٧٥ مصرى ذكورا وإناثا وذلك في مقابل ٨٢٤ من المصريين الذين انتموا إلى الرعوية الإنجليزية^(١٢٧).

وقد ظل المصريون يقبلون على الرعوية الفرنسية فقد وصل عددهم في عام ١٩٣٧م إلى ٣٠٢٢ تركّز معظمهم في القاهرة ١٤٤٤ والإسكندرية ١٣٠٨، في حين بلغ عدد المصريين ذوى الرعوية الإنجليزية في نفس العام ١١٠١^(١٢٨). وبذلك تفوق النفوذ الفرنسي على النفوذ الإنجليزي لدى المصريين.

كان هناك تباين بين المصريين الذين انتموا إلى الرعوية الفرنسية بالإضافة إلى وجود اختلاف واضح سواء في الطبقة التي ينتمون إليها من الناحية التعليمية والثقافية فنجد منهم من ينتمى إلى طبقة أصحاب المهن البسيطة مثل البلغاثي^(١٢٩)، الدلال^(١٣٠)، النقاش^(١٣١)، والقهوجي^(١٣٢). بالإضافة إلى فئة التجار مثل تجار الشاي^(١٣٣)، العطور^(١٣٤)، والفحم^(١٣٥). وكذلك تجار المنى فاتورة^(١٣٦)، العطارين^(١٣٧)، وأصحاب المطاعم^(١٣٨). ويضاف إلى هؤلاء فئة من المصريين الذين ينتمون إلى الطبقة البرجوازية من الحاصلين على الشهادات الجامعية مثل الأطباء^(١٣٩).

تجدر الإشارة إلى أن الحالة العلمية للمصريين من ذوى الرعوية الفرنسية في مصر قد تباينت وإليك احصاء عام ١٩٣٧م حيث انقسم المصريون إلى ثلاث فئات:

أولاً: حاملوا الشهادات.

ثانياً: الملمون بالقراءة والكتابة.

ثالثاً: الأميون.

الحالة العلمية	ذكور	إناث	الإجمالي
الحاصلين على الشهادات	١١٢	٥٣	١٦٥
الملمون بالقراءة والكتابة	٨٤١	٧١٤	١٥٥٥
الأميون	٣٢٨	٦٥٠	٩٧٨
المجموع الكلي	١٢٨١	١٤١٧	٢٦٩٨ ^(١٤٠)

احصاء فئات المصريين ذوى الرعوية الفرنسية عام ١٩٣٧م

يتضح من الجدول السابق السابق:

أولاً: ضعف إقبال المصريين الحاصلين على الشهادات على الحصول على الرعوية الفرنسية.

ثانياً: يعد الملمون بالقراءة والكتابة من المصريين من أكبر الفئات التي أقبلت على الدخول تحت رعية فرنسا.

ثالثاً: ازدياد نسبة الأميين من الإناث الحاصلات على الرعية الفرنسية. جدير بالذكر أن بعض المصريين من ذوى الأملاك حرصوا على الدخول في الرعية الفرنسية^(١٤١) وذلك للاستفادة اقتصادياً واجتماعياً.

وقد حرصت عائلات مصرية بأكملها على الحصول على الرعية الفرنسية بحيث يضم الرجل زوجته وأبنائه كباراً كانوا^(١٤٢) أم صغاراً^(١٤٣).

إذا ما حاولنا تقسيم التبعيات الفرنسية حسب الديانات نجد أن اليهود في مصر كانوا على رأس القائمة فمنذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين استقرت أعداد كبيرة من العائلات اليهودية في مصر واختارت أن تكون تحت الرعية الفرنسية ومن أهمها عائلة سوارس Soares وهى عائلة من أصل أسباني استقرت في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر وأسست العديد من المشروعات الاستثمارية مثل البنوك والشركات الزراعية وشركات النقل^(١٤٤).

وقد وصل عدد اليهود التابعين للرعية الفرنسية في مصر عام ١٩١٧م إلى ٧٨٩١ يهودي^(١٤٥)، في حين بلغت أعدادهم في عام ١٩٢٧م نحو ٨٣٥٣، بينما تناقصت أعدادهم في عام ١٩٣٧م لتصل إلى ٦٦٥٥، والتي تناقصت تناقصاً كبيراً بحلول عام ١٩٤٧م لتصل إلى ٣٣٦٨^(١٤٦). إلى أن تم طردهم من مصر في أعقاب أحداث عدوان ١٩٥٦م.

جدير بالذكر أنه أبان الحرب العالمية الأولى كان معظم اليهود القرائين الذين كانوا يسكنون حارة اليهود بالجمالية كانوا تحت الرعية الفرنسية^(١٤٧) ومن أشهر اليهود الذين حرصوا على التبعية الفرنسية كان الملحن داود حسنى^(١٤٨).

أما المسيحيون في مصر فقد قبلوا على الرعية الفرنسية وذلك بمختلف مذاهبهم حيث وصلت أعدادهم في عام ١٩١٧م إلى ٨١٦٦ منهم ٣١٥٥ ذكور، ٥٠١١ إناث^(١٤٩).

لم يكن أمر الرعية الفرنسية للأقباط في مصر مصدراً للراحة في كل الأوقات فقد بعث بعض الأقباط تلغرافاً إلى ناظر الداخلية يرجوه النظر في أمر عبد العزيز جاويش محرر جريدة اللواء حيث أنه كان مؤيداً للفتنة التي حدثت بين المسلمين

والمسيحيين في مصر عام ١٩٠٨ ورجائهم ألا تحول تبعيتهم للدولة الفرنسية عن تنفيذ التماسهم^(١٥٠).

أثبتت الوثائق أن كثيرا من الأقباط الذين دخلوا تحت الرعوية الفرنسية كانوا يعملون في الهيئات الفرنسية وخاصة في المدارس والأديرة مثل مسيحه بك عبد المسيح الذي كان وكيلًا للإرسالية الفرنسية للراهبات للتعليم ببندر زفتى، وكذلك داود بك صليب سلامة الذي كان وكيلًا لدير الإرسالية الأفريقية بطنطا والذي دخل في رعوية دولة فرنسا منذ عام ١٩١٦م إلا أن هذه الرعوية زالت عنهما منذ تاريخ تصديق اتفاقية مونثرو في ٨ مايو عام ١٩٣٧م^(١٥١).

وكما حرص اليهود والأقباط في مصر على الرعوية الفرنسية، حرص عليها كذلك كثير من المصريين المسلمين وإن لم ترد احصاءات في هذا الشأن وإن أثبتت سجلات ديوان الداخلية الخاصة بأقسام القاهرة دخول كثير من المسلمين المصريين تحت الرعوية الفرنسية وذلك بمختلف الفئات والمهن^(١٥٢).

تجدر الإشارة إلى أنه وجد من بين المصريين من كان لقبه "الفرنساوى" مثل محمد طلعت بك فرنساوى أحد أعيان القطر المصرى في فترة الثلاثينيات^(١٥٣)، كذلك زكى بك فرنساوى وكيل البنك الأهلى بأسسوان عام ١٩٣٨م^(١٥٤). وكان هؤلاء يحسبون على الطبقة الأرستقراطية، أما الطبقة المتوسطة من المثقفين فقد لقب أحدهم وهو مؤلف كتب يدعى إبراهيم فؤاد فرنساوى^(١٥٥). ولم تترك الطبقة العاملة هذا اللقب فقد عرف صانع عصي في العشرينات بهذا اللقب وكان يدعى محمد أمين فرنساوى^(١٥٦).

وكان للجالية الفرنسية في الاسكندرية أثرها على المواطنين المصريين حتى أن أحدهم ويدعى دسوقى محمد حستين أطلق على نفسه اسما للشهرة وهو "المسيو جيلى جيل"^(١٥٧).

أسلوب المعيشة

كانت العمارة الفرنسية من الآثار التي لم يستطع التاريخ محوها فقد حافظت الطبقة الأرستقراطية على اتخاذ الحياة الفرنسية مذهبها لها، أما الطبقة البرجوازية التي كانت تميل إلى التحديث لحقت هي الأخرى بركاب الحضارة الفرنسية ولكن

بجتماع هاتين الطبقتين لم يتخلص من فكرة ازدواجية الثقافة فقد ظل الذوق المصرى داخل بيوتنا يميل إلى الطراز المعماري الفرنسي سواء في استخدام الأثاث المذهب في حجرات الاستقبال والتي تعرفه مصر حتى الآن وخاصة طراز الملكة آن، وكذلك استخدام اللوحات المزخرفة ذات الأطر الفرنسية الطراز والتي من أشهرها طراز لويس الرابع عشر ومع ذلك فإن كثيرا من بيوتنا المصرية مزجت ما بين الطراز الفرنسي والطراز الشرقى وخير مثال على ذلك آلات البيانو المستخدمة من طراز لويس الخامس عشر أو السادس عشر والمطعمة بالصدف وخشب الماهوجنى المحفورة^(١٥٨).

ويعد بيت الزعيم سعد زغلول "بيت الأمة" من أشهر العماثر التي صممت على طراز قصور الأثرياء في فرنسا والذي احتوى على الأثاث الفرنسي^(١٥٩). لقد كان استخدام الذهب الفرنسي أمرا مهما في الأثاث المصرى مهما كانت الأزمان ففي عام ١٩٣٩م أرسل مراقب مصلحة التجارة المصرية مكاتبة إلى قنصل مصر في باريس يعرض فيها "شكاوى محال تذهيب الموبيليا من ارتفاع أسعار الذهب الفينو" وامتناع بعض تجار الجملة عن بيع هذا الصنف "مما حدا بمطالبة هذه المحال باستيراد هذا الصنف من فرنسا"^(١٦٠).

احتوت القصور الملكية في مصر على كثير من المفروشات الفرنسية والتي كان يتم شرائها من المحال الفرنسية وأشهرها محل البون مارشيه بمصر Bon Marche Caire والذي كان فرعا للمحل الأصلي في باريس، حيث امتلأت قصور مصر بالأبسطة الفرنسية وخاصة "الأوبسون" والتي كانت كثيرا ما يتم إرسالها للترميم إلى فرنسا^(١٦١). استحوذت كثير من المحال الفرنسية في القاهرة والاسكندرية على النصيب الأكبر من العقود التي أبرمتها إدارة السرايات الملكية لتوريد مختلف المفروشات والأدوات اللازمة للقصور الملكية ففي عام ١٩٢٦م قامت محلات "بلانشيه" و"البون مارشيه" بتوريد أدوات الطعام مثل مفارش السفرة المصنوعة من "الدانتلا"، وفوط الشاي التي كانت دائما ما تحمل اسم المحال المشتراه منها^(١٦٢)، كما شهد عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩م توقيع عدة عقود مع محال فرنسية لتوريد مستلزمات قصر عابدين وكانت أكثرها مع محل "شالون" بشارع شريف بالإسكندرية Grands Magasins Chalon وكانت أكثرها مفارش سفرة و مفارش "صواني التقلسم" من

التيل والدانتلا، وكذلك فوط السفرة من التيل جرائته المنقوش بوسطها حرف F والتاج بالبرودريه وكذلك مفارش التيل المشجر "الترايزات الشاى" (١٦٣). كانت القصور الملكية في مصر كثيرا ما كان يتم شراء أثاثها من فرنسا وكان يتم تحديد الطراز المطلوب كما حدث عام ١٩٣٩ عندما طلبت إدارة سرايات الديوان الملكي شراء "كتبين طراز لويس الرابع عشر لازمتين لقصر عابدين العامر" بمبلغ ٩٢ جنيها (١٦٤).

أما إذا انتقلنا إلى الشوارع المصرية، فنجد أن القاهرة على سبيل المثال ما زالت تحتفظ بالعديد من البنايات التي تم تأسيسها على طراز العمارة الفرنسية والتي قام فرنسيون بتصميمها، وإذا تجولنا في شوارع القاهرة نجد كثير من المحال التجارية التي شيدت على الطراز الفرنسي ومن أشهرها محلات عمر أفندي الكائنة بشارع عبد العزيز وكذلك محلات صيدناوى بميدان الخازندار فمن يشاهدها كأنما يشاهد محلات "لافايت" في باريس (١٦٥). ومن أشهر المباني العامة التي لا تزال عليها البصمة الفرنسية هو مبنى البورصة الكائن بشارع الشرفين حيث قام بتصميم هذا المبنى المهندس الفرنسي جورج بارك (١٦٦).

كذلك نجد أن معظم المتاحف في مصر قد قام بتصميمها والإشراف على إنشائها مهندسين معماريين فرنسيين مثل متحف الآثار اليونانية الرومانية في مدينة الاسكندرية والذي كان من تصميم المهندس الفرنسي ميشيل روسبيتز (١٦٧)، وكذلك تم تصميم المتحف المصري عام ١٨٩٦ بواسطة المهندس الفرنسي مارسيل دورنون وتم افتتاحه في عام ١٩٠٢م حيث اختير من بين ثلاثة وسبعين تصميمًا حيث تم تشييده على طراز العمارة الكلاسيكية اليونانية ماعدا واجهة المتحف التي شيدت على الطراز الفرنسي (١٦٨). كثير من المتاحف كانت قصورا مثل متحف سعد زغلول والذي بناه زعيم الأمة ليتخذ به بيتا له في أوائل القرن العشرين وتم تصميمه على طراز قصور الاثرياء في فرنسا (١٦٩)، كما يعد متحف محمد محمود خليل من أبرز علامات الفن الفرنسي والذي بناه الأخير على الطراز الفرنسي من أجل زوجته الفرنسية حيث أقام فيه طوال حياتهما (١٧٠).

ومن أشهر البنايات السكنية التي شيدت في مصر كانت عمارة الامبويليا بالقاهرة والتي شيدت عام ١٩٤٠ بشارع قصر النيل عند تقاطعه مع شارع شريف

وقد شارك في تصميم هذا المشروع الضخم أكثر من مهندس معماري من بينهم المهندسين الفرنسيين جاستون روسيه وجاك بورديه دي لاشربونيير^(١٧١).

كذلك شيد رجل الاعمال الفرنسي "ماركت" فندق هيلوبوليس بالاس والذي استغرق بناؤه عامين وتم افتتاحه في عام ١٩١٠، وتعتبر قبة هذا الفندق من أبرز معالمه والتي قام بتصميمها المهندس الفرنسي الكسندر مارسيل وقام بعمل زخارفها المهندس الفرنسي جورج لوى كلود وقد أشرف على هذا الفندق طاقما فرنسيا فكان المسيو بيدار هو المشرف على الأغذية والمشروبات وكان الشيف جويمن رئيسا للطهاة الذين جاءوا جميعا من مطعم باريسى شهير هو "مطعم بايار" وقد أطلق على قاعات الفندق أسماء ملوك فرنسا لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر، وقد فقد الفندق بريقه خاصة بعد أن استولت عليه القوات الانجليزية أثناء الحرب العالمية الأولى والذي تحول إلى مستشفى لعلاج مصابي الحرب، وفي الخمسينيات أصبح مقرا للحكومة المركزية في أعقاب إعلان الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨م واستمر مقرا للحكومة المصرية حتى اليوم وأصبح يعرف باسم "مقر رئاسة الجمهورية"^(١٧٢).

حملت شوارع القاهرة أسماء كثير من الشخصيات والأماكن الفرنسية مثل شارع ميريت، شارع سليمان باشا بمنطقة وسط المدينة، وكذلك شارع مدرسة الفرير بالجمالية^(١٧٣) وشارع دوبريه بالأزبكية^(١٧٤)، وكذلك شارع "الاسبتالية الفرنسية"^(١٧٥). كما أطلق اسم أحد علماء الحملة الفرنسية وهو الجنرال جاسبار مونج على إحدى حارات حي السيدة زينب والتي تقع بجوار المدرسة السنية^(١٧٦)، كذلك أطلق اسم "كلوت بك" على أحد شوارع منطقة الأزبكية^(١٧٧) وفي الإسكندرية كان يوجد شارع "فرنسا" وكان يتبع قسم المنشية^(١٧٨) كذلك ظلت دور العرض السينمائي في مصر تحمل نفس الأسماء الفرنسية مثل ريفولى، و ماجستيك.

ثانيا: التأثيرات السلبية للجالية الفرنسية: التأثيرات الأخلاقية:

وجد من بين أفراد الجالية الفرنسية في مصر من قام بنشر ما يشجع على إفساد الأخلاق في المجتمع المصرى فالجالية الفرنسية مثلها مثل أية جالية أوروبية نقلت إلى مصر عادات وتقاليدها والتي ليست في مجملها تتوافق والعادات والتقاليد المصرية.

انتشرت الخمارات في الشوارع المصرية ومعروف أن فرنسا كانت المصدر الأول والوحيد للخمر للبلاد المصرية وذلك حتى خمسينيات القرن العشرين^(١٧٩)، ولقد وصل الأمر أن يتم الإعلان في الصحف عن أنواع خمر فرنسية في شهر رمضان كما حدث عام ١٩٣٧م عندما نشر إعلان في جريدة المصرى في منتصف شهر رمضان وهذا نصه "اشربوا نبيذ دى بونيه يقوى الأعصاب ويفتح الشهية ويجدد الدم" وكتب بالفرنسية "Tovt Le monde boit un Dubonnet"^(١٨٠).

ارتبطت الخمر في مصر في معظم الأحيان بمصطلح "الكباريه" وهو مصطلح فرنسى عرفته مصر في النصف الأول من القرن العشرين وهو مكان كانت تجتمع فيه كل الرذائل من رقص يثير الغرائز الضعيفة وصولا إلى إقامة صفقات مشبوهة وخاصة تجارة الرقيق الأبيض والتي تؤدي إلى الدعارة، بالإضافة إلى الميسر^(١٨١).

لقد ارتبط مصطلح "كباريه" بالفرنسيين على الرغم من أنه كان يديره حثالة أقليات الامبراطورية العثمانية وبخاصة اليهود الشرقيين والأرمن واليونانيين وغيرهم ممن كانوا يدخلون تحت رعية الدول الأوروبية العظمى^(١٨٢) وكانت فرنسا على رأسها.

كذلك عرفت مصر البغايا الفرنسيات وذلك منذ بدايات القرن التاسع عشر وكان حتى الأزيكية ملتقى هؤلاء النساء اللائي لفظتهن مرسيليا وفتحت لهن مصر أبوابها^(١٨٣). ولاسيما وأن هذه المهنة كان مرخص لها حيث شهدت مصر وبخاصة القاهرة أكبر تجمع للبغايا سواء محليات أم أوروبيات وذلك في عشرينيات القرن الماضي وكانت أشهرهن فرنسية تدعى Augustine Jeanne Marie Bourree وهي مومس رسمية مقيدة بالقاهرة منذ عام ١٩٢٤م^(١٨٤).

شارك الفرنسيون في مصر في نشر ثقافة "الرقص" بمختلف أنواعه داخل المجتمع

المصرى فقام البعض بتأسيس مدارس من أجل ذلك ومن أشهرها في فترة الخمسينيات "مدارس روبر للرقص" التي كان لها ثلاث فروع أحداها بالزمالك والثانية بمصر الجديدة والثالثة بشارع سليمان باشا^(١٨٥). هذه المدرسة التي كان يطلق عليها "أكاديمية رقص الأستاذ روبر" عملت على تعليم الشبان والفتيات أنواعا متباينة من الرقص مثل السوينج، التانجو، الفالس، السلوفاكس^(١٨٦) بالإضافة إلى الباليه، وتعليم الموسيقى^(١٨٧). ولاسيما أن تعلم الرقص كان ضرورة من باب الواجهة الاجتماعية كما صورتها السينما المصرية في ذلك الوقت.

بالإضافة إلى ذلك فقد اشتهر بعض الفرنسيين في مصر بإثارتهم للمشكلات في الشارع المصرى دل على ذلك أعداد المحاضر التي حررت ضد هؤلاء الفرنسيين والتي تنوعت ما بين الجنح والجنائيات^(١٨٨).

تعد الرعوية الفرنسية من أسوأ السليبات التي شهدتها المجتمع المصرى حيث استغلها بعض المصريين فعاثوا في الأرض فسادا وضربوا عرض الحائط بالقانون والنظام العام.

على المستوى الإدارى امتنع بعض المصريين من ذوى الرعوية الفرنسية عن دفع الرسوم المستحقة عليهم للحكومة المصرية، فقد امتنع لويس غطاس وكيل مدرسة الفرير بطهطا من دفع العوائد المستحقة على "وابور الطحين" الذى يمتلكه مع شريك مصرى يدعى على جيرة والذى امتنع أيضا عن تسديد العوائد على نصف الوابور الذى يمتلكه محتميا بالرعوية الفرنسية لشريكه^(١٨٩).

كذلك استغل بعض المصريين وظائفهم فى القنصلية الفرنسية للامتناع عند دفع الرسوم المقررة عليهم سواء رسوم مبانى مستحقة على الأملاك مثلما حدث عام ١٩٣١م عندما امتنع حسنى بك يسى الذى كان يشغل وظيفة مأمور أشغال قنصلية فرنسا بطهطا من دفع الرسوم المستحقة على أملاكه وعلى الرغم من أن وظيفته أكسبته حماية دولة فرنسا غير أن هذه الحماية لا تكسبه حق الامتناع عن تسديد ماعليه من رسوم، وقد أوضحت وزارة الخارجية فى مكاتبة إلى وزارة الداخلية أن الحماية الأجنبية لا تحول دون قيام المتمتعين بها من دفع الضرائب impot Foncier سواء أكانت على مبان أو أطيان أما الرسوم البلدية الأخرى فيقوم بسدادها من سبق منهم التعهد بدفعها أو سبق له سدادها^(١٩٠).

ومع ذلك نجد البعض على الرغم من وجود التعهدات بدفع الرسوم البلدية المستحقة لبعض المجالس المحلية، نجدهم يمتنعون عن دفعها ومن هؤلاء صادق بك قليبي الذي كان لديه حماية فرنسية بحكم وظيفته كوكيل مدرسة الفرير بالمنيا^(١٩١).

هذا وقد حرصت المفوضية الفرنسية في مصر على مساندة المصريين التابعين لها ففي عام ١٩٢٨ طالبت الحكومة المصرية المدعو عكاشة محمد بدفع عوائد تسمى "عوائد خفر" حيث أنه كان قواصا بمفوضية فرنسا السياسية بالقاهرة، فما كان من المفوضية إلا أن أرسلت مكاتبة إلى وزارة الخارجية تطلب فيها تذييل أية صعوبات قد يلاقيها هذا المصري التابع لها لدى الجهات الحكومية^(١٩٢).

لم يقف الأمر عند المعاملات الادارية فحسب، بل تعدى الأمر إلى عرقلة تنفيذ الأحكام القضائية التي تتعلق بالأمور الشخصية مثلما حدث عام ١٩٢٤م عندما صدر حكم شرعى ضد الست عيوشة بنت إسماعيل جاويش بتسليم ابنتها أنوار وسارة إلى عمتهما لحضانتهم ولدى الشروع في تنفيذ الحكم باستلامهما اتضح أن الأم كانت تابعة لدولة فرنسا وعليه أحالت محافظة الاسكندرية الأوراق إلى الداخلية والتي بدورها أرسلتها إلى الخارجية التي أرسلت الحكم إلى وكالة فرنسا بمصر لتنفيذه إلا أن الوكالة المذكورة لم تنفذ الحكم^(١٩٣).

وفي عام ١٩٢٦م طالبت الخارجية المصرية القنصلية الفرنسية العامة بتنفيذ حكم شرعى يقضى بتسليم نظلة محمود ولدها الموجود بحوزة أبيه المدعو عياد سعيد الفرنسى التبعية وتبين أن قنصلية فرنسا بالإسكندرية طلبت من المحافظة إرسال الحكم المذكور إليها لفحصه وقد رأت الخارجية أنه لا يوجد مانعا من أن ترسل المحافظة الحكم للقنصلية. وتجدد الإشارة أن وزارة الخارجية كانت مستعدة دائما لتلقى عدم موافقة القنصلية الفرنسية على تنفيذ الأحكام الصادرة ضد رعاياها من المصريين فقد كتبت إلى محافظة الاسكندرية ما نصه " . . . وفى مسألة ما إذا أعادته (أى الحكم) بعد الفحص وامتنعت عن تنفيذه نرجو ارساله إلى وزارة الخارجية لمخابرة المفوضية السياسية لجمهورية فرنسا لإجراء تنفيذه"^(١٩٤).

استعان بعض المصريين بالمؤسسات الفرنسية واتخذوها ذريعة للهروب من تنفيذ أحكام صادرة ضدهم ففي عام ١٩٢٥ قضت محكمة المنصورة الشرعية حكما بتسليم فتاة لجدتها التي طالبت المديرية بتنفيذه ولكن لم يستدل على الفتاة

عزل والدها وبالبحث تبين أنها موجودة بمدرسة العائلة المقدسة (سانت فاميل) فقام الضابط المكلف بتنفيذ الحكم بمقابلة ناظرة المدرسة والتي أصرت على عدم تسليم الفتاة إلا إلى عمته التي أحضرتها إلى المدرسة وقد طلب من مندوب القنصلية الفرنسية المساعدة في تنفيذ الحكم إلا أن ناظرة المدرسة أصرت على موقفها وذلك رغم مجي والد الفتاة مع ضابط تنفيذ الأحكام، وقد اتضح أن والد الفتاة هو الذي أدخل ابنته إلى المدرسة الفرنسية باسم شقيقته التي لا يعلم لها أى عنوان من أجل عرقلة تنفيذ الحكم الصادر ضده وذلك لاعتقاده أن وجودها في مكان تابع لدولة أجنبية كاف لعدم تنفيذ الحكم، وبعد فترة أرسلت القنصلية الفرنسية بالنصورة مكاتبة إلى المديرية تعلمها أن عمة الفتاة حضرت للمدرسة وطلبت استلامها لمعالجتها وتعهدت كتابة بإعادتها ولكنها لم تفعل^(١٩٥).

وسواء أكان هذا ما حدث بالفعل أم لا ففى كلا الحالتين فإن المؤسسة الفرنسية في مصر عرقلت تنفيذ الأحكام القضائية وفي الوقت نفسه فإن المصريين ممن لم يكونوا ضمن الرعوية الفرنسية اختاروا المؤسسات الفرنسية لتنفيذ مآربهم لتيقنهم من قوة النفوذ الفرنسى في مصر.

تعد الجرائم أخطر السلبيات التي ظهرت نتيجة الرعوية الفرنسية التي استتر وراءها بعض المصريين حيث فتحت هذه الرعوية بابا لبعض ضعاف النفوس لارتكاب كثير من الجرائم مطمئنين إلى أن يد العدالة لن تطالهم وأن الذى بيده سلطة العقاب هى القنصلية الفرنسية وحدها وقد امتلأت سجلات أقسام البوليس التابعة لمحافظة القاهرة وخاصة في فترة العشرينيات بالعديد من المحاضر التي حررت ضد مصريين من رعايا فرنسا لارتكابهم ألوانا من الجرائم التي لم يتم معاقبتهم ازاء اقترافها. فقد تنوعت الجرائم ما بين النصب، السرقة، السب، التعدى بالضرب، احرار المخدرات، واستخدام نقود مزيفة وما إلى ذلك من الجرائم والتي نذكر منها بعض الأمثلة ففى عام ١٩٢٣ قامت امرأة رومانية بتحرير محضر بقسم الدرب الأحمر ضد زيات مصرى من رعايا فرنسا والتهمة "نصب للحصول على نقود" وقد امتنع المتهم عن الحضور إلى القسم^(١٩٦)، كما أتهم آخر بجريمة "النصب على مبلغ ٥٠ قرش وتحرر محضر بقسم عابدين وتم تسليم المتهم للقنصلية الفرنسية وتم تحويل المحضر للمحافظة وتمت معاملته تحت مسمى "أجنبى" رغم كونه

مصرياً^(١٩٧).

كذلك قام بعض المصريين من ذوى الرعوية الفرنسية بارتكاب جرائم السرقة تساوى فى ذلك اليهودى والقبلى والمسلم فهذا "دافيد كادوس ١٩ سنة لقفاف سجائر رعية فرنسا" اتهمه احد تجار الأدوات الموسيقية بسرقة بعض الآلات^(١٩٨)، وهذا مترى يوسف سلامة ميكانيكى تم اتهمه بسرقة عشرة جنيهاً^(١٩٩)، وكذلك حافظ محمد قنديل تاجر منى فاتورة وجهت له وزارة الأشغال تهمة السرقة فتم تحرير محضر له بقسم عابدين، وكان مصرى الثلاثة هو تسليمهم للقنصلية الفرنسية^(٢٠٠).

شهدت القاهرة الكثير من جرائم التعدى بالضرب والسب من قبل مصريين احتموا بالرعوية الفرنسية وقد تباينت الفئات التى تم الاعتداء عليها ومنهم موظفى الحكومة فقد قام يوسف شهدى عبد الحفيظ معاون دائرة سعيد بك بالتعدى بالضرب والسب على موظف بمصلحة تنظيم مصر وتم تحرير محضر له وتسليمه للقنصلية الفرنسية^(٢٠١).

لم يسلم رجال البوليس المصرى من اعتداءات بعض المصريين المتمتعين بالحماية الفرنسية ففى عام ١٩٢٠ قام كلا من جمعه ابراهيم "قهوجى" و عباس محمد علي "بياع ملابس" وكلاهما رعية فرنسية بالتعدى على العسكرى عبد العزيز عبد الفتاح والأومباشى مقبل عبدالله وحرر محضر ولم تتخذ أية إجراءات^(٢٠٢)، وفى نفس العام حرر محضر ضد محروس أحمد الذى تعدى على خفير وأومباشى وملاحظ بوليس ومن اللافت أن هذا التعدى حدث فى قسم الجمالية فتم تسليم المتهم للقنصلية الفرنسية^(٢٠٣) كذلك قام عثمان عبدالرحمن "سروجى" بضرب عسكرى بحار بمصلحة الواورات السلطانية، وسلم المتهم للقنصلية الفرنسية^(٢٠٤).

لقد ساعدت الرعوية الفرنسية على نشوء ما يعرف بالعنف الأسرى داخل البيوت المصرية ففى عام ١٩٣٢ تقدمت "الحرمة درية بنت محمد على حسن" بالتماس إلى وزير الخارجية المصرية تشكو زوجها إبراهيم بلال "الكومسارى بترام الرمل" بالإسكندرية والتابع لرعوية دولة فرنسا، فتشكو سوء معاملته لها وتعديه عليها بالضرب مما أدى إلى تعرضها للإجهاض ودخولها المستشفى الأمريكى، وقامت بضبط الواقعة بقسم الجمرک وتحول المحضر إلى "قونسلاتو فرنسا" فتلاعبت

الأيدى وحكم له بالبراءة، فلجأت المذكورة إلى المحكمة الشرعية وقدمت شكوى طلبت فيها النفقة على الابن، فصدر أمر المحكمة بعدم الاختصاص نظرا لكون زوجها تابع لدولة فرنسا، فلجأت إلى قنصل فرنسا وشكت أمرها فوجدت الأبواب مغلقة أمامها، بل وصل الأمر إلى أن الزوج هدها بالقتل^(٢٠٥) دون أن تتلقى أية حماية أمنية حيث وقفت السلطات المصرية مكتوفة الأيدى عاجزة أمام النفوذ الفرنسي.

كان للمرأة المصرية ذات الرعوية الفرنسية نصيب في ارتكاب جرائم التعدي بالضرب ففي عام ١٩٢١ قامت سيدة تدعى بديعة سيد شريف بالتعدي بالضرب على رجلين أحدهما نجار والآخر "فراش ليالى" وتم تحرير محضر بالواقعة^(٢٠٦).

لم تكن القنصلية الفرنسية حازمة في معاقبة رعاياها من المصريين وغيرهم مما أفرز شرذمة من المجرمين اعتادوا على الإخلال بالنظام العام في الشارع المصرى ولتأخذ أمثلة على ذلك الأول لتاجر طرايش بالغورية حررت له ثلاث محاضر في غضون عام ونصف وكلها كانت تعدى بالضرب^(٢٠٧)، أحداها تعدى بالضرب على وكيل مدرسة وكانت النتيجة الطبيعية هو تسليمه للقنصلية الفرنسية^(٢٠٨).

أما المثال الثانى فكان لرجل يدعى أحمد محمد الشفيوى "طباخ" حررت ضده ستة محاضر الأول بتهمة السرقة^(٢٠٩)، والثانى كان بتهمة السرقة والضرب ولم يتخذ ضده أية إجراءات أو إرساله إلى القنصلية الفرنسية^(٢١٠). أما الجريمة الثالثة التى ارتكبها كانت "دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة وأخيرا تم تسليمه إلى القنصلية الفرنسية بعد ارتكابه ثلاثة جرائم في شهر واحد^(٢١١)، ولكنه أفلت من العقاب والدليل على ذلك أنه بعد أربعة أيام من تسليمه للقنصلية الفرنسية تقدم بشكوى وحرر محضرا يقسم السيدة زينب يتهم فيها فران بسرقة أخشاب^(٢١٢). ولكنه عاد مرة أخرى لممارسة جرائمه بعد مضي أقل من شهر على ارتكابه لجرائمه الثلاث الأولى، حيث تم تحرير محضر ضده وضد زوجته التى كانت أيضا تابعة للرعية الفرنسية وكان بتهمة الضرب ولم يتخذ ضدها أية إجراءات حتى أنه لم يتم استجوابهما^(٢١٣)، أما الجريمة الخامسة التى ارتكبها هذا الطباخ في عام ١٩٢٢م فكانت "التعدي على الملاحظ أحمد أفندى شوقي ٢٥ سنة رعية وحسن غنيم عسكرى ٢٨ سنة رعية" وتم هذا الاعتداء داخل قسم السيدة

زينب وتم تسليمه القنصلية الفرنسية^(٢١٤). هذا بالإضافة إلى قيام سليمان أفندى الفرنساوى ملاحظ بوليس بقسم السيدة زينب بتحرير محضر ضد المتهم بتهمة "تعدى أثناء تأدية الوظيفة بالمادة ١١٧ و ١١٨ ع وذلك في عام ١٩٢٣م^(٢١٥) ذلك العام الذى تعرض بالضرب لإحدى البغايا المحليات^(٢١٦). هذا بخلاف توجيه الاتهام له ولزوجته أربع مرات لنفس المخالفة وهى "فتحهما وإدارتهما محلا عموميا (قهوة عربى) بدون اخطار وحرقةهما الحشيش فيه وتقديمه للزباين بواسطة الجوزة للتعاطى بالمواد ١-٢-٥-١٩-٢٧-٢٨-٢٩ من لائحة المحلات العمومية" وكان مصر هذه الاتهامات أنه لم يتم استجوابهما فى المرة الأولى أما الثلاث مرات الأخرى فقد حكم فى كل مرة عليهما غاييا بغرامة ١٠٠ قرش عن أول اتهام وسبعة أيام حبس عن الاتهام الثانى والمصاريف وغلق المحل ومصادرة ما فيه ومع ذلك فإن المحل ظل مفتوحا^(٢١٧).

وكثيرا ما وقفت القنصلية الفرنسية عقبة امام تأدية البوليس المصرى مهامه سواء فيما يخص عمليات التفتيش أو تنفيذ الأحكام القضائية^(٢١٨). تجدر الإشارة أن الرعوية الفرنسية ميزت أيضا الأطفال الأحداث ففى عام ١٩١٨ قام محمد الحياتى - طفل عمره سبع سنوات - "بلغاتى" بسرقة كتاب وعدة أشياء من صاحب مطبعة وحرر محضر بالواقعة وتم تسليمه للقنصلية وهى سرقة بالمادة ١/٢٧٤ عقوبتها مع الرعايا المصريين ضرب ١٢ عصا وثلاث سنوات بإصلاحية الأحداث^(٢١٩).

وفى عام ١٩٢١م قام محمد متولى شلى بتحرير محضر ضد ابنه أحمد محمد متولى - عمره ثلاثة عشر عاما - وكذلك ضد صبي قهوجى يدعى حسين محمد الجبلاوى - عمره اثنى عشر عاما - رعية فرنسية حيث اتهمهما بسرقة مبلغ ٨٢٤ ملیم فحول المحضر على نيابة الأحداث متضمنا المتهم الأول وتم تسليم المتهم الثانى للقنصلية الفرنسية^(٢٢٠). فالأب لم يغفر لابنه هذا الفعل المشين وأراد أن ينال جزاؤه، بينما الرعوية الفرنسية كانت بمثابة صكوك الغفران التى كانت تباع وتشترى فى العصور الوسطى!

كانت هذه أمثلة لنماذج صارخة من الفساد الذى ألم بطائفة من المصريين الذين وجدوا فى انتمائهم للحالية الفرنسية حماية كبيرة لم يستطع أحد الوقوف فى وجهها.

التأثيرات العقائدية:

فتحت مصر أبوابها لتستقبل أعداد كبيرة من الارساليات الدينية الأجنبية ومن بينها الارساليات الفرنسية والتي انتشرت بين ربوع المحافظات والمديريات المصرية وذلك عن طريق بناء العديد من الكنائس الكاثوليكية و دائما ما كانت المفوضية الفرنسية تتدخل لدى الحكومة المصرية لتذليل الصعوبات التي قد تعرقل انمام بناء هذه الكنائس وذلك كما حدث في عام ١٩٢٧م حينما أرسلت المفوضية الفرنسية مكاتبة إلى وزارة الخارجية المصرية ومعها عريضة مقدمة من القاصد الرسولي Mgr. Girard يلتمس بها التصريح له بإنشاء كنيسة كاثوليكية بقرية "سدود" مركز منوف بمديرية المنوفية، وقد بعثت وزارة الخارجية الطلب إلى وزارة الداخلية والتي أفادت أنه بعد أن تمت التحريات الخاصة بهذا الطلب قامت الداخلية بإبلاغ الديوان الملكي عن ذلك فصدر الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٧ بالترخيص بإنشاء الكنيسة^(٢٢١).

كذلك اتسع نشاط الارساليات الكاثوليكية الفرنسية حيث أن فرنسا كانت الراعى والحامى للعقيدة الكاثوليكية وسعت بشئ الطرق إلى نشر هذه العقيدة في مصر بحيث نجحت في ايجاد سبع جاليات وطوائف كاثوليكية فرنسية في مصر وهى الطائفة الكلدانية، الأرمنية، السريانية، اللاتينية، اليونانية الملكانية، المارونية، وأخيرا الطائفة القبطية الكاثوليكية^(٢٢٢). حيث نجحت الارساليات الفرنسية في اجتذاب عدد من أقباط مصر واقناعهم بتغيير المذهب العقائدى الذى يؤمنون به حيث أنه من المعروف أن أقباط مصر يدينون بالمذهب الأرثوذكسى وقد جاء هذا التحول المذهبي لدى الأقباط بطريقتين:

الأول عن طريق الجمعيات التي أنشأها الارساليات الفرنسية والتي انتشرت بين ربوع مصر وكان على رأس هذه الارساليات ارسالية اليسوعيون "الجزويت" حيث أنشأت هذه الارسالية العديد من الجمعيات وخاصة في صعيد مصر مثلما حدث عام ١٨٩٥ عندما أنشأ الجزويت جمعيتين دينيتين في المنيا واحدة للرجال والأخرى للنساء وذلك باشراف الأب جوزيف بلان وقد ظلت مؤسسات الجزويت في يد هؤلاء الجزويت إلى أن نجحوا في تحويل عدد من الأقباط عن المذهب الأرثوذكسى واعتنقوا المذهب الكاثوليكي وأصبح منهم كهنة تم تسليمهم

المؤسسات الكاثوليكية التابعة للحيزويت لإدارتها^(٢٢٣).

أما الطريق الثاني الذى سلكته الارساليات الفرنسية لتحويل أقباط مصر عن المذهب الأرثوذكسى فكان مدارس الارساليات التى أنشأتها فرنسا فى مصر بأعداد كبيرة لم تضاهها أية ارسالية أجنبية فى مصر بما فيها الارساليات الانجليزية.

لقد استقطبت مدارس الراهبات الفرنسية كثير من الفتيات القبطيات لتحويلهن عن عقيدتهن الأرثوذكسية مما حدا بأولياء الأمور إلى تقديم الشكاوى إلى الحكومة المصرية ومن هؤلاء عريان عبد السيد تاجر من سكان المطرية قام بإرسال مكاتبة إلى وزير الخارجية المصرى فى عام ١٩٢٩ حيث تضمنت شكواه ما تفعله مدارس الارساليات بالقطر المصرى مع التلميذات، فذكر أن مدرسة البنات الفرنسية بالزيتون التابعة لإرسالية "العائلة المقدسة" تقوم بإغراء التلميذات بكافة الطرق على ترك مذهبهم الأرثوذكسى واعتناق المذهب الكاثوليكي وأنهم قد نجحوا فى منطقة الزيتون وحدها فى عدد غير ضئيل من تلميذات المدرسة وكانوا فى كل مرة يثيرون شجارا عنيفا بين التلميذات وبين عائلتهن ويحملوهن على شق عصى الطاعة والخروج على إرادة آبائهن وقد اكتشف الرجل أن ابنته بالمدرسة المذكورة قد تركت المذهب الأرثوذكسى واعتنقت الكاثوليكية كما علم أنها تريد أن تصبح راهبة وأن كل الاجراءات اللازمة لهذا التغير قد تمت بالمدرسة وقد حدث هذا دون علمه وبدون أن تخطر إدارة المدرسة به، فما كان منه إلا أن ذهب إلى المدرسة للتحقق من الخبر فوجده صحيحا فطلب من إحدى الراهبات أن تذهب معه لإقناع ابنته بضرورة احترام مشيئة عائلتها واستمرارها على مذهبها الأرثوذكسى فأبى الراهبة ورفضت رفضا تاما، فتوعدها الرجل برفع شكوى إلى السلطات المصرية، فما كان جوابها إلا أن قالت "نحن فرنسيون ولا نهتم بسلطاتكم" ولم يكن لدى وزارة الخارجية حلا لهذه الشكوى سوى أنها أحالتها إلى وزارة الداخلية لاتخاذ مآثره فى هذه المسألة.^(٢٢٤)

وإزاء هذه التصرفات التى مارستها بعض مدارس الارساليات الفرنسية فى مصر حرص بعض أولياء الأمور المصريين على اخراج بناتهم من هذه المدارس وكان ذلك دون رغبة هؤلاء البنات ففى عام ١٩٠٨ كتبت تلميذة مصرية فى الثانية عشرة من عمرها تدعى (عزيزة) رسالة إلى مجلة الجنس اللطيف سردت فيها كيف

أما كانت بمدرسة للراهبات فأخرجها والدها منها وألحقها بالمدرسة الأميرية، وذكرت أنها " في المدرسة عند الراهبات كانت متمتعة باللعب الكثير والترنم بالأناشيد" التي كانت تعلمها إياها "المسير" وأما كانت كل يوم أحد ترتدى مع زميلاتها الملابس البيضاء الجميلة ويذهبن للصلاة، بالإضافة إلى صلاتهم اليومية قبل بداية الدراسة وتقول الفتاة أنها كل يوم قبل النوم تصلي مع أمها صلاة علمتها إياها أمها وكلما تسأل الفتاة أمها ان تصلى الصلاة التي حفظتها في مدرسة الراهبات فيكون الجواب هو الرفض دون أن تبدى للفتاة أسبابا، وتذكر الفتاة أن أمها قد أمرتها أن تقول " تصبح بخير" لأبيها قبل النوم وذلك بديلا عن "بونسوار" التي كانت معتادة عليها^(٢٢٥).

ويتضح من هذه القصة مدى انجذاب الفتاة المصرية إلى التعليم الفرنسي الذي غزا قلوب هؤلاء الصغار، وكذلك نرى محاولات أولياء الأمور تخليص بناتهم من براثن هذا التوجه الذي نشطت فيه مدارس الإرساليات الفرنسية بل وبذ الثقافة الفرنسية بما فيها اللغة.

لم يقتصر الأمر على الفتيات فحسب بل غزت الإرساليات الفرنسية في مصر عقول وقلوب الشباب القبطي المصري ففي عام ١٩٢٦ بعث سورريال الزياى أفندى الموظف ببورصة ميناء البصل بالإسكندرية - رسالة إلى وزارة الخارجية يشكو فيها أن ولده المدعو نجيب زكى قد انخرط في سلك الرهينة بدير سانت موريس بمقاطعة اوزير بفرنسا، وقد طلب توسط الوزارة لاقتناع ابنه بالطرق الودية بضرورة العودة إلى أهله ووطنه وبالفعل قامت القنصلية المصرية بمرسيليا بالتحدث مع الابن المذكور إلا أنه رفض كل نصيحة^(٢٢٦).

كذلك نجح الفرنسيون في استقطاب عدد من اليهود في مصر إلى السدخول في الكاثوليكية وأشهر هؤلاء جان قطاوى الذى ينتمى إلى عائلة "منشه" احدى أكبر العائلات اليهودية في الاسكندرية حيث تحول من اليهودية إلى المسيحية واعتنق المذهب الكاثوليكي وانخرط في سلك الرهينة حيث انضم إلى رهبان الدومينيكان، بل وأصبح من أكبر الدعاة إلى الكاثوليكية في مدينة الاسكندرية في ثلاثينيات القرن العشرين^(٢٢٧).

لم تكن مهمة الإرساليات الفرنسية يسيرة مع المصريين المسلمين وإنما دأب

رجال الدين الفرنسيين في مصر على التودد إلى المسلمين ففي عام ١٨٩٦ قام قس فرنسي يدعى سانت لوازون بإلقاء خطبة على مسرح الأوبرا حضرها جمع من أمراء البيت الحاكم في مقدمتهم الأمير محمد على والأمير عثمان فاضل والأمير ابراهيم حليم، بالإضافة إلى عدد كبير من النظار بالإضافة إلى الشيخ محمد عبده، وقد تناولت الخطبة التأليف بين المسلمين والنصارى وذكر عبارة نابليون الشهيرة "الفرنساويون هم المسلمون الحقيقيون". ولكن اللافت في خطبته أنه تطرق إلى موضوعات تخص الدين الإسلامى وأهمها قضية تعدد الزوجات وقال إن تعدد الزوجات أخذ في التناقص عند المسلمين خصوصاً لدى المتنورين منهم وأن محسو هذه العادة سيكون من أعظم أسباب التقدم والفلاح في العالم، واستدل على أن الأصل في الإسلام عدم التعدد بالآية {ما جعل الله لرجل من قلين في جوفه}.

كذلك تحدث عن حجاب المرأة وذكر أن الحجاب المتداول في الشرق في ذلك الوقت لم يأمر به الدين في القرآن ولا في الإنجيل وإنما هو عادة شرقية قديمة، وكذلك تناول قضية النقاب وقال لما أرسل القديس فنسان دى بول الراهبات المعروفات بأخوات الإحسان مكشوفات الوجوه بلا نقاب في شوارع مدن فرنسا الكبيرة اعترض عليه الناس فدفع اعتراضهم "فضائلهن تغيبهن عن النقاب" (٢٢٨).

لم تستطع الإرساليات الفرنسية الاقتراب كثيراً من المسلمين المصريين في مصر فالأمر لم يكن تغيير مذهب بل تغيير عقيدة وهو ما لم يفلح فيه الفرنسيون وإن ظلت محاولات العبث بمفاهيم المصريين المسلمين مستمرة وقد شاهد أحمد حسن الزيات من خلال عمله بمدارس الفرير أثر الرهبان والراهبات على أبناء المسلمين المصريين وكيف أن هؤلاء يفتنونه عن حياتهم الدينية الإسلامية الصحيحة، ومن هنا دعا الأستاذ الزيات إلى أهمية التمسك بالتربية الإسلامية الصحيحة حتى لا يكبر النشء وهم في حيرة من أمرهم وبلبلة في أفكارهم (٢٢٩).

كانت هذه هي الآثار التي تركتها الجالية الفرنسية على مجتمعنا المصرى طوال ما يقرب من خمسة وسبعين عاماً.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هل كانت توجد أية تأثيرات للمجتمع المصرى على الجالية الفرنسية؟

والثثير في اجابة هذا السؤال أنى وجدتما في مجال الثقافة التى ركزت الجالية

الفرنسية على نشرها ولاسيما في مجال القصص الأدبي حيث قام المستشرق الفرنسي جاستون فييت بترجمة العديد من القصص الخاصة بالأدب المصري الحديث لكبار أدباءنا أمثال عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين الذي ترجم له "الأيام" عام ١٩٤٠م، "شجرة البؤس" عام ١٩٤٦م، كما قام فييت بترجمة أدب توفيق الحكيم مثل "يوميات نائب في الأرياف" عام ١٩٣٨م، و"الرباط المقدس" عام ١٩٤٩م، كذلك ترجم للأديب محمود تيمور العديد من القصص الأدبية^(٢٣٠). ويعكس ذلك المكانة التي وصل إليها الأدب المصري الحديث، وخاصة في مجال القصة والتي لفتت إليها أنظار مثقفي الجمالية الفرنسية.

لاشك أن مصر ترك أثرا عظيما في نفس من يعيش على أرضها في أى زمان وقد ظهر ذلك جليا من ردود أفعال بعض أفراد الجمالية الفرنسية تجاه العدوان الثلاثي على مصر والذين سارعوا إلى المستشفيات المصرية للتبرع بدمائهم^(٢٣١). وربما كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة التي استطاعوا أن يعبروا بها عن مدى رفضهم لسياسة بلادهم، تلك السياسة التي غيرت مجرى حياة الجمالية الفرنسية ووضعتها في مصر، بل وقضت عليها ولم تستطع الجمالية أن تستعيد ما مرة أخرى.

هوامش الفصل الخامس

- (١) يونان لبيب رزق: مظهر التقديس بنشر ثقافة الفرنسيين، ديوان الحياة للعاصرة، الحلقة (٦٥٣)، الأهرام، عدد (٤٣٦٨٣)، ١٣ يوليو ٢٠٠٦.
- (٢) مجلس الوزراء محفظة (أ/ب)، ملف (٨)، ١١/٢/١٨٧٦-١٦/٤/١٨٩٤م
- (٣) عابدين، محفظة (٣٠٧)، ملف (٩)، مارس ١٩٤٤م، أبريل ١٩٤٧م.
- (4) 23369, Bulkeley, Le 3 Septembre 1939 /F.O. 371
- (٥) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قنم، محفظة (٤٣٧)، ملف (٢/٢٢/٦٠)، ٢٣ يونيو ١٩٢١.
- (٦) المصدر نفسه، محفظة (٢٧٢)، ملف (١٧/١١/٧)، ٦ يوليو ١٩٢٤م.
- (٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (١٩٠)، ملف (٩/١٦/٦٤)، ١٧ أكتوبر ١٩٥٠.
- (٨) المصدر نفسه، ٢ نوفمبر ١٩٥٠م.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) عابدين، محفظة (٣١) مذكرات وزارة للعارف، ملف (٢)، ٢٣ يناير ١٩٢٩م.
- (١١) مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاء السنوى للجيب ١٩٤٩م و ١٩٥٠، ص ص ٢٢٧-٢٣١.
- (١٢) المصدر نفسه، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ص ١٧٠.
- (١٣) عابدين، محفظة (٢٩٢)، ملف (٤)، ١٨٨٠-١٩٠٠م
- (١٤) المصدر نفسه، ملف (٥)، ١٩٠٩م
- (١٥) المصدر نفسه، ملف (١)، ١٨٨٧م.
- (١٦) المصدر نفسه، محفظة (٥٥٨) التماسات أجنب، ملف (٦)، ٢٤ فبراير ١٩١٥م.
- (١٧) عابدين، محفظة (٦٠٢)، ملف (٤)، وثيقة (٢٠)، (٨٩)، ٢١ أبريل ١٩٣١م
- (١٨) عزيز خانكي: المحاكم المختلطة، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.
- (١٩) توجد الأعداد الكاملة للحريدة في مكتبة القنصلية الفرنسية بالقاهرة.
- (٢٠) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٤٢٤)، ملف (١٠٤/١/١٢٢)، ٦ فبراير ١٩٥٤م.
- (٢١) عابدين، محفظة (٢٠٣)، ملف (٦٣)، بدون تاريخ.
- (٢٢) المصدر نفسه، محفظة (٣٣٦)، ملف (١٢)، أول يوليو ١٩١٢م.
- (٢٣) المصدر نفسه، محفظة (٢٠٤)، ملف (٤)، ٣٠ مايو ١٩١٦م
- (٢٤) عابدين، ملف (٩)، ٥ أكتوبر ١٩١٦م.
- (٢٥) المصدر نفسه، ملف (٥)، ١٦ أكتوبر ١٩٣٨م.
- (٢٦) المصدر نفسه، محفظة (٢٣٧)، ملف (٢)، ١٢ نوفمبر ١٩١٠م.
- (٢٧) المصدر نفسه، ٤ فبراير ١٩٢٤م.
- (٢٨) المصدر نفسه، محفظة (٢١١)، جمعيات ونوادى، ملف (٣)، ١٢ مارس ١٩٣١م.

- (٢٩) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (٣٨٣٣)، ملف (٤٥١٨٦)، دولاب (٣٧٥)، رف (٤).
- (٣٠) المصدر نفسه، محفظة (٥٥٣٧)، ملف (٥٦٨٧٤)، دولاب (٢٢٠)، رف (٤).
- (٣١) المصدر نفسه، محفظة (١٧٨٤)، ملف (٣٠٥١٦)، دولاب (٧٥)، رف (٣).
- (٣٢) المصدر نفسه، محفظة (٢٨٤٢)، ملف (٣٨٧١٣)، دولاب (٣٣٤)، رف (٤).
- (٣٣) المصدر نفسه، محفظة (١٧٩٨)، ملف (٣٠٦٥٨)، دولاب (٧٥)، رف (٤).
- (٣٤) دار المحفوظات، ملفات خدمة الموظفين، محفظة (١٧٤٥)، ملف (٣٠٢٧٢)، دواب (٧٤)، رف (٢).
- (٣٥) المصدر نفسه.
- (٣٦) أرغيس كوبر: مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.
- (٣٧) عابدين، محفظة (٣٢٤)، أوراق نشر النياشين الممنوحة لمصريين، ٢٢ أبريل ١٩٣٥م.
- (٣٨) المصدر نفسه، محفظة (٦٠٢)، ديوان الملك، ملف (٢٧٥٨)، ٢٤ مارس ١٩٢٢م.
- (٣٩) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٢٨٩)، ملف (١/٥/٥٠)، ٢٩ مارس ١٩٣٨م.
- (٤٠) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (٢٨٩)، ملف (١/٥/٥٠)، ٦ نوفمبر ١٩٣٥م.
- (٤١) المصدر نفسه.
- (٤٢) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.
- (٤٣) على محمد الفتى: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨.
- (٤٤) المرجع نفسه، ص ١٥٩.
- (٤٥) مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، الدورة الثالثة عشرة، أكتوبر ١٩٤٦/مايو ١٩٤٧م، ص ١١-١٤.
- (٤٦) جريدة الأهالي، عدد (٢٢٨) ١٥ مارس ١٨٩٧م، ص ٣.
- (٤٧) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.
- (٤٨) استر تسيمر لى هارتمان: مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٢، ٣٣.
- (٥٠) مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧م، ج٢، جدول (٢٥)، ص ٦٣١.
- (٥١) مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧م، ج٢، جدول (٢٥)، ص ٦٣١.
- (٥٢) المملكة المصرية، وزارة المعارف العمومية، السجل الثقافي سنة ١٩٤٨م، ص ٢٠٨.
- (٥٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٣٢٠)، ملف (٢٠/٢٠/٧)، ٤ فبراير ١٩٢٨م.
- (٥٤) كان المولى يحيى تلميذا للإمام محمد عبده وجمال الدين الأفغانى، كان كاتباً صحفياً بارزاً كتب قصة "عيسى بن هشام" التي تعد أول قصة اجتماعية مصرية: كوثر عيد السلام البحيرى: مرجع سبق ذكره، ص ٩٨، ٩٩.
- (٥٥) المرجع نفسه، ص ١٠٠.
- (٥٦) الرسالة، عدد (١٠)، ١ يونيو ١٩٣٣، ص ٤.
- (٥٧) المصدر نفسه، عدد (١١)، ١٥ يونيو ١٩٣٣م، ص ٣، ٤.
- (٥٨) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨، ٢٨٩.
- (٥٩) أرغيس كوبر: مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٤.

- (٦٠) عبد العظيم رمضان: صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧/١٩٥٢م، للهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م، ص ١٦١.
- (٦١) روبر سورليه: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٢.
- (٦٢) الاحصاء السنوى للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) في السنة الدراسية ١٩٥٧/١٩٥٨، جدول (٨٥)، ص ص ٢٢٨-٢٢٩.
- (٦٣) مضابط مجلس الشيوخ، مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين، ٢٧ أبريل ١٩٢٧م.
- (٦٤) قاموس الصديقي، دار الكتاب المصرى، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثالثة، القاهرة، بيروت ١٩٩٤م.
- (٦٥) ولد مصطفى عبد الرازق عام ١٨٨٢م في قرية "أبوجرج" من أعمال بني مزار، كان متأثراً بالثقافة الفرنسية التي حصل عليها أثناء اقامته في فرنسا مدة عامين وكان محاضراً في الشريعة الاسلامية في جامعة ليون، عين وزيراً للأوقاف في عام ١٩٣٧م وذلك مدة عشر سنوات ومن ثم شيخاً للأزهر. علاء الدين عرفات: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١٤، ٤١٣.
- (٦٦) ولد عثمان أمين عام ١٩٠٨م بقرية "فرعونة" بمحافظة الجيزة وتخرج من جامعة فواد عام ١٩٣٠م سافر إلى باريس لاستكمال دراسته وفي عام ١٩٣٧م نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة السوربون ومن ثم عاد ليدرس بالجامعة حتى وفاته عام ١٩٧٨م، علاء الدين عرفات: مرجع سبق ذكره، ص ٤١٥.
- (٦٧) الثقافة، عدد (٨٦) مجلد (٢)، ٢٠ أغسطس ١٩٤٠م ص ٢٩.
- (٦٨) علاء الدين عرفات: مرجع سبق ذكره، ص ٤١٥.
- (٦٩) أحمد طاهر حسنين: دور الشاميين المهاجرين إلى مصر في النهضة الأدبية الحديثة، دار الوثبة، دمشق ١٩٨٣م، ص ص ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٦١.
- (٧٠) الأهرام، عدد (٤١٤٦)، ١٤ أكتوبر ١٨٩١م، ص ٢.
- (٧١) محمد زكي العشماوى: الحركة الأدبية في الاسكندرية في مرحلة الانتقال، ضمن كتاب "مجتمع الاسكندرية عبر العصور"، مجموعة محاضرات أقيمت في ندوة كلية الآداب بالاسكندرية أبريل ١٩٧٣، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٧٥م، ص ٤٣٧.
- (٧٢) كمال قلته: طه حسين وأثر الثقافة الفرنسية في أدبه، دار المعارف ١٩٧٣م ص ٣٠.
- (٧٣) كمال حامد أحمد مغيث: الفكر التربوي عند طه حسين، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر ١٩٨٥م، ص ص ٤٥، ٤٦.
- (٧٤) مصطفى عبد الغنى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.
- (٧٥) أحمد عصام الدين: حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م، ص ص ٢٣٢، ٢٣٤.
- (٧٦) كمال قلته: مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.
- (٧٧) كوثر عبدالسلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٥، ١٦٦.
- (٧٨) مصطفى عبد الغنى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.
- (٧٩) ولد الحكيم عام ١٨٩٨م لأب ريفي ثرى وأم تركية، حصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٢٤، نجح في إقناع والده بالسماح له بالسفر إلى فرنسا واتخذ فكرة إكمال دراسته ذريعة لذلك، وما أن وطأت قدميه باريس

حتى أخذ يدرس كل أنواع الفنون سواء القصة الحديثة أم فن التمثيل اليوناني والفرنسي بالإضافة إلى مختلف أنواع الموسيقى الأوروبية: كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

- (٨٠) محمد زغلول سلام: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.
- (٨١) كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.
- (٨٢) محمود شريف: أثر التطور الاجتماعي في الرواية المصرية ١٩١٢ - ١٩٥٣ م، أبوللو للنشر والتوزيع، ١٩٨٨ ص ص ١٥٤، ١٦٢ - ١٦٦.
- (٨٣) ولد عام ١٨٨٨ بقرية كفر غنام بالسبلاوين، حصل على الدكتوراه في القانون من فرنسا، كان رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين، رئيسا لمجلس الشيوخ، ووزيرا للمعارف عدة مرات، توفي عام ١٩٥٦ م: قائمة مؤلفات د/ محمد حسين هيكل في الذكرى الأربعين لرحيله، دار الكتب والوثائق القومية، ديسمبر ١٩٩٦ م، ص ٥.
- (٨٤) علاء الدين عرفات: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٧.
- (٨٥) كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١.
- (٨٦) قائمة مؤلفات د. محمد حسين هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ٥.
- (٨٧) يحيى حتى: فخر القصة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، ص ص ٤١، ٤٢.
- (٨٨) علاء الدين عرفات: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٨.
- (٨٩) كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠.
- (٩٠) علاء الدين عرفات: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٧.
- (٩١) كوثر عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.
- (٩٢) كوثر عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص ص ١١١، ١١٠، ١١٣.
- (٩٣) المرجع نفسه، ص ص ١٠٥ - ١٠٧.
- (٩٤) عبد العزيز النسوقي: جماعة أبوللو وأثرها في الشعر الحديث، معهد الدراسات لعرية القاهرة ١٩٦٠، ص ٣٥٨.
- (٩٥) الرسالة، عدد (١١)، ١٥ يونيو ١٩٣٣ م، ص ٢٩.
- (٩٦) الرسالة، عدد (٢)، ١ فبراير ١٩٣٣ م، ص ص ١٩، ٢١، ٢٩.
- (٩٧) أحمد عصام الدين: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦.
- (٩٨) المقتطف، مجلد (٨٦)، الجزء الأول، ١ يناير ١٩٣٥ م، ص ٢٢٥.
- (٩٩) الثقافة، عدد (٤٧٩)، ٢ مارس ١٩٤٨ م، ص ٢٤.
- (١٠٠) أخطأ كاتب المقالة في اختياره كلمة "ألباء" حيث أن هذه الكلمة جمع كلمة "ذو اللب" وإنما كان ما يقصده الكاتب "الألباب" أي العقول: للمعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ١٩٩٣ م، ص ٥٤٩.
- (١٠١) الثقافة، عدد (٤٩٢)، ١ يونيو ١٩٤٨ م، ص ٣.
- (١٠٢) الثقافة، عدد (٨٤)، مجلد (٢)، ٦ أغسطس ١٩٤٠ م، ص ١١.
- (١٠٣) المصدر نفسه، عدد (٨٥)، مجلد (٢)، ١٣ أغسطس ١٩٤٠ م، ص ص ٩، ١٠.
- (١٠٤) كوثر عبد السلام البحري: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.
- (١٠٥) سامية حسن إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩١، ٩٢.

- (١٠٦) الجنس اللطيف، عدد (٧)، السنة الثامنة، يناير ١٩١٦م، ص ص ٢٢٥، ٢٢٩.
- (١٠٧) الجنس اللطيف، عدد (٣)، السنة الثانية، ٥ سبتمبر ١٩٠٩م.
- (١٠٨) المصدر نفسه، عدد (١٠)، السنة الحادية عشرة، أبريل ١٩١٩م، ص ١٥٥.
- (١٠٩) لطيفة محمد سالم: المرأة المصرية والتغير الاجتماعي ١٩١٩-١٩٤٥م، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤م، ص ص ٢٦، ٢٧.
- (١١٠) السيدات، عدد (٢)، السنة الثالثة، ديسمبر ١٩٢١م، ص ص ١٨٠، ١٨١.
- (١١١) سعد الحاداد: تاريخ الأزياء الشعبية في مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٣٥.
- (١١٢) الجنس اللطيف، عدد (٩)، السنة السابعة، ١٩١٤م، ص ٣٧.
- (١١٣) مصلحة عموم الإحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧م، ج ٢، ج ١، ص ص ٤٧٣، ٤٧٤.
- (١١٤) جاك بيرك: مصر الامبريالية والثورة، ترجمة: يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م، ص ٦٩، الثقافة، عدد (٤٣٢)، ٨ أبريل ١٩٤٧، ص ٣٠.
- (١١٥) الثقافة، عدد (٤٣٠)، ٢٥ مارس ١٩٤٧م، ص ٢٩.
- (١١٦) المصدر نفسه، عدد (٤٩٤)، ١٥ يونيو ١٩٤٨م، ص ٨.
- (١١٧) سين فليم، عدد (٥٢)، ١ سبتمبر ١٩٥٢م، ص ٢.
- (١١٨) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٨، عابدين محفظة (٦١٣)، ملف (٢٠)، ٢٢ مارس ١٩٤١.
- (١١٩) بهيجة صدقي رشيد وأخريات: تاريخ موجز عن الاتحاد النسائي المصري، (د.ت)، ص ١٠.
- (١٢٠) لطيفة محمد سالم: المرأة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.
- (١٢١) بث بارون: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.
- (١٢٢) روز اليوسف، عدد (٣٦٤)، ١١ فبراير ١٩٣٥م، ص ٢١.
- (١٢٣) لطيفة محمد سالم: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٢، ١٢٣: www.muntada2000.com.
- (124) ar.Wikipedia.org
- (١٢٥) المقطم، عدد (٦٠٤٥)، ١ يوليو ١٩٢٥م، ص ٨.
- (١٢٦) المصدر نفسه، عدد (١١٠٧)، ١٧ يوليو ١٩٢٥م، ص ٨.
- (١٢٧) مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوي للقطر المصري ١٩٢٥، ١٩٢٦، تعداد السكان سنة ١٩١٧م، جدول (٩)، ص ٥٣٥.
- (١٢٨) المصدر نفسه، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧م، ج ٢، جدول (٣٠)، ص ص ٢٣٢-٢٤٢.
- (١٢٩) ديوان الداخلية، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤١)، غمرة (٦٥٩)، ص ٥٥، ٩ يونيو ١٩١٨م.
- (١٣٠) المصدر نفسه، سجل (٧٥١)، غمرة (١١١٣)، ص ٨٣، ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣م.
- (١٣١) المصدر نفسه، سجل (٧٤١)، غمرة (١٩)، ص ١٦٩، ٩ نوفمبر ١٩١٨م.
- (١٣٢) المصدر نفسه، قسم السيلة زينب، سجل (٧٣٩)، غمرة (٤٣٤)، ص ١٠، ١١ نوفمبر ١٩٢٤م.
- (١٣٣) المصدر نفسه، غمرة (٤٤٧)، ص ١٣، ١٣ مارس ١٩٢٤م.
- (١٣٤) ديوان الداخلية، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤٨)، غمرة (٣٤٥)، ص ٨٧، ١٢ مارس ١٩٢٣م.

- (١٣٥) المصدر نفسه، قسم للمسكى، سجل (٧١٠)، ثمرة (٦٧٧)، ص ١٤٤، ٨ يوليو ١٩٢١ م
- (١٣٦) المصدر نفسه، قسم الوابلي، سجل (٦٩٩)، ثمرة (١٢)، ص ١١٥، ٥ ديسمبر ١٩٢٢ م.
- (١٣٧) المصدر نفسه، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٥٠)، ثمرة (٧٣٢)، ص ٨٥، ١٨ يوليو ١٩٢٣ م.
- (١٣٨) المصدر نفسه، قسم للمسكى، سجل (٧١٦)، ثمرة (٧٤٠)، ص ٨٧، ٣٠ يونيو ١٩٢٧ م.
- (١٣٩) المصدر نفسه، سجل (٧١٠)، ثمرة (٧١٤)، ص ١٦٢، ١٦ يونيو ١٩٢١ م
- (١٤٠) مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ م، ج ٢، جدول (٣٠)، ص ص ٢٥٣، ٢٥٢.
- (١٤١) ديوان الداخلية، قسم الجمالية، سجل (٧٥٦)، ثمرة (١٠٨٩)، ص ٧٤، ١٧ سبتمبر ١٩٢٠ م.
- (١٤٢) المصدر نفسه، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤١)، ثمرة (٦٨٦)، ص ٦٢، ١٩ يونيو ١٩١٨ م
- (١٤٣) المصدر نفسه، ثمرة (٧٠٩)، ص ٦٧، ٢٧ يونيو ١٩١٨ م.
- (١٤٤) عبدالوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهود والصهيونية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩ م، ص ص ١٤٠، ١٣٧.
- (١٤٥) مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧ م، ج ٢، جدول (١١)، ص ص ٥٣٤، ٥٣٥.
- (١٤٦) المصدر نفسه، لأعوام ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧ م.
- (١٤٧) ديوان الداخلية، قسم الجمالية، سجل (٧٥٣)، ثمرة (٦٠٨)، ص ١٤، ٢٤ يوليو ١٩١٨ م.
- (١٤٨) المصدر نفسه، قسم للمسكى، سجل (٧١٠)، ثمرة (٦٦٠)، ص ١٣٤، ١٩ يونيو ١٩٢١ م.
- (١٤٩) مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧ م، ج ٢، جدول (١١)، ص ٥٣٩.
- (١٥٠) مجلس الوزراء، محفظة (٣/جس) طوائف وجاليات، ملف (٢)، ١٢/٧/١٨٨٠ - ١٩/٢/١٩١٧ م.
- (١٥١) وزارة الخارجية، أرشيف سري قديم، محفظة (١٩٩)، ملف (٥/١٩/٣)، ٢٦ يناير ١٩٣٩ م.
- (١٥٢) راجع سجلات ديوان الداخلية.
- (١٥٣) الدليل العام للقطر المصري، عام ١٩٣٠ م، ص ٦٧١.
- (١٥٤) الصعيد الأقصى، عدد (٩٩)، ٢٨ أغسطس ١٩٣٨ م، ص ٢.
- (١٥٥) ديوان الداخلية، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤٣)، ثمرة (١١٦٦)، ص ٦١، ٢٤ أكتوبر ١٩٢٠ م.
- (١٥٦) المصدر نفسه، سجل (٧٤٦)، ثمرة (٨١٧)، ص ٩، ١٣ أغسطس ١٩٢١ م.
- (١٥٧) وزارة الخارجية، أرشيف سري قديم، محفظة (٤٣٢)، ملف (٤٢/٤٣/٦٠)، ١ أبريل ١٩٢٧ م.
- (١٥٨) جاك بيوك: مرجع سبق ذكره، ص ٧١.
- (١٥٩) مصطفى أمين: من واحد لعشرة، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى ١٩٧٧، ص ٩.
- (١٦٠) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة (٦١٨)، ملف (١/٣٥/١٣٠)، ج ٢، ٣ أكتوبر ١٩٣٩ م.
- (١٦١) المصدر نفسه، محفظة (٨٨)، ملف (١٢/٨/٦)، ٢٧ أغسطس ١٩٢٤ م.
- (١٦٢) عابدين، محفظة (٦٦٥)، ملف (٧١٤٣)، ٤ نوفمبر ١٩٢٦ م.
- (١٦٣) المصدر نفسه، محفظة (٧٦٥)، ملف (ادارة السرايات الملكية)، ١٧ ديسمبر ١٩٣٨ - ١٦ فبراير ١٩٣٩ م.

- (١٦٤) المصدر نفسه، ملف (٧٩٥٧)، ٦ أغسطس ١٩٣٩م.
- (١٦٥) عباس الطرابيلي: شوارع لها تاريخ، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.
- (166) www.adma1.com
- (١٦٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قلم، محفظة (٢٥١)، ملف (٤٨/٨/١١)، ٢١ سبتمبر ١٩٣٥م.
- (١٦٨) مقالة بعنوان "التحف المصري بين الأصالة والتجديد" بقلم مهندسة / ياسمين زكي www.arabbeat.com
- (١٦٩) مقالة بعنوان "متحف بيت الامة.. تحية الى سعد زغلول في ذكره" www.Egypty.com
- (١٧٠) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثالث "الفتون".
- (١٧١) عبد الرحمن زكي: مرجع سبق ذكره، ص ١٦١.
- (١٧٢) آخر ساعة، عدد (٣٦٨٠)، ٤ مايو ٢٠٠٥م: www.akhbarelyom.org.eg
- (١٧٣) ديوان الداخلية، قسم الجمالية، سجل (٧٥٤)، ص ٩، غرة (٤٩٥)، ٦ مايو ١٩١٩م.
- (١٧٤) الدليل العام للقطر المصري عام ١٩٣٥م، ص ٥٥٧.
- (١٧٥) ديوان الداخلية، قسم الوابلي، سجل (٧٠١)، غرة (١٥٨٨)، ص ٥، ٣١ أكتوبر ١٩٢٢م.
- (١٧٦) عباس الطرابيلي: أحياء القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.
- (١٧٧) عباس الطرابيلي: شوارع لها تاريخ، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.
- (١٧٨) الدائرة البلدية بالاسكندرية، ملف (٧٢٢ / ٧/٥)، ٢٣ نوفمبر ١٩٥٥م.
- (١٧٩) سيني فيلم، عدد (٥٢)، ١ سبتمبر ١٩٥٢م، ص ٢.
- (١٨٠) المصري، عدد (٤٠٢)، ١٨ نوفمبر ١٩٣٧م / ١٥ رمضان ١٣٥٦هـ، ص ٧.
- (١٨١) أخبار النجوم، عدد (٨١٩)، ١٢ يونيو ٢٠٠٨، ص ٢٠.
- (١٨٢) لويس عوض: تاريخ الفكر للمصري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣.
- (١٨٣) عبدالوهاب بكر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥.
- (١٨٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قلم، محفظة (٢٥٧)، ملف (٦٥/٨/١٥)، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٩م.
- (١٨٥) الأهرام، عدد (٢٥٥٠٨)، ٦ أكتوبر ١٩٥٦م، ص ٨.
- (١٨٦) أخبار النجوم، عدد (٨١٩)، ١٢ يونيو ٢٠٠٨، ص ٢١.
- (١٨٧) الأهرام، عدد (٢٥٤٩٨)، ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦م، ص ٨.
- (١٨٨) لمزيد من التفاصيل راجع سجلات ديوان الداخلية.
- (١٨٩) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قلم، محفظة (٤٢٢)، ملف (٤٨/٥/٧)، ٢٤ نوفمبر ١٩٢٩م.
- (١٩٠) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قلم، محفظة (٤٢٢)، ملف (٤٨/٥/٧)، ٧ سبتمبر ١٩٣١م.
- (١٩١) المصدر نفسه، ٢٩ سبتمبر ١٩٣٠م.
- (١٩٢) المصدر نفسه، محفظة (٤٢١)، ملف (٤٨/١/١٥)، ١٣ نوفمبر ١٩٢٨م.
- (١٩٣) المصدر نفسه، محفظة (٦٥٧)، ملف (١٠٧/٨/٤)، ٢ يوليو، ١٦ أغسطس ١٩٢٤م.
- (١٩٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قلم، محفظة (٦٥٧)، ملف (١٠٧/٨/٩)، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٦م.
- (١٩٥) المصدر نفسه، ملف (١٠٧/٨/٧)، ١٧ نوفمبر ١٩٢٥م.

- (١٩٦) ديوان الداخلية، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٥٠)، غمرة (٤٥٠)، ص ١٤، ٢٦ أبريل ١٩٢٣ م.
- (١٩٧) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٨٧)، غمرة (١٤٧٧)، ص ١١، ٢٦ يوليو ١٩٢٠ م.
- (١٩٨) المصدر نفسه، قسم الموسيقى، سجل (٧١٠)، غمرة (٥٩٩)، ص ١٠٤، ٧ يونيو ١٩٢١ م.
- (١٩٩) المصدر نفسه، قسم السيدة زينب، سجل (٧٣٠)، غمرة (٤٠٣)، ص ٣، ٩ مارس ١٩٢٢ م.
- (٢٠٠) المصدر نفسه، قسم عابدين، سجل (٦٩٢)، غمرة (١٢٣٢)، ص ١١، ٢٩ أغسطس ١٩٢٢ م.
- (٢٠١) ديوان الداخلية، قسم عابدين، سجل (٦٩٠)، غمرة (٦٨٦)، ص ٧٣، ١٩ أبريل ١٩٢٢ م.
- (٢٠٢) المصدر نفسه، قسم الجمالية، سجل (٧٥٥)، غمرة (٢٦٦)، ص ٦٧، ٢٠ يناير ١٩٢٠ م.
- (٢٠٣) المصدر نفسه، سجل (٧٥٦)، غمرة (١١٤٤)، ص ٨٨، ١ أكتوبر ١٩٢٠ م.
- (٢٠٤) المصدر نفسه، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤٤)، غمرة (٧٥٥)، ص ٩٣، ١٦ يوليو ١٩٢١ م.
- (٢٠٥) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (٢٥٧)، ملف (٧١/٨/١٥)، ١٤ أكتوبر ١٩٢٣ م.
- (٢٠٦) ديوان الداخلية، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤٤)، غمرة (٤٦٦)، ص ٢٠، ٢ أبريل ١٩٢١ م.
- (٢٠٧) المصدر نفسه، قسم الموسيقى، سجل (٧١٤)، غمرة (٨٧٩)، ص ١٩، ١ أكتوبر ١٩٢٢ م.
- (٢٠٨) المصدر نفسه، سجل (٧١٥)، غمرة (٣٤٢)، ص ٨٦، ٢ مارس ١٩٢٣ م.
- (٢٠٩) المصدر نفسه، قسم السيدة زينب، سجل (٧٣٠)، غمرة (٦٤٠)، ص ٦٢، ١٠ مايو ١٩٢٢ م.
- (٢١٠) المصدر نفسه، غمرة (٦٦٢)، ص ٦٨، ١٧ مايو ١٩٢٢ م.
- (٢١١) المصدر نفسه، قسم الموسيقى، غمرة (٧١٠)، ص ٨٠، ٣١ مايو ١٩٢٢ م.
- (٢١٢) المصدر نفسه، قسم السيدة زينب، سجل (٧٣٠)، غمرة (٧٣٦)، ص ٨٦، ٢ يونيو ١٩٢٢ م.
- (٢١٣) المصدر نفسه، سجل (٧٣١)، غمرة (٨٣١)، ص ١١، ٢٧ يونيو ١٩٢٢ م.
- (٢١٤) ديوان الداخلية، قسم السيدة زينب، سجل (٧٣١)، غمرة (١١٠٦)، ص ٨٠، ٩ سبتمبر ١٩٢٢ م.
- (٢١٥) المصدر نفسه، سجل (٧٣٦)، غمرة (٤٩٧)، ص ٢٦، ٢٥ مارس ١٩٢٣ م.
- (٢١٦) المصدر نفسه، سجل (٧٣٥)، غمرة (٣٦٤)، ص ٩١، ١٤، ١٤ فبراير ١٩٢٣ م.
- (٢١٧) المصدر نفسه، دفتر قيد قضايا مخالفات الأجانب بقسم السيدة (مصر) سجل (٧٣٢)، ص ٢، ٣ غمرة (١٠، ١١، ١٣)
- (٢١٨) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة (١٣٧)، ملف (٥٦/٨/١٥)، ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ م.
- (٢١٩) ديوان الداخلية، قسم الدرب الأحمر، سجل (٧٤١)، غمرة (٧٢٨)، ص ٧٢، ٢ يوليو ١٩١٨ م.
- (٢٢٠) ديوان الداخلية، قسم الدرب الأحمر، جنح وجنابات الأحداث، سجل (٧٤٥)، غمرة (٣٧)، ص ١٠، ٧ يوليو ١٩٢١ م
- (٢٢١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة (١٩٩)، ملف (٥/٩/٦)، ١٤ أبريل ١٩٢٧ م.
- (٢٢٢) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤.
- (٢٢٣) روبر سوليه: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٨، ٢٤٩؛ كذلك: J. Sislian: British French mission H. Amadou: enseignement Français en Egypte, Le Caire 1897 activities P.206

- (٢٢٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قلم، محفظة (٢٥٧)، ملف (١٥/٨/٦٤). ١١ مايو ١٩٢٩م.
- (٢٢٥) المجلس اللطيف، السنة الأولى، عدد (٢)، أغسطس ١٩٠٨م، ص ٥٢، ٥٣.
- (٢٢٦) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قلم، محفظة (٤٤٩)، ملف (٦٠/٥٣/٦)، ٢٨ يونيو ١٩٢٦م.
- (٢٢٧) عبد الوهاب المسيري: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.
- (٢٢٨) للوليد، عدد (١٨٠٥)، ٢٢ فبراير ١٨٩٦م، ص ٥.
- (٢٢٩) على محمد الفقى: مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.
- (٢٣٠) أحمد دراج: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨، ١٠٩.
- (٢٣١) مصر، عدد (١٦٦٩٢)، ١٠ نوفمبر ١٩٥٦م، ص ٤.

الخاتمة

ألفت هذه الدراسة الضوء على إحدى أهم الجاليات الأجنبية التي توطنت مصر خلال أهم المراحل التاريخية التي عاشتها البلاد في ظل الاحتلال البريطاني. لقد تميزت الجالية الفرنسية بل وانفردت بكثير من الامتيازات في مصر، وبالرغم من أن القوة العددية للجالية الفرنسية لم تكن كبيرة مقارنة بغيرها من الجاليات الأجنبية الكبرى غير أن الفرنسيين في مصر أخذوا يعملون بنظرية الكيف وليس الكم فعملوا على تركيز أنشطتهم في المجالات التي تترك أكبر الأثر على المجتمع المصري وكان على رأسها النشاط التعليمي حيث سعت المدارس الفرنسية جاهدة إلى غرس الأفكار والمبادئ الفرنسية في عقل الطفل المصري، ذلك الطفل الذي تربى على سماع القصائد والأشعار الفرنسية وعرف أدب فرنسا وأدباءها.

لقد كان هناك صراعا كبيرا في مجال التعليم في مصر بين نفوذ المحتل البريطاني وبين الثقافة الفرنسية، فبينما عملت سلطات الاحتلال على إخضاع المدارس الحكومية المصرية للتأثيرات الإنجليزية فأصبحت السياسة التعليمية في مصر سياسة إنجليزية من حيث النظم و الأساليب المنهجية، كذلك لم تأل سلطة الاحتلال وسعا في نحو كل ما هو فرنسي في المدارس الحكومية ابتداء من اقالة الإداريين الفرنسيين من مناصبهم وصولا إلى التخلص من الفرنسيين والتعليم الفرنسي من بعض المدارس وعلى رأسها مدرسة المعلمين العليا، وفي المقابل كثفت الحكومة الفرنسية من دعمها للجالية الفرنسية وذلك بافتتاح أكبر عدد من المدارس الفرنسية في مصر سواء الدينية منها أم المدنية، وكذلك نجد المشاركة الفاعلة من قبل بعض الفرنسيين في مصر لنشر التعليم الفرنسي وذلك من خلال انشاء المدارس الفرنسية الخاصة، كل ذلك ساعد على نشر الثقافة الفرنسية من حيث الأفكار والمعتقدات وكذلك اللغة، في حين فشلت إنجلترا في نشر ثقافتها في مصر بسبب السياسة الإنجليزية التي اتبعتها المحتل والتي هدفت إلى فرض الثقافة الإنجليزية في المناهج المصرية بطريقة جامدة تغلفها القسوة، بالإضافة إلى العمل على تفويض التعليم الوطني، كذلك كان لقلة عدد المدارس الإنجليزية في مصر الأثر الأكبر في عدم انتشار الثقافة الإنجليزية في المجتمع المصري، فبينما كانت تلك المدارس لا تفتح

أبوابها إلا لاستقبال الطلاب الأغنياء فقط، نجد أن المدارس الفرنسية وبخاصة الدينية قد خصصت فصولا من مدارسها للطلاب الفقراء من المصريين هذا على مستوى التعليم ما قبل الجامعي وعندما أنشئت الجامعة كان من غير الممكن اغفال الخبرات الفرنسية خاصة في كليات الآداب والحقوق والتجارة.

كان هناك احتكاك دائم بين المصريين والجالية الفرنسية ولو عن غير قصد وذلك عن طريق الموظفين الفرنسيين الذين استعانت بهم الحكومة المصرية حيث لم تخل مؤسسة حكومية منهم، بل إن الحكومة لم تستطع الاستغناء عن الخبرة الفرنسية بالرغم من صدور قانون تمصير الوظائف عام ١٩٢٣، وقد انعكس هذا التواجد الفرنسي على نشر اللغة الفرنسية لاسيما وإمّا كانت لغة المكاتبات الرسمية هذا إلى جانب استخدام الفرنسية لغة للبيع والشراء في معظم المحال التجارية الكبرى.

أظهرت المرأة الفرنسية مشاركة وتفاعلا ملموسا داخل المجتمع المصري وذلك من خلال تواجدها في مجالات التعليم والصحة وكذلك الجمعيات الخيرية. لقد ظهر تأثير الجالية الفرنسية على شتى النواحي الاجتماعية في مصر وإن كان ذلك بشكل متفاوت حسب طبقات المجتمع المصري وطبقا للأهداف التي وضعتها تلك الطبقات، فنجد أن طبقة الأثرياء اختارت الاتجاه نحو كل ما هو فرنسي سواء في التربية أم التعليم أم الملبس والمأكل، كذلك الاهتمام بتأثيث المنازل على الطراز الفرنسي من حيث المعمار الخارجي أم الأثاث والديكور الداخلي ولعل أهداف اتجاه هذه الطبقة إلى الطابع الفرنسي هو من باب التقليد المتوارث لهذه الثقافة التي رسخت أقدامها بين أفراد هذه الطبقة، إلا أننا نجد هذا الرسوخ واضحا بين أفراد الطبقة الوسطى المصرية وهم طبقة الأفندية الذين نالوا قسطا وافرا من التعليم سواء في المدارس الحكومية أم المدارس الفرنسية واختاروا فرنسا قبلة للثقافة والتي شملت ألوان الآداب والفنون فتذوقوا الفنون من المسرح والسينما والمتاحف وأقاموا المعارض، وتحررت العقول والأقلام المصرية خاصة في الكتابات الأدبية والفلسفية بل وحرص مفكرون وأدباءنا على إبراز جماليات الأدب الفرنسي فسعوا إلى نشره مترجما في صورة كتب بل وخصصوا أبوابا في المجلات الأدبية والثقافية المصرية لعرض القصص الفرنسية على القارئ المصري وتعريفه بأهم أدباء وشعراء فرنسا، فكانت هذه الطبقة التي أخرجت لمصر والعالم العربي أشهر مفكرينها

وأدبائها في النصف الأول من القرن العشرين أمثال الدكتور طه حسين، توفيق الحكيم، وأحمد حسن الزيات وغيرهم ممن أثروا الكتابة العربية بأعمال غارقة في المحلية المصرية، كذلك فإن أشهر السياسيين المصريين من ذوى الثقافة والتعليم الفرنسي قد ترسخت في عقولهم مبادئ الثورة الفرنسية واتخذوا من فرنسا منبرا لمحاربة المحتل الإنجليزي وخير مثال على ذلك الزعيم الوطني مصطفى كامل قائد الحركة الوطنية في ذلك الوقت والذي إنجحه صوب فرنسا لإعلاء صوت الحرية كل ذلك مع الحفاظ على الهوية المصرية. تلك الهوية التي لم يحافظ عليها بعض المصريين من الطبقة العاملة الذين لم ينالوا شيئا من التعليم والذين سعوا إلى نيل المكاسب المادية الزائلة، فكان سعيهم للانتماء إلى الرعوية الفرنسية للاستفادة من الامتيازات وقوة النفوذ الفرنسي في مصر، وإن كانت سلبيات هذه الرعوية ظهرت لدى فئة من هذه الطبقة التي احتمت وراء الرعوية الفرنسية لارتكاب مختلف الجرائم والإفلات من العقاب.

لقد اتصل تاريخ المرأة المصرية في فترة الدراسة بكل ما هو فرنسي فقد أقبلت الفتيات المصريات على التعليم الفرنسي هؤلاء الفتيات اللاتي تشبعن بالثقافة الفرنسية فخرجن للحياة العامة وأقبلت المرأة المصرية على عقد الصالونات الثقافية والأدبية وأصبح للشخصية العامة النسائية دورا فاعلا في المجتمع المصرى فظهرت الكاتبة والمتحدثة التي لم تكن بعيدة عن الحركة الوطنية في مصر.

كان للثقافة الفرنسية وجودا كبيرا في مجال الفن والإبداع فقد شهد الفن المسرحي والسينمائي اعتمادا كبيرا خلال النصف الأول من القرن العشرين على الأعمال الروائية الفرنسية الشهيرة وذلك عن طريق التعريب والتمصير حيث كانت الكتابة القصصية في مصر في تلك الفترة تنقصها الصبغة المصرية سواء في الشكل أم المضمون، وإن خرجت لنا في تلك الفترة بعض الأعمال الفنية المصرية التي كانت تقاوم الأفكار والسلوكيات الأوروبية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة التي غزت المجتمع المصرى وكان على رأسها أعمال الفنان يوسف وهبى الذى قدم اعمالا سينمائية تحض على التمسك بالعادات والتقاليد المصرية مثل أفلام "أولاد الذوات"، "لبلى بنت الريف" و "الأفوكاتو مديحة".

كما كانت هناك مقاومة صريحة لكل ما يخالف عاداتنا وقيمنا على يد بعض الصحف والمجلات المصرية وعلى رأسها روز اليوسف.

أستطيع أن أصف الفرنسيين في مصر أنهم كانوا عشاقا للحياة مهما كانت ظروفهم وأحوالهم، تشهد على ذلك فترة أربعينيات القرن العشرين والتي شهدت نصف سنواتها الحرب العالمية الثانية واحتلال الألمان لفرنسا وانقسام الأخيرة إلى حكومتين كل هذه الأحداث لم تفت في عضد الفرنسيين في مصر بل ازداد اقبالهم على الحياة في صورة اقامة العديد من الحفلات الراقصة لمختلف المناسبات دينية كانت أم وطنية أم اجتماعية.

لقد تكونت الجالية الفرنسية في مصر من نوعين: الأول هم ذوا الخبرة التي استعانت بهم الحكومة المصرية في قطاع كبير من الوزارات والهيئات والمؤسسات خاصة في مجال التعليم والعمران حتى وصل الأمر إلى تعيين بعض الفرنسيين مستشارين للحكومة وهؤلاء كانت الحكومة في كثير من الأحيان تعينهم بالاسم ويظهر ذلك جليا في مصلحة الآثار المصرية التي ظلت في الأيدى الفرنسية طوال فترة الدراسة، أما النوع الثاني من الفرنسيين فكان هؤلاء الذين قدموا إلى مصر من أجل استثمار أموالهم في مشروعات رابحة مثل قناة السويس والمشروعات الصناعية والتجارية التي كونوا من ثمارها الثروات التي جعلتهم في رغد من العيش، ويوجد نوع ثالث وهم الفرنسيون الذين جاءوا إلى مصر فرارا من الظروف السيئة في بلادهم وهم مغامرون كانوا ينشدون الاستقرار والأمان وتكوين الثروات في مصر فمنهم من حقق ذلك الحلم ومنهم من لم يحققه فلم يكن أمامه إلا أبسط الأعمال ليحقق الكفاف.

كان عام ١٩٥٦م نهاية حقيقية لتاريخ الجالية الفرنسية في مصر في العصر الحديث والتي تمتعت بخيرات أرضها لعدة عقود.

أعلم جيدا أنه لا يمكن اختزال التاريخ في عدد من الصفحات ولكنها محاولة لرسم صورة لإحدى أهم الجاليات الاجنبية في مصر التي ورغم ضعفها العددي إلا أن تأثيرها تفوق على اكبر وأقدم تلك الجاليات، ذلك التأثير الذي لا يمكن اغفاله حيث رمى بظلاله على المجتمع المصرى على اختلاف طبقاته وطوائفه وتباين مستوياته الاجتماعية والثقافية.

مصادر ومراجع الدراسة

أولاً: المصادر:

١- الوثائق العربية غير المنشورة.

أولاً: دار الكتب والوثائق القومية.

١- الوثائق السيادية.

أ — ديوان خديوي عربي، فيلم (٢٥٧)، سجل (٥٢٩).

ب — محافظ عابدين أرقام:

٢٩، ١١٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥،
٢٠٩، ٢١١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٩٢،
٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٦، ٤٣٠، ٤٥٣،
٥٥٥، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٣، ٦٠٢، ٦١٣، ٦٣٦، ٦٦٥،
٦٩٦، ٧٠٤.

ج — محافظ مجلس الوزراء:

- شركات وجمعيات:

(٢)، (٣٠٣)، (٤/ب)، (٣/ج).

- طوائف وجاليات أجنبية:

(٢)، (٤)، (٣/أ)، (٣/ج).

- نظارة الداخلية:

(٢/١)، (٣/٣/٢).

- نظارة الأشغال:

(١/١)، (٢/١)، (١/٤)، (١/٢/٤)، (٢/٤/ب)، (٣/٤)

أ، (٣/٤/ب)، (٣/٤/ج).

- نظارة المعارف:

(٣١)، (٤/أ)، (٧/أ)، (١١/أ)، (٤/ج).

- المواصلات: (١).

د — أرشيف وزارة الخارجية

- أرشيف سرى قلم محافظ أرقام:

١٩٩، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٧٢، ٣٢٠، ٣٢١، ٤١٤،
٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٤٦،
٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٨١، ٦٥٥، ٦٥٧.

— أرشيف سرى جديد محافظ أرقام:

٨٨، ١١٦، ١١٨، ١٩٠، ٢٣٩، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٢٠،
٣٢٢، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٩٠، ٤٠٦،
٤١٨، ٤٢٤، ٦١٨، ٦٧٧، ٧٦١، ٨١٧، ٨٢٢، ٨٢٣،
٨٧٧، ٨٩٩.

٢- وثائق المحليات:

أ — دائرة بلدية اسكندرية: ملف ٧٢٢/٧/٥.

ب — ديوان الداخلية:

سجلات قيد مخالفات وجنح أقسام محافظة مصر:

- قسم باب الشعرية: سجلات أرقام (٧١٩ - ٧٢٢).
- قسم الدرب الأحمر: سجلات أرقام (٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٨، ٧٥٠، ٧٥١).
- قسم الأوبكسية: سجل رقم (٧١٥).
- قسم الموسيقى: سجلات أرقام (٦٨٩، ٦٩٥، ٦٩٩، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٣ / ٧١٤، ٧١٥).
- قسم السيدة زينب: سجلات أرقام (٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٣٩).
- قسم الجمالية: سجلات أرقام (٦٦٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦).
- قسم عابدين: سجلات أرقام (٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩٢، ٦٩٣ / ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧).
- قسم الوائلي: دفتر قيد مخالفات الأجانب سجلات أرقام: (٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٧، ٧٠٨).

٣ - وثائق الخاصة:

- محافظ الابحاث أرقام: (١٥٢، ١٣٩).

ثانيا: دار المحفوظات العمومية بالقلعة:

أ- ملفات خدمة الموظفين:

ملف (٣٠٨٦٦)	محفوظة	١٨٢٩	رف (٤)	دولاب (٧٦)
ملف (٣١٤٢٣)	محفوظة	(١٩١٨)	رف (٣)	دولاب (٧٩)
ملف (٤٤٧٥٠)	محفوظة	(٣٧٥٩)	رف (٤)	دولاب (٣٧٢)
ملف (٣٠٥٤٩)	محفوظة	(١٧٩٠)	رف (٣)	دولاب (٧٥)
ملف (١٤٠)	محفوظة	(١١٣)	عين (١٢)	دولاب (٤٢)
ملف (٧٠٤٨)	محفوظة	(٢٧٤)	رف (٢)	دولاب (١٢)
ملف (٤٣٠٠٦)	محفوظة	(٣٤٩١)	رف (٣)	دولاب (٣٦١)
ملف (١١٣٠٨)	محفوظة	(٣٨٦)	رف (٢)	دولاب (١٨)
ملف (٣٩٠٣٥)	محفوظة	(٢٨٨٦)	رف (٣)	دولاب (٣٣٦)
ملف (٣٠٣١٨)	محفوظة	(١٧٥٠)	رف (٢)	دولاب (٧٤)
ملف (٣٦٣٤٠)	محفوظة	(٢١٥١٣)	رف (٢)	دولاب (٣٢١)
ملف (٣١٥٢٤)	محفوظة	(١٩٣٦)	رف (٣)	دولاب (٨٠)
ملف (٣١٥٢٥)	محفوظة	(١٩٣٦)	رف (٣)	دولاب (٨٠)
ملف (٣٠٤٢٦)	محفوظة	(١٧٦٧)	رف (٤)	دولاب (٧٤)
ملف (١٠٢٤)	محفوظة	(١٢٧٤)	عين (١٥٤)	مخزن (٤٢)
ملف (١١٣٤٦)	محفوظة	(٣٨٧)	رف (٣)	دولاب (١٨)
ملف (٦٢٤)	محفوظة	(١١٥٢)	عين (١٣٦)	مخزن (٤٢)
ملف (٣٢٦٦٣)	محفوظة	(٢١٦٩)	رف (٣)	دولاب (٩٦)
ملف (١٢٤٩٥)	محفوظة	(٤٢٣)	رف (٢)	دولاب (٢٠)
ملف ٣٠٣٥٥	محفوظة	(١٧٥٦)	رف (٣)	دولاب (٧٤)
ملف (٣٠٤٨٨)	محفوظة	(١٧٧٧)	رف (٢)	دولاب (٧٥)
ملف (٤٥٧٢٠)	محفوظة	(٣٩٣٤)	رف (١)	دولاب (٣٨٠)

ملف (١٠٩٥١)	محفوظة (٣٧٦)	رف (٤)	دولاب (١٧)
ملف (١٠٠)	محفوظة (٢٦١)	عين (٢٧)	مخزن (٤٢)
ملف (٣٩٣٤٥)	محفوظة (٢٩٢٦)	رف (١)	دولاب (٣٣٨)
ملف (٥٧٠٥)	محفوظة (٢٣٦)	رف (١)	دولاب (١١)
ملف (٣٩٩٣٨)	محفوظة (٣٠٢٦)	رف (٢)	دولاب (٣٤٢)
ملف (٤٨٨٥٨)	محفوظة (٤٤٢٧)	رف (٤)	دولاب (٢٢٦)
ملف (٤٢٩١٨)	محفوظة (٣٤٧٦)	رف (١)	دولاب (٣٦١)
ملف (٤٥١٨٦)	محفوظة (٣٨٣٣)	رف (٤)	دولاب (٣٧٥)
ملف (٥٦٨٣٤)	محفوظة (٥٥٣٧)	رف (٤)	دولاب (٢٢٠)
ملف (٣٠٥١٦)	محفوظة (١٧٨٤)	رف (٣)	دولاب (٧٥)
ملف (٣٠٢٧٢)	محفوظة (١٧٤٥)	رف (٢)	دولاب (٧٤)

ب- دفاتر مواليد ووفيات قنصلية مرسيليا:

١- دفتر ١٦٠/١٧٠.

٢- دفتر ١٦١/١٧٠.

٢- الوثائق الأجنبية:

- وثائق غير منشورة باللغة الانجليزية

Foreign Office

- F.O 371/23369.LaBourse ،September 19 ،1939.
- F.O/14652 ،J 2891-- 16 ،Lorain - Henderson ،1930.
- F.O 371/23369 ،Bulkeley ،Le3 September 1939

ثالثا: الوثائق المنشورة باللغة العربية:

- احصاء الجمعيات الخيرية والمستشفيات التابعة لها عام ١٩١١م.
- الاحصاء العام لمعاهد التعليم بالملكة المصرية سنوات ١٩٤٢-١٩٤٣، ١٩٤٨-١٩٤٩م.
- القومسيون البلدى للاسكندرية، عام ١٩٢١م.
- مصلحة الاحصاء والتعداد، احصاء الشركات ١٩٤٩ و ١٩٥٠م.

- مصلحة الاحصاء والتعداد، احصاء الموظفين والمستخدمين بالحكومة المصرية والهيئات العامة ١٩٥٤م.
- مصلحة عموم الإحصاء الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى أعوام ١٨٩٧، ١٩١٧، ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٢٧، ١٩٧٠، ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٥٦م.
- مجلس النظار، مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٤م
- مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة الخامسة والثلاثون أبريل ١٩٢٧م.
- وزارة التربية والتعليم - الاحصاء المقارن للتعليم في السنوات ١٩٥١-١٩٥٦م.
- وزارة العدل، مجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٤٠م.
- وزارة المعارف العمومية، السجل الثقافى سنة ١٩٤٨.

رابعاً: المصادر العربية المنشورة:

- أ.ب كلوت بك: لحة عامة إلى مصر، الجزء الثانى، تعريب: محمد مسعود، القاهرة، (د.ت).
- أحمد حافظ، محمد سعيد: دليل الخدمة الاجتماعية بالملكة المصرية عام ١٩٤٨م، جزءان.
- أرتميس كوبر: القاهرة فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ترجمة: محمد الخولى، (د.ن) ١٩٩٦م.
- استر تسميرلى هارتمان: حياتى فى مصر (مذكرات فتاة سويسرية عاشت فى الاسكندرية ١٩٣٤-١٩٥٠م، ترجمة: محمد أبو رحمة، تقلد شوقى فهمى، (د.ن) ١٩٩٨م.
- اعتدال ممتاز: مذكرات رقية سينما ٣٠ عاما، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.
- أمين سامى: التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥م، مطبعة المعارف، القاهرة ١٩١٧م.

- تقرير الدن غورست إلى ادوارد جرای أعوام ١٩٠٧، ١٩٠٩، ١٩١٠.
- تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان عام ١٨٩٨م.
- على مبارك: الخطط التوفيقية لمدينة الإسكندرية عن طبعة بولاق، مكتبة الآداب (د.د.).
- فتوح نشاطي: يوميات فنان في باريس ١٩٧٨م، الهلال عدد (٢٤٧)، القاهرة ١٩٧١م.
- فتوح نشاطي: خمسون عاما في خدمة المسرح، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
- يوسف آصاف: دليل مضر - تاريخ أشهر رجال العصر بمصر - المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٠م.

خامسا: الدوريات:

(أ) المجلات العلمية:

١- المجلة التاريخية المصرية.

- أحمد دراج: جاستون فيت وأعماله العلمية، مجلد (١٩)، القاهرة ١٩٧٢م.
- عبد العزيز الشناوي: حادث البوسفور اجيبيسيان: أزمة سياسية بين مصر وفرنسا في أوائل عهد الاحتلال البريطاني، مجلد (٩)، (١٠)، القاهرة ١٩٦٠-١٩٦٢م.
- عبد المنعم الجميعی: تاريخ السينما المصرية، مجلد (٤٠)، ١٩٩٧، ١٩٩٨.

٢- مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، أكتوبر ١٩٤٦/ مايو ١٩٤٧.

ب- الدوريات والمجلات:

أولا: الدوريات:

١- الأهرام:

- عددى (٣٦١٩)، (٣٦٣٢) عام ١٨٩٠ م.
- أعداد (٤٠٣٩)، (٤٠٨١)، (٤٠٩٥)، (٤١٥٣)، (٤١٤٦)، (٤١٥٩)، (٤١٧٨) عام ١٨٩١ م.
- عدد (١٤١٠٧) عام ١٩٢٣ م.
- عددى (٢١٢٢٠)، (٢١٣٣٦) عام ١٩٤٤ م.
- أعداد (٢٣١٣٩)، (٢٧١٥١)، (٢٣٤٠١) عام ١٩٥٠ م.
- عددى (٢٤٠٩٦)، (٢٤١٠٥) عام ١٩٥٢ م.
- أعداد (٢٥٤٧٣)، (٢٥٤٧٤)، (٢٥٤٩٧)، (٢٥٤٩٨) عام ١٩٥٦ م.
- عدد (٤٣٦٨٣) عام ٢٠٠٦ م.

٢- البلاغ:

- عدد (٧٦٦) عام ١٩٢٥ م.
- عدد (٤٢٨١) عام ١٩٣٦ م.
- ٣- الدليل العام للقطر المصرى عامى ١٩٣٠، ١٩٣٥ م.
- ٤- الصعيد الأقصى، عدد (٩٩) عام ١٩٣٨ م.

٥- القاهرة:

- أعداد (٢٢١)، (٣٢٣)، (٣٢٤)، (٣٩٦)، (٤٥١) عام ١٨٨٧ م.
- عددى (٣٦٩)، (٣٨٠) عام ٢٠٠٧ م.

٦- المصرى:

- عددى (٤٠٢)، (٤٠٥) عام ١٩٣٧ م.
- عدد (٩٤٢) عام ١٩٣٩ م.
- عددى (١١٣٨)، (١١٤١) عام ١٩٤٠ م.

٧- المقتطف:

- عدد عام ١٨٨٧ م.
- مجلد (٨٦) عام ١٩٣٥ م.

٨- المقطم:

- عددى (٧١٨)، (٧٦٠) عام ١٨٩١ م.
- أعداد (٤٩٥٤)، (٤٩٥٦)، (٤٩٦٤) عام ١٩٠٥.
- أعداد (١٠٤٥)، (١١٠٥)، (١١٠٧)، (١١٠٤٧)، (١١٠٥١)،
(١١٠٦٠)، (١١٠٧١)، (١١٠٧٢) عام ١٩٢٥ م.
- أعداد (١٣١٠١)، (١٣١٠٦)، (١٣١١٤)، (١٣١٢١)،
(١٣١٢٢)، (١٣١٢٦)، (١٣١٢٩) عام ١٩٣٢.

٩- المؤيد:

- عددى (١٨٠٢)، (١٨٠٥) عام ١٨٩٦ م.

١٠- الوقائع المصرية:

- عدد (٢) عام ١٩١٨ م.
- عدد (١) عام ١٩٢٩ م.
- أعداد (٥)، (٧)، (١٤) عام ١٩٤٠ م.
- عددى (٨٨ مكرر (أ) غير اعتيادى)، (٩٠ مكرر غير اعتيادى) عام ١٩٥٦.
- عدد (٣٧ مكرر) عام ١٩٥٧ م.

١١- مصر:

- عدد (٧٥) عام ١٨٩٦ م.
- أعداد (١٦٦٨٥)، (١٦٦٨٦)، (١٦٧٠٠)، (١٦٧٠٢) عام ١٩٥٦.

ثانيا: المجالات:

١- أخبار النجوم:

- عدد (٨١٩) عام ٢٠٠٨.

٢- آخر ساعة:

- عدد (٣٦٨٠) عام ٢٠٠٥.

٣- روز اليوسف:

- عدد (١٠) عام ١٩٢٥.

- أعداد (٣٥٩)، (٣٦١)، (٣٦٤) عام ١٩٣٥ م.

- عدد (١٣٩٦) عام ١٩٥٥ م.

٤- الأدب والتمثيل

- عدد عام ١٩١٦ م.

٥- الثقافة:

- عدد (٥)، (٧١) عام ١٩٧٩ م.

- أعداد (٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٩١) عام ١٩٤٠ م.

- عدد (٣٣٤) عام ١٩٤٥ م.

- عدد (٤٣٠، ٤٣٢) عام ١٩٤٧ م.

- أعداد (٤٧٩، ٤٩٢، ٤٩٤) عام ١٩٤٨ م.

٦- الجنس اللطيف:

- عدد (٢) عام ١٩٠٨ م.

- عدد (٣) عام ١٩٠٩ م.

- عدد (٩) عام ١٩١٤ م.

- عدد (٧) عام ١٩١٦ م.

- عدد (٥) عام ١٩١٨ م.

- عدد (١٠) عام ١٩١٩ م.

٧- الرسالة:

- أعداد (٢، ١٠، ١١) عام ١٩٣٣ م.

٨- السيدات:

- عدد (٢) عام ١٩٢١ م.

٩- الطليعة:

- عدد (١١) عام ١٩٦٥ م.

١٠- الهلال:

- عدد مايو عام ١٩٩٧م.

١١- سينما الشرق:

- أعداد (٢، ٤، ٦، ٧، ١٢) عام ١٩٤٨م.

١٢- سيني الشرق:

- عددى (١٨، ١٩) عام ١٩٤٩.

- عددى (٢٢، ٢٣) عام ١٩٥٠م.

- عدد (٤٣) عام ١٩٥١م.

- عددى (٥٠، ٥٢) عام ١٩٥٢م.

سادسا: الرسائل العلمية:

- أسماء أحمد كحيل: العلاقات المصرية الفرنسية ١٩٠٤-١٩٦٣،

رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر ١٩٩٢م.

- زينب سيد أحمد: الهجرة اللبنانية إلى مصر ١٨٦٠-١٩٢٢م، رسالة

ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية

٢٠٠٠م.

- كمال أحمد مغيث: الفكر التربوى عند طه حسين، رسالة ماجستير،

كلية التربية، جامعة الأزهر ١٩٨٥م.

سابعا: المراجع العربية:

- ابراهيم زكى: الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى

الحملة الفرنسية ومحمد على، الجزء الثانى، (د.ت).

- ابراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية

والاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٤٥م.

- أحمد حسين: موسوعة تاريخ مصر، الجزء الثالث، دار الشعب،

١٩٧٨م.

- أحمد الحضري: تاريخ السينما في مصر من بداية ١٨٩٦ إلى آخر ١٩٣٠م، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، (د.ن).
- أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥م.
- أحمد طاهر حسنين: دور الشاميين المهاجرين إلى مصر في النهضة الأدبية الحديثة، دار الوثبة، دمشق ١٩٨٣م.
- أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٣٨م.
- أحمد عصام الدين: حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- أحمد المغازي: الصحافة الفنية في مصر نشأتها وتطورها من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى مصر الدستورية ١٩٢٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الأول، ١٩٨٧م.
- السيد حسين جلال: "مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس" دراسة في تاريخ مصر الحديث ١٩٠٩-١٩١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.
- الكتاب الذهبي لمدرسة المعلمين العليا، صدر لمناسبة مرور خمسين عاما على تخرج أول فرقة فيها ١٨٨٥-١٩٣٥ (د.ن).
- الكتاب الفضي لكلية الآداب ١٩٢٥-١٩٥٠م، مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥١م.
- إلهام محمد ذهني: رؤية الرحالة الأوروبيين لمصر "الترعة الانسانية والاستعمارية"، الطبعة الأولى، دار الشروق، ٢٠٠٥م.
- أنور عبد الملك: نهضة مصر (تكون الفكر والأيدولوجية في نهضة مصر الوطنية)، ترجمة وإعداد: حماده ابراهيم، وجيه عبد المسيح، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م.
- بث بارون: النهضة النسائية في مصر، الثقافة والمجتمع والصحافة، ترجمة: ليس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩م.

- بهيجة صدقي وأخريات: تاريخ موجز عن الاتحاد النسائي المصري، (د.ن)، (د.ت).
- جاك بيوك: مصر الامبريالية والثورة، ترجمة: يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م.
- جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ في القرن التاسع عشر، ترجمة: عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
- جرجس سلامة: تاريخ التعليم الاجنبى في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٦٣م.
- جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومى في مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٦٦م.
- جلال الشرقاوى: رسالة في تاريخ السينما العربية، وزارة الثقافة، المكتبة العربية، القاهرة ١٩٧٠م.
- جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثانى، دار الهلال ١٩٩٤م.
- جميل الشرقاوى: الأحوال الشخصية لغير المسلمين (الأحوال الشخصية للأجانب)، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥-١٩٥٦م.
- جميل خانكى: الأحوال الشخصية للأجانب في مصر، (د.ن)، ١٩٥٠م.
- حسن الفقى: التاريخ الثقافى للتعليم في مصر، الطبعة الثانية، دار المعارف ١٩٧١م.
- حسن محمد صبحى: المؤثرات الأوروبية في مجتمع الاسكندرية في العصر الحديث ١٨٠٥-١٩٣٩م ضمن كتاب "مجتمع الاسكندرية عبر العصور"، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٧٥م.
- حلمى أحمد شلى: الموظفون في مصر في عصر محمد على، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م.
- دافيد لاندز: بنوك وباشاوات، ترجمة: عبدالعظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨.

- داود بركات: الثورة العرابية بعد خمسين عاما، دراسة وتعليق: لطيفة محمد سالم، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠١م.
- رشدي اسكندر وآخرون: ٨٠ سنة من الفن (١٩٠٨-١٩٨٨م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م.
- روبر سوليه: مصر ولع فرنسي، ترجمة: لطيف فراج، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م.
- زين العابدين شمس الدين: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- سامي منير عامر: المسرح المصري بعد الحرب العالمية الثانية بين الفن والنقد السياسي والاجتماعي ١٩٤٥-١٩٧٠، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.
- سامية حسن إبراهيم الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥م.
- سعد الخادم: تاريخ الأزياء الشعبية في مصر، دار المعارف، القاهرة ١٩٦١م.
- سعيد اسماعيل على: تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م.
- سعيدة حسني: اليهود في مصر ١٨٨٢-١٩٤٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م.
- سناء فتح الله: المسرح المصري ١٨٩٦م/١٩٠٠، سلسلة توثيق المسرح المصري، المركز القومي للمسرح، وزارة الثقافة ١٩٩٨م.
- سيد على إسماعيل تاريخ المسرح في مصر في القرن التاسع عشر، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ١٩٩٧م.
- شارل شميل، عبد الحكيم الجهيبي: نشأة الصحافة المصرية في مدينة الإسكندرية ضمن كتاب "مجتمع الاسكندرية عبر العصور"، مطبعة جامعة الإسكندرية ١٩٧٥م.

- شحاته عيسى ابراهيم: القاهرة، دار الهلال، سلسلة الألف كتاب، (د.ت).
- طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م.
- عباس الطرابيلي: شوارع لها تاريخ (سياحة في عقل الأمة)، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- عباس الطرابيلي: أحياء القاهرة المحروسة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية ٢٠٠٣م.
- عبد الرازق عيسى، عبير حسن: المسألة الشرقية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، العربي للنشر، القاهرة ٢٠٠١م.
- عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- عبد العزيز الدسوقي: جماعة أبوللو وأثرها في الشعر الحديث، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٠م.
- عبد العظيم رمضان: تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م.
- عبد العظيم رمضان: صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧م.
- عبد المنعم الجميعي: الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨-١٩٤٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٧م.
- عبد المنعم الجميعي: مجمع اللغة العربية، دراسة تحليلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣.
- عبد المنصف سالم: قصور الأمراء والباشوات في مدينة القاهرة في القرن التاسع عشر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ٢٠٠٢م.
- عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩م.

- عبد الوهاب بكر: الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين "الشوارع الخلفية"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- عزيز خانكي: المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ماضيها. حاضرها. مستقبلها، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩م.
- علاء الدين عرفات: العلاقات المصرية الفرنسية من التعاون إلى التواطؤ ١٩٢٣-١٩٥٦، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠١.
- علي أبو شادي: وقائع السينما المصرية في مائة عام، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٧م.
- فاطمة علم الدين: تطور الحياة الفنية في الاسكندرية ١٨٨٢-١٩١٤م ضمن كتاب "دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر"، (د.ن)، (د.ت).
- فتحى حافظ الحديدي: الأصول التاريخية لمؤسسات الدولة والمرافق العامة بمدينة القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٧م.
- فريده مرعى: صحافة السينما في مصر في النصف الأول من القرن العشرين، المركز القومي للسينما، وزارة الثقافة ١٩٩٦م.
- قائمة مؤلفات / محمد حسين هيكل في الذكرى الأربعين لرحيله، ديسمبر ١٩٩٦، دار الكتب والوثائق القومية.
- كاريل راييس: فن المونتاج السينمائي، ترجمة أحمد الحضري، أحمد كامل مرسي، الدار المصرية للتأليف والنشر، ١٩٦٥م.
- كمال الدين حسين: المسرح والتغير الاجتماعي في مصر، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٢م.
- كمال الملاح: طه حسين قاهر الظلام، دار الكتاب الجديد، القاهرة ١٩٧٣م.
- كمال قلته: طه حسين وأثر الثقافة الفرنسية في أدبه، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٣م.
- كوثر عبد السلام البحري: أثر الأدب الفرنسي على القصة القصيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥م.

- لطيفة محمد سالم: المرأة المصرية والتغير الاجتماعي ١٩١٩ - ١٩٤٥م، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤م.
- لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- لطيفة محمد سالم: النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥ - ١٩١٤م الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م.
- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، المبحث الأول: الخلفية التاريخية، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣.
- لويس عوض: ثقافتنا في مفترق الطرق، الطبعة الثانية، دار الآداب، بيروت ١٩٨٣م.
- محمد زغلول سلام: المسرح والمجتمع في مائة عام، منشأة المعارف، الإسكندرية (د.ن).
- محمد زكي العشماوي: الحركة الأدبية في الاسكندرية في مرحلة الانتقال، ضمن كتاب "مجمع الاسكندرية عبر العصور"، مطبعة جامعة الاسكندرية، ١٩٧٥م.
- محمد صدقي الجباخنجي: تاريخ الحركة الفنية في مصر إلى عام ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، (د.ت)، ١٩٧٨م.
- محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨م.
- محمد متولى: صفحات من تاريخ مصر الحديث، دار البيان، القاهرة ١٩٩٥م.
- محمود شريف: أثر التطور الاجتماعي في الرواية المصرية ١٩١٢ - ١٩٥٣، أبو للو للنشر والتوزيع ١٩٨٨م.

- محمود على: مذكرات محمد كريم في تاريخ السينما المصرية، أكاديمية الفنون، ٢٠٠٦م.
- محمود محمد سليمان: الأجانب في مصر، دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، ١٩٩٦م.
- محمود نجيب أبو الليل: الصحافة الفرنسية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية الثورة العربية، الطبعة الأولى، (د.ن) ١٩٥٣م.
- مذكور ثابت: ملفات السينما المصرية ١٨٩٦-١٩٨٦م، المقدمات والمحتويات، تقديم: وفاء كمالو، تعقيب: ماجدة موريس، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤م.
- مصطفى الديواني: قصة حياتي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م.
- مصطفى أمين: من واحد لعشرة، الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٧م.
- مصطفى عبد الغني: تحولات طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري، من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- نجوى عانوس: التمسير في المسرح المصري من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية ١٩١٤-١٩٤٥م، (د.ن)، ٢٠٠٠م.
- نوريس محمد سيف الدين: أحباش مصر بين الرق والعرق في القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- يحيى حقي: فجر القصة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- يحيى حقي: صفحات من تاريخ مصر، المقالات الأدبية، إعداد: فؤاد دواره، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م.

ثامنا: التقاويم:

ويستنفيلد: جدول السنين المحرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين
الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة: عبد المنعم ماجد، عبد المحسن رمضان، القاهرة،
١٩٨٠م.

تاسعا: القواميس:

قاموس الصديق، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثالثة، القاهرة،
١٩٩٤م.

عاشرا: المعاجم:

المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٩٣م.

حادى عشر: المراجع الأجنبية:

- Amy johnson, Barak. Salamoni: Re-Envisioning Egypt 1919-1952, The American University in Cairo, 2005:
 - Carolin williams: Twentieth - century Egyptian Art: The Pioneers, 1920-52.
 - Nancy Gallagber: Writing Women medical practitioners into The History of modern Egypt.
- Desmond Stewart: Young Egypt, London, 1958.
- H. Amadou: enseignement Francais en Egypte, Le Caire, 1897.
- Jason Thompson: A history of Egypt From Earliest Time To The Present, The American University in Cairo , 2008.
- Londau, Jacob: The Jews in Nineteenth century, Egypt.
- Le Groupe D'Etudes De L'Islam: L'Egypte Independent, 1937, Tome 1, Paris, 1938.

- M. Rifaat (Pasha): The awakening of Modern Egypt (New Edition, Cairo 2005.
- Raymond Flower: Napoleon To Nasser, The Story of Modern Egypt, London 1972.
- Robert Ilbert :Alexandria 1860 –1960 The brief Life of a cosmopolitan community, Alexandria, Egypt, 1997.
- Sislian: British French Mission activates.
- Whit, Arthur: The Expansion of Egypt, London 1899.

ثاني عشر: أرشيف الاذاعة المصرية – اذاعة الشرق الأوسط:
برنامج "سهرة من مكتبة مفيد فوزي":

- لقاء مع الفنان عبد الوارث عسر، تم اذاعته في ٨ مارس ٢٠٠٧م.
- لقاء مع الفنان جميل راتب، تم اذاعته في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨م.

ثالث عشر: شبكة المعلومات:

- ar.wikipedia.org.
- radio Forarabs.egypt.com.
- www.akhbarelyom.org.eg.
- www.albayan.ae
- www.alex4all.com.
- www.arabbeat.com.
- www.azzaman.com
- www.cinematech.haddad.com
- www.coptichistory.org.
- www.copts-United.com.

- www.ecole-stjoseph-Khoronfish.com/Frier
- www.muntada2000.com
- www.ndp.org.eg
- www.portsaid.gov.eg
- www.rowing.org.eg
- www.zamaleksc.org

فهرس

٧	إهداء:
٩	تقديم:
١٣	المقدمة:
١٧	التمهيد: الفرنسيون في مصر في عهد الأسرة العلوية.....
	الفصل الأول: التوزيع الجغرافي للجالية الفرنسية ونشاطها الوظيفي
٣٥	والمهني.....
٩٣	الفصل الثاني: النشاط التعليمي للجالية الفرنسية في مصر.....
١٤٥	الفصل الثالث: نشاط الجالية الفرنسية الثقافي والفني.....
٢١١	الفصل الرابع: مجتمع الجالية الفرنسية.....
٢٨١	الفصل الخامس: أثر الجالية الفرنسية على المجتمع المصري
٣٣٧	الخاتمة:
٣٤١	المصادر والمراجع:
٣٦٣	فهرس: